

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حِكَايَةُ النَّحْوِ

شَرْحُ

هُكَايَةُ النَّحْوِ

نَاشِرُ

كُتُبُ خانَةِ مُحَمَّدِيَّةٍ : مُلْتَانُ

مُطْبَعَةُ
سَارِ النُّجُومِ

أَلَا يُخَيِّبُ الَّذِينَ آمَنُوا فِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ هَٰذَا الَّذِي يَدْعُونَ دُعَاءَ الْيَقِينِ

دَرَايَةِ النَّحْوِ

شرح

هُدَايَةِ النَّحْوِ

ناشر

كتب خانہ مجیدیہ، ملتان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام + وشهد صدورنا لادراك
قواعد علم الاحراب لا صلاح الكلام + وزين عقولنا بافاضة علوم الاصول والفروع
بحر اثل النوال وبدا اتم الانعام + وامتدنا على وفق حكمه بالتفدية الموصوفة بصفه
الكمال والاحكام + فحمد يا عظم اسمك وشكره بحزبيل فعله ونسئله ان ينجبنا
حرف الاجرام الذي تغرد بانشاره شكال في الارحام + وتوحد بابداعه روح الجسام
وتقدس عن ادراك الابصار والادهام + وتنزه عن اشباه الاشباح الاجرام
ثم افضل الصلوات واكمل التحيتات على نبيه محمد الذي يتلى معجزاته الى يوم القيمة
وعلمه واصحابه مصايير الظلام **اما بعد** فلما كان المختصر الموسوم بالهداية في النحو
منظر ياعلى قواعد كافية + ومقاصد عالية + محتوية على فوائد وافيه + وفرائد باهية
مفتحة الى الدلائل لما فيه من المسائل + والى الخلل لما فيه من الاشكال حاولت
ان اذكر له شرحا يبين مراده + ويكشف مكنونه + ويحل تركيبه + ويتعالى بعبارة
رائقة + والفاظ شائقة + وبدلائل واسعة + وعجلى باهرة + ويغشى عن شبه التكلف
والاعتساف + ويتشابه عن سيرة العدل والانصاف + خاويا عن الابعاج والخلل
بالمراد + سالك سلك الاقتضاد + هاديا للعباد + الى سبيل الرشاد جاثيا بالمراد بلاهاد
قاصيا بالحرم ان على اهل العناد + وسميته بداية الهداية ومن الله نسأل ان يزيقنا الفهم
الداية + ويعمنا من الجهل والغواية + ويهدينا طريق الصواب + ويخبرنا عن الوقوع في الاضلال
انه على ذلك قد يري وبالا جنة حديره + وهو حبيب ونعم النصير + واليه المرجع واليه المصير
قال الشيخ رحمه الله تعالى **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** مختصرة باليسطة **بِسْمِ اللَّهِ**
في بداية امره وتعوذ ليعرفه طريق الرشاد + ويسلكه سنن السداد + واقتل بسلام
المستفهم بها واتباعا لمحمد بن عبد الله عليه الصلوة والسلام وهو كل امرئ بالامانة
بسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع رواء ابوداود وابن ماجه وعلمنا ما روى عن علي رضي الله
تعالى عنه كلمة بسم الله فاتقة للميتوق ومسهلة للوعود + ومجته لنشر

نقطة

على

نقطة
ثم

وشفاء لما في الصدر واما ان يوم النشوء واقتفاء بما وقع عليه فاق السلف الخلف
 وجرهم الله تعالى فانهم فتحوا كتبهم كذا لك ثم الباء متعلقة بحدف وهو المفعول هو
 الاولى لاصالته في العمل او شبهه اي بسم الله اشرع وهو المناسب ههنا وكذا
 من سافر يقول عند ارادة السفر والحلول منه بسم الله ارحل بسم الله احل من
 قرأ يقول عند قصد القراءة بسم الله اقرأ ومن اكل يقول عند الاخذ في الاكل
 بسم الله اكل وكذا كل فاعل يشرع في اول فعله بالبسملة واما ضم الحذف
 متأخراً روماً للاختصاص اذ كل ما كان حقه ان يؤخر اذا قدم فتقدم فيه يقتضيه
 الاختصاص الا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين واما تقديم الفعل
 في قوله تعالى اقرأ يا سميرتك فانه اول ما انزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان
 الامر بالقراءة اهـ لتبليغ الرسالة واما حذف الهمزة في العبارة والكتابة لكثرة
 الاستعمال ولم تحذف في اقرأ يا سميرتك في الكتابة لقلته واما حذفها فيها في قوله تعالى
 وانه بسم الله الرحمن الرحيم فلهو افقة المصحف واما لم تحذف في يا سميرتك لعدم
 الموافقة لان المراد بالموافقة ان تكون البسملة تامة وما وقع في قوله تعالى بسم الله الرحمن
 ومهمسها من حذفها مع انها غير تامة فلما ذكرنا من الكثرة لان الذين يركبون في الفلك
 يقولونه في كل مجرى ويكتبونه في كل منافع واما ادرج لفظ الاسم لدفع الالتباس باللفظ
 او للتنبيه على ان التبرك يصلي لكل اسم واما اختيار نقد بسم الجلالة لانه اسم الذي
 الا ترى انك تعرفه ولا نصف به وما عدا صفات ثم اختيار نقد بسم الرحمن على الرحيم
 وان كان فيه من مبالغة ما ليس في الرحيم لان ابلغ من الفاعل ابلغ
 من الفاعل لان راحاً يقال لمن رحيم مرة والرحيم لمن يكثر هذا منه والرحمن لمن لا نهاية
 في ذلك منه فلذلك قالوا يا رحمن الدنيا والاخرة ويا رحيم الدنيا والقياس الترتيبي
 الادنى الى الاعلى على انه كل اسم الذات حيث لا يطلق الاعلى الله تعالى بخلاف الرحيم
 وهما اسمان مشتقان من الرحمة وهي رادة الخير في حق الغير ويرادف الاحسان
 والانعام والافضال وما يشبهها ثم قوله بسم الله مجرور بالباء وهو منصوب المحل
 على انه مفعول وحال ويجوز ان يكون مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ محذوف في
 اي ابتداء في حاصل بسم الله ولفظ الله مجرور بالاضافة والرحمن والرحيم مجروران

لا يكون رفع
 على الله تعالى
 وتقدم الامور
 اول من تقدم
 في موضع الذي
 واما بسم الرحمن
 في غاية الكمال
 اماني اكل فلا
 مولوي محمد بن
 دار فقه
 فانه يطلق على
 غيره ايضا

بالوصفیه الحمد لله رب العالمین هو جزء من قرآن الحکیم جاء به فی تفسیر محقق
توجه اول تفوه کلامه لیتین به فی اول امره اذ لیس شیء مما یتیمن به
افضل من القرآن والثانی عملاً بکتاب الله العزیز فانه مستغفر اولاً بالتسمیة
وثانیاً بالتحمید والثالث امتثالاً بحديث نبیه علیه الصلوة والسلام هو کل امر
ذی بال لا یبدأ به بالحمد لله فهو اقطع رداء البود اود وابن ماجة وابوعوانة وما قبل
من ان هذا وحديث التسمیة متعارضین ظاهر لان حدیث التسمیة یقتضی
البداية بها وهذا الحدیث یقتضی البدایة بالحمد والبداية بالشیئين مستغیل
فندفع بان المراد بالبداية بكل منهما تصدیراً المقصود وهو لیس بمستغیل
وانما المستغیل التلقظ بكل منهما ابتداءً من غیر ان یقدم کلاماً علیه علی ان لا یأمر الا
رحمه الله تعالی ذکر ان المراد بالحمد لله الذی فی قوله علیه الصلوة والسلام لا یبدأ به
بالحمد لله ذکر الله تعالی بدلیل ما جاء فی رد ایه اخرى کل امر ذی بال لم یبدأ به بذكر الله
تعالی الحدیث وحینئذ لا تعارض من هذا ظهر جواب ما قبل ایضاً من ان کل واحد من
التسمیة والحمد امر و بال کذلک فوجب ان یبدأ التسمیة بتسمیة لحرى والحمد بحمد
اخر ثم فتم وذلك لان المراد بالامر فی الحدیث هو کلام المقصود وبالشرع فیه من قول
فعل قطعاً للتسلسل والرابع تحرز عن مخالفة المصنفین فانهم صدقوا ومصنفاتهم
بالتسمیة وثانیاً بالتحمید والخامس ان ذلك اقتباس من من صنعة البدیع هو ان یؤخر
شیء من القرآن او الحدیث او من کلام البکاء لا علی انه منه والسادس ان هذا الجزء الشریف
مشتمل علی الحمد لله الذی هو أس الشکر والتسابع جواب عن سؤال لیسأل لمراد الحمد
علی المدح والشکر الثامن توجهنا الی جناب قدسه والثاسع اظهار العظمتة وکبریاه
والعاشر ایضاً حالما وصل الید من نعمائه والحادی عشر استبقائهم لما وهب له
من الاثمة اذ الحمد رأس لشکره بالشکر تزیید النعمة والثانی عشر ابتغاء لمراد وقته
ثم الحمد هو الوصف بالجسیل علی جهة التقصیل لا علی جهة الاستهزاء والافتن واللامر فی
لا استغراق ای کل فرد من افراد الحمد ثابت لله ولیس هی كما زعمت المعتزلة والمجسّون
بالابتداء وخبره الله والعدول عن الجملة الفعلیة الی الاسمیة للدلالة علی عدم الحمد وثبانه
وقدم ذکر الحمد علی ذکر الله لکونه اعم لان المقام مقام الحمد ان کان ذکر الله اعم نظراً

مستغیر

لا
لما قدّم الحمد
مقام الحمد
ادکون الحمد
مبتدأ والحمد
خبره وانه
فی الابتداء
التقصیل یقرب
مقام الحمد

التبصیل

الى ذاته تعالى لا يقال هذا الاهتمام عارضى بواسطة المقام والاهتمام باسم ذاتي والذاتي
 ينبغي ان يقدم في الاعتبار وان لم يتقدم فينبغي ان لا يخرجا فانقول معنى البلاغة
 مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية فرحم العارضى والله اسم
 للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال ولهذا احتص الحمد بهذا
 الاسم لانه اعظم اسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره اصلا بخلاف ما سواه ولا انه
 لو ذكر غيره من الصفات لا وهم ان الحمد لله تعالى انما هو باعتبار هذه الصفة دون اخرى
 ولا انه اراد التنبيه على الاشتقاقين الاشتقاق بحسب الذات والاستحقاق بحسب الكلام
 ولا انه اراد ذكر الصفة وهو قوله رب العالمين فذكر اسم الذات حينئذ اولى بالذات
 الموافق لكلامه تعالى وحد يث نبية عليه الصلوة والسلام وهو غير مشتق
 على الاحكام الذين ذهبوا الى اشتقاقه بعضهم قالوا انه من آية ياله بكسر العين
 في الماضي ونقها في القابراى سكن وبعضهم قالوا عن وله يوله اى تخير بعضهم قالوا
 من تاله بيتاله اى تفرع وبعضهم قالوا من لاله يله اى الخلق ومراعاة
 هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله اما الاول فليسكون المخلوق اليه واما الثانى
 فلحقه هو في كنه عظيمنة واما الثالث فلتضرعهم اليه اما الرابع فلانه يخرج عن
 ادراك الابصار واحاطة الافكار ثم الرب المالك يقال رب رب فهو رب كما يقال
 نعمتهم فهو رب ذهب جمهور شارحى الكشف الى ان الرب صفة مشبهة بعد نقله الى
 اللازم كما هو القاعدة وقال بعضهم ترك مفعوله دليل عليه ورد بان الاصل عند
 النقل اذا قامت قرينة تدل على النقل وقد انتفت هنا فان قلت صيغة
 مخصوصة بالصفة المشبهة مثل الصعب ونحو قلت بعد التسليم اصل رب رب
 على وزن فخذ وهو من اوزان اسم الفاعل الموضع للمبالغة مثل الحزة ثم ادغم ومن تأمل
 في قوله فهو رب بالالف بعد قوله رب رب جزم بما ذكرنا ولا ان المعنى في قوله تعارب العباد
 على الاضافة الى المفعول ولهذا قال صاحب الكشف من كونه ربيا ما كما للعلمين لا يخرجهم
 شئ من ملكوته وربوبيته قال قول يانه صفة مشبهة فاسد في الكشف
 يجوز ان يكون وصفا بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل في رجل عدل وقد تبعه
 جمهور المفسرين وذكره المتأخرون في تصانيفهم وروا ايضا بان اطلاق المصدر على

اسم الفاعل والمفعول مجاز اتفاقا وعندهم قاعدة مقردة هي ان المصير الى الجحيم بدون
 قرينة فأنفة عن الحقيقة لا يجوز وقد امكن حملها على الحقيقة وقد اعترفوا به ايضا
 فالقول بالجهنم فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداء والمربي غذاء
 والغافر انتهاء واسم الله الاعظم وقيل الرب المصير من رب الاديان اصيل
 وقيل الدائم من رب السموات اى دامت المطر فهو مصير امورنا والدائم
 ما فاضة النعم علينا ولا يجوز اطلاقه على غيره الله تعالى الا عندا لاضافة
 كما يقال رب الدار ورب السلم ورب الناقة الى غير ذلك العالم اسم لما يُعَلَّمُ به كالحق
 اسم لما يُخْتَلَمُ به والتابع لما يُتَّبَعُ به ثم غلب فيما يُعَلَّمُ به الصانع وهو كل ما سواه بالجوهر
 والاعراض انما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي للدلالة على معنى العلم
 وغلب الواو على غيره وقيل اسم لذوى العلم من الثقليين فلا اشكال في جمعه
 حينئذ والعاقبة للمتقين وهو جمع مُتَّقٍ وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم
 وقاه فلحقه فقاؤها واو ولا فها ياء فاذا بينيت من ذلك افعل قلت الواو تاء
 ادخمت في التاء الاخر فقلت اتقى الوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من بقى نفسه
 من تعاطى ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك فان قلت هذه الجملة معطوفة على جملة
 الحمد فما وجه التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية
 يعنى لما توهم من قول الحمد لله رب العالمين انه تعالى يعطى الجميع العالم كما هو بهم فذبحه بقوله
 والعاقبة للمتقين اى خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد ارف
 التحميد بالصلوة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولانه
 عليه السلام قال ان الله تعالى خصني بكم ايات احدها اذ ذكره كونه مع هذا فسر
 قوله تعالى ورفعتك ذكرك ولانه عليه السلام سفير بينه وبين عبادي في تبليغ الحكم
 فهو وسيلة الوصول الى سعادة الدارين فحينئذ تعالى صلي عليه لانه اراد تكميل
 الشاء عليه تعالى فان الشاء على نبيه ثناء عليه في الحقيقة واستمداد منه صلى الله تعالى عليه وال
 وسلم في هذا الامر تنبيهنا على ان هذا التأليف من تأليفات اهل الاسلام لان الصلوة
 عليه عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى قالوا الصلوة من
 تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحي

والطیبة تسبیح قیل ازید ههنا للعنی العام وهما یصلان الخیر الی الغیر فان قلت
الصلوة بمعنی الدعاء واستعمال کلمة علی یفید الدعاء بمعنی الشراء لا یجوز ذلک
ههنا قلنا ذلک اذا کان لفظ الدعاء صریحاً ولا کذلک ههنا وانما قدم اسم الذات
فی الحمد اخره فی الصلوة للدلالة علی ان المختص بالاشتقاق الذی هو الله علی
سلوک طریق الاجال والتفصیل من شعب لبلاغة وکالک فی لفظ الصلوة منقلبة
عن الواو وحقیقاً ان ینکب الصلوة بالالف لکنها تکتب بالواو تخفیفاً وانما کتب قوله تعالى
فهم علی صلاتهم یحافظون بالالف فی بعض المصاحفات بناءً علی اصحاب السلف والرسول
بمعنی المرسل لانه فاعول بمعنی المفعول وهو من الانبیاء من جمع المعجزات والکتاب المنزل علیه
والنبی من اوحی الیه سواء نزل علیه لکتاب اوله ینزل والانبیاء مختصون بالصلوة
والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف ببيان للرسول ومعناه الاخری هو
البلیغ فی کونه محمداً قیل یجوز ان یکون سبب تسمیة النبی صلی الله تعالی علیه السلام
ثبوت هذا المحقق فی ذاته والاله الال الرجل ذریته واهل بیته وقبیل قومه ذال الله
علیه السلام متبعوه فی التقوی كما قال صلی الله تعالی علیه واله وسلم الی کل
مؤمن تقی ولهذا لم یتعز من بدکر الاصحاب لدخولهم فی الال بهذا المعنی علی
هذا لو ذکر الاصحاب بعد الال لکان ذکرهم تخصیصاً بعد التعمیم والال یجوز بمعنی
النفس نحو ال مؤمنی وال هاهنا ون ای نفسها وانما ذکر الال فی الصلوة لقوله علیه
السلام اذا صلیتموا علی فحتموا اراد بالتعمیم الصلوة علی الال وخص استعمال
الال بالاشراف کالمملوک ونظائرهم اجمعین جاء بالناکید علی الروافض حیث
خصوا بعض العیابة بالصلوة دون بعض اخر لغلوهم فی محبة الال علی الخواصر فاعلموا
معاندين بالال فلم یصلوا علیه اما بعد کلمة اما تضمنت معنی الشرطية قیل ان
الاصل فی قوله اما زید فینطلق مما یکن من شیء فزید منطلق اسقط الجملة الشرطية
ونابت منابتها اما کما نابت کلمة نعم مناب أفعل فی جواب من قال لک افعل کذا
ولتضمیرها معنی الشرط لزمها الفاء ^{کلمة} ولتضمیرها معنی لا تبدل ولم یلحقها فعل ولا یلیها
الا الاسم یتوجه علیه قوله تقوا واما ان کان من المقرین ولیمیب بان المبتدأ ههنا محذوف
ای اما المتوفی وقال لوضعی الامر إقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء کان اسماً

غیراً تا زید فنطلق اولاً کالایة المدتودة ویستعمل مآفی الكلام لتفصیل الاجال
وهی اکثر کقولک جاء فی القوم اما زید فاکرمته واما عمر فاهنته واما بشر
فامرنت عنه وقد یستعمل للاستیناف من خیران یسبقة اجال کما المذکورة
فی اوائل الکتب وقبیل اول من تکلم بهذه الکلمة وفضل بها بین الکلامیز داود علیه
السلام وهما المراد بفصل الخطاب بقوله تعالى وَاَنْتَ الْيَحْيَىٰ الْحَكِيمُ وَفَصْلُ الْخَطَابِ عِنْدَ
شُرُوحِ الشَّعْبِ وَبَعْدُ مِنَ الظُّرُوفِ الزَّمَانِيَةِ الْمُنْقَطِعَةِ عَنْ الْأَصْنَافِ الْمَبْنِيَةِ
عَلَى الضَّمِّ وَلَهَا أحوال ثَلَاثٌ أَمَّا أَفْتَاهَا وَتَرْكُهَا مَعَ جَعْلِهَا مَبْنِيَّةً فِي مَعْرَبَةٍ فِيهَا وَتَرْكُهَا
مَعَ جَعْلِهَا مَنْوِيَّةً وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ فِيهَا وَالْعَامِلُ فِي بَعْدِ هُنَا كَلِمَةُ أَمَّا فَانْهَ
تَنْبِيْأَتِهَا عَنِ الْفِعْلِ تَقْمِلُ فِي الظُّرُوفِ فِي هَذَا مَخْتَصَرِ هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي صَنَفَهُ
كِتَابٌ مَخْتَصَرٌ هَذَا الْقَدِيرُ إِذَا كَانَتْ الْخُطْبَةُ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ التَّصْنِيفِ
وَأَنَّ كَانَتْ فِي أَوَّلِ شَرْعٍ تَكُونُ الْإِشَارَةُ حِينَئِذٍ إِلَى مَا فِي خَاطِرِهِ لَا نَهْ تَصَرُّفٍ فِي خَاطِرِهِ إِنْ
يَصْنِفُ كِتَابًا بِأَصْفَتِهِ كَذَلِكَ أَوْ كَذَلِكَ أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا
أَمِنًا فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشَارَ إِلَى الْكُفَّةِ قَبْلَ بِنَائِهَا لَا نَهْ تَصَوَّرَهَا فِي قَلْبِهِ مَا مِنْ
شَأْنِهَا أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ أَوْ كَذَلِكَ أَوْ مَخْتَصَرٌ هُوَ كَلَامٌ قَلِيلٌ الْمُبَانِ كَثِيرٌ الْمَعَانِي وَالرِّسَالَةُ إِنَّمَا
تُطْلَقُ عَلَى الْمَوْجُزَاتِ مِنَ الْمَتُونِ هُوَ مَوْصُوفٌ بِقَوْلِهِ مَضْبُوطٌ أَيْ مَحْفُوظٌ مِنَ الشُّرُوحِ وَالظُّرُوفِ
فِي الظُّرُوفِ مُسْتَقَرٌّ عَلَى الرِّفْعِ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ لِقَوْلِهِ مَخْتَصَرٌ سِيَاقٌ تَفْسِيرُ النُّحَى مِنْ
حَيْثُ الْمَلَقَةُ وَالْعَرَفُ جُمِعَتْ فِيهِ أَيْ فِي الْمَخْتَصَرِ هُوَ صَفَةٌ ثَلَاثَةٌ لَهُ مَهْمَاتُ النُّحَى
وَلَمْ يَقُلْ مَهْمَاتُهُ مَعَ أَنَّهُ اخْتَصَرَ لَانْ فِي إِقَامَةِ الْمَظْهَرِ مَقَامَ الْمَضْمُونِ بِإِدَارَةِ التَّكْوِينِ فِي هَذَا
وَالْمَقَامَاتِ الْمَقَاصِدِ وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ جُمِعَتْ وَالنَّصِبُ فِيهِ تَابِعٌ لِلتَّجَرُّكِ كَمَا فِي مَسَلَمَاتٍ عَلَى
تَرْتِيبِ الْكَافِيَةِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ جُمِعَتْ وَالْكَافِيَةُ اسْمُ كِتَابٍ لِلشَّيْخِ ابْنِ الْحَاجِّ فِي النُّحَى
وَأَمَّا أَيْ تَرْتِيبِ الْكَافِيَةِ لِجَمْعِ مَخْتَصَرٍ لِأَشْمَالِهِ عَلَى تَرْتِيبٍ يَقْتَضِيهِ الطَّبِيعُ السَّلِيمُ
وَالذِّهْنُ الْمُسْتَقِيمُ وَاقْتِاعًا عَلَى مَنَاجِجِ التَّعْلِيمِ أَرَادَ عَلَى مَنَوَالِ الْأَرْشَادِ هَادِيًا إِلَى سَبِيلِ
الرِّشَادِ لَا هَلْ لَا سَرَّ شَادَاتِيًّا بِالْمَرَادِ لَا هَلْ لَا رَتِيَادَةً وَأَيًّا عَلَى فَوَائِدِ جَلِيلَةٍ جَامِعًا
لِنَكَاتٍ غَرِيبَةٍ بِغَيْسَةِ خَاوِيَا عَنْ إِبْرَادَاتٍ وَأَسُولَةٍ وَبِهِ يَحْصُلُ الْحِظُّ لِلْمُبْتَكَ وَالْفَضْلُ
لِلْمُنْتَهَى أَوْ إِرَادَةُ أَنْ يَكُونَ كِتَابُهُ كَكِتَابِ الْكَافِيَةِ فِي التَّرْتِيبِ جَاءَ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى

مشرفاً بالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشافه والمعارف
 اذ كثيراً ما يعتبر الشبه في الاحكام والى هذا اشير في قوله عليه السلام من تشبه بقوم
 خسر منهم او تيسر اهل كل من يهتم بشأن الكافية من اصحاب التحصيل حتى يكون له علة
 وقوة حيث لم يسر بتفصيل هذا المختصر ما في الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد
 الترتيب مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رأيت بعض المحصلين بعد
 ان يحصل هذا المختصر مستغنياً عن متن الكافية بل رجع الى شرح من شرحها
 او ترغيباً به للمبتدئين المتعلمين اذ ذكر حجب الكافية في قلوبهم فكلم يرتاد الى
 هذا المختصر مشتغل على ترتيبها جلة الكتاب الكافية واجابة للمستول فان قد سمعت عن
 بعض المشافه انه قد سأل بعض الوارد بن علي ابو حيان النحوي مصنف هذا الكتاب ان
 يجتمع مختصر على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة في جميع قواعد بلون بيان
 الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية انما وقع في اكثر المواضع اغلبها ودلائل اكثر
 حكم الكل فلا يرد ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجدت بعض
 المواضع غير اتم ولا بعيد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محدث او مصلدا
 على زنة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس يوقعها كاذبة ذو
 هل ترى كعقوبين باقية وحينئذ يحتمل ان يكون قوله على ترتيب الكافية مضمون
 المحل على انه حال من ههنا النحوي المعنى جمعت فيه ههنا النحوي حال كونه مشغولاً على
 ترتيب فصول الكافية اي وضعها ويحتمل انه صفة للمختصر المعنى فهذا مختصر
 محفوظ ثابت في النحوي مجموع فيه مقاصد موضوع فيه القواعد الكافية او الكافية
 والى هذا اشير في تسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستشهاد في قوله
 على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مجتبياً ومفصلاً
 ان كانا بكسر الواو والفتحة على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء التوكيد في قوله
 جمعت وان كانا بفتح الواو على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المحذوف في فيه
 واما جعل مختصره مجتبياً ومفصلاً... لان ارباب التدين رحمهم الله تعالى قد اتبعوا في
 جميع المسائل طريق النظم المحز تيمناً وتبركاً حيث جعلوا انصافهم كتباً واولاً وفضلاً
 كما جاء سوراً وآيات وقد جرت عادتهم بمجعل الكتب اشمل من الاسواب و

الابواب اشمل على الفصول ومع ذلك التيمم والتبرک فيه لا یخفى عن مصلحة التعليم
 والتعلم في طی كل كتاب نشاط وفي شروع كل باب فصل انبساط ولهذا المصلحة
 جعلت المسافة البعيدة منقسمة الى مراحل وفراست واما بالعبارة متعلق بقوله
 جمعت والعبارة في اللغة تفسير الروایا يقال عبثتها عبادة اى فسرها وكذا اعبثها
 وعبرت عن فلان اذا تكلمت عنه ويسمى الالفاظ الثلاثة على المعاني عبارة لا
 تفسيرهما في الضمير الذى هو مستور كما ان المعبر مفسرهما هو مستور وهو عاقبة
 الروایا لانها تكلمت على الضمير واخترت صفة عبارة اى لا عبارة معقدة لا يفهم المعنى منها
 الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصل الى المفعول الا مثل تجمع مثال
 كالاشنة جمع امام وهو ما يذکر لا يصح القاعدة والشاهد بان كذا نبات القاعدة
 فمما يخص من المثال لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان النبات
 لا يتيسر بكل كلام بل لابد من كونه مقدما به بان يكون من التنزيل او من الحديث
 او كلام من يوثق بعرضه بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك في جميع مسائلها
 متعلق بالايراد والمسائل جميع مسئلة اصلها مسئلة يسكون السنين وقتر الهرة
 حدثت حركة الهرة فاجتمع الساكنان ثم حدثت الهرة فنقل حركتها الى ما قبلها كما
 ان الملائكة جمع ملك اصله ملائكة من الالوكه وهى الرسالة فاحل كما في مسئلة و
 زيد التاء في الملائكة التاكيد تاينث الحجم المراد من المسائل القواعد الضمير
 المحرور في مسائلها راجع الى المختص تاينثه مبنى على تاويل الرسالة وادعاء ايراد الاشنة
 في جميع المسائل محمول على الاغلب الا فلم يؤرد امثلة بعض المسائل فلم يستقم
 ذلك من غير تعرض للادللة لجمع دليل كالاخنة جمع جنين ودليل الشئ ما يعرف به
 ذلك الشئ والقياس ان يذکر لفظ الدلائل لان الموضوع موضع الكثرة لا القلة
 وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى ثلثة قروء
 مكان اقراء والعلل جميع علة كاهم جميع همة والدليل العلة لفظان مترادفان
 وايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة غير عزيز فانها ما يطلب فيه التوكيد وتحسين
 الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للادللة في
 بعض المواضع كما استتقت عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الامر الاعلى فلا يرد

والعبارة في اللغة التفسير

مقتضى الشاهد بان يذکر

والامثلة لا اشتغال

بالمسئلة جمع
مسائل
الذیل والعلیه

ما ذکرتم لثلاثیثوش ای المختصرة هن المبتدی عن فهم المسائل ان كان یشوش
على الصیفة المبني للفاعل فذهن المبتدی منصوب على انه مفعول به ان كان على
الصیفة المبني للمفعول فذهن المبتدی مرفوع على انه مفعول فالمرسیم فاعله والا
فی قوله لثلاثیثوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة بتعلیل للجمع
نظراً الى تلبسه بتلك الامور یعنی انما جمعت فی هذا المختصر مقاصد النحوی على وجه
یتیسر به على المتكلم المبتدی ولا یشوشه على فهم مسائل لقصو فهمه وقد مضاهته
بان جعلته ذابواب وفصول وذكزت فیه عبارة واضحة والردت فیها امثلة المسائل
وتركت فیها ادلة لثلاثیثوش ذهن المبتدی عن فهم المسائل الذی هو المقصود
الاصلي لان هذه الامور مزیدة للتشویش موجبة لتغیر النشاط والانبساط
ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصدیقات وانما سمي قاری
هذا المختصر مبتدیا لان هذا المختصر لا یقرأه الا من هو مبتدئ فی علم النحوی شارح فی
وسمیتة ای المختصر بهدایة النحوی قال سمیتة کذا وسمیتة بكذا جاء ان هذا الله تعالى
به الطالبین تعلیل لقوله سمیتة الهدایة ای رجاء ان یوجد الله تعامنا سبة بین المستفی
اسمه تصلم وجهها هذه التسمية بان یجعل سبباً للهدایة للذین یطلبون النحوی فان على
كل شئ قد یروى بالاجابة جدید لا یرد راجح لا یجیب اقله فیکون تسمية المختصر بالهدایة
من باب تسمية السبب باسم المسبب والهدایة یتعدى الى المفعول بنفسه اما
تعدیها الى المفعول الثاني فقد جاءته بنفسها كقوله تعالى هذا ناصراً وناصراً المستقیم
وقد جاءت باللام كقوله تعالى هذا انا الهذا او بالی كقوله تعالى هذا اونی ساء فی
الى صراط مستقیم الهدایة هی الدلالة المرصیلة الى البغیة بدلیل وقوع الضلالة
فی مقابلتها فی قوله تعالى اولئک الذین اشتدوا الضلالة بالهدای ورتبته ای
المختصرة والترتیب فی اللغة جعل كل شئ فی مرتبته وفي الصناعة جعل الاشیاء
الکثیرة بحیث یطلق علیها اسم الواحد على مقدمة وثلاثة اشياء بنویق المملک
الغریز العلم بحیث ان یكون الباء متعلقة بقوله جمعت وبحیث ان تكون متعلقة
بقوله رتبته والتوفیق جعل فعل العبد موافقاً لما هو الخیر فی حقه یتعدى باللام
وتعدیته بالباء اما تسامح او تضمین بمعنى التشریف والمملک المالك والغریز

هذا المختصر

الترتیب
فالتوفیق
الغریز

الغالب الذي لا يغلب عليه والعلام مبالغ في العالم ولما كان داب المصنفين
 ان يذكرها قبل الشروع في المقصود تعريف النور ليكون الطالب على بصيرة في
 طلبه ويكون بحيث يتبين بهذا التعريف عند ما يرد عليهم مسائل الفن فيطلبها
 يد عليه ما ليس من مسأله فيخرج عن عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به
 وأن يذكرها الغرض من تحصيل النور ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتفرغ عنه
 بما يجر منه عن مشقة التحصيل وأن يذكرها الكلمة والكلام لكي ينما موضوعي
 النور ويسمى هذه الامور مقدمة ذكرها المصنف للاقتدار بهم
اما المقدم وفي المبادئ التي يجب تقديمها اي تقديم تلك المبادئ على
 المقصود وهو مسائل الفن لتوقف المسائل اي لتوقف الشروع في المسائل على
 بصيرة عليها اي على تلك المبادئ فانه لا بد للطالب ان يكون على بصيرة في طلبه
 وله خبرة في شروعه اذ تصورها كمن اراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف
 اماراته فهو على بصيرة في سلوكه ومن لم يتصور هذه الامور كلها او بعضها فانه
 يكون في الشروع راخلا وعلى العشاء راكباً ثم المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش
 للجاعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ومقدمة العلم انما تطلق على معان
 مخصوصة وهي معرفة حده العلم وغاياته وموضوعه كان الشروع في المسائل انما
 يتوقف عليها حقيقة وأما على الفاظها التي عليها فلا وما ترى من التوقف عليها فاما
 هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المعاني من غير الالفاظ لم يحتم
 اليها اصلاً ومقدمة الكتاب يطلق على الفاظ مخصوصة وهي التي قد مت
 الامر المقصود لا يرتباط بينهما واستغناء بها فيه فيكون بينهما تباين فلا يصدق احدهما
 على الاخرى واذا عرفت ذلك فالمراد بالمقدمة في قوله اما المقدمة اما المعاني
 المختصة وبالمبادئ الفاظ مخصوصة او على العكس وتحمل التوقف في
 قوله لتوقف المسائل عليها على التوقف العادي على التقدير الاول على التوقف
 الحقيقي على التقدير الثاني وما ذكرنا ان دفع ما يقال من انه يلزم اتحاد الظرف
 والمظروف ههنا وذا غير جائز قال العلامة التفتازاني في شرح الشمسية اما ما ذهب
 اليه اشارون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لا مكان

البنية في
 اوله ولسان
 الذين العجبة
 في شرح
 والمطلوب
 مولوى محمد
 فيفنا الحسن
 سلمه
 له حشره
 شره
 اذ ابتغى
 دونه
 كونه
 مولوى غلام

الشرع بدين هذه الامور وما ذكره من البصيرة فليس امر اضبطا يقتضيه الاقتصار
على ما ذكره واقرباى في المقدمة فصول جمع فصل كالاصول جمع اصل وسيأتي
معناه بعبارة هذا ثلاثة مرفوع بانه صفة فصول فان قلت اين التماثل بين
والصفة ههنا لان الموصوف جمع والصفة مفرغ قلت التماثل بينهما ثابت مع
وذا نزل منزلة التماثل اللفظي والمعنوي ونظيره من وجه قوله تعالى او اطفال
الذين لم يظهروا ثم الفصل الاول من تلك الفصول الثلاثة في بيان تعريف الفهم
والغرض منه والثاني والثالث في بيان موضوعيه وهما الكلمة والكلام فلما فرغ
تعداد الفصول شرع في تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** هو في اللغة القطر
يقال فصلت الثياب اذا قطعناها وفي الاصطلاح هو الحاجز بين الحكمين ثم الفصل
هو **فصل** لا يتوهم وهما **وصل** يتوهم لان الاحراب بعد لعقد والتركيب الفهم
في اللغة القصد يقال نحوته ونحيته وههنا هو قصد سميت كلام العرب بلحق من
ليس من اهل اللغة ياهلها في الفصاحة فيطلق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ
رحمه الله تعالى بقوله علم باصول الاصول جمع الاصل كالفصول جمع الفصل والاصل
في اللغة ما يتبين عليه غيره ويسند تحقق ذلك الغير اليه كما ان الفرع ما ينتق على غيره
ويسند تحقق الفرع اليه في الصناعة عبارة من امور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئيات
ويراد فيها القاعدة والقانون والضابطة وما شاكلها وانما قيد العلم بالاصول لانه
لا يمكن حد كل نوع من العلوم الا باعتبار متعلقاته التي يبحث في العلم عنها ولما كان
قوله علم باصول شاملا للمقصود وخبره اردفه بما يخرج سوى الحدود ومخرجه بقوله ثم
بما اي بتلك الاصول احوال واخر الكلام الثلاث من الاسم والفعل والحرف فاعدا
الفهم الصرف وبقوله من حيث الاحراب والبناء خرج العلم شرعا كان عادتهم
جارية على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ذكر لفظ العلم في
الاصول لانها امور كلية كما عرفت ولفظ المعرفة في الاحوال لان المراد بالاحوال
المواد الجزئية التي تستعمل تلك الاصول فيها واتى بالباء في قوله علم باصول لانه يقال
علم وعلم قال الله تعالى فانه يعلم السر وأخفى ولم يعلم بان الله يرى او ضمنه
معنى الاحاطة فاقى بصلتها فالتقال الى الصلة للنفذين وقوله من الاحراب

ينطق

عن

ن
علم الصنف

والبناء بيان للاحوال وكيفية تركيب بعضها اى بعض الكلم مع بعض اخر ومعرفة
 بانها معطوفة على الاصول والمراد بكيفية التركيب تقدير بعض الكلم على بعض
 رعاية ما يكون من الهيئات واعتراض على هذا التعريف بانه لا يخالف ان يكون
 المراد بمعرفة الاحوال معرفة جميعها فيلزم ان لا يكون شخص نحويا لانه لم يتيسر له معرفة
 جميع الاحوال ان لا يكون المدون نحويا بل بعضها او معرفة بعضها فيلزم ان
 يكون العالم بعشرة مسائل نحويا لانه حصل له معرفة بعض احوال الكلم مع انه
 ليس بنحوي في العرف وان اريد معرفة جميع الاحوال المدونة يلزم انه اذا جاء نحويا
 ودون احوالا اخر ان لا يكون النحوي السابق نحويا لانه لم يكن باحثا عن جميع
 الاحوال المدونة فان قلت نحوي كل زمان يجب عليه المعرفة بالاحوال المدونة
 في زمانه فحينئذ لا يقدح في كونه نحويا ان يحصى نحوي اخر ويدون احوالا اخر قلت يلزم
 ان لا يكون النحوي السابق نحويا في هذا الزمان مع انه نحوي فيه على انه لدون شخص
 في زمانه يلزم ان لا يبقى ذلك نحويا ما لم يعلم تلك الاحوال لم يبحث عنها والحال ان المراد
 بمعرفة الاحوال معرفة جميعها والمراد بمعرفة جميع الاحوال ان يحصل له ملكة يقتضيهما على معرفة
 جميع الاحوال او يراى بالاستغراق العرفي لجميع الاحوال ولما وقع الفراغ من تعريف علم
 النحوي شرعى الفائدة المقصودة منه فقال والغرض منه اى من علم النحوي انه بينه والغرض
 ما يصلح الفعل عن الفاعل لاجل صيانة الذهن اى وقايته وهو من اضافة المصل
 الى المفعول وقد عرفت معنى الذهن عن الخطأ اللفظي الواقع في كلام العرب في
 تقييد الخطأ باللفظي احتراز عن الخطأ الصرفي والمعنوي والفكرى فان الصيانة
 عن الاذى لغرض علم التصريف وعن الثاني غرض علم المعاني والبيان وعن الثالث
 غرض علم الميزان وادراك الغرض من النحوي والفائدة منه هو العصمة عن الخطأ في كلام
 العرب والاعتماد منه على فهم نظم القرآن والحديث والفقه وبه يتيسر الارتقاء الى علم
 البيان ويحصل الاقتدار على البيّنات والتقوى على التاويلات فكان شرف العلوم
 شرف العلم بشرف المعلّم منه وغايته واقرّب العربيّة فائدة وارحبها عائدة
 وارحبها معيارا واسناها عظمت ومقدرا وكان تعلمه وتعليمه من الواجبات لانهم
 مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلغة العرب لا سبيل الى معرفة دقائقها من الكتاب

علم الصناعة

والسنة الآتية ولا يتم الواجب الا به وما كان مقدرا لمكلف فهو اجبا نه لو لم يكن
واجبا لكان واجب الترك وتجهيز ترك الشرط تجويز ترك الشرط ورتبت الفرجعة للغة
والنصريف وقبل الفقه والحديث والتفسيره اول من سئل لغوامير المؤمنين على بن
ابي طالب رضي الله عنه وهو لا يعمل شيئا الا وهو بقرب به الى الله تعالى ما روى
عن ابي الاسود الدؤلي وهو استاذ امير المؤمنين الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما
انه سمع رجلا يقول ان الله يرى من المشركين رسوليه بالكسر فذكر ذلك عليه فقال له
هذا كفر ثم رجع الى امير المؤمنين على بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وقال فمخون اصنع
ميرانا للحرب ليقتلوا به لسانهم فقال له على رضي الله تعالى عنه اقصد نحوه ومن هذا
شقي هذا العلم بالفقه سمي بعلم الاعراب ايضا لان له تعلقا بالاعراب فخر لا يهمل
فيتنكروا للعرب وللبني وقال ابو القاسم الرجاسي في ما ليحدثنا ابو جعفر محمد بن
رستم الطبري حدثنا ابو خاتم السجستاني في حديث يعقوب بن اسحاق الحضرمي
سعيد بن سليمان الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال عن جدك
ابي الاسود وقال دخلت على امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فتأخذه فرائضه
مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال لي سمعت بيلدا يقول هذا الحنيفة فاردت
ان اصنع كتابا في العربية فقلت ان فعلت هذا اجنبتنا والقيت فينا هذه اللغة ثم
ايتته بعد ثلث فالف الى صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة
اسم وفعل وحرث فاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن الفاعل والحرف
ما انبا عن معني ليس باسم ولا فعل ثم قال هذا ما تنبعت فمزم فيا وقع لك اعلم يا ابا الاسود
ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمرة وشئ ليس بظاهر ولا مضمرة انما يتفاضل العلماء في معرفة
ما ليس بظاهر ولا مضمرة قال ابو الاسود فجعلت منه شيئا وعرضته عليه كان عن ذلك
جرو في النصب فذكرت منها ان وان وليكت ولعل وكان ولم اذكر لكن فيقال لم تركتها
فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها لانها منها وحكي عن امرأة دخلت
على معاوية في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه وقالت ابي مات وترك لي مالا فاستفقر
معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله تعالى عنه فامر ابي الاسود بوصف النحوي
نصف باب الاضافة ثم قالت له ابنته يا ابنت ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستعانة

له قال ابن السكيت
الدؤلي في حقه
ينسب اليه دؤي
والدليل في حديث
القيس ينسب اليه
دؤي اصله
دارل من اسس
الفقه على هذا
من الائمة
عن راسه
وهو من
من الائمة
نسب اليه
ابو الاسود
فقلت الهمة
يا وحب انك
وسميت الناح
مما روى
مما روى

فقال لها ما نخرت بها قالت انما التجب عن حسنها فقال لها احسن السماء بالفتح
فصنف باقي التجب والاستغفار فاخذ منه النخا بئاؤه واخذ منهم ابو اسحق
الحصري وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء فاخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة
الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي اخذ منه الغراء منه ابو العباس
ومحمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش قطرب منه يونس
المقلب بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابوبكر السراج ومحمد الكسائي ومنهم
ابو علي النسفي وابو سعيد السدي وعلي الرضائي ومنه ابو علي الفارسي ومنه
ابو الفتح بن الحسن ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يأت بعد
من يعجابه ولما فرغ الشيخ رحمه الله تعالى عن الفصل الاول في بيان تعريف النحوي
والغرض منه اخذ في الفصل الثاني والثالث في بيان موضوعه وهو الكلمة والكلام
لان النحوي يبحث عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذا هو
عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون
الكلمة والكلام موضوعا لهذا العلم ويجوز ان يكون الموضوع متعديا عند اشتراكه في امر
يلاخط في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كالاصول الشرعية الاربعة فانها موضوعات علم
اصول الفقه لانها تشترك في كون كل واحد منها اصلا شرعيا منظر الحكم شرعي كذلك
الكلمة والكلام لا تشتركا في كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى على ان الموضوع
في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما تعدد بالنظر الى
نوعيه ثم لتمايزت الكلمة جزء الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقديم
الجزء على الكل ثابت في الطبع جاء بذكر الكلمة مقدما على ذكر الكلام قصدا لخص
الموافقة بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة الامة في تعريف الجنس لتعيين
الماهية لا لتعريف جميع الاجزاء من حيث الافراد ولا لتعريف فرد من افراد ماهية
المرادة فلا يكون للاستغراق ولا للعهد ولا يلزم اذا حملت الكلمة على المصطلحة كونها
للعهد باعتبار تعيين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعبر
لها هي المذكورة في الكتاب ولا يكون لها معنى يفيد في هذا الفن سوى هذه الماهية
حتى يجعل فردا من افرادها والتناء فيه للوحدة ولا منافاة بينهما لان المقصود من تعريف

قوله قصد الخط
الموافقة الذاتية
العوارض الذاتية
التي لا تطلق من
للتمايز حالها
لذا اذا زاد لم يزد
لما هو خارج مساو له
فانما هو من الذاتية
فالكلمة والكلام
في الاعراب والبناء
والاخرى لا يلحق
الكلام في ان يترك
التي تطلق بالنظر
الى جزئها هو الكلمة
كون الكلام قائما
مقامها في مقام
الكلمة اذ لا يحمل
له من الاعراب
ولا حظ لغيره
اذا قام مقام الامة
فكانت الكلمة هي
التي تطلق في
النقد من الكلام
نظام الدين كوفي

الجنس هو بيان الماهية وهي واحدة وان كان لفظ الكلمة الاسم للجمع فهو
 عارضا لا ينافيه بناء الوحدة ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في الكلام ببناء التاء هو جنس
 او جمع قد ذهب بعضهم الى انه جنس لا جمع كثر وثمره مستندة بان احكام المفردات
 تجري عليه من تدكير وصفه كقولهم تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا
 لوجب تأنيث الطيب بناء على ان كل جمع مؤنث فان قلت ما كان التاء فارقة بينه
 وبين واحد ويجوز ان يذكروا ثبوت فلا يكون تدكير وصف الكلمة ليدل على كونه
 جنسا والحال انه من الاسماء التي لا فارق بينها وبين واحد هاك التاء قلنا ان هذا
 الضابطة ثابتة في الجنس لا في الجمع الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب من قولهم كل
 جمع يفرق بينه وبين واحد بالتاء بين كروثوث فالمراد بالجمع هناك الجنس المستعمل
 في معنى الجمع بدليل تمثيلهم بنحو الخلل وانه ليس بجمع حقيقة ومن يجيب تصغيره
 على كثره ولو كان جمعا لوجب ردة الى واحدة في التصغير فقولهم كثره لان التصغير
 يرد الاشياء الى اصولها غالبا ومن جعله تميزا للنحو خمسة عشر كلمة ولو كان جمعا لما
 تميزا للنحو ذلك لان تميزه لا يكون الا مفردة فاعلم انه جنس لا جمع وانما لم يقع
 الكلام على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع وذهب بعضهم
 الى انه جمع مستندة بان الكلمة لا يقع في الاستعمال الا على التثنية فصاعدا والاية
 محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب اذا الصاعد الى
 الحضرة الالهية هو المقبول من الكل لا كل كلمة والقول بجيب تصغيره على كثره
 جعله تميزا للنحو خمسة عشر ممنوع عند هذا البعض بل يقال عندنا في التصغير
 كلمة تدل في التميز خمسة عشر كلمة لفظ ذكره مجرأة عن التاء عناية الى الجنس فيتناول
 المفرد وغيره من المركبات مطلقا لا الى المفرد حتى لو ذكره بالتاء لكان التاء مجرأة
 عن معنى الوحدة والمطابقة غير جائرة ههنا لكون اللفظ مصدرا وهو لا يطابق
 التانيث والمثنى والمجموع ولو عني به معنى الوصفية على انه اخصر مما هو بالتاء ثم
 اللفظ في الاصل مصدرا بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرمي الدقيق او بمعنى
 الرمي من الفرم يقال لفظت الكلام ولفظ بالكلام واختلف عباراتهم في المعنى المصطلح
 عليه اللفظ فقيل هو صفة يعتمد على الخارج من حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان

حقیقه کان او حکماً هملاً کان او موضوعاً مفرداً کان او مرکباً اما لا لفاظ الحقیقیة ففیها
وعمد وقا وکرم من ولای ما اشبهها واما لا لفاظ الحکیمة فهو الضمائر المستکنة لانه ما وضع
بازائها لا لفاظ وانما عبر عنها بالفاظ خارجیه مستعارة من نحو هوانت وانا یجری علیها
احکام لا لفاظ الحقیقیة من وقوعها حکوماً علیها مؤكدة ومبدلاً منها ان كانت
ما یتلفظ به الانسان حکماً واما الخذف فهو من جملة لا لفاظ الحقیقیة فانه بما
یتلفظ به الانسان فی بعض الصور والمراد بما یتلفظ به الانسان ما یمکن ان یتلفظ به
فیصدق هذا الحد علی کلمات الله تعالی وکلمات الملائكة والجن واصوات
المحیوانات لانها ما یمکن ان یتلفظ به الانسان وضع الوضع فی اللغة جعل الشئ
فی حیز فكان الواضع بتعیینة یجعل للمعنی فی حیز الشئ وفي الاصطلاح تعین
الشئ لشیء اخر متبانی اطلق المخصص او اخص به فیه المخصص له سواء كان
من الکلام او غیره کعقد الاصابع او مثاله ولما کان الوضع متضمناً للفظ
فذكره بعد الوضع لا یفید الا بتجریده عنه لمعنی الجار والمجرور ومفعول به باللام
وانما وصف اللفظ بهذا الجملة الفعلیة احترازاً عن المحرفات والاصوات
والمهملات وما یدلک بالعقل فانها ما وضعت لمعنی وکان عن حروف التجهی فانها
لم توضع الا لغرض التركيب والغرض من شئ غیر معنی ذلك الشئ لان المعنی ما یفید
عن اللفظ او یفهم به لا ما لا جملة اللفظ وعرض التركيب یمکن ان یفید بحروف التجهی
او یفهم به فلا معنی لها اذا عرفت ذلك فنقول المعنی لغةً اما مخفف معنی الشئ
اسم مفعول من عفی یعنی اذا قصد ثم خفف بخذف احدى الیائین وتبدیل
الکسرة بالفقوة التي هی اخف الحركات وقلب الیاء الاخری الفاء ای الكلمة لفظ
وضع لمقصود واما اسم مکان علی زنة مفعول ای المقصد فانه اذا وضع لفظ للمعنی
کان ذلك المعنی موضع المقصد اما مصدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع
المفوض ونظیره هذا الدهر ضرب لا یمیزای مصدر وضع واصطلاحاً ما یقصد من اللفظ
مفرد والمراد بالمعنی المفرد ما لا ینقسم لفظ علیہ بان لا یكون لجزء اللفظ دلالة علی جزء
ولا یجمل المفرد ههنا علی البسیط ای ما لیس بمرکب حتی یخرج الفعل من حیث ان معناه
مرکب من الخدث الزمان فان قبل کون المضارع کلمة بناء علی انه فعل وهو من اقسام

تولد ضمیر علی صیغه
الجبوت اجتزأ من
المبانی والافعال
والجملات من اللفظ
بالمعنی ففیها
والقصد من اللفظ
مع قوله متى الخالق
انما قال اطلق رخصی
مما ولم یکن علی
احسن فقط اشاراً الى
ان الموضوع منقسم
على تسبیل احدها
اللفظ الموضوع كما
یشیر الیه قوله
غير اللفظ كاللغة
والثانی ان اللفظ
نظام الدین علی قوله
دوماً اسم مکان
مکان فان قبل بی
الطرف والمفعول
بینه ان المراد من اللفظ
مفعول من اللفظ
اللفظ من اللفظ
نعم ان اللفظ
من اللفظ

الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه اذ حروف المضارعة والتمتع على
الحال الاستقبال والباقي على الحث قلنا حروف المضارعة خارجة عن المضارعة
غير اخلة فيه لما ان بعضهم جعلها ما ملئت في المضارع والعامل في الشئ يكون خارجا
عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي من اقسام الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق
لما ان الاسم معرب ومبنى مع ان كل معرب ومبنى ليس من اقسام الاسماء المعرب والاسم
هو اسم المبنى الذي هو اسم ثم قوله مفرد احتراز به عن نحو قائمة فانه مركب
على الصحيح لدلالة قائم على ذات من له القيام ودلالة التاء على التانيث وهما ما
يجوز على انه صفة معناه واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال
من صفاير وضعه واخترض على كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة اما على الاول فلانه ينبغي
ان اللفظ موضوع للمعنى الذى يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق
فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به هذا المعلق كان متصفا بمفهوم
الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضم من المجزء والامر
ليس كذلك لان اتصافا المعنى بالافراد والتوكيد بعد الوضع واما على الثانى فلا ريب
مرفوعا على الوصفية للفظ يجب ان يدل كرمقدا على ذكر وصف اللفظ الذى هو الجملة
وحيثما تقر من وجوب تقدير المفرد على الجملة اذا وقع وصفا لشئ واحد واما
على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره بحسب الماعرف من
ان الشئ اذا كان صالحا للحالية من الفاعل والمفعول جميعا وانت تريد ان تجعل حالا
من الفاعل وجب عليك ان تذكره بحسب فعلا للاشتباه فمفرد يكون صالحا
لان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى ويا له صلاحية الوصفية له
صلاحية الحالية فعند وقوعه حالا من ضمير وضع يجب ذكره بحسب واجيب عن
الاول بان يصار هنا الى المجاز كما يطرأ اليه في قوله تعالى ارقى اعصر خمر
اذ نظم القرآن يستدعى ان يقول عنبا الا انه سماه خمر باعتبار ما يؤل اليه
وعن الثانى بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه ليس بواجب
وعن الثالث بان صاحب الكشف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بحسب المفعول مع
صلاحية لكونه حالا من المفعول ايضا فيه يجب ذكر هذه الحال بحسب الفاعل واما

لفظ

لرجب

قلنا لوجوبه فان ذلك عند عدم قرينة معينة لجعله حالاً عن الفاعل وقد وجبت
القرينة لان الافراد والتركيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى الا بحاجته او
الحقيقة الحق وايضاً ان الحال عن المجرور الذي هو نكرة محضة محتتم لا مستلزامه اما
تقدير الحال على المجرور او تأخر الحال عن النكرة المحضة وكل ذلك محتتم فبجمل
مفرد حالاً لقوله معناه فتعين كونه حالاً عن ضمير وضع وعندا لتعيين ما يجزى
يجنب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزماً للدلالة اذهى عبارة عن كون الشيء حالاً
يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فحق وجد الوضع وجد الدلالة لا حاجة الى
ذكرها بعد ذكر الوضع كما وضع في هذا المختصر واما الدلالة فهي غير مستلزمة
لوضع لجواز كونها بالعقل او بالطبع فيعذر ذكر الدلالة يحتاج الى ذكر الوضع كما
وقع في بعض كتب القوم ويمكن ان يقال لم يرد ذكر الدلالة ههنا اكتفاء بذكرها
في تعريف كل نوع الكلمة وهي اى الكلمة بحسب مفهومها مضمرة في ثلثة اقسام
فلا يرد ما يقال ضميرى ان كان عائداً الى الكلمة باعتبار لفظها لا يستقيم انما
بدخول اللام عليها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى قسمه وان كان عائداً اليها
باعتبار مفهومها فيجب تذكر الضمير ولا يجوز تأنيثه اسماً ما مخرج و بانه بدل
او مفعول بانه خبر مبتدأ محذوف والاولى اولى لعدم احتياجه الى المحذوف ولا
الاخر وفعل معطوف على اسم وحرف كذلك اما تقدم الاسم على الفعل كونه مستغنياً
عن الفعل في الافادة لاحتياجه اليه فيها واشتقاقه عنه على الاصح فيكون الاسم
والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا في الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل
لافتقاره اليه في العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلاً في افادة المعنى بنفسه
خبي مقتراً الى شئ بخلاف الحرف فانه غير مستقل بنفسه في افادة معناه بل
مقتقر الى ضمير كلمة اخرى اليه وكان ما لا يقتصر اصلاً وما لا يقتصر فرعاً والاصل مقتراً
على الفرع كما تلونا عليك وانما كانت الكلمة مضمرة في الاقسام الثلاثة لانها
اى الكلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمير في قوله لانها عائداً الى الكلمة وهو اسم
ان وقوله ان لا تدل بتأويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما عدم
دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذهى

حمل الوصف على الذات ولذا لا يقال زيد ضرب قلنا الكلام محمول على حدث المصنعا
 إما من الاسم أى لأن حالها إما عدم دلالتها أو دلالتها أو من الخبر أى لأنها إما ذات
 عدم دلالتها أو دلالتها على معنى مجرد وتقدر بأكثر من معنى فى نفسها صفة معنى بعينه
 أما أن لا تدل على معنى حاصل فى نفس الكلمة ويمكن أن يكون فى نفسها متعلقا
 بقوله أن لا تدل وكلمة فى بعض الباء أى أن لا تدل على معنى بنفسها إلا بقسم ضمنية
 وهى القسم الذى لا يدل على معنى فى نفس الحرف قد مره فى وجه المحصر مع أنه
 آخره فى التقسيم لأنه فى اللغة الطرف كما سياتى فى ذكره مرة فى طرف الانتهاء أخرى
 فى طرف الابتداء وخصه كونه فى التقسيم بالانتهاء ليس يثير إلى تأخيرته فى المرتبة وقد
 فى وجه المحصر فى البيان عن القريب أو لانه على معنى والعدم مقدر
 على الوجه الأول وجه الممكنات مسبوق بالعدم الأولان هذا القسم من الكلمة غير
 منقسم أو تدل أى الكلمة على معنى فى نفسها والحال أنه قد يفتقر معناها أى
 الكلمة بحسب لوضع بأحد لازمة الثلاثة أى الماضى والحال والاستقبال وهى
 القسم الذى يدل على معنى فى نفسه واقتضى معناها بأحد لازمة الثلاثة الفعل
 قد مر الفعل على الاسم ههنا وإن كان آخره عنه فى التقسيم لأن تعريف الفعل بجوى
 وتعريف الاسم عدوى والأعداد تعرف بملكانها أو تدل أى الكلمة على معنى فى نفسها و
 الحال أنه لم يفتقر معناه أى معنى الكلمة بحسب لوضع به أى بأحد لازمة الثلاثة
 وهى القسم الذى يدل على معنى فى نفسه ولم يفتقر معناه به الاسم وإنما قيدنا
 اقتضى المعنى وعدم اقتضى أنه بقولنا بحسب لوضع لما سيجى وأعرض ههنا بأن هذا
 الدليل لا يحتج من أن يكون عقليا أو نقليا فإن كان عقليا لا سبيل إليه لأن
 العقل لا يحكم بالحصر لأن القسم الأول يحتل التقسيم عقلا إذا العقل لا يابى
 أن ينقسم غير الدال إلى المقتضى بأحد لازمة الثلاثة وإلى غير المقتضى بأحد وكذا
 كل قسم من قسمي القسم لثانى يحتل التقسيم عقلا إذا العقل لا يابى أن ينقسم المقتضى
 بالزمان إلى الزمان الماضى والحال والاستقبال ثم المقتضى بالماضى أن ينقسم إلى
 القريب والبعيد وكذا المقتضى بالاستقبال أن ينقسم إلى المستقبل الدائم والآخر
 وكذا أغل المقتضى لا يمنع العقل أن ينقسم إلى مشتق وغير مشتق إلى ما لا يتناهى

وإن كان نقلياً لا سبيل إليه أيضاً لأن الدليل النقلی ما يكون منقولاً من واحد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجةً واجيب بأن هذا الدليل عقلی ومقدّماته اصطلاحية ونقلية وبيان ذلك أنا وجبنا في اصطلاحنا ان الكلمة منحصرّة في قسمين احدهما ما دل على معنى في نفسه قاً ثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه منحصرّة في قسمين احدهما ما يقتضيان احد الا زمنة الثلاثة وثانيهما ما لا يقتضيان باحداً فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبتت هذه المقدمات حكم العقل لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرية بين النقي والاشبات فيقتضي الحصر الا لزوم لا نقاع النقيضين واجتماعهما وكل منهما متعذر عقلًا والدليل العقلی لا يلزم ان يكون مقدّماته عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجريبية على ما عرف في علم الميزان فخذ الاسم الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا بينا دليل المحصر فخذ الاسم هو في اللغة المنع سمي به لانه يمنع دخول الغير والمراد بالحد هنا المبرح في الكلام المانع وهو يعبر الحد الرسم فان قيل قد علمت حد الاقسام الثلاثة بدليل المحصر فاعادتها يوجب لتكرار قيل ذلك على وجه الالتزام وهذا على المطابقة كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى جنس يشمل الحدود وغيرها وخبره بقوله في نفسه هو صفة معنى اي معنى حاصل في نفس الكلمة والمراد بحصول المعنى في الكلمة ان يكون مدلولها ومعنى الكلمة وان لم يكن حاصلًا متحققاً فيها فهو بما يكون مدلولها ويجوز ان يكون في نفسها متعلقاً بقوله تدل وفي معنى الباء اي تدل بنفسها مستقلة من غير ذكر متعلق لها بخلاف الحرف فانها لا تدل الا بدكر متعلق لها كما مر وخرج بقوله غير مقتضيان باحداً لازمة الثلاثة الفعل وكلمة غير متعلق بها بحرفه بانه صفة معنى او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او منصوب بانه حال من معنى والمراد بعدم اقتضيان المعنى بالزمان انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقص باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمر الان او غداً وزيد مضرب غلام الان او غداً لان اقتضائهما بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو لعرض الاستعمال واما نحو الصبوح والغروب فانه مقتضيان بطلان الزمان لا بزمان معين فلا يكون

فخرج

عن
بعض
المتقدمين
ان
المتقدمين
كانوا
يرون

مقدم
باب في خبر مبتدأ
في خبر مبتدأ
في خبر مبتدأ
في خبر مبتدأ

الاسماء احدى الماضى والحال والاستقبال بيان لازمة الثلاثة والحال ايات فيه
زمان التكلم لا الدال على الزمان والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخرا
عنه كرجل وعلم خبر مبتدأ احدى في اى هو كرجل علم انما ذكر المثلين للاسم
ايضا لان الاول من الاحيان والبحث والثاني من المعاني والاحداث ولذا قال كرجل
وعلم لم يقل كعلم ورجل ولما كان حلا لاسم لا ينفع كثيرا من المبتدأين
المتعلمين ولا يترجي فهم منهم لكونه خا مصا غاية الغرض لتوقفه على معرفة اللفظ
في نفس الكلمة وعلى تعقل استقلاله اراد ان يبين بعض علا ما الاسم ليفيد معرفة
الاسم وامتيار عن اخويه لمن لا يرجي منه فهم الحد زيادة معرفة لمن يرجي
فهم فان الشئ كما يعرف بمحذ كذا لك يعرف بعلامته وخاصته فقال وعلامته اى
علامة الاسم حقيقة او حكما فلا يرد نحو قوله تعا واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض
ونحو عيسى ان ضربت زيدا وزعموا مظنة الكذب وجسب همل فان الخبر عنه
في الامثلة الثلاثة الاول وان كان فعلا حقيقة وفي المثال الرابع ليس بكلمة حقيقة
في تاويل الاسم فان الاول ما اول بهذا القول والثاني يضربك زيدا والثالث بلفظ
زعموا والرابع بهذا اللفظ واما لم يقل خاصته لسكنة موجودة في لفظ علامته
ومفردة في لفظ خاصته وهي ان الدلالة على وجود الشئ مأخوذة في مفهوم العلامة
دون الخاصية وان كان احدها مستلزا للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة
العلامات لان العلاقة اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ
الجمع صحة الاخبار عنه وبه اى صحة كون الشئ مخبرا عنه وصحة كون الشئ مخبرا به صحة
كونه مخبرا عنه واما صحة كون الشئ مخبرا به مع عدم صحة كونه مخبرا عنه في ليست علا الاسم
كما سيأتى نحو زيد قائم واما يختص هذا المعنى بالاسم لانه لا يخبر الا عن لفظه دال على
الذات في نفسه مطابقة والفعل الحرف ليس كذلك ما ذكر في بعض شروح الكافية من
انه انما يختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد مضى لان يكون ابدا مسندا فقط قلنا
مسندا اليه لزم خلاف وصنع فقيه نوع تامل لان الاختصاص عبارة عن وجوه في
الاسم وانتقائه في غيره من الفعل الحرف فهو لا ينفذ ليدل على انتقاء الاسماء اليه
الحرف فلا يكون دليلا على الاختصاص فكأنه دليل على بعض المصطلح وللإضافة كغلام زيد المراد

العلاقة
الخاصة

له المراد منه
غاية التحقيق
تصنيفا نصيب
في ١١٦٦
غلام رسول مرحوم

بالاضافة منها كون الشيء مضافا بنقد يوحرف الجرح وجه اختصاصها بالاسم فاما
 للتعريف او للتخصيص والتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لا يحتاج
 هذا الزائد لقادته بينهما ولا يجوز اضافة التخفيف ايضا لانها انما هي مجرد التنوين او ما يقع
 مقامه فلا يوجد في الفعل التنوين او ما يقوم مقامه فلم يصح للتخفيف وانما قيدنا
 الاضافة بقولنا بنقد يوحرف الجرح لا يشك بقولنا مرت بزيد فان مرت مصدري
 زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا بنقد يوحرف المعر اطلاق الاضافة ولم يقيدها بنقد يوحرف الجرح
 ان القيد مما لا بد منه لان الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بنقد يوحرف الجرح
 فلا حاجة الى القيد ودخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم
 حاجته الى التعريف لكونه خبرا وحقق ان يكون نكرة ليفيد الخطاب فان قيل حصول
 الفاشدة مبني على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لكن النسبة
 داخلية في مفهوم المسند فلان لك لا يفرقون بينهما ويوثنون احدهما حكم الاخر
 واما الحرف فليس له معنى مستقل يصح للاشارة اليه بالتعيين والتعريف واما
 قال دخل لام التعريف احدنا من سائر اللغات كلام لا يتبادر لام الجواب لام الامر
 حينئذ حلت على لام التعريف اللام الزائدة للتحسين وفيه نظر لان الحرف الزائد لم يجر
 بما جرح الفاظها بل معانيها بل اني بما مع ارادة معانيها الافرادية الزائدة على التعريف
 اللام الزائدة معرفة فلا يحتاج الى حمل بل يكون ذلك حمل الشيء على نفسه وجوابه
 ان ما ذكرت من ان الحروف تزداد مع ارادة معانيها الافرادية فلان لك اختار البعض شيئا
 الى انها عند الزيادة تتجده عن معانيها فالحمل على المذهب الثاني واعلم ان
 النحاة اختلفوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها اللام وحدها زيدت عليها
 هنة الوصل لتعذر الابتداء بالسكان وذهب الخليل الى انها ال مثل هل ذهب
 المبرد الى انها هي الهنة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين هنة
 الاستغناء ولما كان المختار عند المصنف ما ذهب اليه سيبويه اثر اللام الجرح
 بالرفع عطف على الدخول وبالجرح على اللام ويراد بالدخول عدمه ومن اللحق
 وهو الاتصال لان الجرح التنوين لاحقان بالآخر وليس اخلين على الاول واما اخف
 بالاسم لكونه علم المضاف اليه المحقق به فيه نظر لان الرفع نصب ايضا علما على

قائمة ونعم
 ما قال الخليل
 من حرف تعريفي
 ان يزد الخليل
 ويبين نود

والمفعولية المختصين بالاسم مع انها ليسا مختصين به ولا نالاسم المختصا بالمضاف
اليه بالاسم الا ترى ان الجملة تقع مضافا اليه وهي ليست باسم الجواب
عن الاول ان الرفع والنصب علما القاطنية والمفعولية في الاسماء مطلقا بخلاف الجزر
فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليه نحو
يَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ فَيَأْتُوا بِالْمَفْرَجِ فالمضاف اليه لا يكون الا اسما حقيقيا واحكاما وقيل
انما اختص الجزر بالاسم لكونه اثر جزا المختص به وفيه ايضا نظرك ان اختصاص المفعول
لا يوجب اختصاصا لا تزلان ان المصدرية ولن تختصصا بالفعل مع ان اثرها هو
النصب جازي مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان للامر مؤثران شق كالنصب اما اذا
كان له اثر واحد فلا وهو هنا كذلك اذ ليس للجزر مؤثر سوى حرف الجزر والتنوين اذ اراد بها
ما عدل تنوين الترنيم لانه صرح باختصاصه به في اخر الكتاب وهو اربعة اقسام
تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة ويعلم من ذلك ان
تنوين الترنيم مشتركة بين الاسماء والفعل والحرف كما سيبحثي امثلتها في فضل التنوين
وانما اختص غير تنوين الترنيم من التنوينات بالاسم لاقتضاءها الانقطاعا عما بعدها
واقضاء الفعل الاتصال بالفاعل فتكونان متنافيين فان قلت نون التأكيد
تقتضي الانقطاعا مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتأكيد الفعل ان كانت من ممتنا
فلا يعتد الفعل به الفصل ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي الاختصاص لان
المراد ان يلحق بالاسم ما يلحق غيره من الفعل والحرف وذلك لا يصلح تعليلا لامتناع
الحرف فكانه تعليل لبعض المدعى فالاولى ان يقال انما اختص التنوين بالاسم لانه
اما التمكن او للعوض عن المضاف اليه والفرق بين المعرفة والنكرة في الاسماء انما
او للمقابلة بنون جمع المذكور وكل ذلك لا يتحقق الا في الاسم لا يقال ان التنوين يقتضي
بالصلح نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصا بالاسم نأقول ان اصل
اجريت مجرى الاسماء فالتنوين اللاحقة به بالاسم حقيقة حكما والتثنية والجمع والتصغير
انما اختصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الماهية الخالية عن القلة والكثرة
ومقتضى التصغير القلة ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصدر
تأكيدا للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه حينئذ مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع

سبويه يخطئ
اولين من هذا
باب التنوين
الاصلي
او سطران
"مولد
غلام رسول
مرحوم
عادل كوفي

فكن امد لوله فان قيل فعمل هذا ينبغي ان لا يصح الا سنادا الى المصل كما لا يصح الى الفعل و
ايضا مد لول المصل هو الحث فقط ومد لول الفعل الحث مع الزمان فيكون مد لول
الفعل اثنا على مد لول المصل قلنا ان مد لول المصل يخالف مد لول الفعل حقيقة
ويتخذ مع مد لوله اعتبارا من حيث ان الحث هو الاصل في مد لول الفعل
والزمان كالقيد له فاعتبارا بالقيد له اعتبارا لا بالحقيقة يصح الاستدلال به باعتبار
الاتحاد ولا يثنى ولا يجمع عملا باعتبارين والنداء انما يختص النداء بالاسم فكونه اثر
النداء وهو مختص بالاسم فكذا النداء والا لزم تخلف المؤثر عن المؤثر وهو متعقبات
كل هذه خواص الاسم الغاء في جواب الشرط المحذوف اى اذا علمت ان المعدوات
علامات الاسم فقد علمت ان جميع هذه المصطلحات خواص الاسم بناء على ان كل من
العلامة والخاصة مستلزم للآخر فيكون هذا نصريحا بما علم من قوله وعلمته كذا او كذا بطريق
الاستلزام فلا يلزم التكرار وفيه تيسير للطالب المبتدئ وتنبية على قصور فهمه قلنا
بضاعته فانه ربما لا يفهم شيئا مما لا يصح به او نقول اني بهذا الكلام مؤكدا بان جملة
الاعمال من قال ان هذه العلامات ذاتية للاسم حتى عرفه بها وانكر كونها خواص الاسم
اذ لا يليق ان تجعل خواص الاسم من غير ان يجعل الاسم معرّفا بها ولما كان من هذه
العلامات ما هو شهرها استملا ومنها ما لم يكن كذلك قد يتوهم في عدم اختصاص
بالاسم سيما في التثنية والجمع الاخبار به بحسب الظاهر فذكر هذا الكلام مؤكدا بانه جملة
دفعنا ذلك الايهام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة منها هو الخاصة
الغوية وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره ولم يقل فان كل هذه خواص الاسماء
للفظ المصطلح فيما بينهم ثم لما كان اختصاص الفاعلية باسم مطلقا سواء كانت
الاخبارات او في الانشاءات واختصاص الاخبار عنه وبه يختص اختصاص
الفاعلية لا في الانشاءات احتياج الى حمل الخبر عنه او يعم الفاعلية مطلقا واختصاص
يتضمن اختصاصا كذلك لتضمن اختصاص المسند اليه اياه لان الفاعل في الانشاءات
ان يكون محكوما عليه ولا يكون مخبرا عنه ومعنى الاخبار عنه ان يكون محكوما عليه
لكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ فيكون اختصاص المحكوم عليه يتضمن اختصاص
الفاعلية مطلقا والمفعولية والمبتدائية وكونه موصوفا واذ احوال وتميزا ونحو ذلك

هالك

ولو قال وعلامته صحة كونه محكوماً عليه او صحة الاسناد اليه لم يخرج الى
حل الاخبار عنه على هذا المعنى ولا يبعد ان يقال لما توجه من قوله علامته صحة
الاخبار عنه وبه ان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لا غير لوقوع ما يعلم به خبرية في
جنبه وهو به دفعه ببيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه لهذا الضمير المبتدأ في الذكر
واما التصريح بكونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ في ما بعد فهو لا يتغير ههنا لانه وقع ههنا
من حيث انها من المرفوعات لمقابلة المنصوبات والمجزوات وهذا من حيث انها
من المخيصة والعلامات ثم قوله او مفعولاً اراد به مفعول فالمرسم فاعلاً ولا لا
المخسنة ليس شئ منها محكوماً عليه انما ذكره مجزئاً لفاعل لشدة الاتصال به حتى لما
بعضهم فاعلاً ويسمى اى الاسم اسماً لتسميته اى علوة على قسميه يشير الى ان
الختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو التسمو بكسر التاء وسكون
العين ومعناه العلو الارتفاع ويدل على هذا الاصل امثلة اشتقاق من نحو تسمى
واسماً وتسمى ثم حذف الواو التي هي لام الكلمة الاصل ونقلت حركة السين الى ما قبلها
ثم اني ههنا الوصل زعماني لفظ الاسم فسحق به لذلك حيث يستعمل اى يعول على قسميه
وهما الفعل والحرف لانه يتركب منه الكلام وحده ولا يرفع المسمى بخلاف قسميه
وذهب الكوفيون الى ان اصل الاسم وسم بكسر التاء وسكون العين ومعناه العلة
وسمى به لانه علامة على سماء ثم حذف الواو التي هي فاعل الكلمة وجعلت ههنا الوصل
عرضاً عنها وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سمي يسمى وسمى سمي
واصل اسماً او سماً واصل سمي وسمى ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف ظاهر
ولهذا اخبرني المصنف عنه وقال ردةً عليه لا يكونه وسماعاً على المعنى اى لا يسمى لاسم
لكونه علامة على السمي ولما فرغ عن بيان حذو الاسم وعلامته شرع في بيان حذو الفعل
وعلامته فقال وحذو الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى هو
جنس يشمل الحذف وغيرها وقوله في نفسها اى في نفس الكلمة فيخرج الحذف
قوله دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى فيخرج الاسم فان قلت يخرج المضارع عن
على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بالزمانين قلنا
ان ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجه الاحد في المشي

ولأنه مقترن بواحد في كل وضع وإن الاشتراك الغلبة الوضع أو يتعداه والمراد
بالاقتزان ههنا إنما هو بحسب الوضع فلا ينتقص الحد بالأفعال التي لم يقترن
معناها بزمان مثل نِعَمْ وَعَسَى لَنْ عَدَمِ اقترانها بزمان إنما هو بخلاف استقبال الأفعال للوضع
كضَرْبٍ مثال للفعل لما مضى ويضْرَبُ مثال للحال واضْرِبْ مثال للاستقبال وعلامته
أي علامته الفعل أن لا يصح الأخبار به أي كون الشيء مخبراً به لأنه لا يصح الأخبار عنه
أو كون الشيء مخبراً عنه وإنما قال في ذلك لأن عدم صحة الأخبار عنه شرط لكون صحة
الأخبار به علامة للفعل كما أن صحة الأخبار عنه شرط لكون صحة الأخبار به علامة
للاسم فالأصل أن صحة الأخبار به على قسمين أحدهما ما يكون مع صحة الأخبار عنه
وثانيهما ما يكون مع عدمه فالأول من علامات الأسماء والثاني من علامات الفعل
كما سبقت الإشارة إليه وجه اختصاص هذا الأخبار به مع الفعل أن حق الأخبار به التشكيك
لأنه محكوم به وقد وضع الفعل على التشكيك ودخل قد وإنما اختصت بالفعل لأنها
تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال نحو قد قامت الصلاة أو لتقليل المضارع نحو كذباً
قَدْ يَصْدُقُ أو لتحقيقه نحو قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ وكل ذلك لا يتصور إلا في الفعل
والتَّيْنِ وسوف وإنما اختصنا بالفعل لأنها وضعت للدلالة على الاستقبال الوضع
وذلك لا يكون إلا في الفعل وإنما قيدنا بالاستقبال بالوضع احترازاً عن زير ضارب هذا
وأنما ذكر السمين مع قابلاً للام لأن المراد سمين معروف وهي سمين الاستقبال لا سمين
الاستقبال نحو استغفر الله ولا سمين التحقيق نحو سأطلبك لا سمين القول نحو انظر الحزين
ولا سمين أصابة الشيء على صفة نحو استهجرة ولا سمين الوقف بعد كاف الموت وسمي
هذا السمين سمين المسكنة نحو أكرمتكسراً إنما قدم السمين على سمين الدلالة على الاستقبال
القريب دلالة سوف على الاستقبال البعيد الجزم نحو لم يفعل ولما يفعل ليفعل
ولا يفعل أن تفعل أفعل وإنما اختص الجزم بالفعل لاختصاصه بكونه هو الجازم
فذلك لا أثر وذلك لأن الجازم إنما وضع لنفي الفعل كالم ولما وطلب الفعل كلام الأسماء
أو النهي عن الفعل كلام النهي أو لتعلق شيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور إلا في الفعل والتصرف أي تصرف الفعل فاللام يدل عن المضاف إليه
إلى الماضي أي إلى صيغ الماضي والمضارع وكونه أمراً وهماً ولم يقل والأمر والنهي لأنها

بشارة

السمية

یستحق جان من المضارع فلا يكون التصرف اليها بل يكون التصرف الى المضارع ثم
 يستحق جان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو ضربت وضربا وما تختص
 الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل لانها ضامرات الفاعلين فلا تلحق الا بما له فاعل الفاعل
 انما يكون للفعل والفرد عنه وحطت فرد عنه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز تحررا
 عن لزوم تساوي الفرم والاصل وحسن البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر
 فهو بالتعبير اليق واجد ر واتصال التاء الساكنة نحو ضربت قيد التاء بالساكنة
 احترازاً عن التاء المتحركة فانها مختصة بالاسم وانما اختصت هذا التاء بالفعل لاحتياجها
 على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل هو الفعل والحقت بالصفة لانها مستغنية
 عن هذا التاء بما لحقها من تام التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها
 لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا حرج من اختصت تاء التانيث
 الساكنة بالفعل وانما انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت
 الساكنة بالفعل اولى من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل واتصال نوني التاكيد بها
 الخفيفة والثقيلة سميتهما لانهما تفيدان تأكيد حصول الفعل المطلوب وجباختصاصها
 بالفعل انما وضعتا لتأكيد الامر والمضارع اذا كان فيه طلب فان كل هذا خواص
 الفعل قد اتم البحث في هذا الاسم عما يماثل هذا الكلام فلا تغيب في هذا المقام فاما
 من الافعال ما لا يصلح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر النهي لا يستفاد من الشرط
 والجزاء احتياج الى بيان معناها بما يعبرها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوماً به
 لان تلك الافعال تكون محكوماً بها وتكون مخبرا بها ولو قال وعلامة ان يصح كونه
 محكوماً به او يصح اسناده الى شيء ولا يسند اليه لكان اولى لم يجتزى الى حمل الاخبار به
 على هذا المعنى ويسمى اي الفعل الاصطلاحي فعلاً باسم اصله وهو المصدر
 وانما كان الفعل اسماً للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به
 من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحي على سبيل التجاز لتضمنه
 الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للذات باسم جزء مدلوله واعتراضه بها بان
 ما تضمن الفعل الاصطلاحي من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسر اللام
 اسم مجزئ الشأن لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعي ان يسمى فعلاً بفتح الفاء

لا الفعل بكسرهما والحاصل ان ما يسمى به مثل ضرب ومثني من الفعل بكسر الفاء
فهو لا يكون مصدرا للتضمنه ذلك وانما تضمنته من المصدر وهو الفعل بفتح الفاء
لا بكسرهما فلا يكون تسميته به واجيب بان الفعل بكسر الفاء قد جاء اطلاقا على المصدر
وعلى الحاصل به ايضا كذا ذكر في التوضيح في بحث الحسن والقيم عند بيان المقدامات
الاربعة وقوله يبقى فعلا باسم اصله يشير الى ان المختار عندنا ما ذهب اليه البصريون
من ان اصل الفعل هو المصدر في الاشتقاق ولما فرغ من بيان حد الفعل عاملا
شرح في بيان حد الحرف وعلاماته فقال وحد الحرف كلمة موصوفة بقوله لا تدل
على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشمل الحد
وغيره وخرج بقوله في غيرها الا اسم الفعل اي معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله
الحرف لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى
متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناها
الابتداء هي اي كلمة من لا تدل على ابتداء الا بعدد كوما منه ابتداء كالصوت والكوة
مثلا كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعدد كوا البصرة التي
يكون منها الابتداء واعترض عليه بالاسماء اللازمة الاضافة فانها لا تدل على معانيها
الا بعدد كومتعلقاتها واجيب عن بان الواضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على
معناه الا فرادى ولم يشترط عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقاتها فيكون ذكر المتعلق
شرطا في اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا لا يرد الموصولات واسماء الاشارة
وضمير الغائب حيث تحتاج في الدلالة على معانيها الى الصلة المشار اليه المعادلاتها تدل
على معانيها بحسب الوضع ان خرجت عن الاستقلال بحسب استعمال علامته اي علامة
الحرف ان لا يبعد الاخبار عنه ولا به وان لا تقبل علامات الاسماء وعلامات الافعال تعميم به
تخصيص لما كان الكلام السابق يفيد ان وضع الحرف لم يكن هو المطلوب الاصل والمقصود
بالذات هو المعنى المستقل وان الاستقلال به لا يورث فائدة لانه لم يوجد فيه شيء مما
يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة ووضع الالفاظ للمقاصد الاستقلال بها
على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام لا اشتغال
بما لا يفيد بحثا ولا احترازا عنه اجماعا فغير بقوله وللحرف في الكلام فوائد لذلك اتي بتقدمه

استقلال

الخبر عنه والحرف للاهتمام بذكره لان هذا مقام بيان الحرف ويجب ان يكون والحرف مبتدأ
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَقَوْلُهُ
فِي الْكَلَامِ صِفَةً للحرف اى والحرف الكافى فى الكلام فوائدها ثلثة كقواعد جميع فاعلة
والفائدة ما استفيد من علم او مال او جاء فاوله المال ويفيد اى ثبت له المال فلان
تزيد بالفوائد الثوابت يعنى والحرف فى الكلام امور ثابتة بعيدة عن الشك فى ذكر
الفوائد بصيغة جمع الكثرة ايماء الى كثرة فوائد الحرف ثم اشار الى بيان بعض تلك
الفوائد بقوله كالربط بين الاسمين نحو زيد فى الدار الربط بين الفعلين نحو اريد ان يقرأ
او الربط بين اسم وفعل كضربت بالخشية او الربط بين الجملتين نحو ان جاء زيد
اكرمه وغير ذلك اى الربط المدن كور من الفوائد التى تعرفها فى القسم الثالث
وهو حرف ان شاء الله تعالى احوال امره الى مشيئة الله فانكلا فى عدة شانه ان شاء الله تعالى
مراجعة لادب ربه واتباعا لسنة نبيه عليه الصلوة والسلام لما ورد فى كلام الله تعالى
حكاية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى ان شاء الله اؤمنين محققين رحمكم
او تعليمنا لعباده ان يقولوا فى عاداتهم مثل ذلك متاديين بآداب الله تعالى متبعين بسنة
رسوله ويسمى اى الحرف حرفا لوقوعه فى الكلام حال كونه حرفا اى طرفا فاسم الحرف والظرف
لان الحرف فى اللغة الطرف يقال حرف الوادى اى لوقوع الحرف فى الكلام طرفا اى جانباً
للاسم الفعل ليس اى الحرف مقصود بالذات وهو بيان لوقوع الحرف طرفاً مثل المسند
والمسند اليه تشييل للمقصود بالذات والمثل مرقوم بالخبرية لمبتدأ محل فى اى
ويرجع الى المقصود بالذات وانما قدم المسند على المسند اليه التمثيل ضاع كونه مقصوداً
بالذات ومن يدا هتمام به لانه اذ فى درجة من المسند اليه لا خفاء فى كون المسند اليه مقصوداً
بالذات لانه اعلى درجة من المسند ايضاً ان المسند يكون اسماً وفعل والمسند اليه يكون الاسماً
وللتعابير فضيلة ثم الاولى فى بيان طرفية الحرف ان يقول بدل قوله ليس مقصوداً بالذات
حيث لا يدل على معنى فى نفسه بخلاف الاسم الفعل اذا عرفت ذلك فاعلم ان
طرفاً فى قوله اى طرفاً منصوب لانه تفسير لقوله حرفاً وهو منصوب على الحكاية و
يعرب المفسر به باعراب المفسر لانه تابع له ثم لما وقع الفراغ من تعريف الحرف على
النحو هو الكلمة وبيان الخصاصة فى الاقسام الثلاثة مع دليل وبيان حدودها و

علاماتها ووجه تسميتها شرع في تعريف موضوعه الآخر هو الكلام وقال
فصل الكلام هو في الأصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف أو أكثر
أو كان أكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهلاً أو موضوعاً ولم يوضع مصداقاً في العلم
اذ لم يكن على صيغة مصدر الفعل التي تنصيرها على المصدرية إلا أنه قد يستعمل استعمالاً
المصدر فيقال كلمته كلاماً كما يقال إخطيته عطاء مع أنه في الأصل لما يعطى
في الاصطلاح ما أشار إليه بقوله لفظ جنس يتناول الحد ودو غيره من المهملات
والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات
وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وإنما اختار الاسناد على الخبر
الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والاشهاد والباء في قوله بالاسناد للبيان
أي تضمننا حاصل بسبب الاسناد ويجوز أن يكون للإصاق أي تضمننا ملصقاً
بالاسناد وإنما عدل عن لفظ تركب مع أنه المشهور المصطلح عليه في الكلام أن
لفظ تضمن لا مرين أحدهما أنه لو قال تركب لم يدخل في حد الكلام الذي
أحد كلمتيه ملفوظة وأخرى مستترة غير ملفوظة مثل كرم فان المستتر
لا يتصور تركيبه مع الملفوظة وإذا قال تضمن دخل فيه الثاني أن الكلام قد تركب
من كلمتين كثيرة فوق اثنين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام المتبادر من التركيب
ما هو مركب من كلمتين لفظاً بخلاف المتضمن لكلمتين فانه يتناول أفي كلمتين أو أكثر
واجيب عن الأول بأن المستتر عند هو في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما
وعن الثاني بأن الكلام إنما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالاسناد إليه المصدرها
إما كلمتان أو ما يجري مجرىهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة
عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام أنه مركب من كلمتين
وذكر في بعض الحواشي أن تضمن على تركب لانه اختصار الاستغناء عن صلة من
واحتياج تركب إليها وعمود بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظاً الأفراد والتركيب
والأولى التلغظ بالمصطلح عليه واجب بان المصطلح عليه هو لفظ التركيب بمقابل الأول
فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا لم يقع بمقابلة الأفراد حتى يكون المصطلح
عليه لفظ التركيب أعلم ان النجاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للمجسمة أم لا ذهب

١٣

١٤

فقيده

صاحب المفصل واللباب الى انهما متراد فان وكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب
 اني ذلك فانهما قد اكتفيا في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقاً ولم يقيدا به بكونه
 مقصوفاً بذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة فيقيده الاسناد في
 تعريف الكلام بكونه مقصوفاً بذاته فحينئذ يصدق الجملة على الجملة الخبيرة
 الواقعة اخباراً واوصافاً بخلاف الكلام ووقع في بعض شروح الكافية ان المراد
 بالاسناد هو الاسناد المقصود بذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف وعند
 الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الاسناد
 لاحتياج معرفة الكلام اليه والاسناد نسبة احدى الكلمتين اى ضمهما حكم الكلمتين
 او نسبة مدلول احدى الكلمتين حقيقة او حكماً الى الاخرى بحيث تفيد اى النسبة
 المخاطب فائدة تامة نعم السكوت اى سكوت المتكلم عليها اى على تلك الفائدة
 اى من شأنه ان يقصده به افادة المخاطب فائدة نعم السكوت عليها اى لو سكوت المتكلم
 عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطيته ونسبته الى المقصود في باب لفائدة فدخل
 اسناد الجملة الواقعة خبراً او صفة ودخل فيه اسناد الجملة التي ليسكت على مضمونها
 المخاطب وقيل الاسناد هو حكم المقيد باحد جزئي المركب على الاخر نحو قام زيد فائدة اذا
 قلت ذلك افدتك المخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ
 واذا قلت غلام زيد مثلاً فلا يكون الا احد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظراً
 للمسند اليه او المسند حتى يستفيد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب
 زيد كلاماً لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب ويقال عمر الى غيره لك من المقصود
 كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر المخاطب للفظ آخر مثل انتظار المسند اليه
 والمسند عنده ذكر المسند اليه فقط او بالعكس ليس لا انتظار الذي في مثل ضرب زيد
 مثل هذا لا انتظار فعلم ان الغاء في جواب شرط محذوف اى اذا كان الاسناد اخيراً
 في تعريف الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركيب الا من احد هذين
 التركيبين من اسمين اى بكلمة من دون في كما اني به غير لانه لا يظهر الا نسبة المتكلم
 قدام هذا التركيب على تركيب الفعل الاسم لان جزئيه يستحقان التقديم نحو زيد قائم
 ويسمى هذه الجملة جملة اسمية ايضاً لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم قدام

الفعل على الاسم لان تقدير الفعل نسبه بانه بصدده بيان الجملة الفعلية نحو قازدا
ويسمى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل، ويبنى ان يعلم ان الكلام
لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل اسم لانه
لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل اسماء الافعال الناقصة فاعل لها لكن
التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف بالحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم الكلمة
رة اعلى من ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلاثة تراكيب كما استتقف عليه في نحو يا
زيد وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الرأي بخلاف تعريف
الكلمة وانما لا يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد المستند
والمستند اليه معاً اي جميعاً قال في القاموس تقول كذا معاً اي جميعاً وهو منصوب
على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه يتعلق بما وقع حالاً من مفعول
ماله ليسم فاعله اذ لا يوجد المستند المستند اليه كاشاكل واحداً منهما مع صاحبه
عنده في غيرها اي في غير هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مستند اليه ولا بد للكلام
منها اي من المستند والمستند اليه لان الاسناد ما خذ في تعريفه هو يقتضيه المستند
والمستند اليه قوله لا بد اذ لا فراق للكلام منها من قولهم بده بيده اي فرقو
التبديد التفرق وتبديداي تفرق او عوض للكلام منها من البد وهو العوض
ثم الجار والمجرور اعني للكلام متعلق بالمعنى اعني بد قول البغداديين حيث اجاز
لا طالعاً جبلاً بترك تنوين الاسم المطول جراً له مجرماً المضاف كما جرى مجراه في
الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع مما اعطيت ولا موعظ
لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعاً للمضاف مثل
لا خير من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما يبنى الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه
عند وفا وهو الخبر للمبتدأ اي لا بد ثابت للكلام وقوله منها خبر مبتدأ محذوف اي البتة
لنفي منها وهذه الجملة للسببية البتة لا محل لها من الاعراب لانهما مستانقة لفظاً
ويجوز ان يكون منها متعلقاً بما دل عليه لا بد اي لا يثبت منها اذ كان الكلام منحصراً
في التركيبين المذكورين فان قيل قد توقفنا ذكر من انحصر الكلام فيها بالنداء
بالمنادي نحو يا زيد فانه يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم

عوض
بجاءه و

مع انه قسم من الكلام فينقض الحصر النقض اذا اضيف الى الاجسام يراد ابطال
 تأليفها واذا اضيف الى غيرها يراد باخراجه عما هو المطلوب فالمطوب ههنا هو حصر
 الكلام في التركيبين قلنا في جوابه ان حرف النداء لانه في نحو يا زيد قائم مقام ادعو
 اطلب لان تقدير يا زيدا دعوى زيد او اطلب وهو اي كل واحد من ادعو واطلب الفعل
 واذا كان كذلك فلا نقض عليه للحصر المذكور بالنداء ويستقيم ذلك الحصر كما
 يحصل من تركيب الفعل الاسم الذي هو المنوي ولم يحصل من تركيب الحرف الاسم
 كما ذهب اليه المبرد فان قيل فعلى هذا يلزم ان يتم الكلام بمجرد كلمة يادون زيد قلنا
 ان الكلام يتم بـون زيد وذكر زيد كذا كرسا ثم المفاعيل نحو ضربت زيدا او رويدا
 زيدا واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلاثة وهي اسم الفعل الحرف
 فان قلت كلمة اذا للزمان المستقبل سواء دخلت على الماضي او غير ذلك كيف يستقيم

للماضى ههنا قلت ذلك على الغالب وقد روي للماضى ايضاً فلا يرد ما ذكرت والله
 الموفق لا تنام امره خلقه والمعين على اصلاحه شيب نعم فهو يوفقنا عام عند الامر
 الذي اشرع فيه يعيننا على اصلاحه وامننا ذكر الخب مع قابلا للام ليفيد حصر
 المسند في المسند اليه يعني ان الله تعالى هو الموفق والمعين ولا موفق ولا معين سواء
 كما جاء في التنزيل حكايته عن شعيب عليه السلام وما توفيقى الا بالله عليه توكلت
 واليه ائيب **القسم الاول** في الاسم قد مر تعريفه اي تعريف الاسم كذا بعض
 علاماته في المقدمة فلا نعيد وهو اي الاسم ينقسم انقسام الكلى الى الجزئيات الى المعرب
 وهو ماخوذ من الاعراب وجاء بالمعنيين الاول الابانة والظهار منه قوله عليه الصلوة
 والسلام الشيب تعرب عن نفسها اي نقصه وقول الشاعر
 وانى لا كفى عن قدز وبغيرها واعرب احيا نا انا فاصاح

والثاني ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدته اذا فسدت فيكون الهنرة
 للسلب فالمعرب بالمعنى الاول ظرف اي محل اظهار المعاني بالثاني اسم مفعول اي مزال
 فسادك والتباسه باظهار المعاني المعنوية عليه لان في خفاها فسادا والتباسا والمبني
 هو ماخوذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعد الاختلاف
 والمبني كذلك واصله مبنوي على صيغة اسم المفعول من بني يبنى واجتمعت

له قوله كذا
 الخ على صيغة
 من الكناية والقدر
 امرأة عجيب
 الشاعر اعرب على
 صيغة التكميل
 الامم بغير الابانة
 والانصاح وب
 الاستكثار فاصاح
 المقام واما
 علم صيغة التكميل
 المصاحف

الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فابدلت ياء ثرا دغمت الياء في الياء فابدلت
 الضمة بالكسرة لمناسبة الياء كسا في مريحي وآتيا كان الاسم منحصرا في
 هذين القسمين لانه لا يخلو من ان يكون مركبا مع غيره او لا فان كان مركبا مع
 لا يخلو من ان يكون مشبها لمبنى الاصل ولا فان كان هذا فهو معرب وان كان غير
 فهو مبنى ويحتمل ان يكون المعرب والمبنى قيدين للاسم ليسا قسمين لانهما يشتملان
 الاسم والاعمال في حرف واحد اذ كان الاسم منقسما الى معرب ومبنى فلنذكر احكامه
 اى احكام الاسم بابين الباب الاول في بيان الاسم المعرب الباب الثاني في بيان
 الاسم المبني وخاتمة في بيان سائر احكام الاسم ولو احقه غير الاعراب والبناء

الباب الاول في الاسم المعرب

وفيه اى في هذا الباب مقدمة وهي مشتملة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف
 الاسم المعرب والثاني في بيان حكم الاسم المعرب الثالث في بيان اصناف الاعراب الرابع
 في تقسيم الاسم المعرب الى منصرف وغيره وثلاثة مقاصد الاول في بيان المرفوع والثاني
 في بيان المنصوبات والثالث في بيان المجرورات وخاتمة في بيان التوابع اما المقصد
 ففيها فصول اربعة **فصل** في تعريف الاسم المعرب قدّمه على المبني لكونه اصلا
 اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهار ما هو في الضمير وما هو الالفاظ الاعرابية به يعلم
 ان هذا فاعل وذلك مفعول فان قيل كيف حكم ان الاصل في الاسماء الاعراب
 واصليها الافراد وهي الافراد لا تستحق الاعراب قيل انها حكم بدلت
 لانها لم توضع الا بان تستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة محال لغرض
 الواضع فبناء المفردات وان كان اصل المركبات فهو عارض لها لكون استعمالها
 مفردا عارضا وهى الاسم المعرب كل اسم كركلة كل في التعريف وان كان كركلة
 في التعريفات مستنكر في اصطلاح اهل المنطق لانها لا حاطة الافراد والتعريف
 للحقيقة لا للافراد ولهذا قالوا من شرط الحد ان يستقيم على كل افراد المحدود
 لوجه الحقيقة فيه فانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق يصدق هذا الحد
 على كل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان كل حيوان ناطق لا يستقيم على زيد
 اطلاقه مثلا فانه ليس كل حيوان ناطق الا ان المصنفين رحمهم الله تعالى

عاني نفسه في
 وضع النسخة
 ان اذكر من الجوانب
 حيدر بن المسألة
 بالقند وعني خذها
 من الجلساء والرفاق
 اجابوا بطريق الثانية
 والاشارة وات
 نقله لطف الكفاية
 للحماني عن طريق
 بطريق الثانية
 فابعد

لان

فان عاقل قلبه انك لا تاتي بالحق من الهذيان فافهم ١٢ ص لوى محمل نظام الدين الكبري

لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحدود وذكروا التعريفات في تصانيفهم بوقف على
 المراد ومعنى الفاظهم هو اللائق تركا منهم للتكليف واحترزوا عما لا يعينهم لمحصل
 مرادهم وبها ثم قوله كل اسم جنس يتناول المقصود وغيره او
 قوله ركب مع غيره فصل احترز به عما لم يركب مع غيره كالاصوات الاعداد
 من نحو واحد اثنان وثلاث وكلا اسماء المعدودة من نحو الف ويا وثاوثا
 وزيد وعمره وبكر ثم اختلفوا في التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب
 هو التركيب الاسنادي لانه هو العلة للاعراب يتولد منهم المعاني المقتضية
 للاعراب وانه اذ كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف سوى
 المسند اليه المسند لكونها مركبين تركيبا اسناديا وعند ذلك يخرج المضاف اليه غيره
 من المفعولات كالمفاعيل الخمسة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال المراد بالتركيب
 التركيب مع العامل فيرد عليه المبتدأ والخبر لا على قول من يجعل كلا
 منهما عاملا في الآخر وقيل المراد بالتركيب تركيب يتحقق معه العامل حينئذ
 فلا اشكال وقوله ولا يشبه صيته الاصل احترز عما ركب مع غيره ويشبه مبنى الجملة
 كقولهم في قام هؤلاء فان قلت صدق هذا التعريف على ما تضمن صيته الاصل
 كآين وعلى ما وقع موقعه كنزال وعلى ما اضيف اليه كيو مئذ فان كل واحد من اركب
 غيره ولا يشبه صيته الاصل قلت ازيد بقوله ولا يشبه ولا يناسب والمناسبة تعم
 المشابهة والتضمن والوقوع موقعه ما اضيف اليه ثم اضافة المبنى الى الاصل
 بيان ان اي لا يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليست من اضافة اسم المفعول الى
 المفعول ما لم يسم فاعله اي مبنيا اصله ولا من ياب اضافة الظرف اي مبنيا
 في اصله ولا يحصل الاصل ههنا على القانون لان في كل من ذلك فسادا ظاهرا
 اما في الاول فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلاثة مبنية بل اصلها مبنية
 والامر ليس كذلك اذ الحرف لا اصل لها والماضي والامر وان ثبت لهما اصل هو
 المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمبنى واما في الثاني فلانه يستدعي ان لا يكون
 الامور الثلاثة مبنية بعد اي الآن واما في الثالث فلان الامور الثلاثة لا يكون
 مبنية القانون لانها لم تبين على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس شيء من المبنى

يعقّف
 وقيل
 لا

يصدق

الا وبناءه مبني على الفائدة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلاثة
 بمبنى الاصل واجيب عن الثاني بان الاصل هو هنا بمعنى الوضع اي مبني في وضعه
 يعني بالنسبة الى وضعه بمعنى انه وضع لان يستعمل مبنيا وهذا معنى صحيح لا فساد
 فيه قطعاً وعن الثالث بان بناءه ليس بمبنى على القاعدة غير مسلم بل هو مبني عليها
 وهي ما تقر عندهم من ان كل ما لم يوجد فيه موجب الاعراب فهو مبني فكل من الفعل
 الماضي والامر بغير اللام والحرف بناؤها مبني على هذه القاعدة فيكون مبني
 القانون وهذا اللفظ كان عاماً في الاصل ثم غلب على الفعل الماضي والامر بغير اللام
 والحرف والاطراد في وجه التسمية غير لازم اعني الحرف والماضي والامر الحاضر
 بيان مبني الاصل وقيد الامر بالحاضر احترازاً من الامر للغائب فانه معرب بالاجماع
 واختلفوا في الامر هو مبني ام معرب والاخوانه مبني والحق بعضهم الجملة بمبني
 الاصل لان الجملة من حيث انها جملة اي من حيث لم تقم موضع المفرد مبنية
 لا محل لها من الاعراب اصلاً ومنهم من جعلها من مبنيات الفرع اذ مبني الاصل
 لا يكون له اعراب لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً والجملة معرب محلاً فلا يكون من مبنيات
 الاصل وقال الشيخ الرضوي الجملة قبل العلية لا توصف بالاعراب لا بالبناء لانها
 عوارض الكلمة لا الكلام ثم ذكر المصنف مثالا للاسم المعرب بقوله نحو زيد في قام
 زيدا فقوله نحو زيد مبتدأ محذوف اعني هو وهو عائد الى الاسم المعرب
 والجار والمجرور صفة زيد تقديرة هو اي الاسم المعرب نحو زيد لكائن في قام زيد
 لا زيد المند كونه حال كونه وحدة اي غير مركب مع غيره فهو حال بتناويل الكثرة
 والتقدير متوحدا اي منفرد او مصل اقيم مقام الحال اي ينفرد انفراداً او يكون قوله
 لا زيد احد متوحدا اي منفرد الواقع خبر مبتدأ محذوف لعدم التركيب لتغليل لمحل محذوف
 اي لا يكون زيدا وحده اسماً معرباً لعدم التركيب اي لعدم كونها مركباً مع غيره
 ووجود التركيب شرط لحصول المعرب ولذا اخذ في تعريفه فاذا انعدم الشرط
 انعدم المشروط لان المشروط ينتفي بالتفاء الشرط ولا هو كالكائن في قام هؤلاء
 لوجه الشبه اي المشابهة على ما سيصح في بحث المبنى اي لكون هؤلاء مشابهاً
 لمبنى الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذ في تعريفه

فاذا فقد الشرط فقد المشروط لان المشروط يفقد بفقدان الشرط كما لم تعلم ان
المعرب يحصل لا بشرطين احدهما وجودي وهو وجود التركيب فتعرف له بقوله كل اسم
ركب مع غيره والثاني عددي وهو عدم المشابهة بمبني الاصل فتعرف له بقوله لا يشبه
مبني الاصل ويسمى اي الاسم المعرب متمكنا قال السيد قدس سره في حاشيته
المتوسط المتمكن هو الاسم المعرب في الاسمية من حيث الاعراب لا ممكن هو الاسم المعرب
المنصرف والمبني يسمى غير متمكن ثم لما فرغ من تعريف الاسم المعرب شرع في بيان حكمه فقال
فصل في حكمه اي حكم الاسم المعرب الاضافة ههنا بمعنى في ونظيره ضرب اليوم
اي حكم فيه لا ريب ان الاختلاف حكم في المعرب وبمعنى اللام والاضافة باد في
ملا بسة ونظيره وكوب الخ فاء اي حكم له اختصاصا بالمعرب بلا بسة الوقوف فلا يرد ما يقا
حكم الشيء هو الاثر الثابت بذات الشيء واختلاف افعال المعرب في العالم دون اثر
المعرب كيف يكون الاختلاف حكم المعرب ان يختلف آخره اي صفة آخره بتقدي
المضاف والا فالجرف الاخير لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف آخره ايضا بصفة
لم توحيد قبلها وصرح باختلاف آخره في بيان حكم المعرب احترازاً عن اختلاف
غير آخره فانه ليس حكم المعرب كاختلاف الراد في امر أو النون في انتم تقول
جاء في امرؤ وابلغ ورايت امرأ وابلما ومررت بامرئ وابلهم باختلاف العوامل
الباء للسببية متعلقة بقوله يختلف اي بسبب اختلاف العوامل وفيه احتراز عن
اختلاف آخره لا بسبب اختلاف العوامل فانه ليس من احكام المعرب كاختلاف آخره من الاستفهام
في نحو من امتلك ومن الرجل من زيد والمراد باختلاف آخره بسبب اختلاف العوامل
صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاء في يد
واذا قيل في اول الامر انه معرب ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه لا يعبر باختلاف
آخره عند حصول اختلاف العوامل والمراد باختلاف الثاني الوجود لعلقة
الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لا استحالته اختلافه لا وجهه
فكان من قبيل ذكر الملزوم ارادة للامر واما اختيار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود المشاك
قوله ان يختلف في صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان يذكر لفظ بصيغة
غاية لوقوعه في جنبه فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره بوجود جنس العوامل

عنه ابغى من غيره
المعرب هو معرب
من مكانين يقال
هذا المعرب في رواية
ابن ابي عمير
باب في تعريف المعرب
المعرب هو الذي
في الاعراب
تنتج الراء الفصحى
في امره والاف
كسيرة على
حال كذا في المصادر
المراد بالعلام

قمر العوامل جمع عامل وسياتي تفسيره وانما جمع العامل على عوامل لان صيغة الفاعل
 ان كان صفة مجمعة على فاعلون كناصر ون وان كان اسما يجمع على فواعل ككواهل
 ولما صار العوامل ههنا ولم يكن له معنى الصفة مراد اجمع على فواعل الامر في العوامل
 للجنس لانه اذا اتى على الجمع فلا يكون ههنا معهودا يجعل على الجنس سبيل معنى الجمعية
 وبهذا اندفع ما يقال كون العوامل جمعا وادناه ثلثة يقتضى ان لا يتحقق المعرب
 الا باختلاف ثلثة عوامل وليس الامر كذلك اختلافا منصوبا على انه مفعول
 مطلق لفظيا صفة اختلافا اى يختلف لخره اختلافا لفظيا وهو اعلم ان يكون حقيقة
 نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد او حكما نحو رأيت احمد وصهرت
 يا احمد فانه يختلف فيه اخر المعرب اختلافا حكما لان الفتحة في حالة الجر غير الفتحة
 في حالة النصب لكونها ثابتة عن الكسرة او يختلف لخره اختلافا نقديريا وهو اعلم
 من ان يكون حقيقة نحو هذا عصا واخذت عصا وضربت بعصا او حكما نحو جاءني
 موسى ورأيت موسى ومررت بموسى وهذه الاقسام الاربعة فيما اذا كان
 الاعراب بالحروف فالاقسام ايضا اربعة فان الاختلاف اللفظي حينئذ اما ان يكون
 حقيقة نحو جاءني ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك او حكما نحو رأيت مؤمنين
 ومررت بمؤمنين فانه يختلف فيه اخر المعرب اختلافا لفظيا حكما فان الياء في
 حالة الجر غير الياء في حالة النصب لكونه ثابتا عن الكسرة وكذا الاختلاف
 التقديري حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاءني ابن القاسم ورأيت ابا القاسم
 ومررت بابي القاسم ما حذف فيه الحرف لا لتقاء الساكنين فان الاعراب فيه
 بالحروف مقدرة وقد اختلف لخره اختلافا نقديريا حقيقة او حكما نحو رأيت
 مؤمنى البلد ومررت بمؤمنى البلد فانه قد اختلف اخر المعرب اختلافا
 نقديريا حكما واذا عرفت ذلك فاعلم ان جمهور النحاة عرّفوا المعرب بما اختلف
 لخره باختلاف العوامل وعرفوه الشيخ ابن الحاجب بانه المركب الذي لم يشبه صق
 الاصل وجعل ما عرفوه به حكما وتابعة المصرية واستدل الشيخ على ذلك بما
 ذكر في شرحه لكتابه الكافية حيث قال انما لم اعرف المعرب بما عرف جمهوره المخلّة
 لانه يلزم منه تعريف الشئ بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت

له هذا الحكم وهو اختلاف آخر باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرفت به لزم تعريف الشئ بما هو اخفى منه انه غير جائز قال صاحب المنتسب يمكن ان يجاب عنه نصرته للخفاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اى نوع من انواع الاسم يطلق بعد ان يعرف احد نوعيه ما يختلف آخر باختلاف العوامل باستعمال العرب ثم لما فرغ من بيان تعريف المعرب وحكمه اراد ان يبين ما هو وصف لازم وهو الاعراب وللخفاة خلاف في تعريف الاعراب فتهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل به الاختلاف من الحركات والحروف واختاره الشيخ ابن الحلبي استدلال بانهم اتفقوا على ان الاعراب الرفع والنصب الجرح انما يحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف فتهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب صناديق البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات مابة الاعراب ولما كان المختار عند المصنف ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرف به فقال الاعراب ما اى شئ به الباء للسببية والضمير المجرور راجع الى الاعراب اى الاعراب شئ يسبب ذلك الشئ يختلف آخر المعرب وهذا السبب محمول على السبب القريب كما هو المتبادر وهو ما يكون سببا واسطة فلا يدخل فيه العوامل والمقتضى والاسناد لكون هذه الامور اسبابا بعيدة للاختلاف لان العامل سبب قريب للمقتضى وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل سببا بوسائط والاسناد سببا له بواسطتين والمقتضى سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا وقال الفاضل الهندى في تفسير ما اى حركة او حرف فلا يرد العامل المقتضى الاسناد واعترض عليه بعض الفضلاء بانه ان اردت بكلمة ما الحركة يخرج الحروف وان اردت الحروف يخرج الحركة وان اردت جميعا لزم ان يراد بالعام افراد مختلفة الماهية وهو غير جائز وايضا يلزم ان يكون الحرف العامل بتعليم الحرف المرادة بكلمة ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب وحرف علت سائلة وهذا هو الاصول اذ التقدير الاول يوجب اخذ الاعراب في حذاه واخذ المحدد في المحدد

یوجب الدور لتوقف معرفة المحرک دعلی معرفة الحد وذلك باطل لا یقال
 اختلاف آخر المعرب لا یتأقی الا بحرکتین فهو یقتضی ان لا یكون الحریة الاولى اعراباً
 لاننا نقول المراد بالنسب المذکورها لیس بتأقی ما یكون له شیء من التأثير فی المسبب
 ولا یكون له تأثیر تأقی فیہ فیندرج الحریة الاولى فی الاعراب لان لها شیئاً
 من التأثير اذا الحریة الثانیة غیر موجبة للاختلاف عند فقد الحریة الاولى
 وانما یكون موجبة له حین وجدانها ویمکن ان یقر الحریة الاولى بعد السكون فتكون
 مما یتربہ علة الاختلاف فصدق علیها انها یختلف بها آخر المعرب لان الاسم
 حینئذ معرب ای مرکب لا یشبه حیثه الاصل یختلف آخره بها من السكون الی
 الحریة وان لم یکن فی حال الاعراب ونظیره ما یقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاک
 فان هذا الكلام صادق وان لم یکن الرضیع المشار الیه شاکبانی فی حالة الرضاع فکذا
 ههنا یصدق علی الحریة الاولى انها یختلف بها آخر المعرب من السكون الی الحریة وان
 لم یکن الاسم معرباً فی حالة السكون ثم قوله یختلف آخر المعرب خرج به حرکة نخی
 غلامی لانه یختلف به آخر المبنى لا آخر المعرب لان المضاف الی بیاء المتکلم مبنى قبل
 دخول العامل وانما یكون معرباً بعد ترکیبه مع العامل واخره انما یكون معرباً بعد
 ترکیبه مع العامل واخره انما یكون مختلفاً عند الاضافة وهی ساقطة علی الترتیب
 مع العامل بظهور انک تخبر فی جاء فی غلام زید عن المضاف لا عن المعرب ثم تضیفه
 فكان المختلف هذه الحریة هو آخر المبنى البتة واعتراض علی هذا التعریف بالاعراب
 والمعرب یستویان فی المعرفة والجهالة وتعریف الشیء بما یساویه باطل وانما جعل
 الاعراب فی آخر الاسم لانه دال علی الوصف من کونه عمدة او فضلة والدال علی الوصف
 متأخر من الموصوف کالضمة والفتحة والکسرة تمثیل للاعراب وهذه الاسماء الثلاثة
 ان كانت بالتاء یطلق علی الحركات سواء كانت بنائیه او غیرها اعرابیة كانت
 او غیرها کضمة وعد لانها اذا اطلقت بدون قرینة یزاد بها غیر اعرابیة وان كانت
 مجردة عن التاء فلا تكون الا القاب البناء واما الرفع والجر فلا تطلق الا علی
 الحركات والحروف الاعرابیه ولا تطلق علی الحركات البنائیه ولا علی غیرها
 من غیر الاخره اعراب الاسماء الاسماء العربیة الثلاثة انواع وذلك لان المعانی التي وضعت

لظهور

الدال

الاعراب للدلالة عليها ثلاثة الفاعلية والمفعولية والاحتفافية فيكون الاعراب الدال
عليها ايضا ثلاثة تكون الدال على حسب المدلول اي على قدرة والا لزم الاشتراك
لو كان الدال اقل من المدلول والترادف لو كان الدال اكثر من المدلول
وكلاهما خلاف الاصل واما سمي اعراب العرب انواعا و اعراب لطيفة القاب لان كل واحد
من الرفع والنصب والجر والعلامة على نوع من انواع المعاني فلما كانت المدلولات انواعا
كانت الدال عليها انواعا ايضا بخلاف اعراب المينة كالضم والفتح والكسرة فان كل واحد
منها يدل على امر واحد هو البناء فيكون القاب ارفع مجرد وعلى البدلية او مرفوع على
الخبرية لمبتدأ محذوف ونصب عطف عليه وجرد كذلك واما سمي الرفع رفعاً لارتفاع
الشفة السفلى عند التلظف به لارتفاع مرتبته من اخويه لكونه علما لما هو علم الكلام
واما سمي النصب نصبا لان تصاب الشفتين على حالها عند التلظف به لانه ينصب الفضلة
اي يقفها في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام واما سمي الجرد لان عامل الجرد
الى الاسم لان الشفة السفلى يجر الى السفلى عند التلظف به ثم لما فرغ من بيان الاعراب
اراد ان يبين العامل لا يحتاج معرفة العرب الى بيان العامل لانه معتبر في مفهوم
كما عرف وجريان ذكره في حكمه واما اخره عن بيان الاعراب لتوقف تعريفه على
حصول الاعراب او على المعنى المقتضى للاعراب فقال العامل ما به رفع ونصب وجر
اعلم ان النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى اختاره المصنف ومنهم
من ذهب الى ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اختاره الشيخ ابن النجار
في الكافية واعتراض على هذا التعريف بانه ليس بمجامع اذ لا يصدق على عامل
الفعل ليس بمانع اذ يدخل فيه الاستدانة ايضا يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب
واجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا ينتقض بخرجه
عامل الفعل عن الثاني بان الباء للسببية فلا يدخل الاستدانة لانه ليس بسبب
بل هو شرط اولانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى للاعراب بخلاف العامل
فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى فيكون العامل سببا بعيدا
فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لا يراد به المجازة
في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي قلنا

ان هذا المجاز مشتهر في الاصطلاح فتعين كونه سبباً بعيداً ههنا ومنهم من ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا حد شامل لعامل الاسم والفعل واورده عليه بانه ان اطلق الوجه لمخصوص يوحرف التاء في نحو يا زيدا ويا افاضاً في يا غلاماً لانها توجب ان كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مع انها ليسا بعاملين وان اردوا وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب قالوا بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردوا وجه مخصوص من المقتضى يا باه آخر الكلمة اذا مقتضى صفة قائمه بنهاية كلمة لا باخرها وايضاً يخرج عامل الفعل لانعدام المقتضى فيه فيكون تعريفه من العوامل والمفروض انه تعريف مطلق العامل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى وللشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضى اهم من الاعراب مفهوماً وان لم يصدق الآ عليه ولا يخرج عامل الفعل لانه بعيد عليه انه يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مما اقتضاه الشبه التام هو الشبه لفظاً ومعنى واستعمالاً على ما عرف فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه الاختلاف من الرفع والنصب الجزم قلنا للشبه ثلاثة احوال اقربها ان يقع المضارع موقع الاسم بنفسه واوسطها ان يقع موقعه بتأويل ادناها ان لم يقع موقعه تحت نفى قوى الاحوال يقتضى الرفع الذي هو اقوى الحركات وفي اوسطها يقتضى النصب الذي هو اوسط الحركات وفي ادناها يقتضى ما هو اخف وهو الجزم والشبه وان كان واحداً تكن له احوال مختلفة يقتضى كل منها ما هو انسب بتلك الحال وحل الاعراب لفظياً كان او تقديرية من اسمى الحل الكائن من الاسماء المعرب هو الحرف الاخير عالم يقل الاخيرة لان لفظ الاخير بين كروية ونوت وتخصيص الحل بالاسم لانه يثبت عن احوال الاسم لا يفحل الاعراب من الفعل المضارع ايضاً هو الحرف الاخير ثم ضمير الفصل هذا للمصرى هو الحرف الاخير لا غير جاء به فعلاً لتوهم من يتوهم ان محل اعراب التثنية الجمع المذكر السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرف الاخير لان هذا النون عوض عن الحركة والتنوين اللتين كانتا في الواحد فهو ليس بحرف اخير بل الحرف الاخير هو ما قبل النون ولما بين المعرب الاعراب والعامل محل الاعراب ذكر لجميع ذلك مثلاً قصد لا يفصل

الامر فقال مثال الكل ای كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاء للتعقير
والذي يسبق دخول الفاء التثنية وضعت للتعقيب على المفستر كون ذكر المفستر عقيب
ذكر المفستر تامر مبدأ بتأويل اللفظ وقوله عامل خيرة وزيد معرب في الصلة اعراب
والدال حرف الاعراب الانسب ان يقول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو
معرب من كلام العرب مقتصرا على قسمين الاسم المتمكن والفعل المضارع شرع
في بيان ذلك بقوله واعلم هي كلمة تدكر في اول الكلام لتشوين السامع لوضعها
الى جانب الكلام ولا ريب ان الكلام بعد الطلب والتشوين اليه او وقع في الذهن استعانة
العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات امر بالعلم لا بالمعرفة لان المتعلق بهن المفعول
امر كلي لا جزئي ولما كان الفهم متعلقا بسابق الكلام لم يكن الامر به مناسبا
لهذا المقام ولم يقل اقراء لان المقصود هو الدراية لا القراءة انما هي الشان لا يعرب
شي في كلام العرب الا الاسم المتمكن قد مره لا صالته في الاعراب قيد الاسم بالتمكن
لان من الاسم ما لم يكن متمكنا لم يكن معربا والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع
لان من الفعل ما لم يكن مضارعا لم يكن معربا هذا هو يتصل به نون التاكيد
ولا نون جمع المؤنث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره في بحث الفعل وسبق
حكمه ای حكم الفعل المضارع في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ
عن بيان حكم الاسم المعرب شرع في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل في اصناف**
اعراب الاسماء وهي تسعة اصناف جمع صنف وهو اخص من النوع مطلقا ولما كان
الرفع قد يحصل بالضمه لفظا او تنقيرا او قد يحصل بالواو وقد يحصل بالالف كذلك
وكذا النصب نارة يكون بالفتحة لفظا او تنقيرا ونارة يكون بالكسرة ونارة يكون بالالف
كذلك وكذا الجر بما يوجد بالكسرة لفظا او تنقيرا وبما يوجد بالياء كذلك الاسماء
تختلف في استحقاق اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتحة وبعضها تستحقه
بالواو وبعضها تستحقه بالالف وكذلك الاسماء تختلف في استحقاق اقسام النصب
البحر قسم المصنوع باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب ليتخذ احوالها في الاصناف
بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظي هو الاصل الاكثر قد مره على التقديرى فقال
الاول من تلك الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرها لانه

لما كان على ما يقتضيه قوله تعالى في سورة النحل

اصل من وجهین آید ها کونه بالحركات واصل الاعراب ان يكون بالحركات ولا عراب
 بالحروف خلاف الاصل الثاني كونه بالحركات الثالث واصل الاعراب ان يكون
 بالحركات الثالث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل ولذا اقدم المفرد
 المنصرف والجمع المكسر المنصرف على جمع المؤنث السالم لكون اعراب
 الاول بالحركات الثالث وهو اصل وكون اعراب الثاني بالحركتين وهو
 خلاف الاصل انما اقدم المفرد المنصرف على المكسر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على
 الجمع طبعاً فقد مه في الوضع ليوافق الوضع الطبع ان يكون الرفع بالضم والنصب
 بالفتحة والجر بالكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمفرد وقد بين كرويراد به ما يقابل
 الجملة كما سيأتي في بحث التميز وقد بين كرويراد به ما يقابل المضارع والمضارع
 له كما سيأتي في باب المنادى نحو يا زيد فانه مقابل للمضارع والمشبّه به
 مثل يا عبداً له ويا طالعاً جليلاً وقد بين كرويراد به ما يقابل المثني والجمع
 وهو المراد به ههنا وأورد عليه بأن كلا والاسماء الستة مفردات مع انها
 ليست بمرتبة بالحركات الثالث التامة وآجيب عنه بأن المراد بالمفرد المفرد
 من كل وجه يعنى ما لا يكون مثني ولا جمعاً ولا ملحقاتها وكلا والاسماء الستة
 ملحقة بالثنية لمشاھيتهما اياً في الدلالة على الامرين مع وجوه حرف يصلح للاعراب
 في اخرهما وليس المراد في المفرد من كل وجه ان يكون مفرداً اللفظاً ومعنى حتى يرد عليه
 ما يقال من ان الاسماء الاضافية كالابن مثلاً ليس بمفرد من كل وجه لانه لا يتناول
 امرين في معن الثنائي فلواريد بالمفرد ذلك لورمان يكون الاضافيات معرفة بالحركات
 الثالث لما ان التنصيص على الشيء في الروايات يوجب نفي الحكم عما عدل الامر مجزاً
 المنصرف قيماً المفرد بالمنصرف احترازاً عن المفرد الغير المنصرف فان جرة بالفتحة
 كما سيصحح في احراز عن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابه ليس كذلك
 وهوى الصحيح عند الحاجة جمع ناچ كالقضاة جمع قاض وهو الذي يتكلم في
 علم النحو وانما قال هذا احترازاً عن الصحيح عند الصريين وهو لا يكون في مقابلة
 فائه وعينه ولا مدحرف علة وتضعيف وهزة مثل الضرب اختلفوا في السالم
 فمنهم من قال لا فرق بينه وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما عموم وخصوص مطلقاً

قد بين كرويراد به

ليست بمرتبة

مطلق

اذا السالم عند هذا القائل ما عرف الصحيح والصحيح فليس بمقابلته فانه وعينه ولا
 حرف علة فحسب فكل سالم صحيح من غير عكس انما شرط خلوه من التضعيف
 والهمزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف وغيرهما فيها وقوله وهو
 فلا يكون في مقابلة فائه وعينه وكلامه الذي يدل على ان حرف العلة لو لم يكن في مقابلتها
 لا ينافي في الصحيح نحو ضارب ومضروب وقيل انما اختص الفاء والعين واللام للميزان
 حتى يكون فيه شيء من حروف الشفعة والوسط والحلق وقيل في وجه الاختصاص
 ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصرا مثلاً
 معناه فعل المضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شيء غيره من الكلمات
 كذلك وهذا الوجه اولى لثلايرد عليه بمثل عمل وسمع ومنع فان قلت ما وجه
 اختصاص الميزان بالثلاثي ولم لم يكن رباعياً او خماسياً قلت انه لو كان رباعياً
 او خماسياً لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد واكثر ولو كان ثلاثياً لم يكن
 وزن الرباعي والحجاسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم سهل من
 الحذف ولهذا قيل دعاء زيادة الهاء في انها احسن من ادعاء حذفها في فأت قلت
 لم يقدم الفاء ثم العين ولم يعكس قلت التكتة فيه ان الفاء اخف من الشفعة وهي مقدمة
 على غيرها ثم آخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف في طرفو الثقيل في طرفو فلم يكن
 معنكاً فتعين ان يكون العين في الوسط والخفيف في طرفي الحظوا الاعتدال في الوزن
 ما لا يكون في آخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واسطه حرف علة لا ينافي
 الصحيح عند الحاجة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان مجتهدهم يقع عن اخرا لكلمة
 حرف علة وهي الواو والياء والالف التي اصلها واو او ياء الا في الاسماء اللانزماً لها
 ويجمعها لفظ واي وانما سميت هذه الحروف بمجرى العلة لكثرة تغييرها من حال الى
 حال مثل العليل المتغير المزاج ومجرى المدة لتولدها بمجرى الحركة فان الواو متولدة
 بمدا لضمه والياء بمدا الكسرة والالف بمدا الفتحة ولذا كانت الواو اخف الضمة والياء
 اخف الكسرة والالف اخف الفتحة اي مناسبات لهن ومجرى لين تكونها ضعيفة لانها
 بمنزلة النفس لذا لا يحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الثلاثة اصلية كانت او لا
 ان كانت ساكنة تسمى حروف الدين فان كانت حركة فاقبلها موافقة لها تسمى في

المدّة مدّة
مدّة مدّة

المدّة ایضاً فلا لف لئلا یسکونها وانفتاح ما قبلها حرف مدّة ولین دائماً واما الواو
والیاء فتکونان تارة حرفی مدّة ولین وتکونان تارة حرفی لین ولا مدّة واما ان کانتا
محرکتین فلا یکونان حرفی لین ولا مدّة بل هما بمنزلة الحرف الصغیر فحواشیهم عد
کزید مثال للمفرد المنصرف الصغیر والحجاری مجری الصغیر معطوف علی قوله الصغیر
وهو ما یكون فی اخره واو یا یم ما قبلها ساکن کد لو وظی مثالان للحجاری مجری
الصغیر وانما کان هذا جارياً مجری الصغیر وعلیها لان حرف العلة بعد السکون
لا یتثقل علیها بالحركة لمعارضة خفة السکون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السکون
مثلاً بعد انسکون فی الوقوع بعد استراحة اللسان ولا یتثقل علیه بالحركة بعد السکون
یعنی فی ابتداء التلفظ انما حرکتها كانت لقوة المتکلم فی الابتداء لان هذه الحركة
تقع علیها بعد استراحة اللسان فیحتمل کل حركة نحو وصول ویسیر ووقایة ونحو
ذلك وبعاً السکون لا یتثقل علیها بالحركة اية حرکتها كانت ویختص هذا الصنف لیساً
بالجمع المكسر وصف الجمع بالمکسر احترازاً عن الجمع السالم بالالف التاء الواو والنون
او بالیاء والنون المنصرف صفة ثانیة للجمع واحترز به عن الجمع لمکسر غیر المنصرف
کرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثلاً للکل قال تقول جاء فی زید ودود
ظبی ورجال فی الرفع ورأیت زیداً ودولاً وظبیاً ورجالاً فی النصب ومرت زیداً ودولاً
ظبی ورجال فی الجر ولما فرغ عن بیان ما یعرب بالحركات الثلاث شرع فی بیان ما یعرب
بمحرکتین وجمیل فیها الفتح علی الکسرة فقال التانی ای الصنف التانی من تلك الاصناف
ان یكون الرفع بالضمّة والنصب بالکسرة ویختص به هذا الصنف للجمع المؤنث
السالم قدّمه علی غیر المنصرف لانه اوضح اذ معرفة غیر المنصرف یحتاج الی التطویل لانه لم یزل
یزول عنه ثم قوله السالم بالجر علی انه صفة الجمع لاصفة المؤنث کما یتبادر من کون
السلامة صفة للمفرد لانه الاصطلاح جرى علی وصف الجمع بالسلامة وان كانت
السلامة حال مفردة وما هو بأعرف من الموصوف لان المضاف الی فی اللام وغیره
من المعارف له حکم المضاف الیه تعریفه مثل تعریف المضاف الیه هذا عند سیبویه
وآما عند المبدء فتعریف المضاف انقص من تعریف المضاف الیه لانه یکتسب
التعریف من المضاف الیه فنحو الظریف فی قولک رأیت غلام الرجل الظریف بدل

فیه

صفة

عند المبرد وصفه عند سيبويه فكذلك السالم على مذهب سيبويه كالمبرد وأما وصف
 جمع المؤنث بالسالم احترازاً عن الجمع المكسر كحرفي جمع خراء فان إضرابه بالحركات
 الثلاث ويبنى ان يضم الى جمع المؤنث السالم اولاً ثم ذوات من غير لفظه
 كما ضمَّ الأوَّلى الى جمع المذكور السالم ثم اعترض عليه بأنه يدخل فيه نحو سنين
 وشيئين وقلبين وأرضين لكونه جمع المؤنث السالم مع انه مع بالحروف فيخرج عنه
 سيجلات وسفر جلات من جموع المذكور وأجيب عنه بأن المراد به صيغة جمع
 المؤنث على حذف المضاف فيبتدأ أول نحو سيجلات وسفر جلات لانه على صيغة
 جمع المؤنث السالم ويخرج عنه نحو سنين وثنين لانه على صيغة جمع المذكور السالم
 اصطلاحاً أو بان المراد جمع المؤنث وما على صيغة محذوف المعطوف وحذف مفعول
 العطف فيخرج في كلامهم وإنما النادر حذف حرف عطف فقط ويمكن ان
 يجاب بأن المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع على عموم الجواز فيدل
 فيه نحو سيجلات ويخرج عنه نحو سنين وإنما لم يقل بالجمع بالالف وتاء الجمع
 يشير الى ان الأصل في هذا الحكم هو جمع المؤنث السالم دون غيره من المجموع وإنما
 جعلت الفتحة تابعة للكسرة في جمع المؤنث السالم لكونه فرعاً لجمع المذكور السالم
 وقد جعلنا الفتحة فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع أيضاً كذلك لئلا يلزم
 مزية للفرع على الأصل والمزية يكون الأعراب بالحركات محتملة ضرورة لعدم
 ما يصلح للأعراب في آخره من الحروف ولأن الأعراب بالحروف في المجموع صام
 أصلاً أي معتبراً مستقلاً فصار الأعراب بالحركة فيها كانه فرع فيها فان قيل
 الدليل الذي يدل على أصالة الأعراب هو كونه حقيقاً دالاً على المعاني المفتوحة
 على الاسم من الفاعلية والمفعولية والإضافة الخ وضم الأعراب للدلالة عليها بالأساطير
 بخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا تدل على المعاني
 الدلالة على الحركات فالواو تدل على الفتحة لكونها اخت الفتحة من حيث
 انها تحصل بأشباع الضمة والالف تدل على الفتحة لكونها اخت الفتحة من حيث
 انها تحصل بأشباع الفتحة والياء تدل على الكسرة لكونه اخت الكسرة من حيث انها
 تحصل بأشباع الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة على ما هو المقصود

لفظ
 في جمع تميم
 في حقه

الفتحة

لمكن

بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه في المفرد وغيره من التثنية
والجمع فكيف يكون اصلا في المفرد وفرعا في غيره ظنا ان هذا الدليل في الجمع متروك
بدليل اخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للمفرد
غير ملائم كتعليق الدال على عنق الخنزير فكانت الفرعية في الجمع الممكنة الاعراب
بالحرف دليلا مأخوذا او الدليل المذكور الدال على اصاله الاعراب بالحركات
متروك والمتروك كالمعذور فكان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحرف وكل
هو الذي اقتضاه الدليل المعنوي الذي لم يعارضه ما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك
فهو خلاف الاصل والاعراب بالحرف في الجمع مقتضى الدليل فكان امكانا بخلاف الاعراب
بالحركات فكان فرعاً وعطاء الحركة التي اقتضت فيه الدليل الحرف خطأ المرتبة الارفع من
تعليل الدال على عنق الخنزير الذي غير ملائم سخرية بلا تكرير تقول هن مسلمات في الوق
ورأيت مسلمات في النصب ومررت بمسلمات في الجرح ثم ما وقع الفراه عا يعرب بحركتين
وحل فيه الفقيه على الكسرة اخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحل فيه الكسرة على الفتحة فقط
الثالث اى الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالفتحة والنصب بالجرح بالفتحة
ويختص اى هذا الصنف بغير المنصرف اى غير الجارى عليه حكم الانصاف واكتفى فيه
بالفتحة في حالة النصب والجرح لما سببنا في عند بيان حكمه كما نقول جاء في احد في
الرفع ورأيت احمد في النصب ومررت باحمد في الجرح ولما فرغ من بيان ما يعرب
بالحركات لفظا شرع في بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اى الصنف الرابع
من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجرح بالياء ويختص هذا
الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها
بالحركات نحو جاءني ثوبك ورأيت ثوبك ومررت بثوبك مضافة حال بعد
حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضاً بالحركات نحو جاءني ثوبك ورأيت ثوبك
ومررت بثوبك الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معرفة
اعراباً بانقد يرئاً نحو جاءني ثوبك ورأيت ثوبك ومررت بثوبك واعترض بعض الفضلاء هنا
بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مخير عن قوله مكبرة لانها اذا كانت مبنية بقيد الاضافة
عن حاله الا افراد ويقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حاله الاضافة الى ياء المتكلم

لعد محروف صالحة للاعراب في اواخرها في هاتين الحالتين وهذه حالة موجبة
في حالة كونها مكبرة فكان هذا القيد احترازا عن حالة التثنية ايضا وكان ذكره
لأن كقيد كونها مكبرة وهي اى الاسماء الستة أبوك وأخاك وهنوك وهن عبا
عن الشيء المستنكر الذي يستشتم ذكره من العورة والفعل القبيح وحمك بكسر
الكاف لأنه خطاب للمؤنث لأن الحمر أبو الزوج أو عصيته على حسب الاختلاف
فلا يجوز إضافته إلا إلى المرأة وهذه الأربعة منقوصة وأليات يدل عليه أبوان وأبوان
وهن وأبوان وحموان وأصلها أبوان وأخوه وهن وحموه وفك أصله قوة على وزن فعل
بفتح الفاء وسكون العين وفك أجوف وأوى لامه هاء إذا أصله قوة فخن
الهاء نسيان قلبت الواو ميلا لأنه لو لم يقلب لدارا لأعراب على العين كما
في يد دم فيجب قلبها الفالخر كما وانفتح ما قبلها فيبقى المعرب على حرف واحد
عند التقاء الساكنين ثم إذا اضميغ إلى ياء المتكلم وغيرها يزول هلة قليلا مما
هو خوف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود إلى أصله فيقال قوة وذو مال
وهو ليف مقرون بالواوين إذا أصله ذوو وأضافه إلى اسم الجنس لأن إضافته
إلى غيره لا يجوز إلا على الشدة وذو وأتينا أعرابت هذه الأسماء بالحروف
لشأبتهما بالمشي في الدلالة على الأمرين وإن كان العمل بالشبه
لو جاز ما يصلح للاعراب في اواخرها واحتراض بأن أعراب هذه الأسماء الستة هذه
الحروف الثلاثة جائز وأوجب فإن كان جائزا لا سبيل إليه لأنه ينقض بذو فإن أعرابه
بالحروف وأجب أن كان واجبا لا سبيل إليه أيضا لأن الأعراب فيما أحده من الأسماء
الخمسة جائز ولا واجب لهما قد تعرب بالحركات الثلاث لفظا كما نقول هذا أبك ورايت
أبك ومردت بأبك والجواب عنه أن هذه القضية ممكنة بالأماكن العام ما دم
هذه الأسماء الستة بالواو ونصبها بالكاف وحرفها بالياء بالأماكن العام أي عدم أعرابها
بهذه الحروف غير لازم وأما أعرابها فيجوز للزوم كما في ذو ويجوز عدمه كما في غير نقول
جاء في الخوف في الرفع ورايت أخاك في النصب ومردت بأخيك في الجر وكذلك البواقي أي
مثل مثال الأسماء المذكورة أمثلة البواقي من الأسماء الخمسة ثم لما فرغ من بيان الأسماء
التي تعرب بالحروف الثلاثة شرع في بيان الأسماء التي تعرب بحرفين ورفها بالكاف

فقال الخامس اى الصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالالف والنصب بالجر
 بالياء المفتوح فاقبلها ومختص اى هذا الصنف بالمتن وكلا وكذا اكلتا ولم يرد كره
 اكتفاء بدكر الاصل فكان ذكره مغيب عن ذكرها واورد عليه بانه ذكر اثنتان
 مع انه فرع اثنتان واجيب بان الاصل هو ان يذكر الفرع لكن لما كان الفرعية
 يجوز الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لانه يوجب ذلك
 ايضا ذكر اثنتان فيدل على ان حكم الموث كحكم المذكر وايضا لما
 كان اثنتان واثنتان على صورة المتن وليس بتثنيتين حقيقة ذكرهما
 على حدة لدفع توهمهما اثنتيتان حقيقة قال الكوفيون الالف في كلا وكلتا
 للتثنية ولزم حذف نونها للزوم الاضافة قالوا اصلها كل المفيد للاحاطة
 في الواحد ورجع الضمير الى الواحد وبقاء الالف عند الاضافة الى الظاهر
 نصبا وجزا دليل ظاهر على انه مفرد وليس بتثنية مضافا حال من كلا
 الى مضمرا مضمرا كان وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه
 ج حكم عصا نحو جاء في كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومرت بكلا الرجلين
 وكانوا يعبرونه مضافا الى مظهر ايضا اعرابا لمتن وذكر صاحب المغني ان بعض
 العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المظهر وقيل انما يعرب
 كلا بالحدوف حال كونه مضافا الى مضمرا لانه باعتبار لفظ مفرد وباعتبار معناه
 متن فلفظه يقتضيه اعراب بالحركات ومعناه يقتضيه اعراب بالحروف
 فروجى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل وعى جانب
 اللفظ الذى هو الاصل واعررب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديرها
 لان لفرع الالف يسقط لا لتقاء الساكنين واذا اضيف الى المضمرا الذى هو الفرع وعى
 جانب معناه الذى هو الفرع واعررب بالحروف التي هي الفرع نحو جاء في كلاهما
 ورأيت كليهما ومرت بكليهما فلها قيد كون اعرابه بالحروف باضافته الى مضمرا
 وفيه محتمل لان الاسماء الستة مفرد اللفظ متن المعنى لانها لو كانت اضافيا
 تدل على امرين كالمثنى ولم يعمل فيها الاعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر والمضمرا
 فعلم ان كونه متن المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحدوف الثلاثة في الاحوال كلها واثنتان

ك

ليدل

واثنان مرفوعان لانها معطوفان على قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
اذا التقدير ويختص بالمتن وما الحق به هو كلا واثنان واثنان وهذا التأويل يتأتى
في قوله عشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف على قوله اثنان بالرفع بانه
خبر مبتدأ محذوف اذا التقدير هناك ويختص بجمع المذكور السالم والحق به هو اثنان
عشرون تقول جاء في الرجلان كلاهما واثنان واثنان في الرفع ورايت الرجلين
كليهما واثنين واثنين في النصب مررت بالرجلين كليهما واثنين واثنين في الجر
ثم لما فرغ من بيان الاسماء التي تقرب بالحرفين ورفعا بالالف اخذ في بيان الاسماء
التي تقرب بالحرفين ورفعا بالواو فقال السادس اى الصنف السادس من تلك
الاصناف ان يكون الرفع بالواو والمضموم ما قبلها والنصب والجاء بالياء المكسرة
ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكور السالم احترز به عن الجمع المكسر مخرجاً
ولا يذهب من تقدير مضاف اى صيغة جمع المذكور ليدخل فيه نحو سنين وتيز وقلان
لانها جمع المؤنثات ويخرج عنه نحو سبيلات وسفريات او من تقدير مفعول
اى جمع المذكور السالم وما على صيغة فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سبيلات
ويمكن ان يقال المراد به ما جمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز فيندرج فيه نحو
سنين ويخرج عنه نحو سبيلات الا انه لم يقل كذلك ليشير الى ان العرف في هذا الحكم
هو جمع المذكور السالم والواو هو جمع ذو من غير لفظه فان قلت هذا اسم قد وجد في
اخرة او قبلها ختمه ولم يوجد في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في معرض التغير
فلم يعبأ به او نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة صارت كأنها ضمة
لاواو وكذا لا يرد مثل كفوفانه اسم في اخرة او قبلها ضمة لان واو غير اصلية
بل هي منقلبة عن الهزة اذا اصل كفوف كفوف والمنوع كون الواو اصلية قبلها ضمة
وعشرون مع اخواتها اى مع اخوات كلمة عشرون وهي امثالها السبع من الثلاثين
الى تسعين اذا المراد بالاخت المشال ومبني افسر لاخت في قوله تعالى كلما
دخلت امة لعنت اخوتها وانما افراد الود عشرون من اخواته بالذكونها ليسا
يدخلين في الجمع المذكور السالم لان المراد بجمع المذكور السالم اسم مفرغ النحوي بالجر
داو اوياء ونون مفتوحة وظاهر ان الود عشرون ليس كذلك ولا يجوز ان يكون جمع

عشرة والدليل على ذلك أنه لو كان كذلك لوجب إطلاق عشرين على ثلثين ووجب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد إلا أنه ليس كذلك ووجب أن يقال عشرون بفتح العين والشين وايضاً يدل على عدم معين ولا تعين في الجمع فلا يكون عشرون جمعاً وإنما عدل في المثني وجمع المدن كالمسالم ولحققتها عن الحركات إلى الحروف مع كون الحركات اخف لتكثيرها لأن المثني يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع كذا لتكثير الحروف يدل على الزيادة لأنها لا تخلو عن الحركات الثلاث فيكون الحروف أكثر من الحركات فاعطى الكثير للتكثير معادلة وعدل عن الالف في نصبها للنصب بينها عند الاضافة فعمل على الجز لكونها اعرابي الفضلات وقيل جازماً حمل على النصب في غير المنصرفة جعلت الالف رفع المثني لحقتها سبقة على الجمع تقول جاءني مسلمون وعشرون والواو في الرفع ورايت مسلمين وعشرين وأولى ما لي في النصب ومردت بمسلمين وعشرين وأولى ما لي في الجز واعلم خطاب عام لكل من يصلح ان يخاطب به فارياً كان او سامعاً او ناظراً من عند نفسه حاضراً كان او غائباً رماً أياً او مكاناً على سبيل المبتدأ لهذا الترتيب في الرفع على صيغة الجمع ان نون التنثية مكسوة ابدأ النصب على الظروف في الاحوال الثلاثة لأنها ليست عن نون الجمع اخذ الاصل لأن الاصل فيما حركه عن الساكنين ان يحركه بالكسرة نون جمع السلامة مفتوحة ابدأ في الاحوال ثلث للفرق بينها وبين نون التنثية وأما اختيار الفتح على الضم فلا يخفى منه وإنما قال ونون جمع السلامة احترازاً عن نون جمع التفسير فإنه ليس كذلك بل يكون مضموماً ومكسوراً ايضاً نحو شياطين وهما أي نون التنثية ونون جمع السلامة تسقطان عند الاضافة لا عند الالف واللام لأن النون فيها انما زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه فلما كان النون عوضاً عن الحركة تثبتت في موضع وهو في الالف واللام نحو الزيدان والزيدون نظراً إلى انهما عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظراً إلى انهما عوض عن التنوين نحو جاءني علاماً زيد نظير لسقوط نون التنثية عند الاضافة ومسلمون مصححاً نظير لسقوط نون الجمع عندها وكما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي شرع في بيان الاعراب التقديري ومواضع تقديراً لاعراب على ما ذكر في هذا المختصر الكافية اربعة موضعان منها ما تعدر تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المقصود والثاني

جوهراً

البديل

المضاف الى ياء المتكلم وموضعان منها ما استنتقل تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم
 المنقوص والثاني جمع المدن كرا السالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب غير المنصرف
 بالفتحة في حالة الجر وجمع المؤنث السالم بالكسر في حالة النصب لفظا لا تقديرا
 غاية الامران اعراضا عما جار على خلاف الاصل فقال السابع اى الصنف السابع
 تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة ولم يتقدري
 الكسر ويختص اى هذا الصنف بالمقصود وهو لى المقصود ما اى اسمر عرب في اخر
 الف مقصود اى الامم مودة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام
 التعريف او معدومة كاجتماع الساكنين كعصا بالتونين وانما تعدد الاعراب
 في الاسم المقصود لفظا لوجود الالف في اخره وهو لا يحتل شيئا من الحركات لانهما
 لواحتملت الحركة صارت هزئة ولا يكون الفاء لقا ثل ان يقول لا نسلم جمع الالف
 في عصا لوجوب سقوطه باجتماع الساكنين واجيب بان وجوده في حالة الالف لانهما
 ظاهر اما في حالة التنكين فمقدّر ومن ثم لم يجر الاعراب على ما قبلها حتى لا يضم
 ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر في حالة الجر كما في يد
 ودمر وبالمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصود اى ويختص هذا
 الصنف ايضا بالاسم المضاف الى ياء المتكلم مفردا كان او جمعا مكسرا وجمع
 مؤنث سالما وانما تعدد الاعراب في اسم المضاف الى ياء المتكلم لفظا لان ما قبل
 الياء اسحق الكسر قبل جمع الاعراب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على دخول الفاء
 اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجد في محله ما ينافي
 وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرب حينئذ بالحركة لفظا لكان من تحريك الحرف
 الواحد بمركتين مختلفتين في حالة الرفع والنصب متاثلين في حالة الجر وهو ما
 فاعرب بالحركة تقدير اى جميع الاحوال وهو من ذهب لمصر والشيعه ابن الحاجب
 وذهب ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجر لفظا لانه يمكن ان يجعل كثر
 جرا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا دالا على الفاعلية واجيب بانه يلزم
 توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية
 وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والاخر معنوي

لا ينفق

للمجرى

وهو التثنية والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية
 اما تراجه بالبين لا مضافته الى المبني وانفعال الضمير وسكون حرف العلة وما يبيح
 عن هذا ففيه كلام طويل من كونه في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب
 بعضهم الى ان مثل غلامى ليس بمعرب ولا يصح لتوسط الحرف الاخر بالفتحة كما
 والبناء من صفات الآخر والجواب عنه ان توسط الآخر يوجب تنفاد الاعراب
 البناء بالحرف الآخر التوسط ولا يوجب تنفادهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب
 في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاء في عصا وظلا
 في الرفع ورايت عصا وظلامى في النصب ومرت بعصا وظلامى في الجر لما فرغ عن
 بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديرا شرعا في بيان ما يعرب بالحركتين تقديرا فقال
 الثامن اى الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب
 بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمنقوص هو اى المنقوص
 ما اى اسم معرب يكون في آخره ياء ما قبلها مكسوة كقاص وانما استثنى الاعراب
 في الاسم المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لثقلها على الياء بخلاف حالة النصب
 فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصله لا مانع للنصب لثقله تقول جاء في قاص
 في الرفع ورايت قاضيا في النصب ومرت بقاص في الجر ثم لما فرغ عن بيان ما
 يعرب بالحركات الثلاث شرعا في بيان ما يعرب بالحروف تقديرا فقال التاسع
 اى الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب بالجر
 بالياء لفظا ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا الى الاسم
 تقول جاء في مسلمى بتقديره مسلمى بجمعت الواو والياء والاولى منها ساكنة
 فقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء
 فصار مسلمى ورايت مسلمى في النصب ومرت بمسلمى في الجر وانما استثنى
 الاعراب في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع لان حالة الرفع
 فيه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن مدغما فلما لم يكن الواو
 لفظا ضرورة واما نصبه فلهذا لان علامتها الياء وهي ثابتة وبالكسرة لا يخرج
 الحرف عن حقيقة اذا المدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة

له جواب سوال
 مقادير تقديرية
 كما هو

ثم اعترض ههنا بان تلفظ اعرابه نحو مسلتي قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر
 وكذلك عصا فان اعرابه قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وهذا ظاهر فلم يجعل
 عصا من المتعذر ومسلتي من المستثقل واجيب بان اعراب عصا قبل الاعلال في الحركة
 وثقلها يوجب ابدال حرف فلما قلبت الواو الفاء انقذ ركان لا الف لا يضمن شيئا من
 الحركات فالتقدير في عصا للتعذر لا للاستثقال لان ثقلها لا يوجب تقديرها كابل
 ابدال حرفها بحرف اخر فعمل مما تعذر اعراب فيه واما نحو مسلتي فاعرابه قبل
 الاعلال بالحروف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر
 فانضم الفرق بينهما فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة
 فلا يجيز قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان قلنا كانه اريد بالثقل
 الثقل المعروف وهو الثقل الحاصل بتحرر حرف العلة وانفتاح ما قبلها وكشفها
 فلا يلزم ذلك قال بعض النحويين قد يكون اعراب بالحرف تقدير في الكلام
 التثنية كما في جمع المذكر السالم المضاف الى المعرفة باللام وفي الاسماء الستة المضافة
 الى المعرفة باللام نحو جاء في مسلموا القوم ورايت مسلمي القوم ومرت بمسلمي القوم
 جاء في ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومرت بابي القاسم وقد يكون الرفع بتقدير
 الالف كما في المثنى المضاف الى المعرفة باللام نحو جاء في علاما الرجل وقد ذكر
 العلامة التفتازاني في هذين الصنفين في كتابه الموسوم بالارشاد والمعجم بيلفت
 اليها لكونه امرأ حارصيا بواسطة كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم لعدم استقلالها
 اللان ثم لم يتجزمي ذكر المنصرف وغير المنصرف في فعل اصناف الاعراب
 اراد ان يعرف كل واحد منهما وان يبين حكمه لتبيين من الاسم المعرب ما يرب
 بالتنوين وما يرب بدون التنوين وقال **فصل الاسم المعرب على ضربين لهو بيان** فقال
 منصرف اما جهر ودع له انه بدل وهو الاول لعدم حاجته الى الحدوف او مرفوع
 على انه خبر مبتدأ معدوف وهو مشتق من الصرف فان تأشير بالصراف
 عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تأشير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه
 لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة بخلاف غير المنصرف وقيل جاء الصراف
 بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التكن

وَأَمَّا قَدَمُ الْمَنْصَرَفِ عَلَى غَيْرِ الْأَصَالَةِ وَكَثَرَتْ وَهِيَ أَيْ الْمَنْصَرَفُ مَا أَيْ اسْمُ مَعْرَفٍ
لَيْسَ فِيهِ سَبَبَانِ وَلَا وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِنْ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ الَّتِي
يَأْتِي ذِكْرُهَا عَنْ قَرِيبٍ وَأَعْتَزُّ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ بِأَنَّهُ عَدُوٌّ مِنْ حَقِّ التَّعْرِيفِ
أَنْ يَكُونَ وَجُودُ يَأْتِي مَعْرَفٌ وَالْمَعْرَفُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَجُودٌ يَكُنْ الْمَعْدُومُ
لَا يَصِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْرَفٌ فَالَّذِي لَا يَكُونُ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ كَيْفَ يَعْرِفُ غَيْرًا إِذَا
وَجُودُهُ سَبَبٌ لَوْجُودِ الْمَعْرُوفِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْرِفَةُ وَاجِبٌ بِأَنْ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّعْرِيفِ
الْقَيِّمِينَ وَهُوَ بِالْمَعْدُومِ مُمْكِنٌ وَيَسْتَقِي أَيْ الْأَسْمَاءُ لِمَعْرِبِ الْمَنْصَرَفِ الْمُتَمَكِّنُ لِمَا قُلْنَا وَحَكْمُهُ
أَيْ حَكْمُ الْأَسْمَاءِ لِمَعْرِبِ الْمَنْصَرَفِ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ وَهِيَ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَمْعُ الْكَاشِفَةُ
مَعَ التَّنْوِينِ لَعَدَمِ شَبَهِهِ بِالْفِعْلِ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ مَنْصَرَفٌ وَهِيَ غَيْرُ
الْمَنْصَرَفِ مَا أَيْ اسْمُ مَعْرِبٍ فِيهِ سَبَبَانِ كَاثَنَانِ مِنْهَا أَيْ مِنْ تِلْكَ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ
أَوْ وَاحِدًا كَاثَنَانِ مِنْهَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا أَيْ مَقَامَ السَّبَبَيْنِ وَهُوَ الْجَمْعُ التَّائِيثُ بِالْأَنْفِ وَالْقَصُورِ
وَالْمُدْرُجَةِ وَالْمُرَادُ بِوُجُودِ السَّبَبَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِنْ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ أَعْمُ
مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا فَلَا يَرُدُّ مَا هُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلْمَوَازَنَةِ كَسَرًا وَيَلْفَ أَنْ الْجَمْعِيَّةُ
فِيهِ فَائِذَةٌ مَقَامَ السَّبَبَيْنِ مَوْجُودَةٌ حَكْمًا وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ أَنْ جُعِلَ مَسَبِّبٌ
السَّبَبَيْنِ الْفَرْعِيَّةُ يَشْكُلُ بِأَنَّ الْفَرْعِيَّةَ تَحْصُلُ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ فَكَانَ السَّبَبُ الْآخِرُ
ذَائِدًا الْأَطَاثِلُ تَحْتَهُ أَنْ جُعِلَ مَسْبِيهَا مَنَعُ الصَّرْفِ يَشْكُلُ بِأَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ لِمَرَجِدٍ
وَتَوَارِدِ السَّبَبَيْنِ عَلَى مَسَبِّبٍ وَاحِدٍ بَاطِلٌ وَاجِبٌ بِأَنَّ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ يَكْفِي لِحَصُولِ
الْفَرْعِيَّةِ جِهَةً وَاحِدَةً وَالْمَطْلُوبُ هُوَ ثُبُوتُ الْفَرْعِيَّةِ جِهَتَيْنِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ الشَّبَهُ بِالْفِعْلِ
وَالْفَرْعِيَّةُ جِهَتَيْنِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِسَبَبَيْنِ يَوْجِبُ أَحَدًا الْفَرْعِيَّةَ جِهَةً وَالْآخَرُ جِهَةً أُخْرَى
وَيَعْبَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْمَسَبِّبَ مَنَعَ الصَّرْفِ أَمَّا يَتَقَدَّرُ بِمُضَافِ أَيْ جِزْءِ السَّبَبِ أَوْ يَتَقَدَّرُ بِرَصْفِهِ
أَيْ سَبَبَانِ نَاقِصَانِ وَأَمَّا الْمَنْعُ هُوَ تَوَارِدُ السَّبَبَيْنِ التَّامِّينِ لَا نَاقِصَيْنِ الَّذِينَ
يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جِزْءَ السَّبَبِ نَعْمَ لَوْ كَانَ التَّقْدِيرُ سَبَبَانِ لَمَنْعُ الصَّرْفِ يَلْزَمُ تَعْرِيفُ
الشَّيْءِ بِمَا يَسَاوِيهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ التَّعْرِيفُ لَفْظِيًّا ثُمَّ أَعْتَزُّ عَلَى هَذَا الْحَرَجِ بِمُحْتَمَلِهِ
وَسَلَاسِلُ وَمَسَلِمَاتُ حَالِ كَوْنِهَا عَالِمًا لِلْمُؤَنَّثِ فَاتَّهَا مَنْصَرَفَاتٌ مَعَ وَجُودِ السَّبَبَيْنِ
أَوْ وَاحِدٍ يَقُومُ مَقَامَهُمَا فِيهَا وَالتَّجَوُّبُ عَنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ سَبَبَانِ مَعْتَرِانِ وَلَا يَعْتَرِيبُ

السببان او واحد يقوم مقامها فيها ولا بد من بيان وجه عدم اعتبار السببان
او واحد يقوم مقامها فيما ذكر اما الاول فنقول لم يعتد في نحو هذا من السببان
لكان الحقة المعارضة ثقل احد السببان على ما سياتي وكذا لك الجمعية في سلال
لم يعتد رعاية للتناسب للمقصود في الكلام واما نحو مسلمات فقد قيل ان التانيث
فيه غير معتد بخلاف عن التاء لفظا وتقديرا اما خلوه عن التاء لفظا فلان تاءها
ليست للتانيث لان التاء التي كانت لحض التانيث سقطت التاء فيه جمع المثنى
لا للتانيث ولذلك لا تتقلب في حالة الوقف هاء واما خلوه عن التاء تقديرا فلان
اختصاص هذه التاء بجمع المثنى ياتي تقديرا للتاء فيها تكونها مخصوصا بجمع المثنى
وما يكون مخصوصا بجمع المثنى لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التانيث لها
والاولى ان يقال انما لم يعتد السببان في نحو مسلمات حال كونهما رعاية للحالة
الاصلية التي كانت في المنقول عنه وانما عدل المنصرفة عما يعرف به المنصرفة من غير المنصرفة
وهو ما يعتزل عنه الجرح والتنوين لان الحكم باعتزال الجرح والتنوين يتوقف على
المنصرف فلو عرفت غير المنصرفة لزم الدور كما عرفت في العرب وانت خير بالله
يمكن ان يجاب عن هذا نصرة للحاجة كما نضرهم هناك بان يقال ان اعتزال الجرح
والتنوين امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرفة فلا يلزم الدور قال
الاندلسي ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة مفصلة في ان الاسماء منصرفة وما غير منصرفة
وتفسير كل واحد من القسمين ما ينبغي الحصر وذلك لانهم فسروا المنصرف بانه الذي
يداخل الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرفة بانه الذي
يعتزل عنه الجرح والتنوين تشبه الفعل ويجوز بالفتحة موضع الجرح وعلى هذا التقسيم
كثيرة لا تدخل تحته واحد منها نحو جمع المذكر لانه لا تدخل الحركات فلا يكون
منصرفة ولا يعتزل عنه الجرح ولا يجر بالفتحة فلا يكون غير منصرفة وهكذا جميع ما عرب
بالجرح وجمع المثنى لا يدخل فيها في كلامهم على انهم لم يردوا الحصر انما اوردوها من كلام
ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معرفين الحصر هذا كلامه وقال
ابو الفتح ينبغي ان يحل قول النحويين العرب على نوعين منصرفة وغير منصرفة على
الحركات لفظا او تقديرا وهو بعض اقسام العرب يخرج عنه العرب بالحروف والكلمات

يبقى

ابو البقاء

بأحدها ثم لما ذكر الأسباب التسعة في تعريف المنصرف وغيره بمجملته والتعريف
 الاجمالي يجعل بالعرض اراد ان يبينها مفصلة فقال الاسباب التسعة للامثلة
اي الاسباب التسعة التي سبق ذكرها هذا المجموع العدل والوصف والتأنيث والمعرفة
والجسمة والمجمع والتزكية الالف والنون والزائدان ووزن الفعل قد كثر في بعضهم
 هذه الاسباب التسعة ما شابه بالالف التأنيث المقصورة وهو كل الف زائد في
 اخر الاسم سواء كانت للالحاق او لغيره كالف أرطى وقبعت في فان الالف
 في أرطى زينة للالحاق وليست للتأنيث والدليل عليه مجي لوطاة فلو كانت للتأنيث
 كالف جُطِ لم يجز اوطاة كالمجموع جلات لاجتماع علامتي التأنيث والالف
 في قبعت في ليست للتأنيث لقولهم قبعتات فلو كانت للتأنيث لما حق
 تأنيث اخرى كما ذكر ولا للالحاق لزيادتها على الغاية وهو الخامس اذ ليس لاصل
 سداسي فيلحق به فهو لتكثير الكلمة وانما بناها فعل هذا يكون الاسباب عشرة
 وقال بعضهم هي احد عشر زاد على العشرة المذكورة مراعاة الاصل في احده قال
 بعضهم ثلاث عشرة زاد لزوم التأنيث وتكرار الجمع وحكمة اي حكم غير المنصرف فالاضافة محضة
 في اوباد في ملائمة اذ المراد حكم الجمع السببين او واحد يقوم مقامها ان لا يدخله الكسرة
 والتنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشأن اسمها وخبرها ما بعد ويكون
 اي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحا انما اتى بمنع الكسرة ههنا مع انه سبق
 اصناف الاعراب ليجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا وانما لم يقل ان لا يدخله الجر لان
 غير المنصرف رواين كان جوه بالفتحة وانما قدم الكسرة على التنوين في المنع اشارة الى
 ان منع الكسرة فضدي لا تنبي والظاهرة تنبي كما هو من هب الاكثر لان المنع
 لمشاهدة الفعر ومراعاة الشبه يحصل بمنع التنوين غير ان الجر تمنع ايضا التكميل بحلية
 الشبه والتكميل تابع والدليل عليه عودة حالة الضرورة مع التنوين مع ان الضميمة
 ترفع وجوهها فقط فلو كان منعه قصد ليعاد في قوله ففتح ثم فتوى في رفعه ما هو
 الشافعي حذره لقصد الضرورة اليه قد استدل على تنبيه الكسرة في السقوط لانه
 لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف المنع الضم لم يسقط وانما من التنوين
 لرعاية اصل الشبه جعل منع الكسرة مكيلا للشبه لان تنوين التكن ممنوع من الفعل نوعا

وجنساً لما الكسرة فهو ان كان نوعه ممنوعاً عن الفعل لجنسه اعطى الحركة غير ممنوع عنه
 ولكن اجمرة الكسرة يدخل على الفعل مثل قول الحق بخلاف صفة التنوين واما التنوين
 الذي نرفع قلة ما يدخل من الفعل على غير القياس فلا يعتبر به واما النون الغفيفة وان كان
 جنس التنوين فهو لا يدخل في جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئاً من الافعال لا يدخل
 عنه ثم اعلم ان المراد من التنوين المنقوعة تنوين التمكن فلا يلزم مثل جابر عند
 من جعله غير منصرف لبقاء التنوين نقدياً لان تنوينه لم يكن للتمكن بل هو
 عن الحركة او الحرف واما ما علم الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لحصول الشبه
 بالفرحيتين الحاصلتين بالسببين للفعل من جهة انه فرع الاسم
 بجهتين لا فتقاره الى الفاعل اشتقاقاً عن المصدر فاعتبر الشبه بمنع الاحراب
 المختص بالاسم هو الجوز ومنع علامة التمكن وهي التنوين فان قيل ما وجه لفتقنا
 هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه نحو قلنا وجه ذلك ان الاسم
 قلما يدخل من التنوين والحرف فاخترنا بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء والفتق
 عنهما لم يظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعها واعلم ان قوله وحكمه ان لا يدخل الكسرة
 والتنوين ليس على الاطلاق بل اذا لم يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية ايضاً مع انه
 ليس بما منع لعدم دخول التنوين والحرف واجيب بان اللام والاضافة كل واحد منهما
 يؤثر في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى باعادة التعريف فيكون لها من القوة
 ما ليس في غيرها من خواص الاسم فلذا يعتد بان مقويين لجهة الاسمية لا خيرها
 ثم لما بين الاسباب التسعة مجملّة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها
 شرح في بيان ذلك فقال ما العدل كلمة اما لتفصيل ما اجمال قدّم تحقيقاً في
 الكتاب واما قدّم العدل على سائر الاسباب لانه مؤثر في منع الصرف بدون
 الشرط ولم يعرف من الاسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه اعم عرف
 في هذا المختصر في موضوعه واما مستغن عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين
 او خص العدل بالتعريف لعدوله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر
 الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغيير اللفظ اي الاسم واخراج من صيغته
 الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هي المتبادر من هذا العبارة

والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا يرد ما حذف عنه أو اخبر الحذف في كل اسماء
كبير وديم فان المادة فيها غير ياقية وذكر في بعض الحواشي ان الترخيم ليس يخرج
الاسم من صيغة الى صيغة اخرى اذ قولنا يا حار ليس بصيغة اخرى لما اثر به
بعض الصيغة فالصيغة واحدة غير ان حذف بعضها للتخفيف لا بد للمعدل من
صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر اذ ليس للاسم المصغر
صيغتان يخرج من احدهما الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صيغة
الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة المكبر فليست بصيغة اصلية للمصغر
من حيث ان التصغير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر من حيث
ان صيغة المصغر متفرعة عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر
وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد معناها منها وصيغة النشي
ما يستفاد هو منها وليست صيغة المضارع بالنسبة الى الامر ولا صيغة المكبر
بالنسبة الى المصغر كذلك فصيغة المكبر وان كانت اصل صيغة المصغر بناء
فليست بصيغة اصلية للمصغر فلا يصدق عليه انه خرج من صيغة الاصلية فان قلت يصح
هذا التعريف على التغيرات التصريفية مطلقا سواء كانت قياسية او غير قياسية
قلنا المراد من اخراج الاسم عن صيغته الاصلية اخراجه غير تصريفي وهو ما يبحث عنه
النحوي بقربينة ان المتكلم نحوى وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج عنه التغيير
التصريفية مطلقا تحقيقا اما مفعول مطلق وحذف عامله خفاء لانه عليه اذ كل
مصل يدل على فعله او مضاف اليه تقدير او المضاف محذوف اي تغيير تحقيق
محذوف المضاف واقليم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه او صفة مصدر
محذوف اي تغيير لتحقيق اي لم يقدّر لضرورة منع الصرف او لضرورة البناء
او لتبع الاخوات او تقدير اعطف على قوله تحقيقا وهو ما قدّر لضرورة منع الصرف
كما في عمر والتحقيق البناء كما في حضار وطمار ولتبع الاخوات كما في قطام ولا يجمع مع
وزن الفعل باعتبار خلاف اوزانها لان اوزان العدل محصورة بالاستفراء في ستة
وهي فَعَالٌ كَثُلْتُ وَمَفْعَلٌ كُنْتُكَ وَفَعَلٌ كَعَمَّ وَفَعِلٌ كَامَسَ وَفَعْلٌ كَسَحَرَ
وفعال كقطام وليس شيء من هذه الاوزان على وزن الفعل فثبت ان العدل لا يجمع

مع وزن الفعل أصلاً أي لتحقيقاً كان العدل أو تقديراً أو قولاً أصلاً منصوباً
على التميز وعلى المصلحة ويحتمل مع العلمية كعموم وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية
والعدل التقديري فانهما لما وجدوها غير منصرفين في كلاهما لم يكن فيها سبب
ظاهر سوى العلمية ومن قاعدتهم أن الاسم لم يمتنع من الصرف إلا بسبب قدوافها
العدل صيانة لقاعدتهم إنما أشاروا إلى تقدير العدل إلى تقدير خير من الأسباب
لأن مكان تقدير العدل امتناع تقدير غير كإيدين في المطولات ويحتمل مع الوصف
كثلاث ومثلث فانهما معدلان عن ثلاثة ثلاثة بدليلنا ووجدنا في كل واحد من
ثلاث ومثلث معنى ثلاثة ثلاثة وفائدتهما تقسيم امرئى اجزاء على هذا العدد
المعاني ويكون اسم المقتسوع عليه مكرراً على الأمل أنه جاء في القوم رجلان ورجلين
رجلين وجماعة جماعة وكان القياس في باب العدد التكرير فلما وجد كل واحد
من ثلاث ومثلث غير مكرراً علمنا أن أصله مكرراً فقل هو معدل عن ثلاثة وثلاثة كل
أحد وموحد معدول عن واحد واحد شأؤ وشئ من اثنين اثنين ورُباً ومزب
عن أربعة أربعة لا غير وقيل جاء إلى عشار ومعشر فثلث متمتع عن الصل للعدالة
الوصف وهذا الوصف وإن كان في أصله عارضاً فلا يعد سبباً كما يحى بعد فهو معنا
غير عارض لعدم احتمال هذه الأعداد والمعدولة غير صفات فان شئ به من كرم
لوزال الوصف والعدل ولخر على وزن فعل بضم الغاء وفقه العين فانه جمع لغز
تأنيث لخر معدول عن لخر من بفتح الهجزة مدددة أو عن لخر بضم الهجزة وفتح العين
لأنه فاعل التفصيل فكان معناه جاء في زيد ورجل لخر أشد تأخيراً من زيد معناه
المعاني ثم صار بمعنى غير فاعل التفصيل ما لا بدله من أحد الأمل الثلاثة الأصناف الثلاثة
أو من ولا يجوز تقدير الإضافات لأن المضاف إليها لا يجد إلا إذا جاء أظهره الأظهارها مع
وما يقال إن تقدير الإضافات يوجب التنوين أو البناء أو إضافة أخرى إلى مثلها فهي
ضعيف فانه قال الأخفش في الجمع ولخواته انهما معرفات بتقدير الإضافات مخرجاً
عن هذه الوجوه فإذا كان تقدير الإضافات متمتعاً ثبت أنه معدول عن أحد
الأمريين فقل إنه معدول عن الأخر فإن قيل لا يجوز أن يكون لخر معدولاً عما فيه
اللام لأنه يكون نكرة لو وقع صفة النكرة في قوله تعالى من آيات لخر ولو كان معدلاً

معدلان

والوصف
الوصف
نظراً إلى أن
بوزن فاعل
فأذا ما زيد
عند ما جمع
وبوزن فاعل
بوزن فاعل

فصل اول
در بیان
مقدمه
و تشریح
بسم الله الرحمن الرحيم

الاولان المشهوره بجمع

ما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة اذا القاعدة ان المعدل عنه اذا كان معرفة
يوجب ان المعدل ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام قيل من
تخرمون وتعرفه غير لازم كما في سخن و امس المعدولين عنها لان تعريف امس ليس
لتعريفه لام التعريف ولهذا ثبت و سخن للعلمية ولذا لك امتنع من الصرف و امتنع
كل واحد منهما في نحو لا اعراب والوصفية و جئت فانه معدول عن جئت بضم الجيم
وسكون الميم او عن جماعي اوجها و ان كان جمع جئت او جئت او كانت صفة كان
حقها ان يجمع على فعل كجئت او على خبره ان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع
في التكرير على فعلى وفي التجميع على فعلا و ان كعصا على محار او محار او ان لما
جعل على فعل بضم الفاء و فتح العين ثبت انه معدول عن احد ذكرنا ويلزم عليه
جمع الجميع الشاذة كائيب و اقوس لان القياس فيها انباء و اقواس كما عرفنا لاجل
مطلقا و اوتيا كان او يائيا لا يجمع على فعل فينبغي ان يكونا معصولين عما هو القياس
فيها و يجب بانها ليسا على اوزان مشهورة فيعملان على الشذوذ فلا العدل ما الوصف
اراد العدل بذكر الوصف لانه مؤثر في بعض الاسماء المعدولة من نحو ثلث
و مثلث ثم اراد الوصف بذكر التانيث لانها مشتملة كان في
الا تقسام الى ماضى و عارضى و التاثير للوصف منها دون العارضى فان الوصف لما
كان مؤثرا اذا كان وضعيا و كذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التي هي وضع ثاب
ثم اراد التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اراد المعرفة بذكر العجمة لان
شرطها التعريف العلوى و ايضا لما كان التانيث بالعلمية مطلقا و العجمة في
ساكن الوسط ذكر المعرفة و العجمة بعد ذكر التانيث تقيما للتانيث بذكره ثم لفظ
ثم لما فرغ عن ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجمة و المعرفة شرع في الجمع
لمشأهته بالتانيث في القيام مقام السببين ثم اراد في الجمع بذكر التكرير لانه
في كونها فوعين للمفرد ثم اراد في التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون
الزائدتان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه
ثم لما لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل لخوا بالذکر ضرورة و اذا عرفت ذلك
فنقول الوصف في عرف الخافه جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعه جاء بمعنى

الاسم على ذات باعتبار مدعى هو المفصّل هذا هو المعنى به ههنا فلا يجتمع مع العلمية
 اصلاً وضرعياً كان الوصف او عارضياً لكونها متضادتين لما ان الوصف يقتضى العم
 والعلمية يقتضى الخصوص شرطه اى شرط تأثير الوصف فى منع الصرف وهى
 اللغة العلاقة وفى الاصطلاح ما يتوقف عليه الشئ ولا يكون منه الركن ما يقوم به
 الشئ ويفيد بدنه والغرض اعم منها يطلق على الشرط والركن جميعاً ان يكون مصفاً
 فى اصل الوضع اى الاصل الذى هو الوضع فلاضافة بيانية لا يطرأ عليه الوصفية
 بعد الوضع استعمالاً سواء كان ذلك الوصف الوضعى باقياً فيه او زائلاً عنه
 وينبغى ان يشترط ايضاً بان لا يكون وضعاً فى العلم عند سيوبه وان يكون زائلاً
 بالعلمية عند الاختفش واذا كان شرط الوصف ان يكون فى اصل الوضع فاستحق وارقم
 كل واحد منها غير منصرف وان صار اى الاسود والارقم اسمين للحية فى الاستعمال اذ
 الاسود اسم للحية المتصفة بالستواد لا للحية مطلقاً فهو مخرج عن الوصفية
 لكن لم يخرج عنها بالكلية لانه قد اعتبرت فى مفهوماها الاتصاف وكذلك حال ارقم
 فانه اسم للحية التى فيها سواد وبيانها لا للحية مطلقاً كما يشعر به عبارة الكتاب اما لهما
 فى الوصفية تغليل لقوله غير منصرف يعنى انما كان اسود وارقم غير منصرفين
 لكونهما اصلين فى الوصفية لانهما موضوعان للصفة فى الاصل ثم صار علميه
 بعد الوضع فكانا غائبين فى الاسمية فلا يخرجهما غلبة الاسمية العارضية فى الاستعمال
 عن الوصفية الاصلية فهما غير منصرفين لوزن الفعل والوصف الاصل فان قلت كيف
 يعتبر وزن الفعل فى اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث جاء
 فى الانق الحية الاسودة قلنا لا عبرة بقبوله التاء اذ المراد بعدم قبوله التاء على
 بالاعتبار الذى به امتنع من الصرف واسود ممتنع من الصرف باعتبار الوصف على
 وهو هذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلاً حيث جاء مؤنثه بذلك الاعتبار على وزن
 سوداء وانما يقبل التاء باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهو هذا الاعتبار غير ممتنع
 من الصرف واربع كائن فى مرتب بنسوة اربع منصرف مع انه صفة للنسوة ووزن
 الفعل لعدم اصله فى الوصفية تغليل لقوله منصرف يعنى انما كان اربع ههنا
 منصرفاً لعدم اصله فى الوصفية لانه من اسماء العدد وهى موضوعات لغير الوصفية

نقد

في الاصل والتاء التي في اربعة ليست للتأنيث بل هي علاقة التذكير والمراد بالتأنيث
التأنيث فلا يرد ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف مفقود في اربع هو عقد قبول الظن
وهذا يقلبها اما التأنيث الحاصل بالتاء الملقوطة بدليل قوله وكذلك المعنى وانما في
به التأنيث احتراز عن التأنيث بالالف فانه مؤثر في منع الضم بلا شرط العلمية
لان اشتراطها للزوم ما هو في صلة الزوال كما ياتي والتأنيث بالالف لازمة لوضع الكلمة معها
فلا حاجة الى اشتراطها بشرطه اى شرط تأثير التأنيث في منع الصرف ان يكون علما انما
اشتراط ذلك في التأنيث ليلزم بالعلمية التي هي ضرورة مانع عن التغيير فان قلت
اشتراط الزوم في سبب منع الصرف ولم يشترط في سبب البناء لانه هو اقوى من
الصرف في كونه غير حاصل لان سلب الاعراب بالكلية اشد من سلب الجرح والتنوين قيل
يكون سبب البناء قويا حتى يكون مؤثرا حال انفراد بخلاف منع الصرف لضعفه حتى
لم يكن مؤثرا بل ان معاصدته ومعاونتته ولو تأملت في هذا الوجه لوجدت فيه نوع قلبي
وذلك لان الكلام يؤول الى اشتراطه المعاصرة في سبب منع الصرف والبناء مع كونه
اقوى منه في انه غير حاصل لذال بعض الفضلاء في وجه الظاهر ان يقال البناء هو حاصل
في اللفاظ والاعراب عارض عليه بعد التركيب فيقول اللفظ الى اصله ولو بسبب ضعف
بخلاف منع الضم فانه عارض في الاسماء فلا يخرج عن اصله هو الصرف لا بسبب قوى
لان العود الى الاصل اسهل من الخروج عنه فيشترط قوة السبب للخروج عن العرفا قلت
كيف يشترط العلمية للزوم التأنيث مطلقا فالتأنيث قد يكون لازمة كجأرة وشقاوة
وحياية ولهذا لم يقلب لام شقاوة وحياية بهمة فلولا لم يكن لازمة لقولوا
شقاوة وعياة بقلب الواو الياء همة قيل التاء في اصل ضمها للفرق بين المذكور والمفعول
ولا يجر هذا المعنى الاعيان لازمة فلن ومها لغيا هذا المعنى غير معتبر فلا بد
من اشتراط العلمية لئلا يلزم التاء التي في اصل ضمها غير لازمة واعترض عليه بان
لزومها لاجل العلمية ايضا لزوم غير هذا المعنى فيجب ان لا يعتبر فالاولى ان يبطل لزوم التأنيث
همة كطحة فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وكذلك اى ومثل التأنيث
بالتاء في اشتراط العلمية التأنيث المعنوي الا ان العلمية في التأنيث بالتاء يشترط
لوجوب منع الصرف وفي التأنيث المعنوي يشترط الجواز ولا بد لوجهه من شرط اخر

كما اشار اليه في المتن ثم المعنوي ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير اجمعي يجوز صرف
اي صرف ذلك المعنوي ونزكه اي تركه صرفه كمند فانه يجوز صرفه لاجل الخفة التي
معارضة الخفة احك السببين الذين هما في هند فيمتنع تأثيره ويجوز تركه لوجود السببين
فيه وهما العلمية والتأنيث المعنوي ولم يجب لانعدام شرط وجوب تأثيره وكذلك
كل ثلاثي ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلان وذلك لان الكمية اذا كانت موصوفة
بهذا الامور تكون في غاية الخفة وهونقا واما احد السببين الذين فيها فلم يبق كسبب
واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا يشترط
لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف وجوه احدى هذه الامور الثلاثة وهي الزيادة
على الثلاثة وتحريك الاوسط والجمعة ليخرج الكلمة بثقل هذه الامور الثلاثة
عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحريك فواضح واما ثقل الجمعة فلان لسان
الجمعة ثقيل على العرب والآي وان لم يكن المعنوي ثلاثيا ساكن الاوسط غير اجمعي
يجب منعه اي منع المعنوي عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلاثة يستلزم وجوبها
هو شرط لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف فيه وهو الامور الثلاثة اعني الزيادة على
الثلاثة وتحريك الاوسط والجمعة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود شرط
وجوب التأثير فيه ثم اشترط احدى هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب
سببوبة والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطه وجزموا بامتناع الثلاثي الساكن الاوسط
عن الصرف وان سمي به مذكوزينب فانه غير منصرف للعلمية لمؤنث والتأنيث
المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وسقرفانه
غير منصرف للعلمية لطبقة من طبقات الناز والتأنيث المعنوي مع وجود
شرط وجوب تأثيره وهو تحريك الاوسط وذهب ابن الانباري الى عدم
اعتبار التحريك وجعل سقرفانه في جواز صرفه وتركه وباه وجوه فانما غير منصرفين
للعلمية لقرينتين والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الجمعة و
التأنيث الحاصل بالالف المقصورة كحيلي بالالف المرددة كحمار ومتمتع صرفهما
البتة اني بالبتة دفعا لتقوم من توهم في امتناع التأنيث بالالف عن الصرف لان ثقل
السببين ظاهرا وهو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف وحده

الجم

بقوله لا ان الالف تقوم مقام السببين الا صوب ان يقول لان التانيث بالالف
الحركة لان السبب القائم مقام السببين هو التانيث لا الف التانيث ولزومه في لزوم
التانيث بالالف فان هذا التانيث لازم للكلمة لزوما لا ينقل عنها محال فكأنهما
تانيثان فللزومه يقوم مقام السببين وأما التاؤه فانهما في الاصل عارضة فلا تقوم
مقام السببين فان صارت لازمة بالعلمية فلعروضها في الاصل لا يبلغ حد الف
التي وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا ينصرف بالانفاق لانه في الاصل اشياء
باليائين على وزن انصباء فخذت احكام اليائين تخفيفا اذا اصل شئ الشئ
وهذا اعدل ما قيل فيه اما المعرفة اي التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان السبب
هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع لشئ بعينه الا انه لما جرى في الكلام
ذكر المعرفة ذكر في التفصيل لفظ المعرفة اي فلا يعتبر منها اي من المعرفة في منع المصروف
ويجتمع مع غير الوصف في سببتيته الا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية من المعاني
في منع الصرف لانها خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضما
الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم
فلان المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانها مبنيان وباب غير المنصرف من المعرفة
واما تعريف المعرفة بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانها يجعلان غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف على اختلاف القولين فبالحرى ان لا يجعلوا المنصرف غير
منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية غير
ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كناية
تأنيث اي معتبر في منع الصرف قائلان بانه آية متممة من الصرف للتأنيث والتعريف
الا بهامي وعند البعض هي نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف
التوكيد كما في اجمع معتبرا في منع الصرف قائلان بانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع توكيد للمعارف بلا علامة
التعريف ولم يلتفت المصنف الى هذين التعريفين حيث اقتصر العلمية في التعريف
المعتبر في منع الصرف لان المختار عندنا وهو مذهب الجمهور وتجتزئ مع غير الوصف
الجملة اما العجته هي كل لغة خالفت العرب من الروم ويونان وفارس وغيرها واختلف

م
ج

في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل
والزائد انما يعلم ذلك باشتقاق وهو منتف في ما ذهب قوم الى انها لا توزن ولا يخفى ضعفه
فلا يمكن معرفتها بالوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب منها ترك الص في
اعلاها ومنها جعل اشتقاقها ومنها اجتماع الضاء والجيم في كلمة كصير ^ج هو واجتمع في الماء
والجيم ومنها تنبع الراء للنون نحو نرجس ومنها اجتماع القاف والجيم فانما لم يجتمع في العربية
الا في القيم وهو الجيم ومنها تنبع الراء المعجمة للذال المهملة نحو صبد ومنها ان يكون في آخر
العربية كالقاف والجيم الباء والجيم الراء ثم اعتد ابو علي شبه العجمة ايضا كما سجد علما فانه
غير منصرف عند العلمية وشبه العجمة لانها يشابه الاعجمي من حيث انه لم يكن له الا حاد نظير
كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فشروطه اى شرط تانير العجمة في منع الص في وذهب الزحشحي
الى انه شرط تخنير تأثيره في الثلاثي الساكن الاوسط كنوح عند مثل هند في جواز الامرين
ان يكون علما في العجمة لانه لو نقل الى العرب من غير كونه علما في العجمة لا عتورت العرب ^{عليها}
احكامهم كما اعتدوها على لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتثنية فتضعف العجمة
عند ذلك فتصير من جنس لغتهم لم يكن مانعا من الص والاعتراض منها بان هذا
ليس شرط العجمة بل شرطه هو ان لا يستعمل في العرب الاعلماء سواء وجد علما في العرب
او لم يوجد علما قبل النقل اليهم الا ترى الى ان قالون غير منصرف مع انه لم يوجد علما
في الجيم بل وجد اسم جنس بمعنى الجيد ثم صار علما في لغة العرب بعد النقل قبل
استعماله جنسا مرفوعا بان المراد بكونه علما في العجمة اعم من ان يكون علما في حقيقة
او حكما وما يكون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنى الجنس الجيد فهو علم فيها حكما
وزائدا على ثلاثة احرف كابراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود الزيادة
فيه وكذا ابراهيم وابرهم من لغات ابراهيم لا ينصرفان لوجود الشرطين فيها او ثانيا
متمرك الاوسط كشر بفتح الشين المعجمة والتاء اسم قلعة فانه غير منصرف للعجمة العلمية
مع وجود تحرك الاوسط فيه انما اشتراط الزيادة على ثلاثة احرف او تحرك الاوسط
مع العلمية في العجمة لان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكنا الاوسط يكون في غاية الخفة
ومن شأنها ان تعارض احدا لسببين فتانم تأثينا لا يقيم قد اعتبرت
العجمة مع فقدان هذا الشرط في ما وجد كما عرفت فلم يكن معتبرة ههنا بدون

هذا الشرط لا نأخذ بقول اعتبار الجهة فيما عرفت إنما هو لترجيح سببين آخرين وتقويتها
 ليندفع معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سبباً مستقلاً فلجام
 إذا سمي به رجل منصرف هذا تفريع على الشرط الأول فيكون لجام منصرف بالعدم
 العلمية في الجهة أي لعدم كونها علماً في الجهة ونحو منصرف هذا تفريع على الشرط الثاني
 فيكون نحو منصرفاً لسكونه الأوسط أي لعدم كونه متحركاً الأوسط ثم تحركه لا يثبت
 أصلاً يؤثر في الجهة عند بعض النحاة وهو اختيار المصنف والشيرازي والحاج واليه
 الجمهور حيث قال ولو ط اسم نبي منصرف مع الجهة والتعريف وذهب سيبويه
 وأكثر النحاة إلى أن تحركه الأوسط غير مؤثر في التانيث لقيامه مقام السادة مستعلاً
 ولا علامة العجم حتى يستد مسدّها أعلم أن جميع أسماء الملائكة وكذا جميع
 أسماء الأنبياء عليهم السلام لا ينصرف إلا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد صلى الله عليه
 وآله وصّاه وشعيب وأربعة أعجمية وهي نوح ووط وهود وشيث لكونها سابقة على العرب
 وأما موسى فإن كان اسماً للنبي عليه السلام فعين منصرف للتعريف والجهة وإن كان
 للخدمة التي يخلق بها فإن سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الحق التانيث وإن تكررت
 صرفت وذنهما فعلم من أوسيت رأسه إذا حلقته بالموسى وقال السكاكي
 هي مفعول من ماس يماس إذا تخطى وعيسى في العربية فعل من عيس وهو البياض
 فيكون الفعل التانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة أو لا لحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف
 معرفة ويحتمل أن يكون أعجمياً فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجمهور
 عيسى بن مريم عراقي أو شرياني والجمع العيسون بفتح السين ورايت
 العيسين ومرت بالعيسين وأجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء
 ولم يجرؤ البصريون ويأجوج أن اخذ من اجت النار أي التهمت ضر ومن لم يشق
 لم يصرف وذكر يام من جعل أعجمياً فظاهر من يشتق من ذكره بطن الصبي إذا
 امتلاً فهنزة للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة أما الجمع للراديه فهذا معناه الوصف
 لا معناه الاسم الذي يقابل المفرد والمثنى فإنه قد جاء كما معرفة مشتركة بين الاسم
 والصفة وهو أمر من أن يكون جمعاً في الحال أو في الأصل ومن أن يكون جمعاً حقيقة
 أو تقدير أو أمّا نحو مدّحني فليس بجمع لا في الحال ولا في الأصل بل هو مفرد محض دائماً

منه

وأما الجمع هو يداثن وهو لفظ آخر فلا يحتاج إلى الاحتراز عنه فشرطه أي شرط تأنيث
 الجمع في منع الصرف وهو لا ظهر وما قيل أن شرطه قيامه مقام السببين فبعيد
 عن القصد أن يكون أي الجمع على صيغة منتهى الجموع أي على صيغة انتهاء الجموع
 فإن المنتهى مصدر ميمي وقد أضيف إلى فاعله أي الجموع والصيغة هي الهيئة الأصلية
 من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو أي الجمع الذي يسمى صيغة منتهى
 الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع أن يكون فيه بعد ألف الجمع حرفان
 متحركان كساجد وحرف مشددا ولها مدغم في الثاني كدات أو ثلثة أحرف
 أو سطرها ساكن كصاييم سواء جمع مرة كالأ مثله المذكورة أو مرتين كالجموع
 جمع كلب وأنا عير جمع أنعام جمع نعر غير قابل للهاء هو منصوب على أنه خبر آخر لكونه
 الأول أو على أنه حال من ضميرة أدم فرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة حالية
 أي وذلك الجمع غير قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التانيث أي غير قابل لتاء التانيث
 وإنما أطلق عليها الهاء لأنها نصير في حالة الوقف هاء فلا يشكلى بنحو فواره وأحدا
 فارهة ثم فرفع على الشرط الثاني قوله فصياقلة وفرازنة وما أشبههما ما كان على
 صيغة منتهى الجموع قابلا للهاء كل واحد منهما منصوب لقبوله الهاء لأن هذا الجمع
 قبولها الهاء يصير مشابهة بالمتفرقة في الزنة فإن صياقلة وفرازنة يشبهان التكرارية
 والطواعية في الزنة فيدخل في قوة جمعيتها فتور فلا يقوم مقام السببين ولذا اشترط
 كونه غير قابل للهاء فإن قبل هذا التاء زائدة فلا يعتد بها قلنا نعم لكن لها أثر في تغيير
 الأولان وإنما لم يورد مثالا لانتفاء الشرط الأول من نحو رجال وجرأكتفاء باشتراك
 أمثله وهو أي هذا الجمع أيضا منصوب على أنه مصدر يقع أيضا أي جمع حرمات
 والمعنى جزم الكلام مرجعا إلى أن الجمع كالتانيث بألف قائم مقام السببين الجمعية
 ولزومها وامتناع أن يجمع ذلك الجمع مرة أخرى جمع التكرار يعني أن كونه جمعا بمنزلة سبب
 واحد وكونه على صيغة منتهى الجموع أي على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة فيمتنع
 أن يجمع جمع التكرار مرة أخرى بمنزلة سبب أخرى فكان فيه سببان فقام مقامهما
 بذلك عند المصنف لأنه اختار ما ذهب إليه بعض النحاة من أنه لما امتنع جمعه جمع
 التكرار مرة أخرى صاب بمنزلة ما جمع مرتين يعني أنك لا تزال تجمع إلى أن ينتهي إلى

تحقيق لفظ أيضا

هذا المثال فلما انتهى جمع التكسير الذي هو مغير للصيغة عند سمي بصيغة منتهى
الجمع ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع صواحب جمع صاحبة على صولحاً فانه
لا يغير الصيغة ومن ثم جعلت شرط لتكون صيغته موصوفة بالزوم والحيانة
عن قبول التغير من التكسير والتصغير لتوثق وقيل انما قام الجمع مقام السبب
لفوته حيث لا نظيره في الاحاد واليه قال الزنجشري حيث قال في المفصل ونزلت
الزنة التي لا واحد لها من لفظه جمع ثان وقيل لعدم احتمال الجمع في اخرى جمع
التكسير لا شبه الا عجي في انه لا يجمع فلا ينصرف للجمع شبه لا عجي في قيل لما لم يبق له نظير في
الاحاد اشبه لا عجي فلا ينصرف للجمع شبه لا عجي في التركيب هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة
واحدة بدون حرفية احد الجزئين فلا يلزم النقص بصرته وضاربه اذا سمي بها فان كل واحد منهما
مركب من اسف وحرف سواء كانت الكلمتان اسمين او اسماً وفعلًا نحو بنت نصر فشرط
اي شرط تاثير التركيب في منع الضم ان يكون علماً الا انه لو لم يكن علماً لكان ذلك التركيب
في معرض الزوال والتركيب انما يكون مؤثراً لمنع الضم اذا كان كانه ما ولا يتحقق كونه
لازمًا الا بكونه علماً فوجب ان يكون علماً وقيل ليحقق السبب الاخر وفيه نظر لا يترتب
عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاستعمال
فجعل اشتراط العلمية في التركيب هذا دون اخواته تحكم على انه اذا سمي مؤنث
ببعلبات لزم ان لا يكون السبب الاخر فيه العلمية مع ان السبب الثاني يصح ان يكون
التانيث بلا اضافة انما اشتراط عدم كونه باضاً ولا كانهما نصير غير المنصرف منصرفاً او في
حكمه على اختلاف القولين كما اشرنا اليه من قبل واسناد انما اشتراط عدم كونه باضاً
لان الاعلام التي يكون فيه الاسناد محكية لا يستقيم فيها الاعراب ومنع الضم مما
يتفرع عليه لم يجز ان يصح عن تركيب يكون الجزء الثاني فيه صوتاً كسيويه
او متضمناً للجزء كخمسة عشر لان الاحتراز عن الاسناد احتراز عن من حيث
الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو ان هذا التركيب عند جعله علماً مبني
على حاله في الاصح ومعرب غير منصرف في غير الاصح ولا يبعد ان يقال قولنا كلمتان
في تفسير التركيب يخرج به مثل سيويه لانه مركب من كلمة وصوت
والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الجزئين يخرج به مثل

التركيب

غاية

الالف والنون الزائدتان

خمس عشرة حرف العطف جزء له بحسب الحال قد يجاب عن نحو سبعة وخمس عشرة علماً بأنه قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعده من أن ذلك من باب المبنيات فيعلم به خروجه عن التركيب المؤثر في منع الصرف بخلاف الأعلام التي يكون فيها الأسناد فاته لم يصح بكونها مبنية أصلاً فاحتاج إلى الاحتراز عنها كـ بعلبك فإنه غير منصرف للعلمية والتركيب لأنه مركب من بعل و بك و البعل اسم صنم واليك اسم كسرى جعلاً علماً بلداً بالشام من غير أن يراد بينهما نسبة إضافية أو أسنادية أو غير ذلك في الأصل بخلاف عبدالله فإنه قد أريد بين جزئيه نسبة في الأصل وإذا كان شرط التركيب المانع من الصرف أن لا يكون بإضافة ولا أسناد فعبد الله منصرف لكون تركيبه بإضافة ومعد يكرب غير منصرف لوجود التركيب فيه بلا إضافة ولا أسناد مع العلمية في قرانها مبني لكون تركيبه بالأسناد وهو لقب امرأة يقال للمرأة قرنان أي صغيرتان ويقال شاب قرناها أي ابنت صغيرتاها سميت بذلك أما الف والنون الزائدتان اختلفت الفخاة في أهل يؤثران في منع الصرف بمثابة الف في التانيث أم بالمشاهدة فذهب البصريون إلى أنها يؤثران في منع الصرف بمشاهدة الف في التانيث في مثل خمراء من حيث كونهما زائداً معاً وبقيهما بعد استيفاء الحروف الأصلية وعدم دخول تاء التانيث عليهما واستوائهما في الزنة وبقيتهما في التصغير واختلاف صيغتهما المذكور والمؤنث فيها وكون الأول منهما الفاء وهي للامتناع على الأصح ولهذا سميتا مضارعين وسميتا زائدتين لأنهما من الحروف الزائدتين حرف هويت السان أو لأنهما زائدتان في الكلمة وليسنا أصليتين فيها وهذه الكيفية التي هما يؤثران في منع الصرف بالذات من غير نظر إلى شيء آخر لأن الزيد فرع على المنزوع عليه ثم اختلفوا في أنهما هل يقومان مقام السببين كالـ الف التانيث أم لا فمنهم من قال نعم فمنهم من قال لا ومن المشبهون المشبهين بأن كانتا أي الف والنون الزائدتان في اسم كاسم قد يقع على ما يقابل الفعل الحرف وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل الماهل وقد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به هنا فشرطه أي شرط تأثير الف والنون في الصرف شرط الف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار أنهما سبب واحد أن يكون علماً ليتحقق مشابهنهما بالـ الف التانيث حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما

ان اوزانه مختلف

نحوي سعدان وسعدانة ومرحان ومرحانة كغير ان وعثمان فانهما اسمان علمان غير منصرفين
 للعينية والالف النون الزائدين وانما اورد مثالين ليعلم اوزانه مختلفة فحمران مكسول الفاء
 وعثمان مضمم الفاء وينبغي ان يورد مثالا ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوه في الاسماء
 واذا كان شرط الالف والنون الزائدين الكائنتين في الاسم ان يكون علما فسعدان اسم
 بنيت في البداية منصرفة لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدأ وقوله
 اسم بنيت مرفوع على انه بدل من المبتدأ وخبره منصرف او قوله اسم بنيت خبر الاول منصرف
 خبر اخر له ومرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة وتيجوز ان يكون اسم بنيت منصرفا
 عنه ان حال من المبتدأ وقد صرح بجواز ابن مالك ولاخبار عليه لفظا ومعنى وعلى ان حال
 من ضمير منصرف وانما نصبه على ان يجعل خبرا لكان المحذوف فغير صحيح لما ان حذف في ما
 لم يكن وقوعه نادر وكن الضمير يتقدرا عنه لاختصاصه بمقام المدح والذم الذم والنظم شي منها
 لا يتصور ههنا وان كانت اى الالف والنون الزائدتان في صفة فشرط في منع الصرف
 ان لا يكون مؤنثه اى مؤنث ذلك الوصف فعلا نية ليتحقق مشابعتها المذكور
 بالالف التانيث كسكران بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف للصرف والالف والنون
 الزائدين مع انتفاء سكرانة ولم يورد في الصفة امثالا واحدا وهو مفتوح الفاء لان
 مضموم الفاء من الصفات كمر يان مؤنثه عريانة بالتاء فيكون منصرفا قطعاً ومكسول
 الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدين في الصفة بان يكون
 مؤنثه فعلا نية فنقد ما من منصرف لوجوده نية فانه هذا اذا كان المراد بالندمان الذمير
 وهو المعاشرة اما اذا كان المراد به النادم وهو المضطرب فمؤنثه ندمى كندمانه فيكون
 غير منصرف اتفاقا وكذا احسان ان جعل من الحسن بمعنى خربى ينصرف لانه
 على وزن فعال وان جعل من الحسن لا ينصرف لانه على وزن فعلا نية واما وزن الفعل
 اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لحج الاختصاص
 بل يراد بها مجزئ النسبة فلا يرد ما يقال لا فائدة في حمل الخبر وهو قوله فشرطه ان شرط تأثير
 وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله وزن الفعل معنى ما
 فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل مخوفا
 بالتحقيق والتشديد على صيغة الماضي المجهول وسمى على صيغة الماضي المعروف

وزن الفعل

التشهير فانها وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بهما رجل فهما غير منصرفين للتعريف
وزن الفعل اذا سمي بهما امرأة فلا حاجة لهما الى اعتبار وزن الفعل وينبغي ان يكونا مجزئين
عن الضمير المستكن والا لكانا جملتين واما قلنا ضرب على صيغة الماضي المجهول لانه
لوسمى بنحو ضرب معروفا كان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى بن عمر الثقفي
ولا يوجد شئ من اوزان الافعال في الاسم الا منقولاً عن الفعل الى الاسم في اللغة العربية
كما عن العجمة الى العربي كسَلَّم وهو اسم لبنت المقدس بقم وهو اسم جنس النبت
التي يصغى به ولو سمي بهما امتنع من الصرف للتعريف وزن الفعل لا للتعريف والعجمة
لان شرط العجمة ان يكون علما في العجمة وهما اسم جنس فيها وان لم يختص اي
وزن الفعل به اي بذللك الفعل فيجب ان يكون في اوله اي في اول وزن
الفعل احدى حروف المضارعة اي الحروف التي صلا الماضي بزيادتها مضارعا وحرف في
انين فان قلت ظرفية الاول لاحد حروف المضارعة كيف يستقيم ان اول الحرف
حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا يلزم ذلك لان بينهما عموم
وخصوص من وجه فان احد حروف المضارعة قد يكون في الاول وقد لا يكون فيه
وكذا الاول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والا هم يجوز ان يكون طرفا للاختصاص
واما اشترط في وزن الفعل المؤثر في منع الصرف اختصاصه به او وجه حرف من
حروف المضارعة في اوله اذا لم يكن مختصا به ليحصل جهة الفرعية فان قلت فالحكمة
في جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر
ان يجعل الوزن الخاص سببا لئلا يفتقر الى شرط تأثيره مع ان الفرعية لا تظهر الا
فيما له زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه فانه مزيد
نسبة بالقسم الاخر قلنا انما فعل ذلك قصدا الى غاية المناسبة بين الاسباب كون
كل منها مؤثرا بشرط وكان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه فانه مزيد نسبة بالاخر
كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فانه مزيد نسبة في القسم الاخر لان التمايز بين اقسام اللفظ
مقصود جزا التميز المعاني غاية التبيين ولا يدخلها اي هذه الصيغة لوزن الفعل
الهادي التاء بالوضع فلا يورد نحو اسوح باعتبار دخول التاء في تائيتها اذ دخول التاء فيه
انما هو لاجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقيل من ضيعه ان يكون مؤثرا على سواه والى

هذا سبقت الإشارة في بحث الوضع وانما اشتراط عدم دخول التاء في هذه الصور
 لو وزن الفعل لانها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن الفعل
 باختصاص التاء بالاسم فلم يتحقق مشابھته بالفعل كاحد يشكر تغلبه نرجس
 واما قولهم نرجسة بدخول الهاء في نرجس فلا يشك بل لانه غير علم حينئذ فان
 قلت ان نرجس لفظ اعجمي فبأي شيء يعلم زيادة النون فيه قلنا ان الحاجة يجعل
 اللفظ المنقول الى الغنم في زيادة حرف من حروف المضارعة بمنزلة اللفظ العربي لئلا
 قالوا النون في نرجس ائدة قصدًا بذلك انه لو اخذ الفعل منه لقليل نرجس بخلاف
 ما سمي رجل بنهشل فانه لم يمنع من الصفة لانه يوجد في الاسم فعله مثل جعفر
 فلا يكون نونه زائدة واذا كان عدم دخول الهاء شرطاً في الصورة الأخيرة لوزن الفعل
 فيعمل هو الجمل القوي على العمل والسير منصرف مع وزن الفعل والوصف الاصل
 لدخول الهاء في انشاء قولهم اي العرب للساقة القوي على العمل والسيد ناقة يعمل
 الا اذا سمي رجل ببيع كان غير منصرف لانه غير قابل للهاء حينئذ واعلم ان الاوزان
 على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كقلس فقل صرد وابل علق وضلع مجل
 والرباعي ما عدل فعلل والحجاسي باجعة التسمية به لا يؤثر الثاني ان يكون مشتركاً
 بين الاسم والفعل من غير ترجيح احدهما على الآخر نحو ضرب وعلم طفق ودحرج
 وضارب مر وهذا القسم ايضا لا يؤثر التسمية به عند عيسى بن عمر الثقة والثالث
 المختص بالفعل كشم وضرب وجرب وانطلق والجرم واخار واقطع اختوشن
 واجلوذ واسلقت واخرجتم واقتصر ولا عبدة بدئل لذي بنية مشبهة بابن عرس لشدته
 والرابع ما في اوله احد الزوائد الاربع نحو احمد واعصر يزيد ويغلب حكم هذا القسم
 حكماً المختص بالفعل في منع الصرف ثم لما فرغ عن بيان اسباب منع الصفة اخذ في
 بيان ما يزيل تأثير هذه الاسباب بزواله فقال اعلم ان كل ما يسم غير منصرف
 شرط فيه العلمية وهو الموثق بالتاء والمعنوي والعجمة والتركيب الاسم الذي فيه
 الالف والنون الزائدتان او كل ما لم يشترط فيه ذلك اي التعريف العلمي واجتمع سبب
 مؤثر اعم سبب واحداً مع سبب آخر فقط هو من اسماء الافعال بمعنى انت وكثيرا
 ما يصدر بالتاء تزييناً للفظ كانه جزاء شرط محذوف اي اذ لم يشترط العلمية في الاسم

الغير المنصرف واجتمعت مع سببه خفيه بالسببية فقط اى فأنه من ان تشتطها
وهو اى ذلك الاسم الغير المنصرف الذى لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب
اخر فقط هو العلم المعدل ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت معها مؤثرة حيث
عم للعدل والعلمية واحدا لوزن الفعل والعلمية مع انها ليست بشرط فيها حيث
امتنع ثلث وأختر بدون العلمية ثم احترز بما ذكره عن مثل مساجد حمراء على
اذا سمي بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان امتناعها من الضم انما
هو لاجل الجمع الا قصده وللزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي
يتحقق بعدا لعلمية وقبلها واختلف النغاة في تأخير العلمية مع العدل في اسم غير منصرف
قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النغاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف قدال
الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل واختاره الشيخ الرضوي اختار
سيبويه منع صرف آخر وجمع واخوانه اعلاما والكوفيون صرفوها ولا خلاف في تأخير
العلمية مع العدل وانما الخلاف في زوال العدل بزوال الوصف اذا انكر بان
يؤول العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر مسماها بما فيدخل عليه ما يخفى بالتركبات
مثل رب ويجب ان يعلم ان المراد بالتنكير هنا التنكير الالهي اذ بالتأويل لا يصير
نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا يريد به غير معين كما صار
ذلك الاسم الذي شرط فيه العلمية اذا اجتمعت فيه سبب اخر عند تنكير وهذا
الاطلاق انما يكون مختارا للمصنف والشيخ ابن الحاجب الا في النغاة اتفقوا على امتناع
افعل التفضيل المستعمل بمن اذا انكر بعد التسمية وخلاف سيبويه الاخفش في
مثل اخر بعد التنكير مشهور اما في القسم الاول اى اما حصول الصرف عند التنكير
في الاسم الذي يشترط فيه العلمية فلبقاء الاسم اى ذلك الاسم بلا سبب اى بلا سبب مؤثر
لان عدم المشروط عند عدل الشرط فلا يبقى فيه سبب اما في القسم الثاني اى اما حصول
الصرف عند التنكير في الاسم الذي لم يشترط فيه العلمية ويكون فيه سببا محضاً
فلبقاء اى ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل ووزن الفعل والسبب الواحد لا يمنع
الصرف ثم اشار الى امثلة القسمين تعريفا وتنكيراً بقوله نقول في مثال الموءت
بالساء جاء في طلحة بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير طلحة اخر بالتنوين اى واحد

مسمى بطلحة وقس على هذا امثلة التانيث المعنوي والجمعة والتركيب الالف
 والنون الزائدتين في الاسم وتقول في مثال العلم المعدل جاء في عمر
 بلا تنوين وعند صرفه بالتكثير عمر آخر بالتنوين اي واحد مسمى بعمر في العلم مع
 وزن الفعل احمد بلا تنوين وعند صرفه بالتكثير احمد آخر اي واحد مسمى باحمد
 هذا في العلم الماويل بالاسم في مثال العلم الماويل بالصفة المشتهر مسماه بها نحو عمر
 حاتم لقيت ساي رب جواد لقينته وكل ما لا ينصرف هو منصوب بالعطف على الكل
 السابق لانه منصوب على انه اسم ان اومر فوع بالابتداء اذا اضعف في الاسم الغير
 المنصرف الى اسم آخر ودخله الالف واللام دخله الكسرة كمررت باحمد كمثال لغير
 المنصرف الذي اضعف فدخله الكسرة ومرت بالاحمد مثال لغير المنصرف الذي دخل
 الالف واللام قد دخله الكسرة وانما دخلت الكسرة على غير المنصرف بالاضافة لو دخل
 الالف واللام عليهما من معطيات خواص الاسم لكونهما يقويان جهة الاسمية فيعدانه
 عن مشاهة الفعل فيضعف تأثير شبهه بالفعل كذا قالوا واورد عليه بان الاسماء نحو
 حرف الجر من معطيات علامات الاسم ايضاً كما صرحوا فاما وجه الاختصاص هذين
 العلامتين بذلك واجيب بان الاضافة واللام انما يكون من معطيات العلامات
 لكونهما مؤثرين في اللفظ والمعنى كما امر فيكونان اقوى معطيات خواص الاسم بخلاف سائر
 علامات الاسم المعطيات فانها ليست بهذه المشابهة وقال بعضهم ان كان غير المنصرف
 مكسوراً حينئذ لان الكسرة يسقط تبعاً للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا
 ساقط باللام الاضافة لا لمنع الصرف فلا يتبع الكسرة السقوط وفيه نظر لان منع الصرف مقدم
 على الاضافة واللام لا ترى انهم جعلوا الاضافة في نحو اخرج بيت الله معاقبة للتنوين المقدمة
 لمنع الصرف دون التنوين المملوطة فلو كانت الاضافة سابقة على منع الصرف لكانت معاقبة
 للتنوين المملوطة فعلم ان منع الصرف انما يكون هو موجباً للحد التنوين دون غير من اللام
 والاضافة فاذا كان سقوط لمنع الصرف باعتبار تقدمه ينبغي ان يتبع الكسرة في السقوط
 ايضاً تمت المقدمة المشتتة على فصول اربعة والان يشترع في بيان ثلاثة مقاصد هي ارفعها
 والمنصوبات والجزرات وقد سبق في الاشارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم اعرابه
 ثلاثة اواخر دفع نصيبي جزالي ان الاسماء المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة الا انه

اراد ان يبين كل مقصد من المقاصد الثلاثة باستيفاء فقال

المقصد الاول في المرفوعات

قد هما على المنصوبات لكونها اصلا ومقصودة في التركيب لا سنادي لتحقيق الجملة بها
وكون ما سواها فضلا وانما اتى بصيغة الجمع لمرات بصيغة المفرد لان حد المرفوع هو
سنتلو عليك وحد الرفع وهو علم الفاعلية يوهان ان المرفوع لا يكون الا واحدا وهو الفاعل
قد فرغ ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد لكنها في الجمودات الجمع المشاكك
وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وهما في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوعة لا مرفوعة
لانه صفة الاسم وهو مذكور لا يعقل وكما يجمع المؤنث بآل الف التاء يجمع صفة المذكر
الذي لا يعقل بها ايضا نحو الجبال الراضعات والكواكب الطالقات والمرفوع في عرف النحاة
ما اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع الواو والالف نحو جاء في زيد واذا وزيدي
سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيتناول الاعراب اللفظ والتقدير في اللفظ
يشتمل عليه ما دون الجملة اذ الاعراب الجملة لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء في هؤلاء
مرفوعا ومعنى الرفع المحل انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعا الاسماء المرفوعة
فان قلت قول المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد والاسماء جمع وقد جيت المطابقة بين
الموصوف والصفة فيجب ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة مسند
الى ضمير الاسماء والصفة المشتقة اذا اسندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوحيها
بالتاء كقولك الايام الخاليات والخالية وكالا فعال لا نهضم يقولون

الرجال فَعَلُوا او فَعَلَتْ والمسلمات فعلن وفعلت ثمانية اقسام الفاعل ومفعول

ما لم يستمر فاعلا المبتدأ والخبر خبران ولخوانها واسم كان ولخوانها واسم ولا المشبهتين
بليس وخبر لا نفي الجنس ثم لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها

شرح في بيان ذلك وتفصيل كل منها فقال **فصل** الفاعل قد مر

على سائر المرفوعات لان المختار عند ما ذهب اليه اكثر النحاة من ان اصل

المرفوعات الفاعل لكونه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولكونه اشبه

في باب الركينة حيث لا يسوغ حذفه الا بسد شيء مسدده ولا ان رفعه لا ينضم

بالنواحي بخلاف المبتدأ ولا ان عامله قوي بخلاف عامل المبتدأ فانه ضعيف

المقصد
الاول في
المرفوعات

لكونه معنوياً وذهب سيبويه ومن تابعه الى ان اصل المرفوعات المبتدأ لا ته
 باقي علم ما هو الاصل في المسند اليه بخلاف الفاعل للزوم تأخير عن الفعل لانه حكم
 عليه بكل حكم جامد كان او مشتقاً ولا نه يحكم عليه باحكام متعددة وحكم الفاعل
 واحد ليس الا كل اسم حقيقة او حكماً لينتاول مثل سرفى ان تقوم قبله اى قبل ذلك
 الاسم فعل اراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصداً غير الصفة كالاصطلاحى الله هو لفظ
 قام فيه دخل فيه فاعل المصداً وينغم قوله او صفة ثم احتار بقوله قبله فعل عن نحو
 زيد في زيد قام لان الفعل يكون بعد وان اسند اليه فهو مبتدأ لافاعل فذ هب الكوفون الى
 انه لا فرق في الاستناد بين قولهم قام زيد زيد قام فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا
 حاجة عندهم في تعريف الفاعل الى قيد تقدير الفعل عليه بل يجب عليهم تركه ذهب
 البصريون الى ان الفعل عند تقدير الاسم عليه يكون مسنداً الى ضمير الاسم وهو ضمير
 جميعاً مسنداً الى الاسم فالفعل لم يكن مسنداً الى الاسم فالاسم ليس بفاعل بل هو
 مبتدأ في لا حاجة الى الاحتراز عنه في تعريف الفاعل بقيد لتقديره ايضا لانه خرج عنه
 بقيد سناد الفعل اليه الا انه لما توهم دخوله في تعريف الفاعل لا سناد الفعل اليه
 ظاهراً كما توهم الكوفيون ولان اسناد الفعل الى ضمير الشئ اسناد الى ذلك الشئ حقيقة
 احتج الى قيد تقدير الفعل في تعريف الفاعل احترازاً عنه او صفة كما سئل الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وافعل التفضيل لم يقل او معنى فعل ليدخل فيه الظرف المرتفع
 بعد الضمير في نحو زيد في الدار والظاهر في نحو خلق الله ابوه لان الراجع في الحقيقة هو
 المقتل او اسم الفاعل المقتل لا الظرف لانه جامد فان قلت التعريف للتبيين الحقيقي
 وكلمة اول التردد والتشكيك فلا يلا يميز ذكرها فيها قلت هي ههنا
 للتنبيه اشارة الى ان الفاعل المعروف نوعان يصدق على احدهما ما يكون قبله فعل
 اسند اليه وعلى الثاني ما يكون قبله صفة اسند اليه اسند اى الفعل او الصفة اليه
 اى الى ذلك الاسم بلا تبعية فيخرج عنه توابع الفاعل التي فيها اسناد من المعطوف الى
 والبدل بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فلا حاجة الى
 اخراجها وهما المقصود في تعريف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقرينة ذكر
 التوابع بعد هذه المعربات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمعنى النسبة الربط

فيجوز ثبوت شئ لشئ يحصل هذا المعنى سواء تعلّق به ادراك او وقوع النسبة ادراك
 عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الاستثناء تحقيقاً او نقدياً ففي قولنا لم يقم زيد
 سلباً لو وقع لا سلباً لا سناد وفي قولنا ان قام زيد قمت تقدير الوقوع لا تقدير الاستناد
 فلا يخرج تناول المحل فاعل النظم والشروط الى ارتكاب التكلف الذي اشتبه به هو ان المراد
 بالاسناد اهم من ان يكون بالاجتناب او بالسلب وبالتحقيق او بالتقدير وتعلقت
 بالسند كلمة على في قوله على معنى ان اى الفعل والصفة قام به اى بذل الاسم
 لا على معنى انه وقع عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن مثل زيد في ضرب
 زيد على صيغة المجهول للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه لان زيدا
 اسم قبله فعل في المثال الاول وصفة في المثال الثاني اسند اليه يكن على معنى ان وقع
 عليه قاتله به فيكون مفعول مالم يسم فاعله ولا يكون فاعلاً وانما احتاج الى هذا التقيد
 من جعل مفعول مالم يسم فاعله خارجاً عن الفاعل كالمضرب والشخص ابن الحاجب من
 جعله اخلا فيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كالزحشمة وشيخ عبد القاهر خلا
 فيه نحو مات زيد طال عمره وان الموت والطول قاتله فاعله ان لم يكن صادراً
 عنه لانه عرض وكل عرض قاتله معروضه نحو قام زيد مثال للفاعل الذي قبله فاعل
 اسند اليه زيد ضارب ابوه عمر مثال للفاعل الذي قبله صفة اسندت اليه
 وما ضرب زيد عمر مثال للفاعل الذي قبله فعل اسند اليه بسبب الوقوع وكل فعل
 لازماً كان او متعدياً لا بد له اى لذلك الفعل من فاعل الذي صدر عنه وقام به
 مفعول صفة فاعله وانما وصفه به مع انه لا يكون الا مفعولاً لزيادة التقرير مظهر صفة
 ثانية الفاعل كذهب زيداً ومضمر عطف على قوله مظهر كضربت زيداً او مستتر كزيد
 ذهب وان كان اى الفعل متعدياً كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمر فان كان
 الفاعل اى فاعل الفعل مظهر واحد الفعل بدّاً اى سواء كان الفاعل مشتق
 او مجزئاً نحو ضرب زيداً وان كان اى الفاعل مضمرّاً واحد
 الفعل للفاعل الواحد نحو زيد ضرب وشئ اى الفعل المشتق اى مشتق فاعله المضمر
 نحو زيد ان ضرباً ويجمع اى الفعل للجمع اى جمع فاعله المضمر نحو زيدان ضربوا
 كان اى الفاعل مؤنثاً حقيقياً احترز به عما اذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقى فانه ليس

کالمؤنث الحقیقی علی الاطلاق وهی المؤنث الحقیقی ما ای مؤنث اذ کلمة ما عبارة
 عنه بازاء ای بمقابلہ ذکر من الحيوان الجار والمجر وظرف مستقر واقع صفة
 لن کرای ذکر کائن فی جنس الحيوان سواء کان فیہ علامة التانیث لفظاً ولم یکر
 وأنها قال من الحيوان احتراز عن الانثی من المخل لان بازائه ذکر امها وتانیث
 غیر حقیقی والمعاد بالذکر ههنا خلاف الانثی لا قبل الرجال کامرأة فی الاناس ناقصة
 فی الابل اذ بازاءها رجل وبعبارة وکذا النفساء والحبل واثان وعناق انت الفعل
 جزاء الشرط ابداً ای مظهر کان الفاعل او مضمراً وقوله ان لم تفصل بشئ بین الفاعل
 والفعل متعلق بقوله انت الفعل لمحق قامت ههنا فی المظهر وههنا قامت فی المضمی
 وأما انت الفعل ابداً عند کون الفاعل مؤنثاً حقیقیاً لان تانیث الفاعل یشیر الی تانیث
 الفعل أما فی المضمی مطلقاً ای سواء کان مؤنثاً حقیقیاً او غیره فلهشدة الامتزاج
 وأما فی المظهر المؤنث الحقیقی فله قوة التانیث بخلاف المظهر الغیر الحقیقی لقصور
 فی الامتزاج وقصور فی التانیث لانه لیس بحقیقی فبالاولی ان لا یلزم فیہ السریة
 بل یجوز بناء علی قصور الامتزاج من حیث الفاعلية والتانیث من وجوه ووجه
 لانه ینکون تانیثاً من حیث اللفظ ولا ینکون تانیثاً من حیث المعنی ثم اعلم ان تانیث
 الفعل انما یجب بثلاثة شروط الاول ان ینکون الفعل متصرفاً والثانی ان ینکون للمؤنث
 الحقیقی من الاناس الثالث ان لا یقع الفصل بین الفاعل والمفعول حتی لو کان الفعل
 جامداً نحو نعم الهندا وکان المؤنث الحقیقی من الیهام ثم نحو انی النجعة او وقع فصل بینهما
 نحو جاء الیوم هندا ینلزم ان یشیر تانیث الفاعل الی تانیث الفعل لکون الفعل جامداً فی
 الاول وکون التانیث الحقیقی من الیهام ثم فی الثانی ولوقوع الفعل فی الثالث فلا یجب
 تانیث الفعل ابداً والشیخ اما تعرض للشرط الاخر ولم یتعرض للشرطین الاولین
 وکان من الواجب ان یتعرض لهما أيضاً وان فصلت علی صیغة الماضي المعلوم للخطاب
 لغیر معنی ای من فصلت بشئ بین الفاعل والفعل فی المؤنث الحقیقی فذلک الجار
 ای فیهو لک الاختیار فی التذکیر ای تذکیر الفعل والتانیث ای فی تانیثه اذ لوقع
 الفصل لا یلزم سریة تانیث الفاعل الی الفعل بل یجوز فجاز تذکیر الفعل وتانیثه
 كما عرفت نحو ضرب الیوم هندا یدون التاء وان اشئت قلت ضربت الیوم هندا

بالتاء وكذا يجوز تذكر الفعل وتانيته في الحقيقة للضرورة قال جرير **لَقَدْ وَلَّيْهِ**
الْأُحْطِلُ أَمُ سَوْءٍ وفي هذا الخيار خلاف للميد فإنه لا يجوز تولد تانيث الفعل إذا
كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً وإن كان بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم أن هذا الخيار
ثابت في المؤنث الحقيقي عند غير المبرد إذ لم يسم الحقيقي بمثل زيداً إذا سقى به امرأة
فهذا الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرد أيضاً بل يجب تانيث فعله فعلاً
للا تباين بالمدن كمنحو قامت اليوم في الدار زيد وكذلك أي ومثل الخيار في المؤنث
الحقيقي في التذكير والتانيث الخيار في المؤنث الغيب الحقيقي وهو ما لا يكون بأداة
ذكر في الحيوان نكن الخيار فيه مطلقاً أي سواء فصلت أو لم تفصل إلا أن التذكير
بالفصل فيه حسن لأنه جائز في المؤنث الحقيقي بالفصل في غير الحقيقة أولى فوطع
اليوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وإن شئت قلت طلعت الشمس بدون التاء
وإنما ثبت هذا الخيار في المؤنث الغيب الحقيقي لو كان الفعل مقدماً على الفاعل يعني إذا
كان الفاعل مظهراً لما ذكرنا من قصص الامتزاج في مظهر للمؤنث الغير الحقيقي من حيث
الفاعلية وقصص التانيث لعدم كونه حقيقياً إذ هو تانيث باعتبار اللفظ وعد تانيث
باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سريانية الفاعل إلى الفعل بل يجوز أن يذكروا فعله وإن يؤنث
علاماً بالاعتقارين وإن كان أي الفعل متأخراً عن الفاعل يعني إذا كان الفاعل مضمراً أنت
أي الفعل لما قلنا من أن تانيث الفاعل ليس إلى تانيث الفعل في المضمراً طلقاً الشدة
الامتزاج فيجب أن يؤنث فعله ولا يجوز أن يذكروا الشمس طلعت بالتاء قبل عليه
أن عبارته هذه غير صحيحة إذ الفعل لا يكون متأخراً عن الفاعل كما صرح به أيضاً
حيث قال في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل قلنا عبارته صحيحة والقول بعد من جهة
غير صحيحة لأن ما صرح به هو في تعريف الفاعل مستقيم لجواز أن يختارهم هنا ما ذهب
إليه الكوفيون من أنهم لم يفرقوا في الاستناد بين قولهم طلعت الشمس الشمس طلعت
وجعل في المتأخرين فاعلاً وإن كان المتأخر عند في تعريف الفاعل ما ذهب إليه البصريون
وجمع التفسير في ظاهر جمع التفسير وكذلك ظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقاً سواء كان جمعاً
يعقل كحال جمع لا يعقل كحال أياماً وجمع مؤنث كنسوة ومومنات كما لمؤنث أي كظاهر المؤنث المظهر
وتانيثه تقول قام الرجال بدون التاء وإن شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالى

لعمري قوله ولا أي
من وانما ذكر
الفصل الغيب
باعتبار
اسم امرؤ
إذا
صنفه
لعمري والله أعلم

ح
ب
ب

اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب واما جاء جواز الامرين في هذا الج
 لان في تاويل الجماعة وتايشه من حيث اللفظ وعدم تايشه من حيث المعنى فجاء
 جواز الامرين ههنا عملا بالحيثيتين واما لم يحجز هذا التاويل في جمع المذكر السالم
 كراهية اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الانحويين فان حكمه حكم البناء
 وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحدة وهما بن قال الله
 امنت به بنوا اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي احد مؤنث كستين ايضا
 وقلين وثمين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لان حق
 هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء اذ الواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء واما قلنا
 وظاهر جمع التفسير وقيدناه به لان مضمرا ليس كمضمرة المؤنث لان مضمرا يستلزم
 التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمرا ذلك يستلزم التاء او الواو في الذكر والعقلاء
 نحو الرجال جاءت رجاء ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي الايام
 مضت او مضين فيكون مضمرا ذلك الجمع كمضمرة المؤنث الغير الحقيقية في الحاق
 العلاقة لا في حقوق التاء ثم اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول كونه اقوى
 الا ان كان ويجب تقديمه عليه في بعض المواضع منها ما اشار اليه بقوله يجب تقديم الفاعل
 على المفعول بمعنى انه يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل ويجوز ان يتقدم على
 الفعل الفاعل مع ان نحو موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول
 حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول صرح به الفاضل الهندي اذ كان
 اى الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس الى التباس الفاعل بالمفعول
 لفقدان الاعراب فيهما لفظا والقرينة الدالة على فاعلية احدهما ومفعولية الاخر فيجب تقديم
 الفاعل على المفعول دفعا للتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشتمت سعاد سلى
 واكرم هؤلاء هؤلاء وضرب من في الدار من على الباب يجوز تقديم المفعول على الفاعل
 ان لم تخف اللبس الى التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكثرى يجيء لوجه القرينة المعنوية
 فيه وهي عدم صلاحية الكثرى للفاعلية وضرب عمرا ذيبا وكذا اضرب موسى العالم
 عيسى العالم بنصب العالم في الاول ورفع العالم في الثاني واكرم موسى سلى وهو
 موسى سعدى لوجه القرينة اللفظية فيها وهي نصب عمر في الاول ونصب

العالم فی الثانی وتذکیر الفعل فی الثالث وتانیته فی الرابع فحذینا
 یجوز تقدیر المفعول على الفاعل ولا یشیب تقدیر الفاعل على المفعول لعدم الالتباس
 ویجوز حذف الفعل ای الراجع للفاعل حیث كانت ای وجدت قرینة الذکر على تعیین
 الفعل المحذوف اذ القرینة هو ما یدل على تعیین المراد باللفظ او على تعیین
 المحذوف نحو زید الخیر مبتدأ محذوف مضاف الى زید ای هو نحو زید ورفع
 زید على الحکایة مقول فی جواب من قال من ضرب کلمة من استغناها مئة مبتدأ
 وضرب خبره والجملة الاستغناء مئة مقول قال وزید الواقع فی الجواب فاعل الفعل المحذوف
 ای ضرب زید یحذف لوجه القرینة وهی ضرب المذکور فی السؤال وانما لم یجعل
 هذا من باب تقدیر الخبر لیکون الجملة اسمیة فیوافق السؤال وهو من ضرب لکونه
 جملة اسمیة لان تقدیر الخبر یلزم حذف الجملة وتقدیر الفعل یلزم حذف
 شرطها والتقلیل بالحذف اولی ثم وجه القرینة شرط للمحذوف لاهلته وانما
 العلة هو الايجاز والاختصار والاصل هو الاظهار ویجوز حذف الفعل والفاعل معاً
 ای جمیعاً وانما قال کذلک احترازاً عن حذف الفاعل وحده فانه لا یجوز فی غیر باب
 التنازع جماعاً وفيه ایضاً عند اکثر النحاة الا اذا سُدَّ شئٌ مسدده وکذلک اول کل
 فعل لا یظهر فاعله بانه مسند الی مصدره نحو قوله تعالى ثم ید الهی من بعد
 فارأوا الایت فانه اول بان التقدير ید الهی ید ای ظهر لهم رأی ومنه ما هو
 من موضوعات المؤلفین ذرأوا وتسلسل بمعنى دار الدور او تسلسل التسلسل
 ای قفا ثم اعلم ان هذا المحذوف غیر مختص بالفعل والفاعل بل یوجد فی کل کلام
 اسمیاً کان او فعلیاً قصیراً کان او طویلاً مرکباً من الفعل والفاعل او من الفعل
 او جمیع متعلقاته واذ عرفت هذا فنقول معنی کلام المص ویجوز حذف الفعل والفاعل
 معاً انه یجوز ذلك حیث كانت قرینة الا انه لم یصرح به لظهور انه لا معنی للمحذوف
 بدون القرینة وکثیراً ما لا یصرح به بهذا کبعم من قال اقام زید تقدیره ثم قام
 زید فیموز حذف الفعل والفاعل یموز اظهراًهما وانما جعل من باب تقدیر الجملة
 الفعلیة وهو الفعل والفاعل ولم یجعل من باب تقدیر الجملة الاسمیة وهو
 المبتدأ والخبر لیکون الجواب موافقاً للسؤال وقد یحذف الفاعل ویقام

المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه اذا كان
 الفعل المسند اليه مجهولاً نحو ضرب زيد وهو اى المفعول الذى يقام مقام
 الفاعل عند حذفه القسم الثانى فى التعداد من السرفوعات
 اى من اقسامها وهو السعى بمفعول مالم يستم فاعلة وما جاء منه بيان فى الفاعل المضمي
 وكان باب تنازع الفعلين ما يضم فيه الفاعل امره فبفصل التنازع واما بيان سائر
 الاحوال المتنازع فيها فلا نستطرد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان ارادوا الفعلين
 العاملين غير المصلدين يشمل المحققان التنازع يجرى فيها ايضاً نحو زيد معلوم
 مؤدب عمراً وبكر حكيم طبيب ابوه وانشأ اورده الفعل لاهلته فى العمل والفرغ لغل
 تحت حكم الاصل للفرعية والتنازع كما يجرى فى الفعلين يجرى فى الاكثر من فعلين
 ايضاً كاورده فى الصلوة الماثورة لله مصل على محمد على آل محمد كما صليت وسلمت
 وباركت ورحمت وترجمت على ابراهيم هذه الخمسة تنازعت فى ابراهيم انا ذكى
 الفعلين بناء على بيان اقل ما يحصل به التنازع ثم الفعلان اعم من ان يكونا
 متعديين الى ثلاثة مفاعيل او لم يكونا كذلك ومن ان يكونا من فعل التعجب والاختلاف
 لبعضهم فى الاول لعدم السماع وفى الثانى لقلة تصرف فعل التعجب انما خصصت
 العاملين بقوانا غير المصلدين لان التنازع لا يجرى فيها اذا لم يجر قطع التنازع
 عند البصريين والكوفيين لانه يضم الفاعل فى المصل نحو عجبني ضرب قتل زيداً
 فى اسم ظاهر صفة اسم غير مستتر لان المضم المنفصل قد يحصل فيه التنازع نحو
 ما ضربت وما اكرمت الاياله واما المضم المتصل فلا يحصل فيه التنازع بل الحكم
 بما يليه لا يكون لكل واحد من الفعلين ان يجرز اعماله فيه بعد ما صفة ظاهر
 اى وقع بعد الفعلين وفيه احتراز عن المتقدم والمتوسط لانهما ملحقان بالاول
 فيستحقه هو قبل التكلم بالثانى فليس فيه مجال للتنازع فلا يكون من هذا الباب
 ثم بين الشبهة **معنى قوله** واذا تنازع الفعلان بقوله اى اراد يعنى او توجه
 بحسب المعنى كل واحد من الفعلين اى العاملين ان يعمل فى ذلك الاسم اى الاسم
 الظاهر المتنازع فيه قال الفاضل الهندى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم احدهما
 القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوى فى معموله من مضم وعنده او تذكر

فصل

هذه الى تنازع المفعولين وهو مبتدأ وخبره انما يكون على اربعة اقسام هذه الجملة
 جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائية وان كانت للتفسير او للعطف فالجزء المجزأ في
 وتقديره واذ تنازع الفعلان في اسم ظاهر بعدهما يجوز اعمال كل واحد منهما
 لكن الاختلاف في المختار الاول اي القسم الاول من الاقسام الاربع ان يتنازعا في
 الفعلان في الفاعلية اي في فاعلية الاسم الظاهر وبقاء النسبة مع البناء تفيد حجة
 المصداية اي في كونه فاعلا فقط اي لا في المفعولية والتنازع في المفعول فالمرتب فاعلا
 داخل في التنازع في الفاعلية عند من ادخله في الفاعل او يجعل الفاعل اعم من ان
 يكون حقيقيا او حكيميا ولا يجوز ادخاله في المفعولية لان اطلاق المفعول على ما لم يسم
 غامله غير شائع ولا يجعله اعم من الحقيقي والحكمي لا بغيره نحو ضربني وكرمت زيدا
 والثاني اي القسم الثاني من الاقسام الاربع ان يتنازعا اي الفعلان في المفعولية اي
 مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا فقط لا في الفاعلية نحو ضربت وكرمت زيدا
 والثالث اي القسم الثالث من الاقسام الاربع ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية
 والمفعولية معا ويقضي الاول اي الفعل الاول الفاعل والثاني اي الفعل الثاني المفعول
 نحو ضربني وكرمت زيدا والرابع اي القسم الرابع من الاقسام الاربع عكسه اي عكس الثالث
 الاقتضاء بان يقتضي الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت وكرمت زيدا اعلم ان في هذه
 هذه الاقسام اي الاقسام الاربع يجوز اعمال الفعل الاول اعمال الفعل الثاني عند البصريين
 والكوفيين جميعا خلافا منسوب على انه مفعول مطلق اي يجازى القول بالجواز خلافا
 للفرع في الصلة الاولى وهي ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية وفي الصلة الثالثة وهي
 ان يتنازعا في الفاعلية والمفعولية ويقضي الاول الفاعل والثاني المفعول ان اعمل الثانيان
 عند الفرع لا يجوز اعمال الفعل الثاني في هاتين الصلتين بل يجب اعمال الفعل الاول عند
 فيه ما ودليله اي دليل الفرع على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثاني اما
 حث الفاعل اي فاعل الفعل الاول او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اي
 قبل ذكر الفاعل وكلاهما اي حث الفاعل والاضمار قبل الذكر مخطوئان اي ممنوعان
 وقوله وكلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خبره وتشبيه الضمير باعتبار معنى كلا فانه
 مفرد لفظا ومثنى معنى كما عرفت وهي جملة جالية بالواو والضمير ثم رواية المثنى غير مشهورة

عن الفراء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه لاجتماع المؤثرين
على اثر واحد روى عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو كما في
تاخير الناصب نحو ضربني واكرممت زيد هو هذا اي اعمال كل واحد من الفعل الاول
والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاشتقاق لا ريب في ذلك
سوى الفراء في الصورتين المذكورتين على نقد بر اعمال الثاني ثابت في الجواز اي في
مودة الجواز ويحتمل ان يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما دفعه في بعض شروح
هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان في ذهنه
ان يبين عدل الجواز وهو الاختيار بكلمة اما لئلا يتفصيل وهو لا يستعمل غالبا
الا في العدلين فصاعد العادة لئلا يكون ذكر كلمة اما للتفصيل مع عدم العدلين
فكأنه قال اما اعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين
والكوفيين سوى الفراء فهو ثابت في الجواز اما الاختيار اي الاختيار في اعمال اي
منها ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحتمل اي النحاة المنسوبة الى البصريين
والكوفيين اي النحاة المنسوبة الى الكوفة اذ قال اما خلاف الفراء في الصواب الاول
والثالث فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصواب جميعا
ففي الاختيار فانهم اي البصريين يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجوز اعمال الفعل
الاول وانما ابتدأ بذهب البصريين لانه المذهب المختار لاكثر استعمالا وانما
اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتبارا للقرب والجوارعين ان الفعل الثاني
اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقدر على اخذها وايضا ان اعمال الفعل
الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو غير الاصل في المعول اذ الاصل
في المعول ان يتصل بعامله لان استفادة الاستعمال على ذلك في التنزيل كلام
الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه حيث اعمل الثاني اذ اعمل الاول
لقيل اقرءوا واختيارا ضمما للمفعول في الثاني عند اعمال الاول قول الشاعر شعر قصه
كل ذي دين فوق حريمه وعزة مظلوم مع غريمها حيث اعمل الثاني في كلام
المصرعين اما في المصراع الاول فلانه لو اذ لك ثقل فواتها واما في المصراع الثاني فلانه
لو اذ لك ثقل مع غريمها باظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب

في ظاهر الضمير
اي في قوله لا وصفه
حيث على غير من قوله
حيث وقع وصفه الفاء
وهو وصفه الفاء
استدلاله والصفة
التي تجوز على غير من
في الجواب فيما اورد
الضمير اذ لا يرفع على
شرطه القسري فلما
لم يرد من الضمير
على ان يرفع على
الضمير في قوله
ما لو كان الضمير
لعله مفعول في قوله
اي ان الضمير في قوله
لا بد وان كان صفة
جرت على غير من قوله
حيث وقع ضمير قوله
وهو صفة الفاء
لان ضايرة ايضا
بشرطه القسري
لان الذي يرفع عليه
فلا يجب فيه ايراد
كذلك الى غير ذلك
من الجواب

بأن اى وان الكوفيين يختارون افعال الفعل الاول مع تقييد افعال الثانى وانما اختار
الكوفيون افعال الفعل الاول مراعاة للتقديم والاستحقاق يعنى ان الفعل الاول
اسبق الطالبين واحقهما فلهما اليق باعطاء المطلوب ولان اعمال الثانى
يستلزم الاضمار قبل الذكركن لك افعال الاول فكان هو اولى ثم لما فرغ من بيان
ما هو المختار عند البصريين وهو افعال الفعل الثانى اخذ فى تفصيل من ههنا
وبيان كيفية الاعمال ثم لما جاء بتقدير اختيار البصريين بقوله فانهم يختارون افعال
الثانى جاء بتقدير قوله فان اعملت الثانى ليكون فى الكلام نشر على ترتيب
الفاء والفاء للتفسير اى فان اعملت الفعل الثانى كما هو مختار البصريين فانظر
ان كان الفعل الاول يقتضيه الفاعل اضمرت اى الفاعل فى الاول اى
فى الفعل الاول على موافقة الاسم الظاهر لواقع بين الفعلين فى الافراد والتنثية
والجمع والتذكير والتانيث كما تقول فى المتوافقين فى الاقتضاء ضربي وكرمى
زيد وضربانى وكرمى الزيدان وضربنى وكرمى الزيدون وفى النحى الفقيه
الاقتضاء ضربي وكرمى زيدا وضربانى وكرمى الزيدين وضربنى وكرمى
الزيدين وضربى وكرمى هندا وضربانى وكرمى هندين وضربنى
واكرمى هنديت وانما اضمرا لفاعل فى الاول لان الاضمار قبل الذكر جائز فى العدة
بشرط التفسير نحو قل هو الله احد ونعم بجلاله على تقدير اظهاره يلزم التكرار
وهو فيه وحذف لا يجوز الا اذا سدى شئ مسددا وقيل الكسافى حذفه باضماره ثم
عن الاضمار قبل الذكر واثرا لخلاف يظهر فى مثل ضربانى وكرمى الزيد
عندهم وضربنى وكرمى الزيد ان عندة والقول بان ما ذهب اليه
الجمهور من ان حذف الفاعل لا يجوز الا اذا سدى شئ مسددا غير مستقيم فانه قد
جاء حذف الفاعل بدون سدى شئ مسددا فى مواضع كقوله تعالى او اطعموا فى يوم
ذئ مسغبة وقوله تعالى اسمعهم وانبئهم حيث حذفهم عن الثانى وهو
فاعل على قول سيبويه ونحو ما تقدم وما قام الا انا اذ فاعل الفعل الاول حذف
اتفاقا ونحو ضربنى وكرموا القوم حيث حذف الفاعل هو الواو وكقولهم بدلهم اى
رأى فانه فاعله وقد حذف كثيرا واجيب عن الاول بان الاطعام مصدر وقد

عرفت ان المصدر قاصر في العمل فلا يجب فيه وجود الفاعل فيكون من باب
عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوا من باب حذف الفاعل وعن سابقكمثلة
المدح كمرارة بانها محمولة على تقدير الفاعل لا على حذفه نسبياً والمحدث في باب
التنازع انما هو محذوف نسبياً والى هذا اشار الشيخ الرضائي او نقول ان ذلك
نادر قليل فالحق بالعدم وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان
اي المتنازعان من افعال القلوب وان كانا منها فيا في حكمها حذف المفعول من الفعل
الاول لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضمارة قبل الذكر فيجوز دلالة الاسم
الظاهر وانما لم يجز في هذا المفعول فرائض شناعة التكرار ولم يضم فرائض
الاضمار قبل الذكر في الفضيلة واما ورود الاضمار قبل الذكر في قولهم بية رجلا
فشاذ كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت واكرمت زيد او ضربت
واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وفي المتخالفين في
الاقتضاء ضربت واكرمت زيد وضربت واكرمتي الزيدان وضربت واكرمتي الزيدان
وان كانا اي المتنازعان من افعال القلوب يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول
حَسْبِيَ مَنْطِقًا وَحَسْبِيَ زَيْدٌ مَنْطِقًا فان حَسْبِيَ وحَسْبِيَ لما تنازعا في منطلقا الاخير
واعمل فيه حَسْبِيَ وجب اظهار مفعول الفعل الاول وهو حَسْبِيَ اعني منطلقا الاول اذ
لا يجوز حذف المفعول من افعال القلوب لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين من
افعال القلوب واعترض عليه بانه قد جاء كما في قوله تعالى وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ
بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ عِنْدَ مَنْ قَرَأَ الْيَاءُ اى بخلافهم هو خير لهم
فحذف احد مفعولي يحسبن وهو بخلافهم وذكر الاخر وهو خيرا لهم وقد اجاب
عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المفعول ليحسبن في هذه القراءة
ضميرا او عائدا الى البخل اى لا يحسبن البخل خيرا لهم لكن وضع الضمير المرفوع
موضع المنصوب كانت في قوله تَعَارَفْتُمْ اَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ واضمار المفعول اى لا يجوز
ايضا اضمار المفعول قبل الذكر كما مر وهذا اى ما بينناه من كيفية افعال الفعل
الثاني هو مذهب البصريين واما ان عملت الفعل الاول على مذهب الكوفيين
فانظر ان كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني على موافقة

الظاهر بالاجتماع كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربتي واكرموني زيد وضربتي
واكرماني الزيدان وضربتي واكرموني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربتي
واكرموني زيداً او ضربتي واكرماني الزيدين وضربتي واكرموني الزيديين وان كان الفعل
الثاني يقتضي المفعول لم يكن الفعلان اي امتثالا فان من افعال القلوب يحذف في
ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اي اضمرا المفعول
طبق الظاهر والثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار وهو الوجه المختار الاول هو
الحذف فوضعتي واكرمته زيداً وانما كان الاضمار مختاراً ليكون الملفوظ
اي اللفظ ببيان الضمير مطابقاً للبراد اي موافقاً للمعنى الذي هو كونه مكرماً
للمضارب الذي هو زيد ولئلا يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره فانه لو لم يضمن
المفعول بل يحذف لم يعلم ان المفعول بكراً وخالداً وغيرها ولا ان اضماره ليس قبل
الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني حكماً
فلا يحذف مع امكان اضماره اما الحذف فكما تقول في المتوافقين نحو ضربت
واكرمت زيداً او ضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدير
وفي المتخالفين ضربتي واكرمت زيداً وضربتي واكرمت الزيدان وضربتي واكرمت
الزيدين واما الاضمار فكما تقول في المتوافقين ضربت واكرمته زيداً او ضربت و
اكرمتها الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين وفي المتخالفين ضربتي واكرمته زيداً
وضربتي واكرمتها الزيدان وضربتي واكرمتهم الزيدون اما اذا كان الفعلان من افعال
القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر منطلقاً للظاهر بضم
حسينه وحسيت اياه زيداً منطلقاً فلا بد من اظهار المفعول الثاني كما تقول
حسينه وحسيتها منطلقين الزيدان منطلقاً وذلك اي يجب اظهار المفعول الثاني
لان حسينه وحسيتها تتباذرا في منطلقاً واعلمت الاول وهو حسينه وجعلت الزيدان
فاعلا له ومنطلقاً مفعولاً له واضمرت المفعول الاول في حسينه ما وظهرت الثاني
وهو منطلقين لما نزع وهو ما اشار اليه بقوله فان حذف منطلقين وقلت حسينه
وحسيتها الزيدان منطلقاً يلزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب هو اي حذف
المفعول من افعال القلوب غير جائز اذ حذف المفعول يوجب الاقتضاء على احد المفعول

فما هو من افعال القلوب كما مر وان اضممت اى المفعول فلا يخلو من ان تضر المفعول
مفعول او تقول حسبتما اياه الزيد ان منطلقا وحيدان اى حين اضممت
المفعول مفعلا الا يكون المفعول الثانى مطابقا للمفعول الاول وهو ما فى قولك
حسبتما ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادهما فيما صدقا عليه فى هذا الباب وتضمنه
معطوف على قوله ان تضمن مفعلا اى وان تضمن المفعول متضمن وتقول حسبتما حسبتما
اياهما الزيد ان منطلقا وحيدان اى حين اضممت المفعول متضمن يلزم عن الضمير
المتضمن الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذى وقع فيه التنازع وهذا اى هو الضمير
المتضمن الى اللفظ المفرد ايضا لا يجوز لوجوب التطابق بين الضمير والمرجع اليه لا للمعجز
الحذف اى حذف المفعول الثانى واذا صار اى ضمارة كما عرفت ذلك من
التفصيل المذكور وجب الاظهار اى اظهار ذلك المفعول وكذا مثل ان يقول المشروط
فى التنازع جواز افعال الفاعلين فيما تنازعا فيه المتنازع فيه هنا على قول منطلقا
لا يجوز فيه افعال الثانى لمخالفة المفعول الثانى والجواب ممكن بالتأويل بكل واحد منهما
وفيه بحث لانه لو جاز تأويل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضممار المفعول الثانى
على تقدير افعال الاول مفعلا ولا يخالف. لمكان التأويل تجيب بان التأويل مخالف
لظاهر فلا يصار اليه عند امكان الاظهار فان قلت على تقدير الاظهار يلزم
التكرار وهو قيم قلت لزوم التكرار ممنوع لاختلاف افراد او تشبيه نعم انما لا يجوز
المصير الى ما هو خلاف الظاهر مع امكان الظاهر اذ ادراك الكلام الصادر من المتكلم
بين الظاهر وخلافه واما اختيار المتكلم ما هو خلاف الظاهر مع كونه قادرا على
التكلم بالظاهر فانه لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالمجاز مع القدرة على
التكلم بالحقيقة فيبقى ان يكون التكلم ههنا باضممار المفعول الثانى للفعل الاول
مفعلا بتأويل المفعول الاول بكل واحد مع جهة اظهار المفعول الثانى ايضا و
اما وجوب الاظهار لكون الاضمار مفعلا على خلاف الظاهر باعتبار الاحتياج
الى التأويل فمشكل ويشكل ايضا ان الضمير غير مشتق والمطابقة بين المفعولين
فى غير المشتق ليست بواجبة فامكن اضممار الثانى مفعلا بان يقال حسبتما
اياها الا ان يقال ان الضمير عبارة عن مرجعه فلو ذكر اياه كان ذكرا كذا ذكر

منطلقا وهو مستتم فكذلك اما يثوب منابه لان الضمير نايب فياخذ حكمه
منوبه هذا اعني التأويل بكل واحد في المفعول لجواز التنازع وما ذكر في
بعض الحواشي وله وجه اخر وهو ما ذكر بعض المحققين حيث قال ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصيغة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما او اعلا
انصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تشنيته وافراده والا فالظاهراته
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضيه مفعولا مفعول الثاني
مفعولا مشتق فلا يتوجه ان الى امر واحد فلا تنازع فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض
الفضلاء ههنا بان انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية والتذكير
والتانيث لازما للمنطلق وشئ منها خيرة لا زمر بل هو افرادة يعبر ان يتنصير
تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد ومشتق في منطلقا حال افرادة بان يطلب
احدا ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مشتق فيخرج عن افرادة بان يطلب الاخر ان
يكون مفعوله فيبقى على افرادة ثم لما فرغ من بيان القسم الاول من المرفوعات وهو
الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال **فصل** مفعول ما لم يستتم فاعله
وهو كل مفعول حذف فاعله اي ترك فاعل ذلك المفعول انما انشا الى المفعول
بلا بسطة فاعلية لفعل يتعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع في قوله انبت
الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي لانيات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل
الحقيقي واقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجيب بان المراد بالفاعل في الحد هو
الفاعل الاصطلاحي وبالمفعول ما مفعوليته عندا قامته مقام الفاعل الربيع
المثال المذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو مذكور غير محذوف فلا يصح القول انما
حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سرق المتاع او لخساسة نحو شتم الخليفة
او لكونه معظما نحو قطع الرأس او لاختيار عرض السامع نحو قتل عدوك او للاجماع كضرب
زيد او للاختصار نحو قيمت الصلوة او لموافقة القوافي كما قيل شعر وما المال
والاهل الاوداء ثم ولا بد يوما ان يرد الوداء ثم اول رعاية السجع نحو ولا احد عند
من تعمره ثم اي اول علم المخاطب به نحو قوله تعالى اذا بعثنا في القبور اقيم
هو اي ذلك المفعول مقامه اي مقام الفاعل في كونه مسندا اليه الفعل وشبهه

مفعول ما لم يستتم فاعله

مقدّم عليه قوله هو تأكيد للمستتر في أقبح ما جاء بنا كيد الضمير المتصل بالمتصل
دفعاً لتوهم أن الفعل مسند إلى قوله مقامه فيلزم خلوا الجملة المعطوفة على الجملة
الواقعة صفة عن الضمير نحو ضرب زيد وحكمه أي حكم ذلك المفعول في توحيد فعله
وتثنية ومجموعة تدن كيرة وتأتي على قياس ما عرفت في الفاعل فانه إذا كان هذا
المفعول مظهر أو جذاً للفعل سواء كان مثنى أو مجمعاً نحو ضرب الزيدان ضرب الزيد
على صيغة المجهول وإن كان مضمراً يثنى للمثنى ويجمع للمجمع نحو الزيدان ضرباً
والزيدان ضرباً وإن كان مؤنثاً حقيقياً انت الفعل مظهر كان أو مضمراً ان لم
بينه وبين فعله نحو ضربت هنداً وهنداً ضربت وإن فصلت فلك الخيارين تدن كير
فعله وتأتي على نحو ضربت اليوم هنداً وضرب اليوم هنداً وكن إن كان مؤنثاً
غير حقيقي إن كان مظهرًا نحو كورت الشمس وكورت الشمس وإن كان مضمراً انت
الفعل نحو إذا الشمس كورت ثم لتأخر عن بيان القسم لكثا من الرفع عا وهو مفعول
فالمرسوم فاعله شرع في بيان القسم الثالث والرابع فقال **فصل في المبتدأ والخبر**
ذكرهما معاً في فصل واحد لكونهما متلازمين كما هو الأصل لأن الأصل فيها أنه متى
ذكر أحدهما ذكر الآخر معه وأما حذف أحدهما فغير الأصل لكونهما مشتركين في العلم
لأن علمهما معنوي هما اسمان سواء كانا حقيقيين أو حكميين فدخل فيه مثل قوله
وَأَنْ نَّصَدُّ قَوْماً خَيْرٌ لَّكُمْ فانه في تأويل نَصَدُّ قَوْمٌ وَأَنْ تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ
فانه في تأويل سماعك بالمعيدى والجملة التي وقعت خبراً لانه في تأويل الاسم
فزيد يضرب في قوة زيد ضارب هذا ما ذهب اليه جماعة من النحاة ومنهم المصنف
والشيخ ابن الحاجب لأنهم صرح في شرح المفصل بأن الخبر الجملة يأول
بالاسم ذهب المحققون إلى أن الجملة لصرافتها من غير جعلها اسمياً حكماً تقع خبراً فلم
يتناول تعريف الخبر أيضاً يخالف ما سبق من أن الكلام لا يحصل إلا من اسمين
أو من اسم وفعل لأن الكلام الذي يكون خبره جملة يخرج عن القسمين لعدم تأويل
الجملة بالاسم مجزئاً عن العوامل اللفظية السماعية والقياسية وكلمة عن متعلقة
بقوله مجزئاً أن اللفظية صفة العوامل المتطابق بينهما ثابت تقديراً إذا العوامل في
تأويل المفرد أي مجزئاً عن جماعة العوامل اللفظية ثم احتراز به عما كان به العامل

في خبر
الجملة

اللفظ كاسمى ان كان واخواتها والمراد بالتجريد اعم من ان يكون لفظاً او معنى بان
 لا يكون العامل مؤثراً في المعنى ان كان مؤثراً في اللفظ فيدخل فيه مجسداً وهم لان الباء فيه
 زائداً غير مؤثر في المعنى وان اثرت في اللفظ بالجر فان قلت التجريد يستند بسبق الوجود
 ولا شئ من العوامل اللفظية موجوداً في المبتدأ والخبر سابقاً فكيف يستقيم قوله هما
 اسمان يخرج ان عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل اللفظية عليها فكما جازوا
 في نزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فم الركبة اى البير قولك سبحان
 الذى صغر جسم البعوضة وكبر جسم الغيل هذا ما ذكره الفاضل الهندي وقال بعض
 الفضلاء على ان الاصل هو العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه تجرّد الاسم
 عنه ثم المراد بالتجريد عن العوامل التجريد عن جنس العوامل حتى يؤل الى السلب الكلي
 لا الى فرع الايجاب الكلي كما توهم من ظاهر الجمع احدهما اى احداً لا اسمين الموصوفين
 بالتجريد مسند اليه يسمى اى الاسم المسند اليه المبتدأ والثاني من الاسمين مسند اليه يسمى
 اى الاسم المسند اليه الخبر نحو زيد قائم فانها اسمان يخرج ان عن العوامل اللفظية
 احدهما مسند اليه هو المبتدأ والثاني مسند اليه هو الخبر والعامل فيهما اى في المبتدأ
 والخبر معنوي وهما العامل للمعنوي لا ابتداءً اعلم ان الخاتمة تختلف اذ في العامل
 في المبتدأ والخبر معنوي امر لا فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو
 الابتداء اى يخرج الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فيصير كابتداء
 عامل في المبتدأ والخبر قال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وعلى هذا
 القول لا يكون الخبر ما نحن فيه ذهب بعضهم الى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في
 الآخر وعلى هذا القول لا يكونان يخرجين عن العوامل اللفظية فلا يكونان ما نحن فيه ايضاً وفيه
 نظراً لا يلزم على هذا القول تقدم الشئ على نفسه لان العامل ما يقيم تقدمه على معنوي فيلزم تقدم الخبر
 على المبتدأ بعمل كل واحد منهما في الآخر فان كان المبتدأ مقدماً على الخبر والخبر مقدماً على المبتدأ
 لزم تقدم الشئ على نفسه ضرورة ان المتقدم على المتقدم على الشئ مقدم على ذلك
 الشئ واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجه ومتأخر من وجه اخر
 فلا يلزم الدور ولا اختلاف الجهة اما تقدم المبتدأ فلا يحق المنسوب ان يكون
 مع المنسوب اليه ويكون فرعاً له واما تقدم الخبر فلا نه مناط الفائدة والمقتضى

من الجملة فيرفع كل واحد منهما صاحبه للمتقدم الذي فيه فيرفعان ككل كل من
الشرط وكلست في الآخر نحو أَيْتَا مَا تَدْعُوْنَ فالأداة متقدمة اذ هي مؤثرة بمعنى
الشرط ومتأخرة عن الشرط تأخر الفضلات عن العدة وأصل المبتدأ أي الأولى
في المبتدأ وما يقتضيه الدليل فيه أن يكون معرفة لكون المبتدأ محكوماً عليه و
الحكم على الشيء إنما يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقدير يحكمون عليه
فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص اعترض ههنا بأن هذا ليس بصواب لأن
تخصيص الفاعل بالفعل إنما يتحقق بعد أن يجعل محكوماً عليه بانتساب الفعل اليه
فكيف يجوز تخصيصه الذي يصح كونه محكوماً عليه بما يكون متأخراً عن كونه محكوماً
عليه لجواب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بأن النكرة تصير بتقدير الخبر في
حكم المخصص قبل الحكم وذلك لأن المقصود من اشتراط التعريف أو التخصيص في
المحكوم عليه أصغاء السامع إلى كلام المتكلم لأن تنكيره ينقر السامع عن استماع الخبر
فيجئ بالعرض هو الأفهام وعند تقدير الحكم لا ينقر السامع عن آخر الكلام
ليصغي إليه حتى الأصغاء وبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولاً لا يجئ بالعرض
لأن الأفهام قد حصل باستماع الحديث فتثبت أن تقدير الحكم يجعل المحكوم عليه
في حكم المعين فلا حاجة إلى تعريف أو تخصيص آخر ثم قوله أصل المبتدأ أن يكون معرفة
إشارة إلى أن المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجمع وأصل الخبر أي الأولى في الخبر وما
يقتضيه الدليل فيه أن يكون نكرة لكون الخبر محكوماً به وأصل المحكوم به
التنكير وفيه إشارة إلى أن الخبر قد يكون معرفة كما سيأتي ولما اختار ما ذهب إليه
جمهور النحاة من أن للمبتدأ يجب أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة لأن النكرة
بالتخصيص تصير قريباً من المعرفة التي هي القياس في المحكوم عليه ثاني الأول أو
بقوله أصل المبتدأ أن يكون معرفة وبيان الثاني ثانياً بقوله والنكرة إذا وصفت
جأز أن تقع مبتدأ نحو قوله تعالى وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّمَّنْ مُّشْرِكٍ فَإِنْ قَوْلُهُ
لَعَبْدٌ مَّخْصَصٌ بِالْوَصْفِ لَأَنْ قَوْلُهُ وَلَعَبْدٌ يَشْتَقِلُ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ أَذْوَ صِفَتُهُ
صَارَ مَخْصَصاً وَحَصَلَ لَهُ نَوْعٌ تَعْيِينٌ وَالتَّصْغِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ نَحْوُ حَيْثُ قَاعِدٌ
كَأَنْ قِيلَ رَجُلٌ حَقِيرٌ قَاعِدٌ فَيَكُونُ فِي حَكْمِ الْوَصْفِ وَكَذَا إِذَا تَخَصَّصَتْ بُوْجُوهُ

لخر یغنی كما ان النکرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف کذلک النکرة تقع مبتدأ
اذا تخصصت بوجه لخر غیر الوصف فان وجوه التخصيص علی ما ذکره المص صاحب الکافی
ستة كما ستقف علیها والمراد من التخصيص اعم من ان يكون حقیقیا كما يكون في المثال
المذكور او حکمیا كما في المثال الاخر في نحو رجل في الدار امرأه فان قوله رجل مبتدأ تخصص
بالعلم بثبوت الخبر للاحد الجنسين عندا متکلم لان امر المتصلة المتعادلة لهما في المثال
عن التبيين بعد العلم بثبوت الخبر للاحد ما عندا فاذا كان الخبر معلوما صار
بمثلة الصفة اذا الصفة من شأنها ان يكون معلوما للسامع قبل اجرائها علی
الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا قبل اجرائه علی الخبر عند ذلك
فیل الصفات قبل العلم بها اخبارا والاخبار بعد العلم بها صفات فصلا لمبتدأ
کأنه تخصص بالصفة وما احد خیر منك فان قوله احد مبتدأ تخصص بصفة التعميم
لان النکرة في سياق النفی تفيد العموم وفيه بحث لان العموم ضد الخصوص فكيف
یحصل الخصوص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصيص ههنا ما هو ضد العموم
وهو ان يجعل لبعض الجملة شیء ولم یکن لساثرها بل المراد قطع الاحتمالات في المحکوم
عليه وتقليلها فيه ولا ريب ان بالعموم ینقطع الاحتمالات وتعیین ان المحکوم علیه
کل فرد فان قيل ما الفرق بین المبتدأ المحل بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع
في سياق النفی من حیث ان الاول معرفة والثاني نکرة مخصصة مع انها متساویان
في المعنى فلنا الفرق بینهما من حیث الوضع فکل ما كان موضوعا لمعین كان
معرفة وکل ما هو غیر موضوع لمعین كان نکرة تعین بعارض او لاحتمال
لو قلت جاءني رجل فذكرت اوصافا لم توجد الا في فلان لم یکن معرفة
فاللام وضعت للتعريف فيكون المحل به معرفة والنفی لم یوضع لذلك فكان
الواقع في سياق نکرة مخصصة ثم هذا التمثیل علی مذهب بنی تمیمة لان ما ولا
المشبهتين بل یسکح یعلان عندهم ومثل النکرة في حیز النفی کل نکرة في الاثبات
لم یقصد بها واحد مخصص مثل رجل خیر من امرأة وتمر خیر من جارية الا ان
النکرة مع الاثبات في المبتدأ کثیر وفي الفاعل قليل نحو قوله تعالی تَقَسُّمًا قَدَمَتِ
وَآخَرَتِ وَاَمَّا في حیز النفی فانه یستوی فی المبتدأ والفاعل وشر واهل

الصفات قبل العلم
بها اخبار والاخبار
بعد العلم بها صفات

فان قيل يجوز ما جعل
التأخير بوجوب
التخصيص

ذات اناب فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة اذ التقدير شر عظيم
ذات اناب بجعل شر بدلاً من الضمير المستكن في اهل البدل من الفاعل فاعل معني
ثم قد مر ليفيد المحصر ان تقدير ما حقه التأخير بوجوب المحصر فيكون المعنى ما
اهل ذات اناب الا شر وانما ذهبوا الى تقدير التقدير والتأخير مع كونه وجهاً
بعيد عن الفهم لضرورة صحة وقوع النكرة مبتدأ وفي الدار رجل فان قوله
رجل مبتدأ بتخصص بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين كونه حكماً لانه اذا قيل
في الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقراره في الدار فكانه مخصص بالصفة
وانما جازوا في الدار رجل ولم يجوزوا رجل في الدار مع انها سبكان في المعنى
لثلا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقدير الخبر
والصفة يجب ان يكون متأخراً وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ بتخصص بنسبة
الى المتكلم لان معناه سلمت سلاماً عليك فحذف فعله كما تحذف
افعال المصادر فبقى سلاماً عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى الرفع لقصد
الاستمرار والدوام في الدعاء لان النصب يدل على الفعل الفاعل يدل على الحد
هذا اذا جعل سلام مصد سلمت بمعنى قلت سلام عليك اما لو جعل مصدا
سلمت بمعنى قلت سلمك الله تعالى بمعنى جعلك الله تعالى سالماً لكان
مخصصاً بنسبته الى الفاعل الغالب اى سلم الله عليك وقد يتخصص الشكر
بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امرأة او في معنى الاضافة نحو ضرب
لزيد خير من ضرب لعمره و يكونها مشبهة بالمضاف نحو عشرون
درهماً في كيسك ثم اعلم ان وجوب التخصيص النكرة الواقعة مبتدأ بوجه
من الوجوه الستة المذكورة اما هو من ذهب جمهور النحاة وذهب ابن البرهان
الى انه اذا حصلت الفائدة فآخبر بآى نكرة شئت لان الغرض لا فائدة فاذا
حصلت جاز الحكم على الشيء بلا تخصيص بوجه او لا ومن ثم يصح ان يقال
كوكب انقضى الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم لعده حصول
الفائدة وهذا هو اقرب الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معرفة
والاخر اى اخر الاسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ البتة اى لا النكرة بل اجل

سلاماً

النكرة خبراً لآلة لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر مثاله
وان كانا اي الاسمان معرفتين سواء كانتا متساويتين في المعرفة او لا
فاجعل ايها شئت مبتدأ والاخر خبراً يعني ايها قد مته ههنا فهو المبتدأ وايها
اخرته فهو الخبر وحينئذ يجب تقدير المبتدأ على الخبر اذا لم يكن قرينة لآلة
لو اخريلزم الالتباس اما اذا كان قرينة معينة يكون احدهما مبتدأ والاخر خبراً
فيجوز تأخيرها لعدم الالتباس نحو بنونا بنونا ثنائاً فان قولهم بنونا ثنائاً مبتدأ وبنونا
خبره لآلة لوجعل بالعكس لا نقبل المعنى لان ابناء الابناء منزلة الابناء
لان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة
ابو يوسف فان ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبر لان الغرض تشبيه يوسف
بابي حنيفة لا تشبيه الثاني بالاول فخواصه الهنا وادم ابونا وكن الحمد بنينا
واما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيها ان الاسم متعين للابتداء
والصفة للخبر فيفسد به لان الخبر يجوز اشتقاقه وجمعه على الصحيح قد يكون الخبر جملة
لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتقليل
اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون مفرداً لانه احد جزئ الكلام ولانه اسم قبول
للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركباً تاماً فيدخل فيه نحو حيوان ناطق و غلام رجل
وضاربان وضاربون اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسماً نحو نيد ابوة قائم فريد
مبتدأ وابوة مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وفعيلة
وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلاً نحو زيد قام ابوة مبتدأ وقام فعل وابوة
فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاء في فاكروته فريد مبتدأ
وان جاء في شرط واكروته جزاؤه والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلغوا في وقوع الجملة
الشرطية خبراً فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزاء جميعاً لانهما بمنزلة جملة
واحدة وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزاء وتبعضهم الى ان الجزاء وحده ومنهم
من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها خبراً كالامر والندى وغيرهما من الاشياء
او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جارياً مجرى الظرف كالحجار والمجرى فانه
يجري مجرى الظرف في اقتضاء العوامل واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبراً

عن ذات لا يكون متجدداً فلا يصح أن يقر زيد يوم الجمعة ويصح أن يقال الهلال يوم الجمعة
 وأن حرف الجر إلى تقع خبراً عن المبتدأ أنها هي من وإلى وفي واللام والباء والكان
 وعلى وعن دون ما دونها ثم تختلف النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب إلى أن الخبر
 هو الفعل المقدر لا الظرف القائل مقامه ومنهم من ذهب إلى أن الخبر هو
 الظرف القائل مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب إلى أن الخبر هو الفعل الظرف
 جميعاً نحو زيد خلفك وعمرو في الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا عمرو مبتدأ
 وفي الدار خبره أعلم أن النحويين اختلفوا في تقسيم الجمل فمنهم من ذهب إلى
 أنها أربعة أقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم من ذهب إلى أنها
 ثلاثة أقسام وأدراج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب إلى أنها على قسمين
 وأدراج الشريطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف أي الخبر الظرف سواء
 كان ظرف زمان أو مكان أو ما يجري مجراه متعلق بجملة أي بفعل من كور أم قد
 من الأفعال العامة غالباً لكونه عليه هي الكون والثبوت والحضور والوجود فيكون
 نقدياً يفعل من الأفعال الخاصة عند قرينة والظرف المتعلق بالمذكور يسمى ظرفاً لغوياً
 لأنه إذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لا له فهو يلغى عن العمل والظرف
 المتعلق بالمقدّر يسمى ظرفاً مستقراً بفتح القاف اسم مفعول متعلق بالاستقرار وإن
 العامل العام إذا حذف انتقل ضميره إلى الظرف فيسمى مستقراً الاستقرار الضمير
 فيه وهذا أولى من الأول لأنه لا يلزم نقدياً العامل المأخوذ من الاستقرار
 بخصوصه حتى يختص هذا الاسم عند الأكثر أي عند أكثر النحاة وهي تلك
 الجملة هكذا أو جد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو فتد كبير باعتبار
 الفعل لأن هذه الجملة فعل أو باعتبار متعلق الظرف ويجوز أن يرجم هذا الضمير
 إلى الجملة بلا تأويل والتطابق بينه وبين المرجوع إليه غير لبس لأن المؤنث بالثناء
 على نوعين أحدهما ما لا يكون له مذكرة كشبهة فإن مذكرة غير مستعمل إذا يقال
 شيء الثاني ما يكون له مذكرة كقائمة فإن مذكورها مستعمل إذا يقال في المذكور قائم
 ووجب التطابق بين الضمير والمرجوع إليه فهو في النوع الثاني لا في النوع الأول
 وما نحن بصدد من النوع الأول استقراً مثلاً أو حصل أو ثبت تقول زيد في الدار

تقديره أي تقدير هذا الكلام زيد استقر في الدار لأن أصل الفعل الفصل
تقديره عاملا في الظرف أخرى ولأنه إذا وقع صلة بقدر الجملة لا محالة فكذا إذا وقع ^{خيارا}
ولأن الظرف المستقر يعمل بقيامه مقام عامل فجعله فرعاً للفعل الذي
هو الأصل في العمل أولى من جعله فرعاً الفرعه وإنما قال عند لا كثر لأن
الأقل من الحاجة ذهبوا إلى أن الظرف متعلق بمفرده وهو اسم الفاعل فتقدير
زيد في الدار زيد مستقر في الدار لأن الأصل في الخبر الأفراد ولأن المحذوف
لو كان فعلا فادخلوا زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولأن المحذوف غير من
الضمير لا تنقله إلى الظرف وأقول بمرى الاسم عنه أولى من القول بمرى الفعل عنه
لا يقال إن اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند مسند إليه فيكون كلاما وجملة
لأن القول حتى اسم الفاعل أن لا يعمل كونه اسما وأصل الاسم أن لا يعمل إلا أنه يشابهه ^{الفعل}
يعمل لكن لما لم يكن عمله بالأصالة بل بالمشابهة فرض عمله كعمل ثم على التقديرين المذكورين
يكون في الظرف ضمير عائدا إلى المبتدأ انتقل من المقدار اليه مرتفعة كما تنقله المستقل
منه ويدل عليه مجيء الحال منه نحو زيد في الدار قاعداً فإن قاعداً حال من الضمير الظرف كما
في المقدار إذ لو كان لصح تقديره هو غير صحيح وجواز الأبدل عنه نحو قوله تعالى أو وزن
يؤمِّن الحق على أكثر فأن الوزن مبتدأ أو يؤمِّن خبره والحق بدل من الضمير لأن
هو مستكن في يؤمِّن ولا يجوز أن يكون الحق صفة للوزن للزوم الفصل بين الموصوف
والصفة بالخبر حينئذ وهو صحت ولا يجوز أن يكون الحق خبراً للوزن ويؤمِّن مفعولاً
بالوزن لأنه مصلد معرف بلام التعريف والمصلد المعروف بها عمله قليل إذا عرفت
ذلك فاعلم أن القول بتقدير العامل في الظرف سواء كان جملة أو مفرداً إنما هو
البصريين وأما الكوفيون فالظرف عندهم لا يتعلق بشئ ولا يحتاج إلى تقدير شئ
واختاره أبو العباس من المتأخرين ولا يد في الجملة أي في الخبر الجملة وكذا في الخبر المفرد ^{والمشتق}
والمأول به أن الضمير في المفرد غير لازم كما في المفرد الغير المشتق نحو زيد أنسا أو حجر
ولذا خص الجملة بالذکر من ضمير أي عائداً من الجملة رابطاً ليعود إلى المبتدأ في ربطه
وإنما اشترط وجوه العائد فيها لأن الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها مستغنية
عن الربط بغيرها وإذا أريد تعلفها بشئ من المبتدأ أو ذي الحال فلا بد فيها من عائداً رابطاً

يرتبط به هو اعم من ان يكون ضمير كما اشار اليه بقوله كالهاء فيا مرمز الا مثله غيرها
 كاللام في نعم الرجل زيد وضع المظهر موضع المضم كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة
 وكون الخبر عين المبتدأ نحو قوله تعالى قل هو الله احد وهذا زيد قائم والشان
 زيد عالم ومقولى زيد فاضل وعموم اللفظ كقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
 انا لنضيع اجرهم احسن عملا فان الثانية مع معمولها يقع خبرا عن الاولى
 ولا ضمير ههنا الا ان عموم من احسن عملا قام مقام الضمير لان من احسن
 عملا والذين امنوا وعملوا الصالحات ينتظمها معنى واحد فهذا هو
 يربط الجملة باسماء السابقة وخبر ان هو خبر المبتدأ
 لانها لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وتو قال من عائد بدل قوله من ضمير كما قال صاحب
 الكافية وغيره لكان اولى ليكون شاملا لما ذكرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمير
 الا ان يقال صرح بالضمير لكثرة بالنظر الى غيره من الروابط وانما اكتفى في الجملة الواضحة
 خبرا بالضمير وحده ولم يربط بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالاً لان الخاتمة في فضلة
 بعد تمام الكلام واحتيج في الاكثر الى زيادة رابطة بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فاحتاج
 الى زيادة رابطة واذا تقر هذا فاعلم ان الجملة الشرطية ان كانت خبرا عن اسم ليس
 بشرط نحو زيد ان ياتني اكبر عمر فيكفى عود ضمير واحد ان كانت خبرا عن اسم بشرط نحو
 من يكرمى اكرمه فلا بد من ضمير في كل واحد من الجملتين المحكية بعد لقول نحو قال زيد
 قائم فهو مفعول في المعنى فلا يلزم عن الضمير فيه لان المفعول غير الفاعل وانما يلزم
 عن الضمير في الجملة التي وقعت خبرا او صفة او صلة او حالاً لها ما نفس الاول او بعض منه
 ويجوز حذف أى حذف الضمير والواو ولا يجزى حذف غيره من الروابط فان كالمفعول فلا يجزى
 لان لا ينساق الذهن مع الحذف الى الضمير ان كان المظهر موضع المضم فلا نكتة
 فانها تغوت مع الحذف وان كان الخبر عين المبتدأ فهو لا يقبل الحذف وانما يجزى حذف
 الضمير عند وجوه قريبة دالة عليه دل كلام المصنف على ان الحذف شائع كثير كلما وجدت
 قرينة واكثر ليس كذلك بل هو مختص بالضمير المحرور وعن اذا كان في جملة اسمية يكون
 المبتدأ منها جزء من مبتدأها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجزى الحذف وفي المنصوب والمجرور
 سماح نحو السمن منوان بدرهم والذكر بستانين اى منه فان قوله السمن مبتدأ

له
 اى فلا يجزى
 لنكتة

ومنون مبتدأ ثان وبدرهم خبر للمبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانه خبر للمبتدأ
الاول والضمير محذوف وتقديره السمن منون منه بدرهم منه في محل الرفع بانه
صفة منون وهو الذي يعجز وقوعه مبتدأ والتاخذ منه لانه لما ذكر السمن
ثم جرى ذكر منون بدرهم بعده علم انه منه فاستغنى عنه وكذلك قوله البر ذكر
بستين فان البر مبتدأ والبر مبتدأ ثان وبستين خبر للمبتدأ الاول والجملة في محل
الرفع بانه خبر للمبتدأ الاول والضمير محذوف وهو منه واتاخذ منه لانه لما ذكر
البر ثم ذكر بستين بعده علم انه منه فاستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل
النصب بانه حال وجاز تقديره على بستين وان كان عاملا معنويًا وتقديره الحال
عليه لانه اذا كانت ظرفا لفظ الحال وهو منه ايضا جاز وعجز وفاشبه
الظرف ثم الكرا اثنا عشر وسقًا والوسق ستون صاعًا والصاع اربعة امداد
والمد المنة واعلم ان الجملة الواقعة خبرا من الجمل التي لها محل من الاعراب مفعلة
في سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه الشرط والجزء الجازم
وهو ما بعد الفاء واذا والتابع المفرد والتابع لما لها محل من الاعراب كذا الجمل التي
ليس لها محل من الاعراب مفعلة في سبعة اقسام المستأنفة ويسمى ابتداءية كما تسمى
الجملة التي صدرها مبتدأ والمعارضة والتفسيرية نحو قوله تعالى واسر والنجوى
الَّذِينَ ظَلَمُوا هَٰؤُلَاءِ لَا بُشْرَ لَكُمْ فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاها
القسم الواقعة جوابا لشرط غير جازم كقوله ولما وكيف اوجاز لم يقرن
بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم وسرف والتابعة لما لها محل من الاعراب
وكلمة قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدأ للتقليل اشارة الى ان الاصل في الخبر
ان يكون متأخرا لان بيان قلته يستلزم اصالته تاخيره فكانه قال الاصل في الخبر
ان يتأخر وقد يتقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متأخرا لكونه
صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متأخرا فلا اقل من ان يكون
اولى به ولكونه محكوما به وحق المحكوم به ان يكون متأخرا كما ان اصل المبتدأ
التقدير لكونه موصوفا في اللفظ والمعنى والموصوف لفظا ومعنى يجب ان يكون
مقدما فلا اقل من ان يكون اولى به ولكونه محكوما عليه وحق المحكوم عليه ان

يكون مقدماً فإن قلت هذا ان الدليل ان يحري يا في الفاعل فينبغي ان يقدم
على الفعل ايضاً قلت انما لم يقدم الفاعل لوجه المعنى والمقتضى انما يعمل اذا لم يكن
هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملاً وداعياً الى ذكره بعد ابراده ومرتبة
العامل والداعى التقديم على المفعول وعلى فاعلى ليه نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ
وفي الدار خبر مقدم ويجوز ان لا يستغنى ان يكون للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة اى متعد
سواء كانت اثنين او اكثر لان الخبر حكمه فيجوز ان يحكم على شئ بحكم كثيرة كالصفا
وانما فسرنا الجواز هنا بعدم الامتناع لان تكرار الاخبار على قسمين جائز وهو ما يتم
المعنى بذكره نحو زيد عالم فاضل ناصرو وكعب هو عالم يتم المعنى بذكره نحو الخلل
حلو حامض والا بلى اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع الشامل
للو جوب والجواز ليتنا ول القسمين وانما قيد المبتدأ بالواحد لانه لو لم يقيد
به ليتبادر الذهن الى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكرار الاخبار للمبتدأ
المتعدد لانه شائع كثير لا يحتاج الى البيان ولذا اصله والمقصود حوا
تكرار الاخبار للمبتدأ الواحد لانه قليل يحتاج الى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ
بالواحد لئلا يتبادر الذهن الى غير ذلك ونصريحاً بالمقصود ويجوز ان يكون المبتدأ
متعدد او الخبر واحد نحو زيد وعمر رجلان ونحو الحلو والحامض من الطعوم ولم
يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلاً في الكلام فالنحو بالعد ثم اعلم ان النحاة
جعلوا المبتدأ منقسماً الى قسمين قسم منه ما يكون مسنداً اليه له خبر مسند اليه ذلك المبتدأ
كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسنداً اليه بل هو مسند الى فاعله هو قائم مقام خبر
المبتدأ واما التفريد عن العوامل اللفظية فشرط فيما فالشيخ لما فرغ عن بيان القسم
الاول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني استيفاءً للقسمين بالبيان فقال واعلم ان لهم
اي للنحاة قسم اخر من المبتدأ اى غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى مسنداً اليه
ليس مسنداً اليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد عن القسم الاول
للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور النحاة للضرورة فانهم
لم يجدوا فيه وجهاً من الاعراب سماً الا ابتداء وتابعهم المصنف والشيخ بن الحاجب
وقال بعضهم في توجيه رفعه انه خبر للمرفوع بعدة وتكلف في نحو قائم الزيد ان يأت

اصلها اقامان الزيدان فوضع المظهر موضع المضمير فقال قاتم الزيدان ثم اقتصر على
 احدهما تحريزاً عن التكرار فصار قاتم الزيدان فارتكب ذلك التكلف فراى ان
 جعل المسند مبتدأً فاقصر اذ ذلك في بيان المبتدأ على القسم الاول وتابعة العلاقة
 المحرير سعد الدين التفتازاني رحمه الله والى القسم الاخر من المبتدأ صفة هي اعم من
 ان تكون مشتقة كناصر ومنصور وكريم او ما يجري مجراها كالاسم المنصوب نحو
 مصري فانه جار مجرى المشتقة في توافق المعنى لان نحو مصري يدل على ان مجهة
 ما خذ مع بعض او صافها كناصر وقعت بعد حرف النفي كما ولا وان النافية نحو
 ان صار ب الاعمر وكو قال بعد النفي لكان اخصر اشمل لان الشرط هو الاعتماد
 على النفي ون حرفه سواء كان النفي مستغداً من حرفه او ما هو بمعناه كما انما قاتم
 الزيد ان اى ما قاتم الا الزيد ان او من حرف يجرى مجرى حرفه نحو غير قاتم الزيد
 لانه بمنزلة ما قاتم الزيد ان نحو ما قاتم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف النفي
 فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلمها الساد مسند الخبر انما
 الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبراً وبعدها مبتدأ او بعد حرف الاستفهام وقيل لا
 خوفاً من زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأة
 وليست بمسندة اليها وزيد فاعلمها الساد مسند الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون الصفة
 خيراً او ما بعدها مبتدأً وانما قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي او الاستفهام
 ليحقق الاعتماد واحترز به عن نحو قاتم زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأة
 لعدم الاعتماد خلافاً للاخفش والكوفيين واما اشتراط اعتمادها على احدى
 الحرفين لانها اذا اعتدت على غيرها كانت جارية على صاحبها خيراً او صفة
 او حالاً فلا يكون مبتدأ بشرط ان ترفع تلك الصفة اسماً ظاهراً اى غير مضمير مستتر
 بالجل على عموم المجاز او بارادة المعنى اللغوي منه ليدخل فيه مثل قوله تعالى الغيب
انت واقام انت لان المضمير المنفصل غير مستتر ويجزى عنه مثل قاتم الزيدان
 لان الصفة فيه ترفع مضمراً مستتراً فلم يكن مبتدأة بل خبراً كذا في بعض شرح النحوي
 ولقائل ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التعليل ارادة المعنى اللغوي من الظاهر
 ايضا لانه ينتقض جمعا يانه لم يصدق على صفة ترفع مضمراً مستتراً اشد الى القائل

في باب التنازع نحو ضارب مكرم زيد اذا اعمل الثاني على مذهب البصريين وينتقص
متعاً بنحو قائم ابوه زيد فان زيداً مبتدأ واقائم خبره مع انه يصيد عليه الحد للقسم
الثاني من المبتدأ فلم يكن مانعاً واجيب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف
النفي او الاستفهام ان تعتمد عليه في العمل وفي المثال المذكور اعتمدت على المبتدأ
في العمل وبان القائم فيه مبتدأ وابوه فاعله الساد مسدّ خبره وهذه الجملة
خبر زيد فيكون اقائم قسمًا ثانيًا للمبتدأ في الجملة فلا اشكال ثم الجار والمجرور
في قوله بشرط ان ترفع حال من ضمير وقعت اي صفة وقعت حال كونها متليسة
بشرط الخ او خبر مبتدأ محذوف اي ده متليسة بشرط الجملة او معترضة نحو قائم
فالزيد ان واقامه الزيد ان هذان المثالان للصفة التي وقعت بعد حرف النفي حرف
الاستفهام فهي مبتدأة وليست بمسندة اليها والزيدان فاعلها الساد مسدّ الخبر
في اتمام الجملة بخلاف مبتدأ محذوف تقديره هما وهذا ان اي المثالين متليسان
بخلاف ما قائلان الزيدان فان الصفة فيهما ترفع مضمراً مستترا عائداً الى الزيد
ولو كانت رافعة للظاهر لما جاز تشبيها لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا كان مسنداً
الى الظاهر يجب توحيد فلا يكون الصفة الا خبراً اعلم ان اسماء الافعال عند من جعلها
مبتدأ داخله في القسم الثاني للمبتدأ واطاعهم وقوعها بعد حرف النفي او حرف الاستفهام
فلكونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فيكفي وقوعها مبتدأ وكونها مشاركة للقسم
الاول في كونها اسماء مخرجة عن العامل اللفظية كما كانت الصفة كذلك ثم لما فرغ من
بيان المبتدأ والخبر شرع في بيان خبران ولخواتمها وهو القسم الخامس من المرفوع **فصل**
خبران ولخواتمها اي اشباه ان وامثالها وهي خمسة ان وكان وليت ولعل فهذه
الحروف الدخلة على المبتدأ والخبر فتتصب المبتدأ ويسمى اسمان ولخواتمها وتوقع الخبر
ويسمى خبران ولخواتمها خبران وهما مسند جنس يتناول كل ما هو
مسند كخبر المبتدأ وخبر كان وخبرها وقوله بعد دخولها اي بعد دخول احد الحروف
عليه فصل يخرج ما ذكرنا من الاشياء ويمعنه دخولها عليها ثمها عليها لا عطائهما
حكمها اللفظي لدخولها فلا يشكل الحد بنحو يضرب في قولك ان زيداً يضرب بخافاً
يضرب فيه من حيث انه مسند الى اخو كالا يكون مما دخل عليه ان بالحق المذكور

خبران
ولخواتمها

بل انما دخلت بن لك للعزة على الجملة اغنى يضرب مع فاعله هذا الجواب يعنى عما اجاب
بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف لاحتياجه الى تكلف يعنى
لان المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف فعلى انه يلزم
يج استدراك قوله بعد حولها والى هذا اشار فى القوائد الضيائية نحو ان زيدا قائم فان
قائم مسند بعد دخول ان وحكمه اى وحكم خبرات واخوانها فى اقسامه اى كونه مفردا
او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفى احكامه من وقوعه
متعديا او متولدا او مثبتا او منقيا او محذوفا وفى شرائطه من وجوب العائد عنه كونه جملة
او مفردا مشتقا او ما ولا به لفظا او تقديرا او عددا كخبر المبتدأ ولا يجوز تقديرا
اى تقدیر ان واخوانها على اسمها هذا شروع فى ما يخالف به خبر اداة واخوانها خبر
المبتدأ او قد ثبت المخالفة بينهما من وجهين احدهما انه لا يجوز تقدير خبر ان واخوانها
على اسمها اذ المر بكن ظرفا فلا يقال ان قائم زيد او يجوز تقدير خبر المبتدأ عليه كما
عرفت وانما لا يجوز تقدير خبرات واخوانها على اسمها لكرهتهم ان يجعلوا هذه الحرف
متصرفا تصرف الافعال او تنبيهيا على ان عملها عمل الفعل الفرعى اذ عملها فرعى او على
القصور بينهما وبين ما شبهت به من الفعل والثانى ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد فيه معنى
الاستفهام خبرا عن هذه الحرف فلا يقال ان ابن زيد ويجوز ان يقع خبرا عن المبتدأ نحو
ابن زيد الا اذا كان ظرفا اى لا يجوز تقدير خبرات واخوانها على اسمائها فى جميع الاوقات
الا وقت كونه ظرفا فيجوز تقدير خبر الخبر على الاسم اذا كان معرفة نحو ان فى الدار زيدا
نحو قوله تعالى انى ينسأ ربا بهم ويحب اذا كان نكرة نحو قوله عليه الصلوة والسلام من
البيان لهرا وان من الشعر لحكمة وانما جاز تقدير خبر على اسمها اذا كان معرفة
لجمال التوسم فى الظروف حيث استعمل فيها بما لم يتسما فى غيرها لكثرة وقوعها
كلاهم وينبغى ان يعلم ان الخبر الظرف لا يتساوى خبر المبتدأ فى التقدير لان خبر
ان اذا كان ظرفا يتقدم تقدما غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تأخيره سواء
كان الاسم معرفة او نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وايضا خبرات اذا كان ظرفا متعديا
بلام الابتداء لا يتقدم الا بيزول صدر رتبة نحو ان زيدا الفى الدار ثم اعلم ان البصائر
ذهبوا الى ارتفاع خبرات هذه الحروف والكوفيون ذهبوا الى ارتفاعها بما ارتفع به

عند كونه خبراً للمبتدأ ولما فرغ عن بيان خبرات واخوانها شرع في بيان اسم كان واخوانها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم كان واخوانها لم يذكر الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على حدة لانه ادرجها في الفاعل لانه على عنده وليس يلحق به وذهب بعض النحاة الى انه يلحق بالفاعل وليس يفعل لان نقله ما يلزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام به واختاره المصنف فلم يدرج فيه في الفاعل بل ذكره على حدة وهي كان وصار واصبى وامسى واخفى وظل وبات واخفى وعاد ورجع وما زال وما انفك وما يروح وما ينفق وما دام وليس فهذه الافعال الناقصة وما اشتملت تدخل ايضاً على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وليسمى اسم كان واخوانها وتتصب بالخبر ويسمى خبر كان واخوانها فاسم كان واخوانها هو المسند اليه جنس يشمل كل ما هو مسند اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبه بهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخول اي بعد دخول تلك الافعال يخرج به الاشياء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا يشك المحقق بان في كان زيد يضرب لخم فخر كان زيد قائماً فان زيداً مسنداً اليه بعد دخول كان ويجوز في الكل اي في هذه الافعال بلا خلاف بين النحاة تقدير اخبارها على اسمائها اي الافعال وقد جاء تقدير المصنوب على المرفوع لقولها في العمل فخر كان قائماً زيداً كان لخاله صد يقاتك كان خيراً من زيد شر من عمر وهذا اذا كان اعراب كل من الاسم الخبر او واحد منهما لفظياً لعل لا تنبأ حينئذ بخلاف ما اذا كانا مقصودين نحو ما كان عيسى وموسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية بقريظة لفظية او معنوية وعلى نفس الافعال عطف على اسمائها اي ويجوز تقدير اخبارها على نفس تلك الافعال ايضاً كما يجوز في الكل تقدير اخبارها على اسمائها الا ان ذلك لا في الكل بل في التسعة الاولى لجمع الاولى وهي من كان الى اخر نحو قائماً كان زيد وعلى هذا القياس امثلة البواقي من الافعال التسعة وانما جاز تقدير الاخبار على نفس الافعال لكون العاقل فعلاً وهو عامل قوي يصح تقدير معموله عليه ولا مانع يمنع تقديره عليه ولا يجزى ذلك اي تقدير الاخبار على نفس الافعال في ما اي في فعل يكون في اوله ما مصدرية كما في ما دام ونا فيه كما في نظائرها وانما لم يجز تقدير الاخبار على نفسها في اولها لوجوه المانع وهو كون ما مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقدير ما في حيزها

عليها لأن ما المصدرية وحرف النفي يستحقان الصدارة خلافاً لابن كيسان
 في غير ما دام لعدم المنع عنه لتأويله أياها بالثبت لأن معنى هذه الأفعال
 النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الثبات لأن نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة
 كان فمعنى ما زال زيد عالمًا كان زيد عالمًا دائماً وأجيب بأن صفة ما التي يستحق
 الصدارة كافية في منع تقدير أخبارها عليها وإذا كان ذلك فلا يقال قائماً ما زال
 زيد بتقدير الخبر على نفس الفعل وهو ما زال وفي ليس أي في تقديم خبره ليس على
 نفسه خلاف أي خلاف الحاجة فقد ذهب سيدي به إلى أن حكمه حكم ما في أوله ما كونه
 بمعنى النفي امتناع تقدير معمول النفي عليه ذهب أكثر البصريين إلى أن حكمه
 حكمه كان لعدم كون ما في أوله وبأقوال الكلام في هذه الأفعال مجيء في القسم
 الثاني وهو الفعل إن شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم كان وأحوالها شرع
 في بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو القسم السابع من المرفوعات فقال
فصل اسم ما ولا المشبهتين بليس من حيث النفي والدخول على المبتدأ والخبر
 يرتفع بهما الاسم عند الجوازين لذلك الشبه وعند بني تميم اسماهما يرتفعان
 بالابتداء وهو المسند إليه جنس يتناول لكل ما هو مسند إليه قوله بعد قولها أي بعد
 دخول هذين الحرفين فكل أحترز به عن غيره من المسند إليه بما مر من معنى
 الدخول لا يشكل الحد بالخوة في مثل ما زيد يضرب أخوه يضرب نحو ما زيد قائماً ولا حمل
 الفصل منك فزيد ورجل كل واحد منهما اسم مسند إليه بعد دخول ما ولا ويجتنب بالتركيب
 ويعبر بالمعرفة والنكرة إشارة إلى الفرق بين ما ولا فالفرق بينهما من ثلاثة وجوه أحدها
 أن لا تدخل في المعارف بل يختص قولها بالنكرات هو قليل أيضاً بخلاف ما فإنها تدخل
 في المعارف والنكرات والثاني أن لا للنفي مطلقاً والنفي الحال الثالث أن لا يجوز
 دخول الباء في خبرها ويجوز ذلك في خبر ما ولهذا كان مشاهة ما بليس أكثر من مشاهة
 لا به إذا ليس لفظ الحال ويجوز دخول الباء في خبره كذلك ثم اعلم أن لا في قوله نعم قائداً وأولاً
 حينئذ مَنَاصٍ هي المشبهة بليس زيدت عليها ناء التانيث كما زيدت في ربة
 وثمة للتأكيد واختلف بذلك حكماً حيث اختص دخولها على الأحيان ولا يكون
 من معموليها إلا واحد أو لم يحضر ظهورها معاً وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه

اسم ما ولا المشبهتين بليس

نکته
لفظ الجنس

له ای لایلفظ
لفظ الجنس

فالمقصود
المقصود الثاني

ذهب لا خفيش الى ان لا هي لا النافية للجنس نيتا عليها التاء وخص دخولها بالاحياء
ايضا وقوله حين مناص منصوب بها وخبره محذوف ايلات حين مناص معناه
وروى عنه انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل ولا ت كان حين مناص
وعندها انه منصوب على انه خبر واسمها محذوف اي ولا ت الحين حين مناص
يعني ليس الحين حين مناص قد جاء رفع الحين بعدها على حلة الخبر اي ليس
حين مناص موجه ثم لما فرغ من بيان اسمها ولا المشبهتين بليس شرع في بيان
خبرها لفظ الجنس ويسمى هذا لا التبرية ايضا وهو القسم الثامن من المرفوعات
فقال **فصل** خبر لا الكاشنة لفظ الجنس اي لفظ الحكم عن الجنس صفة عنه الاكراه
فأثم مثلاً لفظ القيام عن جنس الرجل لفظ جنس الرجل نفسه لك في بعض الشرح
هذا وان كان مستملاً لكن الشائم الكثير في خبره هذه ان يكون من الافعال العاطية
وتكون والشبوت والحصول ولا شك ان لفظ الوجع عن الشيء هو لفظ نفس الشيء فيكون لفظ
عن الجنس هو لفظ نفس الجنس فلذلك قالوا لا لفظ الجنس هذه التسمية انما تكون بملاحظة
حال بعض الافراد ولا طراد في وجه التسمية به غير ذلك فعمل هذا الحاجة الى ذكر ما في بعض الشرح
لا نه صرف عن الظاهر اذ العبارة الصحيحة على ظاهرها وهو المسند جنس يتناول لكل
ما هو مسند وقوله بعد دخولها اي بعد دخول لا فصل خروج به غير المحذور وانطبق الخبر على
المحذور وبما مضى من معنى الدخول لا ينتقض المحذور بغير ضرب في مثل لا رجل يضرب لغيره
رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النخاة اتفقوا على ان هذه ناصبة
لاسمها الذي يليها واختلفوا في رفع خبرها فمنهم قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو
قول سيبويه فنهية هي مخ اسمها في محل الرفع بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ وقال
الاخفش المبرد والزمخشري انه مرفوع بما ثم لما فرغ من بيان المقصد الاول المشتغل على
بيان المرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني المشتغل على بيان المنصوبات فقال
المقصد الثاني في المنصوبات ذكرها عقيب المرفوعات لاشتراكها في اللفظ
الواحد يجعل فيهما نحو ضرب زيد عمراً وان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعاً في اللفظ
وبالعكس كما في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمراً ولهذا كانت اسق بالنقد
على المحذورات ولكونها كثيرة لان كثرة الشيء المقصود بالبيان يقتضيه كثرة الاهتمام بذكر

له الذي يسوغ ذكره للواسطة في كل من افرادة ثم قد مر على المفومعة التي يجب
 فيه كوالواسطة وهو المفعول المطلق مصدر حقيقة او حكماً فلا يريد مثل تراثاً بمعنى
 التراب وجنداً لا بمعنى ارض ذات حجارة لانه اسم الحد حكماً وان كان اسم العين
 حقيقة اذ كل واحد منهما دعاء وفي الدعاء لم يقصد بهما المعنى الحقيقي بل قصد المعنى
 المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يقتضيه الفعل فاجراً يجرى المصدر فاذا قال من علم
 تراثاً وجنداً فكأنه قال هلك تراثاً بالتراب الجندك بمعنى فعل من ذكر قبله اقول
 المصدر سواء كان من كور حقيقة نحو ضربت او حكماً نحو ضربت الرقاب التقيدير
 فاضربوا ضرب الرقاب او اسماً مشتملاً على معنى الفعل نحو زيد ضارب ضارباً واحذر
 به عن المصدر الذي لم يكن الفعل من كوراً قبله لا حقيقة ولا حكماً نحو الضرب اقم على
 زيد وعن مثل قيامي في كرهت قياي كانه وان كان مصدراً والفعل المذكور اقبل لكنه
 ليس بمعنى ذلك الفعل لان معنى القيام غير معنى الكراهة فان قيل ان سوطاً في قولك
 ضربت سوطاً مفعول مطلق مع انه ليس بمعنى فعل من كور قبله قيل اصله ضربته ضرباً
 بالسوط او ضربته ضرب سوطاً فكان بمعنى فعل من كور قبله تقدير اقال الحديثي ان كرهته
 في كرهت كراهتي ان صدرت عن المتكلم بعد صدر الفعل المذكور قبله فهو المفعول المطلق
 وان صدرت عنه قبل صدر الفعل المذكور قبله والصادر عن المتكلم الذي يصدر عنه
 هذا الفعل كراهته تلك الكراهة فهو المفعول به فان قيل يدخل في تعريف المفعول المطلق
 ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضربت ضرباً شديداً فيجب ان ينتصب كما انه اعرف ليعلم
 فينتصب كما ان الفاعل انما اعرف ليعلم فيرتفع قلنا انه وان كان دخلاً في التعريف لانه
 نصب غير واجب لانه انما اعرف لينتصب لكن بعد ان يعلم ان قسماً منه يجب فعله اذا اقيم
 مقام الفاعل فكأنه قال هو منصوب الا في الموضع الذي قد علمت انه مرفوع فيه قد
 جاء مثل هذا في المفعول به المفعول فيه كذلك في التميز فان قسماً منه محفوض في المستثنى
 فان قسماً منه مرفوع على البدلية والفاعلية وقسماً منه مجرور كما اذا كان بعد غيره وسوى و
 سواء بعد حاشا في الاكثر وان كان الغرض من تعريفها تعريف نفسها الا ان ذلك غير مضر
 كما ذكرناه وبين كراي للمفعول المطلق للتأكيد اذا لم يكن مدلوله انما اعلى مدلول الفعل
 نحو ضربت ضرباً او بين كراي للبيان العدد اي الوحدة او الكثرة اذا كان مدلوله العدد سواء كان

العد مفهوماً من لفظ المصدا نحو جلست جلسة أو جلستين بفقر الجبر اي جلسته
 مرة واحدة او مرتين او جلست اي مرات كثيرة او من صفة نحو ضربته ضرباً كثيراً
 بين كرثياً النوع اذا كان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلسة القارى بكسر الحيم قد يكون
 اي المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور فلهذا هذا على قول المبرّد والكسائي على قوله
 سيدويه يجب ان يكون المفعول من لفظ فعله فنقوله جلوساً في نحو قعدت جلوساً
 منصوباً بقعدت على قولها وعليه الاكثرون ويجلست المقدّر على قوله ثم هذا
 التمثيل انما يصح اذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق بالخصوص
 القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما كان المعلوم من حد المفعول
 المطلق ومن مواضع استعماله تكون المفعول المطلق مصدر الفعل الذي هو عامله
 ذكر هذا الكلام تنبيهاً على ان المصدر الذي هو مفعول مطلق قد يكون مغايراً
 للمصدر الذي اشتق منه العامل وهذا المغايرة اما بحسب جوهر الحرف ونحو قعدت
 جلوساً واما بحسب الباب نحو قوله تعالى وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتَلًا او نقول اوردته
 اشارة الى تقسيم اخر للمفعول المطلق بن كراحد القسمين وترك الآخر على المقايضة
 اودفعاً لتوهم من يتوهم ان كونه للتأكيد يقتضى وجوب ان يكون بلفظ فعله
 لان التأكيد المعنوي يكون بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يكون من غير لفظ المصدر
 او اشعاراً بانه ليس تابعاً لسيبويه في هذه القاعلة بل كان مخالفاً له قد يجد
 فعله اي عامله المنتصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول المطلق اذا كان
 اسماً ايضاً لقيام قرينة اي وقعت حصول قرينة حالية او مقالية جوازاً منصوب
 على انه صفة مصدر محذوف اي يحذف حد فاجازاً لا مجازاً ولا اختصاراً مع حصول
 الغرض بالقرينة كقولك خير مبتدأ محذوف والقول يعنى المقول اي مثل مقولك
 للقادر اي الذي قدم من السفر خير مقدم فان خيراً اسم تفضيل مخفف أخيراً لا يتغير
 في التثنية والجمع والتأنيث تقول فلان خيراً الرجال وفلان خيراً النساء مصدره
 إماماً باعتبار الموصوف كما بينه بقوله اي قدمت قدوماً خيراً مقدم ثم حذف الموصوف
 واقيم الضمة مقامه فاخذ حكمه أما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
 ما اضيف اليه انما جاز حذف الفعل ههنا بقرينة دالة مشاهدة الحال عليه لان هذا

القول لا يقال الا لمن ظهر عليه امارات القدره وجوباً عطف على قوله جوازاً فالمفعول
وقد يجذف فعله اى عامله الناصب له لقيام قرينه وجوباً اى حداً واجباً
سماً نحو سقياً وشكراً وحملاً ورعيّاً اى سقاء الله سقياً وشكراً وحملاً
ورعاً الله رعيّاً وانما وجب حذف افعال هذه المصادر طلباً للتخفيف لكثرة
استعمال هذه المصادر على السننهم ولوجود القرينة الدالة وهي دلالة الحال
فان سقياً مثلاً انما يقال لمن يسقى ان يدعى بالخير فدلّت الحال على ان التقدير سقاء
الله سقياً لا يقال كيف يجب حذف هذه الافعال وقد جاء اظهارها كما قالوا سقياً
الله سقياً وشكراً وحملاً اى سقاء الله سقياً وشكراً وحملاً اى سقاء الله
وليس بكلام العرب ملغى بصدده فهو كلام مهم على ان بعض النحاة قد ذهب الى ان الحذف
انما يجب اذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقياً له وشكراً له وحملاً له
وحينئذ لا يتجوز الاشكال اصلاً ثم لما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان
المفعول به فقال **فصل المفعول به الجاء والخروج** فى الاصل كان مفعول فاعل يسمى فاعل للمفعول
اى الفعل الذى فعل به ثم صار به فى الاصطلاح بعضاً للاسم المصطلح به الضمير الجرد
راجع الى اللام الموصولة فى المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه المفعول معه
وهو اسم وما وقع عليه فعل الفاعل اى تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفعياً كان
او اثباتاً ولهذا لم يكن المفعول به الا للفعل المتعدي فيدخل فيه نحو خلق الله تعالى العالم
وما ضربت زيداً فان العالم زيداً تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما وقال بعض
المحققين لا مانع من القول بوقوع المخلوق على العالم ولكن وقوعه لا يستلزم وجوبه
بل امكانه وكن اليبس المراد بالوقوع النسبة الواجبة حتى يرد ما ضربت زيداً بل المراد
وقوع النسبة اعم من ان يكون سلبية او ايجابية ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول اياً بتأثير
واسطة حرف الجر فيكون واحداً كضربت زيداً فصاعداً اى اعطيت زيداً درهماً واعلمت
زيداً امرأ فاضلاً واما بواسطة حرف الجر كضربت بزيد ويسمى ظرفاً ايضاً وان كان المفعول مع
واسطة عاملين وهما الفعل والجار فان كانا ملفوظين يظهر عمل الجار لكونه اقرب لا يظهر
عمل الفعل اى النصب اذ لا اسم الواحد لا يقبل اعرابين لكن يضرب نصبه فى تابعه لذلك
يجوز فى المعطوف الجر وهو لا جود والنصب بتقدير فعل موافق للفعل فى معناه متعدي

المفعول به

وجوبه

ان

بنفسه فتقول مررت بزيد عمر وان شئت قلت وعمرًا بالنصب يكون التقدير جاوزت
عمرًا وان كانا مقدين كما في قولك خير بالجر لمن قال لك كيف أصبحت فالظاهر الجراحي
لان المقدّر كما ملفوظ وان كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو بآله وان كان الفعل ملفوظا
دون الجار نحو قوله تعالى ولختار موسى قومًا فالظاهر عمل الفعل لا تنفاد ما يمنع ظهور
عمله ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصبه الفعل ذهب
هشام الى انه الفاعل والفراد الى انه مجسومها والبعض الى انه الفاعلية على امر معنوي وقد
يتقدم على الفاعل كضرب عمر ازيد قد ذكره هذه المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكر
ثانيًا فالاولى ان يبدل بيانها بيان مسئلة تقدّم المفعول على الفعل كما فعله غيره
الا ان يقال ذكر هذه المسئلة ههنا من حيث انها من احكام المفعول وذكرها ثمة
من حيث انها من احكام الفاعل قد يحذف فعله اي عامله الناصب لانه يعلم من
عامله اذا كان شبه الفعل ايضًا لكن يجب ان يثبت على ان العامل لعمر في المحذوف
جاء في ما اضر عامله واما في المحذوف وجوبًا سمعيًا وفي المنادى الندبة التحذير
فالعامل المحذوف هو الفعل لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف
جاء في اي حد فاجازًا نحو زيد في جواب من قال من اضر ب تقديره اضر ب زيد المحذوف
الفعل بقرينة السؤال ووجوبًا عطف على قوله جازا اي قد يحذف فعله لقيام قرينة
حذفًا واجبا في اربعة مواضع فان قيل كيف يستقيم المحصر في اربعة مواضع قد جازى
الحذف في غيرها ايضًا كما في باب الاغراء نحو اخاك اخاك المنصوب على المجرى نحو الحمد لله الحميد
اي اعني والمنصوب على الذم نحو ذهب الفاسق الخبيث اي اعني الخبيث والمنصوب
على الذم نحو مررت بزيد لمسكين اي اعني لمسكين قلنا الاغراء ملحق ببا التحذير لا تحذرها
صوت ومعنى اعني باحد الوجوه المذكورة من الملام والذم والذم ملحق بالمنادى كما نهى من بين
امثالها باحد تلك الوجوه كما ان المنادى يخص بطلبه لا قبالة من بين امثاله لان العلة
لا يقيد المحصر لما ذهب اليه الجمهور واما ذكر العدد ليضبط المذكر عند السامع
الاول اي الموضع الاول من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول
به سمعي اي مقصور على السامع وقد مر على القياس ان يكون اقل منه نحو امر ونفسه
اترك امرًا ونفسه المقصود اما الحذف على الفرار عن الرجل نفسه وعلى قصر اليد واللسان

عنه فعلی الاول والواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة والعطف انتہواخیر الکفر معناه
 انتہوا یا معشر النضاری من التثلیث ای من قولکم ان الله ثالث ثلثة وایتواخیرکم
 وهو التوحید القرینة علی تقدیر الفعل انک اذا غیبت عن شیء ثم جئت بما لا ینمی عنه بل
 هو ما یؤمر به الساق الذهن الیه فحوایت او اقصد هذا عند سبویة ذهب لکشا الی انه
 منصف بتقدیر یکی لانتهاء خیر الکفر ذهب لفراء الی انه صفة مصلح محذو فیه انتہواخیرکم
 خیرا لکم وتبعض الکوفیین الی انه حال وانما اخر هذا المثال مع انه عظیم الشأن لانه
 من القرآن لان له مساسا لما نحن فیه من وجه دون وجه لما ذکرنا من الاختلاف ولها
 وسهلا ای اتیت اهلكا اجانب ووطیت سهلا من البلاء اخرنا وهذا القول یقوله
 المزور والمضیف للزائر والضیف لتطیب قلبه واصابة الانس من جهته والمعنى
 انما من اهلك واتیت اهلارا کجانب وفازلی لک سهلا لیت راغیب علیک فی منزلی
 ونقل المبرح ان هذا دعاء ینصب علی المصلح تقدیره سهلت سهلا واهلت اهلا والواق
 من المواضع الاربعة وهی ثلثة مواضع قیاسیة المراد من القیاس ان یکون هناك
 ضابطة کلیة یحذف الفعل حیث حصلت تلك الضابطة والثانی ای الموضع الثانی
 من تلك المواضع التي یجب فیها حذف الفعل الناصب للمفعول به التحذیر هی الاصل
 تخویف شیء عن شیء وتبعیدا عنه وفی عرف النخاعة صار اسما لقسم من اقسام
 المفعول به وهو ما ذکره وانما کان حذف فعلا لاجبا لفقدان الفرصة فی التلفظ به
 المقام یقتضی حذفه لان هذا یدکر فیما اذا كانت البلیة مشرفة والوقت ضیق للتلفظ
 به یحتمل انه ان یتلفظ الفعل وقع المحذر فی البلیة فیحذف الفعل یمکنه بذکر المحذر
 منه وهوی التحذیر بمعول ای مفعول به بتقدیر یراق ونحوه من احذر وبعده کجانب ولو
 قال بدل قوله بتقدیر یراق وبعده لکان اولی لا یتقال اتقیت نریدا من الاسد
 بمعنی فحیته فلا یخجلو قوله بتقدیر یراق عن ساحة واحذر به عن المفعول لانه لیس
 معولا بتقدیر یراق فیحذف فی جواب من قال من اضرب فانه معول بتقدیر اضرب
 فلا یکون ما نحن فیه تحذیرا منصوبا علی انه مفعول مطلق لو علی انه مفعول له للتقدیر
 اول ذکر مقدیر ای ذلك المفعول المحذر تحذیرا مما بعده من حرف جر وکلمة ما
 موصوفة او موصولة والظرف صلة او صفة لها والضمیر فی بعدا راجع الی المعول والجملة

الثانی

وقعت صفة لقوله معول اي ذلك المعول تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد
ذلك المعول واحتضر به عن المعول بتقدير انا لا التحذير وما بعد كما تقول اياك
قال لمن اتقته فانه لا يكون مما نحن فيه نحو اياك والاسد مثال المعول بتقدير انا تحذيرا
ما بعد واصلا اتقك والاسد لكنه لما لزم اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في شيء واحد
وجب قلب الثاني بالنفس في غير افعال القلوب فصارت انا نفسك الاسد فاذا حذرت
انا لصيق المقام حذف النفس لا تتفاء الضرورة وهي انما ضميري الفاعل و
المفعول ثم قلبت المتصل بالمتفصل لفقد ما يتصل به ثم قوله الاسد عطف على
اياك ومعنى الكلام انا نفسك من الاسد انا نفسك والاسد من نفسي وقد يجي منكها
ايضا واياك والشر وانما اختار التمثيل بالضمير مخاطب تنبيها على ان الغلب
في هذا القسم من التحذير عند كونه ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يكون اسما ظاهرا
مضافا الى مخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه
الاسماء الظاهرة والمضمومات كلها وانما قدم هذا القسم من التحذير على القسم الاخر
لا تفاقهم على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الاخر لان بعض النحويين جوزوا اظهار
الفعل فيه نظرا الى ان تكرار المعول لا يوجب حذف العامل نحو قوله تعالى اذ كنت الارض دكا
دكا واجيب عنه بان الموجب للحذف هو عدم الفرصة في ذكر العامل مع ذكر
الحذف منه على ابلغ الوجوه لان التكرار موجب او ذكر على صيغة الماضي المحذو
منه مفعول ما لم يسم فاعله ومنه متعلق بالحذف مكررا نصب على انه حال
من الحذف منه وهذه الجملة معطوفة على ناصب تحذير او في هذا احتراز عن ذلك
الطريق من غير تكرار فانه لا يكون مما نحن فيه نحو الطريق الطريق مثال الحذف منه
مكررا اي انا الطريق او بعدها وكذلك نحو الصبي الصبي لجد راجدا راي انا
الصبي ان تطأه وانا راي الجد ان يسقط عليك وانما كرر الحذف منه للتأكيد ثم اعلم
ان تعريف التحذير يشكك بما ذكره بقوله تعالى انا لله وسقياها فان المفسرين حرموا
منسوب على التحذير راي احده وانا لله وسقياها ولم يدرك الحذف منه مكررا لكونه
الناقة والسقيا فكان هذه التعريف نوع من التحذير وهو ما يجب حذره عما لم يكن التعليل
بعدم الفرصة في الالتفات بالعامل يستلزم وجوب حذف العامل في جميع مواضع التحذير

الثالث ما اضمر عاملا على شرطية التفسير

الرابع المنادى

هذا عبارة موجزة في جميع النسخ والعلل التي في نسخة المخطوط

ألا ان يحاج بان المراد من التحذير المعروف هو التحذير المصطلح عليه فيما بينهم وناقرة الله
ليس يتحذر بمصطلح وانما سمى تحذيرا من حيث ان العامل المقد في حد ولو الثالث
اول موضع الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول ما في مفعول
ا صمى قد عاملا في اضمارا واقعا على شريطة التفسير اي شرط تفسير ذلك العامل
بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده واضافة الشريطة الى التفسير بيان انية اي شرط هو
تفسير الشريطة والشروط لفظان بمعنى واحد جمع الشرط شروط وجمع الشريطة
شروط والتاء في الشريطة اما باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف هو العلة والتاء
للتقل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان يكون الشريطة بمعنى الطريقة والطرس
فلاضافة حينئذ لا مية وانما وجب حذف فعل لن لا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فانه هو فيما
اذا حصل الابهام في الكلام من حذف المفسر لانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا
بل صار عبثا لا طائل تحته بخلاف ما اذا حصل الابهام في الكلام من ذكر المفسر فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسر نحو جاء في رجل اي زيد وهو اي ما اضمر عاملا على شريطة
التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لان المبتدأ من المفعول المفعول به ما اضمر عاملا
اعتر من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه اذا كان البحث في ما اضمر عاملا الذي هو
مفعول به بعد فعل صفة وقع بعده ذلك الاسم فعمل وشبهه اي شبه الفعل واللام
اسم الفاعل والمفعول المصلا والصفة المشبهة واسم التفضيل معنى الشبهة
كالتمثال بمعنى المماثل يشتمل اي يعرض ذلك الفعل وشبهه لم يصح به ههنا كقوله
بن كره قريبا ونظيره قوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه الذي خبت
لا يخرج الا نكدا اي نباته فلم يصح به ههنا كقوله بن كره عن قريب عن ذلك الاسم اي
العمل في ذلك الاسم بضميره اي بسبب عمله في ضميره ذلك الاسم احذر به عما يشتمل
بن لك الاسم مخوزيا اضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتناول ما اشتمل
بمتعلقة مخوزيا اضربت غلامه قلت الكلام محمول على حذف المعطوف الذي يشتمل
عنه بضميره او بمتعلقة ولقائل ان يقول بقي التعريف لان ناقضا ايضا لانه لم يذكر
فيه قيد وجب ذكره وهو بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ليجاز به عن نحو زيد
هل ضربته وما ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل مصدر كرفه الاستفهام او النفي

نحو زيد اضربه فان زيد الاسم منصوب بفعل محذوف مضمر وهو ضربت اذا التقدير
ضربت زيداً اضربه بفتح الهمزة اي يفسر ذلك الفعل المحذوف الفعل فاعل بفسره وهو موصوف
بقوله المذكور بعد اي بعد زيد هو ضربته ليستغنى عن ذلك الاسم بضميره ولهذا الباب
اي باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير فروع كثيرة مذكورة في المطولات ولا يليق
ذكرها بهذا المختصر الرابع اي الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
للمفعول المنادى هو اسم مدعوى مسئول اجابة مسأله وهو لمدعوه بقوله المنادى هو
المطلوب اقباله من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد نحو يا لله اماناً يا جبال
ويا ارض ويا سماء فمن باب الاستعارة بالكناية ونادائها استعارة تخيلية وطول النداء
هنا ادعائي بحرف النداء متعلق مدعوى بواسطة حرف من حروف النداء وفيه
احتراز عن نحو ادعوني اذ انه ليس بمدعوى بحرف النداء فلا يكون منادى لفظاً
نصب على التمايز من الحرف او على الحال منه بمعنى الملفوظ نحو يا عبدا لله او
ادع عبدا لله يعني ان اصل يا عبدا لله ادع عبداً لله انا الذي محذوف الفاعل
واقسم يا مقامه واعتصم ههنا بان الفعل لو كان محذوفاً وفاقاً قائماً مقامه
ان يكون الجملة الندائية خبرية ولا مر ليس كذلك وايضاً ان قولنا
ادعوني لا يحتمل الحكاية مع الغيرة قولنا يا زيدا لا يحتمل ذلك فلا يكون
اصل ذلك والجواب عن الاول بان تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز
براد بالفعل الانشاء كما في قولك بعث واشتريت لكن الاولى في الافعال الانشائية
وردها على لفظ الماضي وعن الثاني بان اصل قولنا يا زيدا ادعوك فاقسم المظهر
مقام المضمر وحرف النداء قائم مقام ادعو وقولنا ادعوك لا يحتمل الحكاية مع غيري
المخاطب فكذا اما قام مقامه وانما وجب حذف الفعل هناك لكثرة الاستعمال ولا
يلزم الجمع بين النائب والمنوب هذا ما ذهب اليه سيبويه لان ناصب المنادى عند
الفعل ذهب المبدى الى ان ناصبه حرف النداء فلا يكون حينئذ ما نحن فيه وهو
النداء خمسة يا واهياً واهياً والهمزة المفتوحة وتند يحذف حرف النداء عن المنادى
لفظاً لقيام قرينة على سبيل الجواز للتخفيف اذ لم يكن اسم الجنس ولا اسم الاشياء
ولا مستغنياً ولا مندماً حيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الاشياء فان قلت

ينبغي ان لا يحذف حرف النداء لانه نائب مناب ادعو والنائب لا يحذف ولا نه لوجه
يلزم حذف النائب والمنوب جميعا وذا لا يجوز قلت انما لا يجوز حذف النائب ان كان المنوب
ما لا يجوز حذفه كالنائب مناب الفاعل فانه لا يجوز حذف الفاعل فكذا لا يجوز حذف
ما نائب منابه واذ كان حذف المنوب جائزا كان حذف نائبه جائزا ايضا كالنائب
مناب الفعل فانه يجوز حذف الفعل فكذا يجوز حذف ما نائبه وما نحن فيه من هذا
القبيل وايضا انما لا يجوز حذف النائب اذ كان حذف المنوب مشروطا بوجوب النائب
كلام التعريف فان حذفها مشروط ببنائها نائبها فلو حذف النائب ايضا للزم حذف
لام التعريف وانه لا يجوز واذ كان حذف المنوب غير مشروط بوجوب النائب يجوز
حذف نائبه كالفعل فان حذفه غير مشروط بوجوب المناب فيجوز حذف نائبه كما في ما
نحن بصدده او نقول يجوز حذف النائب اذ كان له نائب كما في ضرب زيدا قائما وهرنا
القرينة ناشئة له نحو قوله تعالى يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا اي يا يوسف بقريته للقام
والا هم ان يوسف عبداني وقيل عراقي وقية نظرا لانه لو كان عربيا كان منصرفا
لخلة عن سبب سنوي العلمية وقد يجاب عن هذا بان لا يجوز ان يكون معدا في حالة
العلمية عن يوسف بكسر السين على زنة بوجوب وقد يحذف حرف النداء نحو اللهم
لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرجت تبرا كما باسم الله تعالى قال
الكوفيون اصله يا الله امنا بالخيار قصدنا بالخيار ففت الهنة بعد حذف الضمير من
حرف النداء فانضمت الميم المشددة باسم الله سبحانه فامتزجا وصارا الكلمة
واحدة ولا يلزم حذف حرف النداء منه على قوله لان الميم فيه ليس عوضا عن
لما فرغ عن تعريف المنادى شرعا في بيان اقسامه احكامه فقال اعلم ان المنادى على قسمين
فان كان اي المنادى مفردة اي غير مضاف ولا مشبهة به فاحترز به عن المضاد
المشبه به معرفة نعت مفردة او خبر اخر لكان واجب التعديل لان الحكمة لا يتم باحدا
واحترز به عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة ههنا اعم من ان يكون
معرفة قبل النداء او بعدا ولهذا ذكر تطهيرين للمبني على الضم بين اي المنادى
المفرد وهو جزاء الشرط على علامة الرفع هذا اشمل من قوله على الضم لان البناء
على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف ايضا وقوله على علامة الرفع يعنى الحروف

كما بین كالأصمة ونحوها هو الالف والواو نحو یأزید نظیر للمنادی المعرفة قبل النداء
قال المبرد ان هذا العلم يقتضی تكثیرا لثلاثا یلزم اجتماع التعریفین ولا حد انه لازم
لان المحظوظ هو اجتماع اللف التعریف لا اجتماع التعریفین وینتقص قول المبرد بنحو هذا
ویا انت لتعذر تكثیر اسم الاشارة والضمیر ویارجل نظیر للمنادی المعرفة بعد النداء اذا
قصد به الرجل اللعین ویأزید ان ویارجلان نظیران للمنادی المبنی علی الالف یأزیدون
نظیر للمنادی المبنی علی الواو فالالف الواو فیها لیست للاعراب بل لمحجدة التثنية والجمع
وأنما ذكر العلم المثني والمجموع فی التمثیل بدین اللام والمشتبه فیما بینهم ان العلم اذا
ثنی أو جمع بالواو والنون لرفع لام التعریف لان ذلك مخصوص بغیر المنادی فلا یؤید
ما یقال انه لا یصح هذا التمثیل بل الصواب ان یمثل بیا الرجلان وإنما جعل
هذا القسم من المنادی مبنیاً لمضارعة یكاف ادعوا فی وقوعه موقعها فی افراده
وتعریفه وخطابه وإنما جعل مبنیاً علی الحركة وان كان الاصل فی البناء السكون
للفصل بین ما كان بناءه لازماً و بین ما كان بناءه عارضاً وإنما كان الاصل فی البناء
السكون لوجهین احدهما ان البناء ضد الاعراب واصله الحركة وضد ما السكون
فاعطى السكون للبناء تحقیقاً للتضاد بینهما والثانی ان الحركة فی العرب للحاجة الیها
ولا حاجة للمبني الیها وإنما اختیار بناءه علی الضم لانه لو كان بناءه علی الکسر لزم التبا
بالمنادی المضاف الی یاء المتكلم المحذوف منه الیاء واكتفی بالكسر نحو یا غلام لو كان
بناءه علی الفتح لزم التبا شبه بالمنادی المضاف المحذوف الفه واكتفی بالفتح
فی بعض اللغات نحو یا غلام ثم لما فرغ عن بیان المنادی المبني اراد ان یمین
ما یطوع علیه ویصیر به معرباً فقال ویخفض ای المنادی بلام الاستغاثة
ای بلام یدخل علیه حین الاستغاثة فالأضافة بادنی فلا یستو ولا استغاثة من
الغوث وهو استدعاء المظلوم احداً یرفع الظلم عنه وهو یقتضی مدعوا ومدعو الیه
فالمدعو المستغاث والمدعو الیه المستغاث له واللام فی الأول مفتوحة وفي الثانی
مكسورة فرقاً بینهما نحو یا زید ای للمسلمین وكلاً اللامین یتعلقان بادعوا ویا
النائبه عنه ولا یكون الاستغاثة الا بكلمة یا وإنما جعل هذا القسم من المنادی معرباً
مع انه مفرد لان اللام من حروف الجر هی غیر ملغاة لا یقال انما لم یلزم الحذف في العریة

والمنادی ههنا مبني والعامل لم يظهر عمله في المبني لانا نقول حرف النداء يقتضيان
 يعمل فيه كان حرف الجرا قرب به بالعمل من حرف النداء فاعمل فيه لاجل القرب واما
 فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم المظهر لان هذا المظهر
 شابه المضمر من حيث وقوعه موقعه فكما ان اللام اذا دخلت على المضمر كانت مفتوحة
 غورك وله فكذا اذا دخل على المظهر المشابه للمضمر كانت مفتوحة واما كسر اللام الجارة
 اذا دخلت على غير هذا المضمر فرقا بينها وبين لام التاكيد نحو ان تزيد انما لم يفعل الامر
 بالعكس غاية بجانب عملها وفتحت هذا اللام في المضمر حادثة للاصل واما اختيار اللام من
 بين سائر الحروف للاستغناء لاني المستغنى عن من يبين امثاله بالدعاء يفتح اي المنادى
 بالحق الفاعل اي بسبب الحاق الف الاستغناء به لموافقة الالف الفتحة نحو يا زيدا يا نصال
 الهام معه للوقف واما قد تم بيان البناء الخفض الفتح على النصيب لانه بالنسبة الى بيان النصيب
 وينصب اي المنادى على المفعولية ان كان مضافا نحو يا عبد الله مثال المنادى للمضاف
 او مشابها للمضاف نحو يا طالع اجد لا مثال المنادى المشابه للمضاف وهو كل اسم تغلق به
 هو من تمام معناه وذلك اما معول الاول نحو يا خيرا من زيد ومعطوف عليه عطف
 النسق على ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسماء شئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين كان المجموع
 اسما لعددين معينين او نعت هو جملة نحو يا حافظ لا تنس يا شاعر لا تشاعر اليوم مثله الا انما
 من ذات عرف واما المنعوت بالمفعول نحو يا رجلا صالحا فليس بمشابه للمضاف في الصيغة بانه
 نعت المنادى نحو يا حافظ لا تنس من قبيل هذا المنعوت بتقدير ان كان منعوتا بالجملة قبل النداء
 فكان مشابها للمضاف كالمعطوف قبل النداء لا متناهما تعرف نعته لان الجملة لا تعرف بحال
 فعند قصد التعريف في المنعوت لا بد من هذا التقدير لئلا يلزم وصف المعرفة بالنكرة
 بخلاف الموصوف بالمفعول فان قصد التعريف فيه غير مضطر الى علة من قبيل هذا الوصف
 حتى يكون مشابها للمضاف لا مكان تعرف صفة با دخال حرف التعريف عليه كما
 تقول يا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل قد شرط لعمله اعطاء على شئ
 من الاشياء الستة المعروفة وهذا لا يعتمد على شئ منها فكيف يعمل قلت انه معتمد على موصوف
 مقدرا ذا صله يا رجلا طالع اجد لا ولا يلزم انما اجد باب يا رجلا صالحا لان
 المنادى فيه هو الموصوف دون الصفة بخلاف قولنا يا طالع اجد لا فان المنادى فيه هو

على ذلك
غاية

الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يحذف ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لما منع
 يوجب امتناعه في الصفة بعد ما اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة ولقد مر في
 جهة التبعية الا ان الامة ادعى موصوف مقدّر معتبر عند البعض الجرم على انه
 غير معتبر ويحيى ان يكون هذا المثال على رأى الاخفش الكوفيين فانهم اجازوا اصل الاسم
 بلا اعتماد او نكره غير معينة معطوف على قوله او مشابها للمضامى ينصب المندادى نكارة
 كذلك كقول الاعشى يا رجلا خذ مني كمال المثال للمندادى النكرة الغير المعينة وانما اخبر
 هذا القسم من المندادى انه النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف على
 خلاف المضامى والمشابه له فانها خرجت عنه بقيد الافراد المقدم وان كان معروفا بالالف
 واللام قيل يا ايها الرجل للمذكر ويا ايها المرأة للمؤنث بتوسط اى واية معهما للتنبيه
 بين حرف النداء المندادى المعرف باللام فان قلت اذا قصد نداء الاسم المعرف باللام يلزم
 ان يتوسط بالمبهم معهما التنبيه ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل ويا ايها المرأة ولا يلزم
 يقال يا ايها الغلام ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايها المرأة ويا هو الامم فخرج ذلك
 والتالى باطل فالشرط مثله قلت قد اخرج هذا الكلام على وجه التثنية كما قد قيل مثلاً
 يا ايها الرجل ويا ايها المرأة فلا يروى ما ذكرت وانما يتوسط بالمبهم معهما التنبيه كونه
 اجتماع حرفي التعريف وتحصيل الغرض باجرام ذى اللام المقصود بالنداء على ما أتى به
 في الصيغة المجردة منه وهو اى واية واتق ايها تنبيه على ان المندادى ما بعدها
 وخروج اى من بابها او كان كالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان يقول ينتقص
 هذا بان العلم اذا كان مثله او مجزئاً كان معترفاً باللام اذا قصد نداء ولا يتوسط بالمبهم
 النداء هناك بل يجب اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا ايها الزيدان ويا ايها
 الزيدان واجيب بان اللام في المثني والجمع علمين مكمل للتعريف الذى انتقص بالتثنية
 والجمع وليس بمعرف فلا يدخل في المعرف باللام او يقال اللام في المثني والجمع علمين
 احد الاخرين اما اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام
 فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخيم من خواص المندادى اخذ في بيانه
 فقال ويجوز ترخيم المندادى في سبعة الكلام اى بدون الضرورة ويجوز في غير المندادى
 للضرورة كقول ذى الرمة

فانما تقدم

له اى نقطه

ف العلم اذا كان مثني او مجزئاً كان معترفاً باللام

الترخيم

ديار مية اذ في تسميتها عقها ولا يداي مشكها عجم ولا عجم
 ثم الترخيم في اللغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعي انه قال لقيت سيوبه
 ما يقال للمنادي اسهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم قال في القاموس الترخيم
 من وحم الكلام من حد كرم او نصر بمعنى كان سهلا والجارية اذا صارت سهل المنطق
 يقال هي خيمه ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل المنطق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه
 بقوله هو اى الترخيم حذف في اخره اى اخر المنادى للتخفيف اى لاجل جرح التخفيف لا لقائي
 نصري في وسام لغوي والمراد بالحذف في اخره هو الحذف في حالة التركيب حالة الافراد لا في
 هذا الحد على يد ديموقاضى داج كما نقول في مالك يا مال وفي منصو يا منصو وفي عثمان
 يا عثم انما ذكر ثلاثة امثلة اياما الى ان المنادى اذا كان اسما غير مركب قد يحذف منه حرف واحد
 عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد حرف زيادة في حكمه زيادة واحدا ولا يكون في اخره حرف صحيح
 قبله من الحروف وقد يحذف حرفان وهذا اذا كان المنادى حذو هذين القسمين كنصو
 وعثمان ويحذف في اخر المنادى للرجح الضم على ان يجعل سائما مستقلا بنفسه غير مبني على
 ما كان ويجعل الحذف نسبيا منسيا كما انه لم يحذف منه شيء والحركة الاصلية على ان يجعل
 الحذف في حكم الثابت فيق ماقبله على ما كان وهؤلاء كثيرا نقول في مالك يا مال بالضم يا مال
 بالكسر فحارث يا حارث بالضم يا حارثا بالكسر اعلم ان كلمة يا الكاشفة من حروف النداء قد تستعمل
 في المندوب اى في الاسم الذى يندوب مستأجره اى يبكي عليه الذببة في اللغة من تدبت
 اثبتت اذا بكيت عليه وعدت محاسنه ايضا كما تستعمل في المنادى لاشترائكها
 في الاختصاص بكون كل منها مدحوا وهواى المندوب المتفجع عليه اى
 يتحزن لاجله والمتفجع يتعلق باللام فالظاهر ان يقال المتفجع له لعل كلمة على
 ههنا بمعنى الامر او يضم من التفجع معنى البكاء بيا اووا الجار والمجرور صفة المتفجع عليه
 والباء للاصاق اى المتفجع عليه المصق بيا اووا ولا يجوز ان يجعل السببية لانها
 ليست بسببين للتفجع كما يقال يا زيدا وارزيلة زيادة الهاء في اخره لمد الصوت
 فواختص بالمندوب اى المندوب مختص بكلمة واوا انفرد بها عن المنادى في الاصل لكونها
 نصبا عليه فالباء دخلة على المختص وهو لا عرف الا شهرو ويحذف ان تكون داخل على المختص
 اى كلمة وا مختصة بالمندوب ولا تستعمل في غيره وبما مشتركة بين النداء

المفعول فيه

العين

التي هي

المندوب الا انها تستعمل في المندوب الامم القرينة وهي كالف في آخر المندوب
لا تستعمل في الندبة من حروف التثنية سما يا اما الشهر تتها واما اكونها الاصل
وحكمة الاعراب والبناء مثل حكم المندوب ثم لما فرغ من بيان المفعولية شرع في بيان المفعول
فيه فقال **فصل المفعول فيه** هو اسم ما يثبوت فيه الفعل اراد بالفعل ههنا الفعل
اللغوي اعني الحدث دون الاصطلاح الذي هو مقابل للاسم المحرف فيعم المصدا لما
الفاعل والمفعول يدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لانه ما يقع الفعل فيه لو قال
الفعل المذكور كما قال غيره لخرج عنه مثله من الزمان والمكان بيان لما المراد بالزمان
ماله صلاحية ان يقع جوابا لما في ما له صلاحية ان يقع جوابا لا يثنى ثم الزمان
والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين كما نقول شئ يوم الجمعة خلفا او اعتباريين فان
المصدا قد يجعل جنسا في سعة الكلام مجتهد المضاف اقامته مقام الظروف للتجاسر
بينهما لانهما مدلولو الفعل قد يجعل الاثنين مكانا على ندرة فهو جلست قد مر زيد
الشمس ينصب الشمس مفعلا جلست وقت قد مر زيد في مكان بروز اثر الشمس فيسقط
المفعول فيه ظرفا ايضا لانه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذه الاضافة مثل
الاضافة في باب الساجر او سوار الذهب بمعنى من اى الظروف التي هي الزمان الامر في
الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس على هذا القياس قوله وظروف المكان
على قسمين مبهم وهو ما اى ظرف لا يكون له حد معين كدهر وحين وحد معطوف
على قوله مبهم وهو ما اى الحد وما اى ظرف له حد معين كيوم وليلة وشهر وسنة
فان لكل واحد منهما حد معين وكلها اى ظروف الزمان مبهما كان او محددا ومعرفة
كان او نكرة منصوب بتقدير يرفي لانها لو كانت مفعولة يجزى لان الغاء حرف الجزاء غير شائع
وفي هذا اشارة الى انها لو كانت مفعولة نحو خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه لانه غير
منصوب وهذا على اختيار المصنف حيث ذكر حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه
ذلك والجمهور على ان تقدير يرفي شرط للمفعول فيه اذا وجد لفظا كان مفعولا به
بواسطة حرف الجزاء مفعولا فيه اذا المفعول فيه عندهم ما هو المقدار بقى من الزمان
والمكان يقع فيه الفعل المذكور ثم تقدير يرفي انما يشترط لكون المفعول فيه منصوبا
في اللفظ والا فهو منصوب تقدير اعم وجه كلمة في ايضا اذا التحققت ان منصوب لفظ

هو الحذف فقط حتى عطف المنصوب عليه نحو يد هب في نجد غوة اغاثر ثم
اعلم ان الفرق بين المقدّر والمحدوف ان المقدّر ما بقي اثره
في اللفظ والحذف بخلافه والشيخ استعمل احدهما مكان الآخر كما نهى بفرق بينهما
تقول صمت دهرًا مثال للزمان المبهم وسافرت شهرًا مثال للزمان المحدوف في
دهر في شهر تفسير للتقدير وظرف المكان كذلك اي مثل ظروف الزمان على
قسمين مبهم وهو اي المبهم منصوب ايضًا كظروف الزمان بتقدير يرفى فحو جلست
خلفك وامامك نظير للمكان المبهم فان قوله خلفك مثلاً يتناول جميع ما يقابل
الظهر الى انقطاع الارض وكذلك البواقي من الجحش الست وعده وهو اي المحدوف
ما لا يكون منصوبًا بتقدير يرفى بل لا بد من ذكر في فيه فحو جلست في الدار في السوق
وفي المسجد نظير للمكان المحدوف وانما كان ظروف الزمان كلها منصوبة بتقدير
في وما كان من ظروف المكان منصوبًا به الا ما هو مبهم منها لان المبهم من ظروف الزمان
جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصير انتصابه بلا واسطة كالمصدر واما المحدوف منها فيجمل
على المبهم من الزمان لا شتر اكهما في الذات اي في الزمانية والمبهم من المكان محمول
على المبهم من الزمان ايضًا لا شتر اكهما في الوصف وهو الايهام انما لم يجمل المكان المحدوف
على الزمان المبهم لانها مختلفان في الذات والوصف ولم يجمل على المكان المبهم ايضًا مع
اشتراكهما في الذات لان المكان المبهم يجمل على الزمان فلو حمل عليه المكان المحدوف كان بمنزلة
الاستعارة من المستعير السؤال من الفقهاء ثم لما فرغ من بيان المفعول في شرح بيان
المفعول له فقال **فصل المفعول له** هو اي اسم الاجزاء لقصد تحصيله او بسببه
وقر الفعل احترز به عما لا يقع الفعل لاجله كساثر المفاعيل والمحقات واما
بالفعل ههنا الفعل للغوى وهو الحدث دون الاصطلاح فيعبر المصدر واسم
المفاعل والمفعول المذكور قبله اي قبل ذلك الاسم واحترز به عن مثل اعجبنى
التأديب فانه وان وقع لاجله فعل البتة الا انه غير من كونه المراد بالمدكور اعم
من ان يكون حقيقة او حكمًا فيتناول صفة الحذف ايضا وينصب اي المفعول له
بتقدير الامر لان التلفظ بها يوجب جرّه وفي هذا ايماء الى انه اذا تلفظت مثل جئت
للمن كان مفعولاً له الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المصنف ويدل عليه تعريفه هو غلا

اصطلاح الجهد فانه لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فوضعت
 تاديباً اي للتاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لقصد تحصيله وهو الضرب
 فان التاديب لا يحصل الا بالضرب فان قلت التاديب عين الضرب فكيف يحصل
 قلت لا سلم ان التاديب عين الضرب بل هو حادث التاديب الضرب سبباً لحادث
 ووسيلة وقعدت عن الحرب جيناً اي لجين مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
 بسبب وجوه فان القعدة انما وجد بسبب الجين قيل لو قال مكان قوله قعدت
 عن الحرب جيناً حارب شجاعة كان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج واللام
 الجلادة واجب بانه اورد هذا المثال مقروناً بذكر الزجاج تنبيهاً على انه قد عد
 توفية النظر في المفعول له مكتفياً بظاهر ما لاح له من الدليل جيناً ولو كان
 شجاعاً لما قعد عنه فقيه توهين لذهبه وعند الزجاج هو اي المفعول له مصد
 اي مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقريته تاديب وجين تقديره اي
 تقدير المذكور من النظيرين عند ادبته بالضرب تاديباً وجيناً بالقعود عن الحرب جيناً
 او تقديره ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جين ورة قول الزجاج
 بان المضموم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم
 منه ذلك ثم لما فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال
فصل المفعول معه هو ما اي اسمين كرجعوا والواو الكائنة بمعنى مع واحترز به عن
 سائر المفاعيل فانها غير من كورة بعد الواو لمصاحبة معمول الفعل اللام يتعلق بقوله
 يدكروا المصاحبة مصدراً الى المفعول الفاعل منزول اي لمصاحبة واحترز به عن
 نحو زيد عمرو اخوك فان عمراً ذكر بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل ثم للفقهاء
 اعم من ان يكون فاعلاً نحو جاء البرد والحبات وجئت انا وزيد اي مع الحبات مع
 زيد او مفعولاً نحو كفات وزيد ادرهم فان كان الفعل لفاء للتفسير وكان ناقص
 او تام واللام للعهد اي فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه على
 لفظاً منصوب على انه خبر كان او على انه حال اي لفظياً او ملفوظاً او على انه عين
 اي من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال تقييد
 قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل يحوي فيه الوجهان العطف وكونه

المفعول معه

مفعولاً مع لانه لا مانع مع واحد منها نحو جئت انا وزيد ابا نصب على انه مفعول معه
 وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وان لم يجز
 العطف اى عطف ما بعد الواو على مفعول الفعل تعين نصب على انه مفعول معه
 اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيداً ابا نصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا لعدم
 تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين نصب على انه مفعول معه وهذا
 على اختيار المصنف والا فالعطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد لا بالمنفصل
 جاز على قبحه وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان نصب على انه مفعول معه
 مختار وليس بواجب وان كان الفعل اى وان وجد الفعل معناه اى معنوياً او مجازاً
 المعنى بناء على ان قوله معناه حال او تميز وجاز العطف عطف على كان او حال بتقدير
 قد اى وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث
 لا يجزى على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه اخر وهو العطف ولو كان
 الاصل وذهب الزنخشري الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما الزيد وغيره
 وكلمته ما استنفها مية مبتدأة ولزيد خبره وغيره عطف عليه اى اى شئ حصل لزيد
 مع عمر وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معناه تعين نصب على انه مفعول معه
 اذ لا وجه سواه وذهب غير المصنف الى ترجيح نصب نحو ما لك وزيداً وما شانك
 وعمر ابا نصب حذراً وانما لم يجز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على الضمير
 المجرى واذا اعيد الجار ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت هلا يكون قوله
 وعمر عطف على الشأن قلت لانه خلاف المعنى فان المعنى حينئذ ما شانك نفس عمر
 والسائل يسأل عن شأنها لا عن شأن احدهما وعن نفس الاخر وانما ذكر نظيرين تنبيهاً
 على وجه الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم
 لان المعنى ما تصغر تعليل معلل مقدم اى انما تعين نصب الاسم في هذين المثالين
 لكون معناها معناه ما تصغر اعلم ان النحويين قسموا المنصوبات الى اصل وعلقى و
 جعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمين والمستثنى من الملقا
 واعتراض بان الفعل الى الحال اخرج منه الى المفعول مع قرب فعل يكون باعلة
 ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع على حالة من الموقع والموقع عليه فما بالهم جعلوا

المفعول له ومعناه من اصل المنصوبات والحال من الفروع ومع ان العكس هو
 الا نسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد
 الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به باعتبارها
 الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل
 والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانها متعلقان
 بالفعل باعتبار الذات اذا اول حلة للفعل والثاني مضاف بمفعول في الفعل
 فتصيرها باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصنف لهما فرغ عن بيان
 اصل المنصوبات وهى المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال
فصل الحال قدما على التمييز لا ستلزامها النصب ولكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان
 التمييز ادخل في المنصوبات من المستثنى لا يذ لا يكون الا منصوبا او مجرؤا قد مر على
 المستثنى الذى يعرب بالحركات الثلاث ثم لما كانت هذه الثلاثة منصوبة لفظا اى
 لا محل قدما عليها ما سواها من خبر كان واسم وان غيرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل
 مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قد مر خبر لا فاعال الناقصة لانها عاملة فكأيت اشبه بالفعل ثم
 قد مر اسم ان لا يذ اقوى عملا من لا التى لنفى الجنس بها ولا المشبهتين بليس ثم لما كان لا لفظ
 لنفى الجنس قوى عملا منها فانها ناصبة في لغة القبيلىتين قد مر اسمها على خبرها ثم الحال
 في اللغة الصفة يقال كيف حالك اى صفتك قد يطلق على الزمان الذى انت فيه واخرى
 هذا القسم لا ترفقة اى حال ولا ترفقة بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله
 لفظ صرح بلفظ لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان لمزيد عن لفظ
 لا يدل على بيان هيئة الفاعل او المفعول به احترز به عن التمييز لا يذ يدل على بيان
 ذات الفاعل عند صدر الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاء في زيد الراكب لانها
 تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا عند وقوع الفعل عليه وكلية اى الفاعل والمفعول به
 جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات
 بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهى اعلم من ان تكون حقيقية او مقولة
 نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود وليسمى الاول حالا محققة والثانى
 حالا مقولة وايضا هو اعلم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاء في زيد قائما نحو لا يشك

ل

بمغنی فام زید و الشمس طالعة لان الجملة الحالية متضمنة لبيان صفة الفاعل مقارناً
 بطلوع الشمس ايضاً هي اعم من ان يكون كالداثر ككون الفاعل موصوفاً دائماً ويسمى
 دائمة منها المذكورة ومن ان يكون بخلافه ويسمى متقلة والمراد بالفاعل والمفعول
 ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين فلا يرد نحو جئت انا وزيد اكبير ونحو ضرب
 الضرب شديد لان الاول لمصاحبة الفاعل في صدر الفعل عنه فاعل حكماء الثاني
 لكون الكلام في معنى احداث الضرب مفعول به حكماً وكذا اقدقم الحال عن المضاف اليه
 اذا كان المضاف فاعلاً او مفعولاً به استقام المعنى على تقدير حذفه واقامة المضاف اليه
 مقامه نحو قوله تعالى نَتَّبِعْ قَوْلَهُ ابْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَاجْتَبِ أَحَدَكُمْ اَنْ يَكُلَ لَحْمَ اخِيهِ
 مَيْتاً فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفاً وكن الوكيل ان ياكل اخيه ميتاً لاستقام
 المعنى فيكون المضاف اليه في حكم المضاف فيكون مفعولاً به حكماً
 نحو جاء في زيد اركبا مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل وضربت زيدا مشدداً
 مثال لما يدل على بيان هيئة المفعول به ولقيت زيدا اركبين مثال لما يدل على بيان
 هيئة الفاعل والمفعول به جميعاً ثم لما فرغ من بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول
 به اللفظيين شرع في بيان هيئة الفاعل والمفعول به المعنويين لان الفاعل والمفعول
 اللذين يقع الحال عنهما قد يكونان لفظاً وقد يكونان معنىً وآثارهما يصح بكونهما لفظيين
 اكتفاءً بامثلة فقال قد يكون الفاعل الذي يدل على الحال على بيان هيئة معنوي نحو
 زيد في الدارقاً مثال الحال عن الفاعل المعنوي فان عامل معنى فعل اخذ من الطرف كما
 اشار اليه بقوله لان معناه اي معنى قولنا زيد في الدارقاً زيدا استقر في الدارقاً فيكون قائماً
 حالاً من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سوى كون عامله معنى الفعل الماخوذ من الطرف
 وغیره وليس المراد باللفظي سكون عامله فعلاً او من ملحقاته فهذا لا يرد ما يقال ان قائماً
 في زيد في الدارقاً حال من ضمير مستكن في الدارقاً فان ضمير الفعل ينتقل الى الطرف
 المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح ابراهمه مثلاً الحال عن الفاعل المعنوي وكذا
 المفعول به اي الذي يدل على الحال على بيان هيئة قد يكون معنوياً نحو هذا زيد قائماً مثال الحال
 عن المفعول به المعنوي فان معناه اي معنى قولنا هذا زيد قائماً المشار اليه قائماً وهو زيد فيكون
 زيدا ذاك حال بنا ويل اشير الى زيد اذ انبه على زيد فهو مفعول به معنوي بواسطه حرف الجر لان

عامله معنى الفعل المأخوذ من حرف التنبيه أو إشارة وما فرغ عن بيان أن الفاعل
والمفعول به قد يكونان لفظاً وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون بسببه لفاعل والمفعول به
لفظيين أو معنويين فقال العامل الكائن في الحال قال فعل صريح أو معنى فعل (أدع) مع
فعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافتعل التفضيل والمصدر والظرف والجار
والجور واسمها كالأفعال كل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه اسم
الإشارة والفتى والتزجي والتشبيه غير ذلك مما يدل على معنى الفعل في الحال نكرة أبدية أو
فلا يريد أن كلاً قد ينصب على الحال فما أخذت المال كلاً مع كونه معرفة لأنه
مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة فيصير أن يقع حالاً من حيث الصلوة أو معنى
فلا يريد أن أرسلها العراك ومررت به وحده وطلبت جهداً وكلمته فاهة إلى في قائمتها
وإن كانت معارف لفظاً نكرات معنى إذا المعنى أرسلها معتكفة ومررت
به منفرد أو طلبت مجتهداً وكلمته مشافهاً وهذا عند سيبويه وعند غيره أنها
معمولة للأفعال المحذوفة والنقد يرأسلها تغايرت العراك ومررت به منفرد
وحده وطلبت مجتهداً وكلمته جاعلاً فاهة إلى في محذوفت العوامل وأقيمت
لمصادر المفعول به مقامها وقيل إنها الأفعال مجازاً وإنما اشتراط أن تكون الحال نكرة
لأن حكم من الأحكام والأصل في الحكم التنكير كما قالوا وفيه بحث لأن هذا الدليل
لا يطابق المدعى أن التنكير شرط واجبي الدليل يستدعي أن يكون أصلاً أو واجباً
وأنما وجب تنكير الحال لكونها جواباً لكيف والسؤال لا يكون عن معلوم وفيه بحث
أيضاً لأن المفعول له يقع جواباً للبر وقد صرح تعريفه على الأصح قيل أن التنكير أصل
والعرض تحصل به التعريف زائد على العرض وفيه بحث أيضاً لأنه ينبغي أن يصح تعريفه
أن كان التعيين مقصوداً والمنع مطلقاً وقيل أنما وجب تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في حالة
النصب نحو أيت زيدا الطريف وفيه بحث أيضاً لأن اشتراط التنكير لا يدفع كالتباس
مطلق الجواز أن يقع الشيء حالاً عن النكرة المحض متاخراً عنه نحو أيت غلام رجل
ضارباً مع أن الحال هناك تلتبس بالصفة كما أن يقال أن التباس مع تعريف الحال أكثر
منه مع تنكيره لأن ذلك الحال يكون معرفة غالباً واختير التنكير عليه ذو الحال معرفة غالباً
كما عرفت في الأمثلة المذكورة لأنه محكوم عليه في المعنى فكان أصلاً أن يكون معرفة كالمبتدأ

وقد لا يحسن
الحكماء امور من مفضل
الرب في شدة القتل
في معكمها والكم
كتاب قضاء الحوائج
وتعريف قول الشاعر
لا يكسب الزمان من
عنان الموت كزركي
الحرارة معكم
بل لا يقصد مفضلها
لأن الحرب مقولها
التي جازت بين النجاة

وثلثا تلتبس الحال بالصفة في مثل ايت رجلا طريفا وقوله غالباً طرذا متعلق لم يقوله
 وذو الحال معرفة اي يتعرف ذو الحال في غالب الاستعمالات او صفة مصلح عند فاعله
 ذو الحال تعرفا غالباً او زماناً غالباً وانما قال غالباً لان ذو الحال قد يكون نكرة فاكبر
 ذو الحال نكرة لان الحال اذا كانت جملة وصاحبها مفعول فالوجه فيها الواو لا التقدير
 جاء في رجل على كفة السيف نكرة محضه لا انها لو كانت محضه بوجه صفة او إضافة او نحو وفي
 او استغفار لا يجب التقدير نحو مرت برجل عالم قائما ومرت بفلم رجل قائما وكقول الشاعر شعر
 لا يركب ابن احد الى الا تحجام يَوْمَ الوَغَا مُتَخَوِّفًا الحِمَامِ
 ونحو ما جاء في رجل الاراكيا ونحو هل اتاك فقيد سائلا يجب تقديم الحال عليه
 على ذي الحال وهو جزء لقوله فان كان نحو جاء في راكبا رجل انما وجب تقديم الحال على
 ذي الحال عند كونه نكرة لثلاث تلتبس في الحال انما انت ضمير الحال لان الحال وثنت سماعي الصفة
 في حالة النصب لانه لم يعلم في مثل قولنا رايت رجلا راكبا على تقدير تلخوة انه حال
 او صفة اي ان راكبا حال من الرجل او صفته وعلى تقدير تقدمه تعين انه حال منه
 لا صفته لان الصفة لا يتقدم على الموصوف ثم طرد ذلك في حالة الرفع والجد
 واعتراض ههنا بانه يلزم تقديم الحال منه مطلقا سواء كانت النكرة
 مخصوصة بشئ من اسباب التخصيص ولم يلبس مخصوصة به لان الالتباس يتحقق
 في حالة النصب مطلقا الصفة توصيف النكرة لمخصوصة بالمعرفة واجيب بان
 النكرة لمخصوصة بالحقيقة المعرفة لم يعتبر فيه التباس لللاحاق والحال على
 صفة التعريف كما لم يعتبر عدم الالتباس في حالة الرفع والجر حتى التزم التقديم
 للاحاق لهما بالنصب ثم لما فرغ من بيان الحال المفردة شرع في بيان الحال الجملة فقال
 وقد تكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة اذا كانت مفردة
 كذلك تدل عليه اذا كانت جملة وقيد الجملة بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع
 حالا ولا صفة ولا صلة وكن الا تقع خبرا عند البعض بل انما لا تدل لانها
 بنفسها واشتات شئ لشيء فروع ثبوتها لنفسه نحو جاء في زيد غلاما كفيشال
 للجملة الخبرية الاسمية الواقعة حالا او يركب غلامه مثال للجملة الخبرية الفعلية الواقعة
 حالا وقد يحذف العامل اي العامل في الحال انما لم يقل وقد يحذف الفعل لان التماسا

من الجائز قوله
 احذف والحال وقع
 نكرة مخصصة
 بان قوله لا يركب
 وقوله ملحق بالحال
 فافهم عن الحال
 مولود من نظر الراجح
 الكباري

لا يعلم

فان الجملة الانشائية
 وان الجملة الانشائية
 انما

در این باب

منه حذفت الفعل والشبه كما شاع ارادته في نظائرها المكررة والمقصود جواز حذف عامل الحال باقسام الثلاثة من الفعل وشبهه معناه مثال الثالث الهلال بيتا اي هذا الهلال بيتا لقيام قرينة اي عند حصول قرينة دالة على حذف العامل جازا كما نقول المسافر اي لمن يريد السفر سالما غائما اي ترجع سالما غائما فحذف ترجع بقرينة حال الخطاب وقوله غائما حال بعد حال او صفة نسائيا كما نقول ايضا المسافر راشدا اهتديا واذا فرغ من الحال شرع في بيان التميز فقال **فصل التمين** ويسمى بالتبيين والتفسيب واما التمييز ففتح الياء وكسرهما ايضا وانما جعل التميز من المنصوبات مع انه قد يجمع مجرورا لان نصب هو الاصل فيه واي التميز نكرة لان الاصل في التميز هو التثنية وتعرف من رائد على الغرض الحاصل وهذا عند البصريين وجازا الكوفيون تعرفه باللام والاضافة نحو عين راية والم بطنه سفه نفسه منصوبات على التميز وقال البصريون ان عين راية بمعنى عين في راية وان الم بطنه بمعنى الم شاكيا بطنه وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او معنى سفه نفسه بالتشديد لان الاصل سيفهته نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير انصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد تذكر بعد مقدر وهو يا عرب قد الشئ ويجمع على مقادير تتربين بقوله من عدة او كيل او وزن او مسطرة او غير ذلك اي المذكور ما فيه اجماع اي من شئ يكون فيه اجماعا كمقياس ترفع اي التميز ذلك الاجماع عن ذلك المقدار نحو عندى عشرة درهما مثال للتمييز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تم الاسم فيه بنون يشبه نون الجمع قبل انما مثل بعشرون درهما باحد عشرة بها لكونه مثالا للامرين العدد والتأمر بالتثنية واورد عليه بان احد عشر ايضا يضم مثالا للامرين العدد والتأمر بالتثنية المقدر وقفين ان بوا مثال للتمين الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل ومنون سمنا مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منون تنبيه منا بالقصر هو اقصم من المن بالتشديد وجريان قطنا مثال لتمييز يذكر بعد المفرد المقدار من المسوح وقد تم الاسم في هذه الامثلة بنون التثنية وعلى التثنية مثلها زيدا مثال لتمييز يذكر بعد المفرد المقدار من المقياس قد تم فيه الاسم

له اعرب بکون
الحکام فی الی
«افقه فی الی
از بیکی نه
و غیره قارن
سوره ۱۱۱

بالاضافه و اعلم ان معنی تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن الاضافة معها
والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ظاهرة او مقدرة ونون التثنية نون الجمع
والاضافه كن في بعض الشروح ولا يخفى انه لا بد من خل على هذا التفسير الاسم الحلي
بلام التعريف والاسم التام مع انه مستحيل اضافة ايضا فاولى ان يقال في تفسير
ان معنی تمام الاسم ان يكون في الخوة ما يوجب امتناع اضافة ثم اذا تم الاسم
هذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفعل فشابه التميز الواقع بعد بالفعل الوقوف
بعد تمام الاسم كما ان المفعول معه يكون بعد تمام الكلام فينصبه لك الاسم
التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء تسمى بالاسم فقام مقام
الفاعل الذي تسمى به الكلام لكونها اخره كما ان الفاعل يكون عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف وان كان تسمى بالاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التميز عنه
فلا يقال عندي الترفه خلا وقد يكون التميز عن غير مقدار راي ما ليس بعدد
ولا كيل ولا وزن ولا مساحة ولا مقياس في كلمة قد للتقليل اشارة الى الغالب
في التميز عن مفرغ ان يكون عن مقدار فكانت قال التميز يكون عن مقدار رعا لبا
ويكون عن غيره نادرا فقول وقد يكون معطوف على هذا المقدار وقد استوفى في
مختصر بيان قسمي التميز عن المفرغ لكن بين القسم الاول ضمنا والثاني صريحا
ففي هذا خاتمة حدیدا فان الخاتمة منهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فافقه تميزا
فبين بالاضافه الى نوعه على هذا القياس قوله سوار ذهباً وفيه اي في التميز
عن غير المقدار الخفض في خفض التميز بالاضافه اكثر استعمالا من النصب على التميز
لحصول الغرض وهو البيان مع الحقة ولقصود غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في
المبهما المقدار يرفع الى بالتميز الذي نصبه نص على كونه ميزا بخلاف غير المقدار
فانه ليس بهذه المثابة وقد يجب الخفض في غير المقدار نحو قطعة ذهب الاصل ان هو
من غير المقدار يحصل له اسم خاص بالتبعض نحو خاتمة حدید باب اسماجه النصب
والاضافه اكثر وقيل نصبه الا فالخفض واجب نحو قطعة ذهب ولما فرغ من بيان
التميز عن مفرغ شرع في بيان التميز عن جملة فقال وقد يقع اي التميز بعد الجملة
الفعلية لرفع الابهام عن نسبتها اي عن نسبة تلك الجملة نحو طار زيد نفسا او طار

اواباً انما ذكر ثلث امثلة لهذا التميز اشارة الى كثرة اصنافه حيث يكون اسماً للمنصب عنه فقط او متعلقه فقط او لكل واحد منهما بالاحتمال فالنفس مختصة بالمنصب وعنه العلم يختص بمتعلقة الالاب يحتمل ان يكون للمنصب عين ويحتمل ان يكون متعلقه فقط وقد يقع التميز بعد ما شاء به الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض ممتلئة عيوناً او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهاً او اسم التفضيل نحو زيدا افضل من عمر فعلم ان هذه الصفا مع ضمائرهما ليست بجملة لكن تشابه لانهما منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله قد يقع التميز بعد الاضافة نحو يعجبنى طيبه نفساً او علماً او اباً وانما خص الجملة بالذكر لانها هي الاصل في النسبة ثم لما فرغ عن بيان التميز في بيان المستثنى وانما ذكر سائر احكامه استطراداً فقال **فصل المستثنى في المصادرات** الباب يدل على ذكر الشئ مرتين او جعله شيئين مؤلفين او متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب ذلك لانه ذكر الشئ مرة في الجملة ومرة في التفصيل لفظ يذكرون بعد الاخراتهما اي اخوات الا من هو خلا وليس لا يكون وغير سوى ليعلم متعلق بقوله يذكرون انه اي المستثنى لا ينسب اليها نسب الى ما قبلها اي ما قبل الا ولخواتها وعرفه الشيخ رحمه الله بالمدكور بعد الا ولخواتها فلما قبلها نفيًا وايجابًا وعرفه بعضهم بانه صرف بعض جملة المذكور عن دخوله في تلك الجملة وقال هذا الحد اولى من قول القائل حدثنا اخراج الشئ عما دخل فيه غير لان لفظ الاستثناء مشتق من التن وهو الصريح والمنع لانه اذا دخل بعض الجملة فلا يكل اخراجه منها في وقت الا نادراً وصرح الشيخ ابن الحارث بان لا يكون له مفعول عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه اولا الى تقسيم اللفظ للشيء والشيء من منهم من قال **المستثنى في المنقطع مجاز** وهو اي المستثنى على قسمين متصل وقدم على المنقطع لكونه الاصل وهو اي المتصل ما اخرج سواء كان الباقي اقل واكثر او مساوياً عن متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يكثر من الاخراج يستدعي سبق الدخول فيرد ان يكون المستثنى في نحو جاء في القوم الزيد اذا دخل ثم خارجاً وانه يوجب ان يكون اخرا الكلام متناقضاً لصدوره اذا الدخول يستدعي ان يكون جائزاً والخروج يستدعي ان لا يكون جائزاً وانه تناقض بل الحكم على المتعدد بعد الخروج

فانما الصفا
منه خارجاً
المستثنى
الجملة

المستثنی عنه وأعرض علیه بانه لا یصح ذلك فی مثل جاء فی القوم سوزید
فانه ظرف للجمع وكذا ما خلا زید او ما عدا زید ا فلیس الا سناد الی المنتعد المخرج عنه
زید و آجیب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب علی الظرفیة رعاية
للصورة وهذا غیر سدید لان الا سناد الی القوم المراد منه سوزید تقييداً للمخرج بالظرف
قربینة ان المراد سواه او نقول انه مخرج عن حكم المنتعد فلا یلزم ما ذكره
لانه من یاب تنزیل الاحكام منزلة الوجود علی غوصیق ثم البیروسیج الكید
جسم الفیل وصغر جسم البعوض ولولا الاستثناء لكان المستثنی دخلاً فی حكم
الصدر فكأنه كان دخلاً ثم اخرج واحترز بقوله هو ما اخرج مما لم یخرج عن شيء
ومعنى الاخراج هو الفصل عن الباطن الی الظاهر وانك لا تتوهم ان يكون المخرج عنه
منتعداً الا ترى انه یقال اخرجت زید عن الدار وليس بمنتعد فلو اقتصر الشیخ علی
قوله ما اخرج ولم یعرض بقوله عن منتعد لصدق علی كل ما اخرج الا ان المستثنی
لما كان ما اخرج عما دخل فیهِ هو وغیره قال عن منتعد فلا یلزم استثناءه اذ لم یخرج
احتم من ان یكون ذوا فرد نحو جاء فی القوم لا زید او ذوا جزاء نحو ضربت زیداً الاراسه
بالا واخواتها متعلق باخرج نحو جاء فی القوم لا زید افرید اخرج عن منتعد وهو
القوم او منقطع عطف علی قوله متصل ویسمی المنقطع منفصلاً ایضاً وهو الی النقطة
المدن كور بعد الا واخواتها غیر مخرج حال من ضمیر المدن كور ای حال كون المنقطع غیر
مخرج عن منتعد لعدم دخوله ای لعدم دخول المستثنی فی المستثنی منه فالمستثنی المستثنی
لم یكن دخلاً فی المستثنی منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاء فی
القوم لا زید ام شیئاً بالقوم الی جماعة خالیة عن زید لو لم یكن من جنسه نحو جاء فی
القوم لا حماداً فالجمادى كور بعد الا لم یخرج عن منتعد وهو القوم لكونه غیر متناول
له ولما كان اعراب المستثنی علی خمسة اوجه شرع فی بیان كل واحد منها
علی التفصیل فقال اعلم ان اعراب المستثنی علی اربعة اقسام فان كان ای المستثنی
متصلاً ونعم بعد الا احتراز به عما اذا كان بعد غیره سمي فانه یكون مخفوضاً لا منصوباً
كما سیجئ فی كلام موجب هو فی الاصطلاح ما لا یكون نفياً ولا تحقیقاً ولا استنفها ما و
غیر الموجب ما یقابله و اراد بالموجب ههنا ما یكون تاماً فلا یدخل فیهِ نحو قرئ الا یوم

کذا علی صیغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاماً موجباً إلا انه غير تام او منقطعاً
سواء كان في كلام موجب او في غيره كما مر او مقدماً علی المستثنى منه نحو ما جاء في
الازيد احدى او كان ای المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر ای عند اكثر النجاة واما قال
هذا اجتزأ عن قول البعض فانهم يجزون الجمر لكونها حرة في جرح عندك لك البعض قال
السيد في لم اعلم خلا في جواز الجمر بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان المستثنى بعد
وما عدل وليس زيداً ولا يكون نحو جاء في القوم خلا زيداً الى اخره اي اخر الثلثة نحو جاء في
القوم ما عدل زيد وليس زيداً ولا يكون زيداً اكان منصوباً جزاء لقوله فان كان بعد الامر ما
عطف عليه اي فان كان المستثنى بعد لا واخواتها كان منصوباً وجباً في هذه
الاقتسام كلها واما في الاقسام الثلاثة الاول فلا ستحقاقه النصب لشبهه
بالمفعول في كونه فضلةً ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الجرح
ولان البديل محتمل فيها واما في المستثنى بعد لا في كلام موجب فلا في حكم تكرير
العامل وعلى تقدير التكرير يلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصاعداً
قولك جاء في القوم الا زيداً جاء في القوم لا جاء في زيداً وهو قلب المقصود لان
المقصود الاخبار عن مجيء القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير
الاصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم في المستثنى والمستثنى منه وايضاً
ان المبدل منه في حكم الساقط فيكون المستثنى في حكم التفریع وهو في كلام
موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان القوم لو سقط في جاء في القوم الا زيد
بقي جاء في الا زيد وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس لا زيد وهو محال في
كلا التعليلين نظر من كور في المطولات واما في المستثنى اذ كان مقدماً
فلا ان البديل تابع وتقدير التابيع على المتبوع لا يجوز واما في صورة المنقطع
فلا متناع كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول فظاهر واما
امتناع بدل الغلط فاصداً والمستثنى عن قصد ارادة وانعدام كون بدل الغلط
كذلك واما نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر فلكونه مفعولاً به نفسه
واجب واما نصبه بعد ما خلا وما عدل فلا ما مصدرية ولا يكون مدخولاً
الا بالفعل فيجب ان يكون خلا وعدا فعلين وفاعلهما مضمراً والمستثنى بعد دخول

مفعول به ها في الكلام في محل نصب على الظرفية فان معنى قولك جاء في القوم
 ما خلا زيدا او ما عدا عمرا وقت خلوهم اي خلوه عبيدهم من زيد وقت مجاؤهم
 اي مجاؤة عبيدهم عن عمرو وروى عن الاخفش الجري بما يجعل الامر يدور في ذلك
 عن الجري ايضا وتعل هذا لم يثبت عند الشيخ او لم يعتد بخلافها ولذا لم يقل
 عند الاكثر واما نصب المستثنى بعد ليس فلا يكون فلانها فعلا من الافعال فتنه
 الناصية للخبير فالاسم بعدها منصوب على الخبرية وهما في تركيبه موضع الضم
 على انها حالان ولزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمها عامة الى بعض مضاد
 الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد كفاعل خلا وعدا وانما لزم اضمار اسمها ههنا
 لكون ما بعدها في صيغة المستثنى بالاول وهذا التزموا التضمين في خلا واضمار فاعله
 وفاعل عداه ثم اعلم ان كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة في الاصطلاح
 فلا يرد ما يقال كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه
 ما كان ولم يكن تحكم وان كان اي المستثنى بعد الا احتار به عما اذا كان بعدا وعدا
 وما خلا وما عدا وليس لا يكون فانه لا يكون الا منصوبا وعما اذا كان بعد غير
 وسواء فانه يكون مخفوضا كما سيجي في كلام غير موجب احتار به عما
 اذا كان بعد لا في كلام موجب فانه قد مر حكمه والمستثنى منه قد كور الجملة
 الاسمية وقعت حاكما واحتار به عما اذا كان بعد الا في كلام غير موجب المستثنى
 غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما سياتي ثم لجواز البدل بشرط الخد
 لم يذكرها انصر ويحبذ كرها احدها ان يكون المستثنى منصوبا بالاول وثانيها ان يكون
 مقدما على المستثنى منه وتالها ان يرد كلام تضمن الاستثناء نحو ما قام القوم
 الا زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا اذ النصب هناك اولى لقصد التظايق
 بين الكلامين ورايها ان يكون المستثنى متراخيا نحو ما جاء في احد جاز كنت
 جالسا الا زيدا فانه لا بد ان يكون فيه غير مختار لقصد التظايق بينه وبين
 المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز فيه الوجهان جزله
 لقوله ان كان النصب على الاستثناء البدل عما قبلها اي ما قبل الا نحو ما جاء في
 احد الا زيدا ابا النصب الا زيدا بالرفع على انه بدل عن احد هو الوجه المختار اما

جواز النصب فعل الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول وأما اختيار
 البدل فلكونه مقصوداً في الكلام بخلاف ما إذا كان منصوباً بحيث يكون حينئذ
 فضلة ولقصداً للتأنيق بين المستثنى و المستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل وهو
 كان بعد الاستثناء لا يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لأنه يفيد أن المستثنى به
المستثنى منه وإن كان أي المستثنى مفعلاً بأن يكون بعد لا في كلام غير موجب للمستثنى
 منه غير مذکور كان اعرابه أي اعراب المستثنى بحسب العامل أي بقدره إذا حسب
 القدر فإن العامل على ثلاثة أقسام عامل الرفع عامل النصب عامل الجر فالأعراب على
 قدرها كناية عن اعراب الرفع والنصب والجر فهذا اندفع اعتراض بعض الناس بأن
 كان المراد عامل المستثنى منه يشكّل بقولنا ما مريت ألا يزيد فاته معرب
 بعامل نفسه وأن كان المراد عامل المستثنى فليس بمعرب على حسب العامل مع أنه يجوز
 يختار الشق الأول ويفر ويقال الجار في يزيد عامل المستثنى منه ثم انقل المستثنى
 بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وإنما سمي هذا القسم للمستثنى مفعلاً
 لأنه يفرغ العامل الذي قبل الآله ولا يشغل بالمستثنى منه فحين للمستثنى منه جعل
 اعرابه لما بعد لا ويسمى باسمه مجازاً القيام مقامه أن المستثنى منه مقدّم في التحقيق
 يدل على اعتباره ذلك جواز قولهم ما قام إلا هندا امتناع قولهم قام هندا لأن الفاعل
 في الأول المستثنى منه على التحقيق وفي الثاني هندا تقول ما جاء في الأزيد في الرفع
 وما رابت الأزيد في النصب ما مريت ألا يزيد في الجر وإن كان أي المستثنى
 بعد غيره سوى في أربع لغات فتح السنين مع المد وكسرها مع القصر كالأول مع
 المد والضم مع القصر حاشا عند الأكثر أي أكثر النخاة وإنما قال ذلك
 احترازاً عما ذهب إليه المبرد ولأنه عند فعل متعدٍ ينصب ما بعده كما جاء في الدعاء
 المأثور اللهم اغفر لي ومن سمع دعائي حاشا الشيطان كان محجوراً لجزاء للشيطان
 وإنما كان المستثنى بعد غيره وسوى وسواء محجوراً لكونها أسماء مضافة إلى ما بعدها
 فلا سم بعد ما محجوراً بالاضافة وما بعد حاشا فلا استعمالها أيها لم فجردون
 فعل ومن يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله نشعر
 من مشعر عبك والصليب سفاهة + حاشا أي مسلم مقدور

م أي عامله
 المستثنى منه
 فقط

ای فختوز فحجاء فی القوم غیر نید سکا زید کذا لک حاشا زید ثم لما ادرج کلمة غیر فحجاء کما
 الا متثناء و هو اسم متکمل لا بد له من الاعراب الخ فی بیان اعراب فقال اعلم ان اعراب غیر
 کاعراب المستثنی بالآی مثل اعراب الاسم الذی استثنی بالاعلی التفصیل الذی سبق ذکره فی المستثنی بالآی
 من وجوب النصب فی المستثنی من الموجب المنقطع المقدم و جوازہ مع اختیار البدل
 فی غیر الموجب لتأمر الاعراب علی حسب العامل فی الناقض نقول فجاء فی القوم غیر زید
 مثال للمستثنی من الموجب غیر جار مثال للمنقطع و ما جاء فی غیر زید یا لقوم
 مثال للمقدم و ما جاء فی احد غیر زید بالنصب الرفع مثال للاستثناء و البدل
 و ما جاء فی غیر زید مثال للمفرغ و اما کان غیر معربا باعراب المستثنی بالآی لانه لما
 کان ما بعده مستثنی فیکون مستقلا اعراب المستثنی و هو مستغن عن اعراب کان
 له و هما اخر لاجل الاضافة و لا وجه لغير من الاعراب فبالا ولی ان یؤثر بوجه ما بعد غیر
 علی قربیته المحتاج بما فضل عن حاجة و هو اعراب المستثنی و اما لم یبین غیر مع انه
 یعنی الحرف لوجه المانع مع البناء و هو الاضافة ثم لما ذکر لفظة غیر فی الاستثناء
 بین ان ذلک بطریق الشفاعة دون الاصل لانه فقال اعلم ان لفظة غیر موضوعة للصفة
 لا للاستثناء لانها یعنی مغایرو استعمالها یعنی المغایرة اما ان یکون فی الذات کمرت
 برجل غیر زید قال الله تعالی بواحد غیر ذی نزع او فی الصفات کدخلت بوجه غیر الوجه
 الذی دخلت به قد تستعمل ای لفظة غیر للاستثناء فالفرق بینه اذ کان وصفا
 و بینه اذ کان استثناء انه اذ کان وصفا المستثنی غیر داخل اذ کان استثناء
 فالمستثنی داخل فی جملة نقول جاء فی القوم غیر اصحابک بالنصب علی الاستثناء
 فلا اصحاب من جملة القوم و جاء فی القوم غیر اصحابک بالرفع علی الصفة فلا اصحاب
 لیست من جملة القوم لهذا اذا قلت لفلان علی درهم غیر اثنی بالرفع کان درهما تاما و اذ قلت
 درهم لاذ اثنی و اذ قلت علی درهم غیر اثنی بالنصب کان درهما ناقضا لا نقدر درهم
 و اثنی کما ان لفظة لا موضوعة للاستثناء لا للصفة لکنها حرقا و اصل الحرف فی
 ان لا تكون صفة و قد تستعمل ای لفظة لا فی الصفة لقرب معنی کل واحد منهما عن
 الآخر فیمکن استعمال کل منهما مکان الاخر لکنه اما تستعمل لا فی الصفة لتعدا الاستثناء
 کما فی قوله تعالی لو کان فیما اریه الا الله لفسدنا فان کلمة الا فی الآیة الکریمة مستعملة

لای ای فی ما قبله
 "مولی غلامی
 مرحوم"

فی صفة معنی غیر کما فسرہ بقوله ای غیر الله لکن ما لم یکن للحرف حظ من الاعراب ظهر
فی اسمی بعده واستعملت الا فی الصفة ههنا لتعد را الاستثناء لان الجمع اذا کان
منکورا لا یجوز الاستثناء منه علی ما ذهب الیه المحققون لانه لا عموم له بحيث یخل فی
المستثنی لولا الاستثناء فان قلت اذا تعدل حمل الاعملى الاستثناء فی الایة الکریمه
لا یجب حملها علی الصفة فلم یعمل علی البدل قلنا ان کلمة لو بمنزلة ان فی ان الکلام
موجب والبدل لا یتوکل الا فی الکلام الغیر الموجب کما عرف وقیل البدل لا یجوز الا حیث
یجوز الاستثناء وفيه نظیر لانه یتبعین البدل عند هم فی کلمة التوحید مع ان لا یجوز
الاستثناء ثم معنی الایة الکریمه لو کان ید برام السموات والارض الهة شتی غیر
الفرد الذی هو فاطرهما لخرجتا عن هذا النظام لوجه التماثل کما تقر فی اصول الکلام
وکن لک قولک لا اله الا الله فان الا هذه مستعملة فی الصفة معنی غیر اضر فیکون
معناه غیر الله لان حملها علی الاستثناء متعذر بقسمیه ههنا اما المتصل فلانه یتوکل
المراد من قولک لا اله الا الهة المحققة فیلزم منه ان یتوکل الله اخلافهم فقام استثنای
منهم فیلزم التعدد ولا یحصل التوحید المطلوب واما المنقطع فلانه یمکن ان یتوکل المراد
قولک لا اله الا الهة الباطلة وینفی المحققة فلا یحصل التوحید المطلوب ایضا ثم الله
مرفوع علی انه بدل من محل اسمها التبریة لانه یرتفع علی الابتداء لا یجوز ان یتوکل من هو
علی انه بدل من لفظ اسمها لان لا تعدل فی المعارف ولان عملها انما یتوکل لاجل الفاعل لا
النفی الذی عملها لاجل فیکف یعمل مع سلب لعل لان ابد اله من اللفظ هو الکفر وینه
ویبذل قصد النضر یجوز بالتوحید تناقض لهذا قیل یمتنع نصب علی الاستثناء ولا بها م
البدل من اللفظ وخیر لا یحذف والمعنی المستثنی للعبودية لانه الوجود او موجود
الا الواحد الذی هو خالق العالم وحذف الخبر ههنا واجب لتلازمة الخفی الا علی النفی لانه
لم یحذف لوقع الفصل بین النفی والاثبات هو لا یجوز ولم یجعل الله خبرا لان المعنی
علی نفی الوجود عن الهة سوا الله لا علی نفی مغایرة الله عن کل انه وهو الذی یفید
الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر واما لم یفقد الخبر فی الامکان او ممکن مع
النافیة والخطأ المشرکین فی تعدد الالهة علی وجه ابلغ وهو مسأولة الطريقة لبرهنة
لان نفی الامکان یتلزم نفی الوجود بدون العکس لان المقصود بکلمة التوحید

لا اله الا الله

یفسد

خبر کان

هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور النخاعة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد تامة مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب الله الله فادخل لا والا للقصر المسند اليه هو الله والمسند به هو الله لكن لا فادة القصر قدم لا واخى الا الله وجعل الا الله خبراً ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان واخوانها فقال **فصل خبر كان واخوانها** اي نظائر لفظة كان وهي التي عرفتها في المرفوعات وهو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان واحد اي اخوانها والمراد بالدخول ما عرفت في بحث المرفوعات فلا ينتقض التعريف بضرب في كان زيد يضرب اخوة نحو كان زيد قائماً مسند بعد دخول كان وحكمه اي حكم خبر كان واخوانها في اقسامه واحكامه شرائطه كحكم خبر المبتدأ ثم اشار الى بيان ما يحتاج اليه خبر المبتدأ بقوله الا انه اي الشان يجوز تقديمه اي تقدير خبر كان واخوانها على اسمه مع كونه اي كون خبر كان واخوانها معرفة او مساوياً في التخصيص نحو كان اخاك صديقاً وكان خيراً من زيد شراً من عمرو وهذا اذا كان اعراب كل منها واحداً لفظياً لعدم الالتباس بوجوه القرينة وهي النصيب اذا كانا مقصولين نحو كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا عند قرينة لفظية معطوكة الى هذا قد سبقت الاشارة في المرفوعات لقائل ان يقول يشكلك ذلك بما ذكر في بعض التفاسير عند قوله تعالى **فَاَرَأَيْتَ تِلْكَ دَعْوُهُمْ** من ان يكون دعوتهم اسم مازالت تِلْكَ خبره بخلاف خبر المبتدأ اي متلبس بخالفته خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة او مساوياً له ملفوظاً لا يجوز ان يتقدم على المبتدأ لمكانه لا لتباسه نحو كان القائم زيد مثال ما تقدم فيه خبر كان على الاسم الخبر معرفة اعلانه لا يقع ايضاً خبر كان واخوانها فعلاً ما ضياع الدلالة كان عليه لا عند وجه قد نحو كان زيد قد فعل لان قد تقرب الماضي الى الحال فيجوز وقوعه خبراً لعدم دلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطاً نحو صار زيدان قام قال الله تعالى **اِنْ كَانَ قَبِيصُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ** بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فعلاً ما ضياع مطلقاً وكان من الوجوه عليه ان يذكره ثم لما فرغ عن بيان خبر كان واخوانها شرع في بيان اسم ان واخوانها وقل

اسمان

المضروب بـ

بـ

فصل اسمان و اخوانها ای نظائر کلمه ان وهی لتعرفتها فی اللوغات هو المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول ان واحدا ی اخوانها و بما ذکرنا من معنی الدخول لا یشکل الحد بلخوة فی ان زید یضرب اخوة فخان زید اقام فان زیداً مسند الیه بعد دخول ان و سیاقی تمام احکامه فی القسم لانه ان شاء ان الله تعالی ما فرغ عن بیان اسمان و اخوانها شرع فی بیان المنصوب بلا التی لنفی الجنس فقال

فصل المنصوب بلا التی لنفی الجنس اما لم یصرح باسمه لان لم یکن من المنصوبات علی الاطلاق بل هو فی التقسید و قید ههنا لیکون صوة التقسید لیل علی صوة الاکتفاء و نقول لیس کل اسم و کما اکثره منصوباً ولا یجوز جعل مطلقاً منصوباً بحقیقة کما جاز بل المنصوب منه اقل مما سوله فلا بد من التفسیر عنه بالمنصوب لا بخلافه ما سواه من المنصوبات فان بعضا وان لم یکن کل من المنصوبات لکن اکثره منها فاعطى للاکثر حکم الكل منها

عجازه هو المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول لا هذه و خرج عنه اخوة فی لا غلام رجل اخوة قائم لما عرفت من معنی الدخول و لان قوله یلیها نكرة مضافة او مشابهاً لها دخل فی التعریف فخرج به اخوة فی المثال لکن کور لعدم الاتصال وعدم کونه نكرة مضافة او مشبهه به یلیها الضمیر المستند فی راجع الی المسند الیه و البرز الی الا و هذه الجملة اما حال من الضمیر فی الیه او من الضمیر فی دخولها و ابرار الضمیر حیث ان لیس بواجب وان جرى الفعل علی ما هو له اذا لوی فعل المسند الیه جرى علی الضمیر فی دخولها لانه وقع حالاً عنه لفقدها لالتباس باختلاف الموصوفین تذکیراً و تانیثاً كما فی قولک هند زید تضربه هی و اما وجب ابرار الضمیر اذا اسند الیه فعل جرى علی غیر من هو له فی صورة التباس نحو زید عمر یضربه هو بخلاف الضمیر اذا اسند الیه صفة جرت علی من هی له فیجب ابرار الضمیر عند التباس علی نحو زید عمر و ضارب هو هند زید ضاربین ثم احتترز بقوله یلیها عما کان مفقوداً بینه و بین لا فان حکم سبکیا نكرة حال من الضمیر المستند فی یلیها ای حال کونک المسند الیه نكرة و احتترز به عما کان معرفة فان حکم سبکی مضافة صفة نكرة و احتترز به عما کان نكرة مفردة فان حکم سید کونک لا غلام رجل فی الدار مثال للنكرة المضافة او مشابهاً لها ای للمضاف فی تعلق شئ هو تمام معناه نحو عشرين

درهما فی الکینس مثال للمشابهة للمضات ثم هذا التعريف لاسم من حيث انه منصوب
 فيشترط في نصبه القیوم المذكورة اذ لا هذه انما تنصب لاسم لمشا ههنا بان من
 حيث ان لتأكيد الاثبات وهذه لنف لا استغرا فتدخل على النكرة وتنصبها
 لفظاً ولما فرغ عن بيان حد المنصوب بلا شرع في بيان فائد القیوم المذكورة في ذلك
 فقال فان كان بعد لا اللفظ المنصوب نكرة بالرفع على انه اسم كان وخبر الظرف لفظاً
 عليه ويجوز ان يكون تامة بمعنى وجد مفردة صفة نكرة ای ما لا يكون مضافاً ولا
 مشياً بهما به بنی ای النكرة المفردة على الفتح في الموضع لا رجل في الدار وعلى الياء
 المشى والمجموع نحو غلامين لك ولا مسلمين لك وانما بنيت النكرة المفردة الواقعة
 بعد لا لفظ المنصوب لتضمها من الاستغرافية وانما بنيت اذ معن قولنا لا رجل في الدار
 لا من رجل في الدار لان جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقدير لغيره من
 تخفيفاً وانما بنيت على غير السكون لكون بنائها عارضياً وعلى علامة النصب
 للنفقة والنون في المشى والمجموع غير مانع للبناء في الصحيح كما في يا رجل ويا
 مسلمون وعن ابي الحسن وابي سعيد الرما في انه معرب وعدم التنوين في لا رجل
 لا غلطاً الفرع من درجة الاصل والفرق بين اللفظ المستغرق وغيره وتنصبها
 لا محلاً لانه مبني اعراباً المبني يكون في المحل لا في اللفظ وانما اعربت النكرة المضادة للمشبهة
 بها مع وجود علة البناء فيهما لكرهتهما جعل ثلثة اشياء شيئاً واحداً وذلك لان
 الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه ثابت وكذا بين المتضمن والمتضمن فلو اعتبر
 التضمن بالبناء يلزم جعل ثلثة اشياء شيئاً واحداً وان كان بعد المعرفة او نكرة مفعول
 بينه ای بين ذلك الاسم النكرة وبين لا الا ولى ان يقول ان كان نكرة مفعولاً او
 معرفة فيكون على ترتيب الاحترار في قوله يليها نكرة مضادة لا ان يقال انه اخذ في
 البيان عن القريب ثم قوله بينه ظرف وقع مفعول مالم يسم فاعله لقوله مفعول كذا في
 بعض الشروح ويرد عليه ان كلمة بين لا يثبت لازم النصب على الظرفية وكل ما هو لازم
 النصب على الظرفية لا يصح الاسناد اليه لانه منصوب والمسند اليه يجب ان يكون
 مرفوعاً الا يرى انه اسند الفعل الى المصدر في قوله قد جيل بين العير والذئبان
 ولم يجعل الظرف مفعول مالم يسم فاعله وعلل بان بين لانه لازم النصب على الظرفية

المشابهة

بينها

لا يقام مقام الفاعل هو المصدا ويعلم من هذا ان الظرف انما يقام مقام الفاعل اذا لم يكن
 لازم الظرفية قال بعض الفضلاء في دفع الاشكال المسند اليه ذلك المثال وان كان هو
 المصدا المدلول عليه الا انه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا ساء الظرف وجعل مفعول
 ما لم يسم فاعله لقوله مفعولا تسامحا وايضا قد نقل في دفعه ما ذكر في بعض التقاسير
 في قوله لقد تقطع بينكم ارتفع بين يتقطع وهو ظرف اتسم فيه فاستعملت اسما كما
 استعملت في هذا فراق بيني وبينك ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله
 ظرا فاذا ضم فاعلا دلالة الحال عليه تقطع خلكم بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه
 الاول لكنه تولى على حاله كان عليها حالة الظرفية ومثله يوم القيمة بفصل بينكم
 وهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مرفوعا ويجب تكرير اجزاء لقوله وان
 كان بعد لام مرفوعا وجوبا ويجب تكريرها في الصورتين اما وجوب الرفع في المعرفة
 فلنقل ان عمل لا فيها لكونها لنفي الجنس فلا يحصل الا في النكرة واما في النكرة المفصلة
 فلضعف عملها لانها انما تعمل بمشاهدة ان فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل
 عملها فيها عادت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما وجوب التكرار فلا تشبيه
 على كون لا لنفي الجنس في النكرات لانه نفى في الحقيقة اذ قولنا له رجل في قوة لا زيد ولا
 عمر ولا خالد الى اخره اذ الرجل واما تكريرها في المعارف فلجبر النقصان من نفى الجنس
 التي يتصل حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكريرها لمطابقة السؤال لان قولنا
 لا زيد في الدار ولا عمر جواب من قال ازيد في الدار ام عمر وقوله لا في الدار رجل
 ولا امرأة جواب من قال في الدار رجل ام امرأة وذهب ابو العباس وابن كيسان الى عدم
 وجوب تكريرها مع المعرفة والنكرة المفصلة مع اسم اخر فنقول لا زيد في الدار ولا عمر
 مثال لتكريرها مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال لتكريرها مع النكرة المفصلة وعلم
 انه كما يجب تكريرها في النكرة المفصلة كذلك يجب تكريرها في النكرة المتصلة بلا
 عند بطلان عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس فتح الاسم بناؤه فقد اتقيا
 فوجب التكرير تنبيها على تلك الارادة وعلى هذا يشكل حل المنصوب بلا حيث خلا
 فيه مع انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعد محوها لما عرفت من معنى الدخول محو
 في مثله اي في كل موضع كراهية النكرة مع لا بلا فصل يجوز في العطف والمعطوف على مثل

رفع

فيها

لا حول ولا قوة الا بالله معناه لا رجوع لنا عن المعاصی ولا قوة لنا على الطاعة الا بعصمة
وتوفیق خمسة اوجه الاول فتحها اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف عليه على ان لا يفرقا
النفى الجنس الثانى رفعها اى رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة
السؤال لانه جواب سؤال من يسأل حول لنا ام قوة وانما رفع الاسمان فى المكرر غير المفصّل مع
مخالفة القياس لمطابقة السؤال الثالث فتح الاول على ان لا همنا نفى الجنس رفع الثانى
بناء على زيادة لا لتأكيد النفي وعلى انه معطوف على محل الاول وهو فروع على الابتداء الرابع
رفع الاول على ان لا يعنى ليس هذا ضعيف لان على لا يعنى ليس قليل وقم الثانى على ان
لا فيه نفى الجنس الخامس فتح الاول لما ذكرنا انفا ونصب الثانى بناء على ان لا زائدة لتأكيد
النفي وعلى انه معطوف على لفظ الاول لمشاهدة الفتحة النصب فى العرض الاطراد وقد يحتمل
اسم لا التثنية لجنس لقربته اى وقت حصول قربته دالة عليه قبل حث المبتدأ
لانه مبتدأ فى الاصل نحو لا عليك اى لا بأس عليك اى ولا شئ عليك فى القربته ههنا
دخول لا على الحرف وهذا الكلام يقال لمن يخاف امرأة ثم لما فرغ عن اسم المنصوب لا نفى
الجنس شرع فى بيان خبر ما ولا المشبهتين بليس فقال **فصل** خبر ما ولا المشبهتين
بليس فيما ذكر من المشاهدة فى الرفعات هو المسند بعد خولها اى خول ما لا نحو ما زيد قائما
ولا رجل حاضرا فان قائما وحاضرا مسندان بعد خول ما ولا ثم اشار الى بيان ما يبطل علمها
بقوله ان وقع الخبر اى خبر ما ولا بعد لا نحو ما زيد لا قائما ولا رجل لا افضل منك
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد لا افضل منك رجل وتقدم ما ليس بغير
على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمر زيد صار بى بخلاف ما اذا كان ظرفا لنحو قوله
فما منكم من احد عنه حاجز اى او زيدا ان بعد ما انما قيل بعد لان ان لا ترد
بعد لا بحكمه لا استقراء نحو ما ان زيد قائم اعلم ان الحاجة تختلف فى ان هذه فذهب
البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التى تراد بعد لا وما المصدية
ايضا وذهب الكوفيون الى انها نافية زيدا لتأكيد النفي والا فالنفي على
النفي اثبات بطل العمل اى على ما ان وجد معه شئ من الاشياء المذكورة وهو
جزاء لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رايت فى بطلان العمل فى الامثلة
المذكورة اما بطلان العمل فى الصورة الاولى فلان النفي الذى لا جمل يعملان قد

نحو
فلا

لم يحنون بالفتى ولا بكذا في الصراح ١٢

انتقض بالاموجبة للاشيات بعد لنقي خلافا لليونس فانه اجاز علمها بعد التمسكا
بقول الشاعر شاعر ما الدهر لا مغبوننا بامله ، وما صاحب الحاجات الا معذبا ، و
الجواب عنه بانه لم يكن في البيت تنصيص على الاعمال لاحتمال ان يحل مغبوننا
على حذف الفعل تقديره وما الدهر الا يشبه مغبوننا فيكون مفعلا رخصا وان يحل
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره وما الدهر الا يدور ان
مغبون ولا احتمال ان يحل معذبا على انه مصدر ميمي يجعل التركيب من باب
ما انت الاسير تقديره وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا واما في الصورة
فلا نهما علمات ضعيفتان لعدم تصرفهما كصرف لاسيلا اصلية في العمل فليعلم
بالتقدم واما في الصورة الثالثة فلو قوع الفصل بين ما ومعموله مع ضعفه في
العمل وهذه اى عا ملية ما ولا وفي بعض النسخ وهذا إشارة الى اعمالها لغة
من لقي بالكسر اذا لمجى اى مال اهل الجواز وعلى لغتهم قد ورد التنزيل نحوها
هذا بشر او ما هن امة هتم واما بنو تميم فلا يعلمون ما اى ما ولا المشههتين
بليس اصلا اى سواء وجدة الشرط المذكورة او لم توجد بل يرفعون يا بعدا على
الابتداء والخبر كما كان مرفوعا عليه ما قبل دخول ما ولا لان القياس في العامل ان يكون
مختصا بالقبيل الذى كان عاملا فيه من الاسم الفعل ليكون متمكنا في مركب
كالجوار والجوار وما ولا تكونان مختصتين بقبيل واحد بل تدخلان في الاسم
والفعل واما اهل الجواز فتم اعتبارا وشبههما بليس المختص بقبيل
واحد وهو الاسم قال الشاعر وهو هير عن لسابى تميم اى واحد منهم واللسان
يكون بمعنى الجارحة وبمعنى اللغة والمراد ههنا هو المعنى الاخير **شعر**
ومهمهف كالعصن قلت له انتسب فاجاب ما قتل الحب حرام
آلوا في قوله ومهمهف بمعنى رب والمهمهف اسم مفعول من المهمهف بفتح الهاء
وسكون الفاء الاولى وهي قة الحاصرة ورقنها يقال جل مهمهف امرأة مهمهف كما
يقال رجل خصمان وامرأة خصمان وقوله انتسب امر من الانتساب هو بالفارسية نسبت
داشت بكسرة الضمير المستتر في قوله فاجاب عائد الى مهمهف ايضا القتل الى الحب
قبيل اضافة المصل الى المفعول والفاعل موزع اى قتل الحب الحب الا يستشهد بان ما

المشبهة بليس ليست بعاملة لان ما بعدها يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم بل
ان القائل التكرم على الشاعر قوله من لسانه عن قوم بني تميم وجعل التناسب بين السؤل والجواب
في البيت لفظا ومعنى حاصل ما لفظا فلا انه اجاب بهذا القول جاء على لفظ المحرم مرفوعا منه
بعدها يعني ليس ما هذا لا بلغة بني تميم فكانه قال اني تميمي واما معنى فلان المحقق اجابا باخه قل المحرم
لانه قال انا من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحببون قال بعض الفضلاء يمكن ان يحل الانتساب
هنا على معنى الميل والرجوع في معنى قوله انتسب ارجع بالوصال ولا يقتلن بالفرق لا تؤذي
فان قتل النفس ايداءه بغير حق حرام فاجاب المصنف ما قتل المحب حرام يعني انك
لو قتلت في الحبة فلا جناح على اذ رب محبت يقتل في حبة ورُب عاشق تؤذي من
معشوقة والى هذا اشير في قوله عليه السلام ما اذى نبي مثل ما اذيت قط فانه لا شك
في كونه عليه السلام محبا لله تعالى وهو محبوبه لكن ملحقه لا يذء من الله تعالى انما هو من جهة
كونه محبا لان المحبوب يؤذي محبة لا من جهة كونه محبوبا لان المحب لا يؤذي محبوبه فلا يرد ما
يقال كيف يصح لا يذء من الله سبحانه في حق صلى الله عليه وسلم وهو جليل لما فرغ عن بيان
المقصد الثاني المشتمل على بيان للنصوص تاسع في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان الجواهرات

المقصد الثالث في الجواهرات

الاسماء الجردية هي المضاف اليه فقط فان قيل كيف يستقيم هذا الحكم لاسماء الجردية
غير المضاف اليه ايضا فحق بحسبك وكفى بالله وما جاء في من احل ان الجردية لم ينسب اليه شيء
بواسطة حرف الجر وكذا الجردية في مثل ضارب زيد حسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة
على اختيار الجردية قلنا الجردية اصلها هو المضاف اليه الذي عرفه ما عدل هذا المضاف
اليه كالجردية في الامثلة المذكورة ليس مجردا اصله بل هو ملحق بذلك
الجردية اصله وكلامه على القسم الاول فكانه قال الاسماء الجردية الاصلية هي
المضاف اليه فقط وهي تنبيه على تقسيمه الى قسمين اصله وملحق كما ان المرفوع
والمنصوب ينقسم كل منهما الى قسمين وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط انما
لا طائل تحته لان المحصر المراد منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله هي المضاف اليه
وهو اي المضاف اليه كل اسم صرح باسم للتنبيه على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما

المقصد الثالث في الجواهرات

لكن اعم من ان يكون حقيقة او حكما لينتناول مثل قوله تعالى يوم ينفع في الصور فان
 هذا الفعل في تاويل الاسم اي يوم النفع في الصور نسب اليه اي الى ذلك الاسم
 شئ اعلم ان كلام المصّر والشيخ ابن الحاجب في الكافية يدل على ان المصطلح لا يلزم
 ان يكون اسما لانها كلا نسب اليه شئ دون اسم ومثلا بمرت بزيد لكن الشيخ
 ابن الحاجب قد حقق في موضع اخر ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان الا اسمين
 والتحقيق ما ذكره الحديدي حيث قال ان مرت من حيث ان زيد في مرت بزيد مقول
 ليس ما ولا بالاسم ومن حيث انه مضاف اليه فما اول به ولذا قال فقد اضعيف
 المراد الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما ولا بالاسم
 كما مبتدأ بواسطة حرف الجر احترز به عما نسب اليه شئ لكن بواسطة حرف الجر
 كنسبة الفعل الى الفاعل لفظا نصب على انه خبر كان المحذوف وحن فنه فيما وقعه
 قياس لا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير تقديره سواء كان ذلك
 الحرف لفظا اي ملفوظا او تقديرا اي مقدرا او على التميز تقديره بواسطة تلفظ
 حرف الجر او على انه حال تقديره حال كون ذلك الحرف ملفوظا وتر عليه ان وقوع
 المصطلح حالا سماعي لا قياسي واجب بان هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد
 الى انه قياسي فيما اذا كان المصطلح من تقسيما الفعل نحو اتانا سريعة ويطوق وقوله
 لفظا او تقديرا من تقسيما الفعل اي التوسط وهو ما لفظي وتقدير قلنا انما اختار
 مذهبنا في كل كلام الشيخ عليه فاما اذ لم يكن من تقسيما الفعل فلا خلاف في انه سماعي نحو
 اتانا ضحكا وبكاء نحو مرت بزيد وما اطلق اسم المضاف اليه على الجرم وجره في اللفظ
 وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم بل المشهور هو اطلاق اسم الجار والمجرر عليه
 اليه بقوله يعبر عن هذا التركيب وهو بزيد في مرت بزيد في الاصطلاح المشهور
 بين القوم والاصطلاح هو اجتماع اداء الناس على وضع شئ لشئ
 بان جارا وجره لا بانه مضاف ومضاف اليه قد نقل الزوزني عن الرضوان قال سيبويه
 الجرم وجره لفظا مضافا اليه لكنه غير ما هو المصطلح المشهور لانه اذا اطلق المضاف
 اليه يراد به الجرم وجره في التقدير او اما من حيث اللغة فتجويز بزيد في مرت بزيد
 مضاف اليه بلا ريب لانه اضعيف اليه الجرم وجره بواسطة حرف الجر ويعلم منه

م اذا كان المصطلح
 من اواع عاملة في
 جونا انان زيدا في
 ولو جونا انان زيدا في
 وهذا ليس كذلك
 واجب بان الفاعل
 ههنا الواسطة لانه
 عطف التوسط لانه
 ان المصطلح لا يخلو
 ان من اواع التوسط
 لان توسط حرف
 الجرم قد يكون لفظا
 وقد يكون تقديرا
 عناية

له اي ملفوظ كان ذلك الحرف او مقولا انه في هذا محمول على مذهب فيه نظر لان ذلك ليس مطلقا بل

ان اطلاق المضاف الیه علی زید فی مرثت زید انما هو بحسب اللغة سواء اول مرثت باسم او لم یأول به امّا اذا لم یأول قطا هو امّا اذا اول به فلان المضاف الیه المصطلح ینبغی ان یشمل العامل فیہ امّا المضاف او الحرف المقدر او الاضافة علی اختلاف فی المشهور وهو منتفٍ ههنا فیکون مراد الحدیثی من قوله المذکور قبل من حیث انه مضاف الیه اول باسم ان زید امضاف الیه لغة و ذکر فی بعض الشروح انما اطلق علی الجر و جر الجر اسم للمضاف الیه لان حروف الجر تسمى حروف الاضافة لانهما تصنیف معاً الافعال الی الاسماء او تقدیراً عطف علی قوله لفظاً نحو غلام زید تقدیره غلام زید یعبر عنه ای عن هذا التركیب هو غلام زید فی الاصطلاح بانه مضاف ومضاف الیه لانه جار و مجرور و کان من الوجل علی المصنف ان یقول او تقدیراً امراً اکما قال غیره لیجوز ان یزید عن الطرف فنیضت یوم الجمعة فان یوم الجمعة وان نسب الیه شیء و هو قمت بواسطة حرف الجر تقدیراً و هو فی لکنه غیر مراد و الا لکان مجروراً لان المعنی بالمراد ظهور اثره ای یشکل ما بعده مجروراً و یشکل تقدیر المضاف لاجل الاضافة عن التنوین حقیقیة کانت او تقدیرة فلا یرد کمرجل وضاربک و حواجر بیت الله حیث لم یشکل فیها تنوین حتی یجوز التجرد عنها لاجل الاضافة لانهما مجرورة عن التنوین التقیدی و المقدر کالمفروض عندهم المراد بتجريد المضاف عن التنوین اعم من ان یشکل حقیقة او حکماً فلا یشکل ذلك بالحسن الوجه مع سقوط التنوین عنه لاجل اللام لاجل الاضافة و هو جائز و فاقا لانه حان ما اضعیف الیه الفاعل الذی هو كالجزم منه اذا لامنه اذا اصل الحسن فیه المضاف الیه یشکل مقام التنوین فلما حان من فاعل المضاف فکانه حذف من المضاف لکان الجرئیة و امّا لنحو الضارب الرجل فیمحول علی الحسن الوجه و یشکل مقام اثیه تجريد المضاف عما یشکل مقام التنوین کنونی التثنیة و جمع السلامة و کذا عن الالف واللام فان قلت لا حاجة الی ذکر تجريد المضاف عن نونی التثنیة و الجمع ههنا لانه قد ذکر فیما سبق من قوله فی فصل اصناف الاعراب هما یسقطان عند الاضافة فذکر ههنا یوجب التکرار قلت ذکره فیما سبق لا یدل علی وجوب التجريد علی اطلاقه و ذکره ههنا یدل علی وجوبه فلا تکرار و انما وجب تجريد المضاف عن التنوین لان التنوین تؤذن بتأمل الكلمة بها

بالمعنی المراد یظهر اثره

دون المضاف الیه الاضافة تؤذن بنهاهما بالمضاف فیتناهیان ولهذا التعلیل یجوز تجرید
المضافهما یقوم مقام التنوین فحواجا فی غلام زید مثال تجرید المضاف عن التنوین
وغلاما عمر و مسلوم مصر مثالان تجرید المضاف عما یقوم مقام التنوین وما علم
مما سبق من تعریف المضاف الیه ان الاضافة مطلقا علی قسمین احدهما ما ینکون حرفا
فیه ملفوظة والثانی ما ینکون حرف الجر فیه مقدرة وكان البحث المتعلق بالقسم الاول
قلیلا لانه لا بحث فیه سوا الجر بالحرف واهمل بیان حاله الى بحث الحرف بقوله فیما
بعد اما ما ینکر فیه حرف الجر فسیأتی فی القسم الثالث وكان البحث المتعلق بالقسم الثانی کثیرا
لاشتماله علی اقسام واحوال خصه بالذكر ویتنه بقوله واعلم هی کلمة تذکر لتنبیه
المتعلم ان الاضافة الیه بتقدیر حرف الجر بدلیل قوله فیما بعد هذا کله بتقدیر
حرف الجر واحالة ما کان یتلفظ فیه حرف الجر الى بحث الحرف واختصاص ما کان
بتقدیر حرف الجر بالقسم دون غیره علی قسمین معنویة منسوبة الى المعنی فادتها
معنی فی المضافات تعریفا وتخصیصا ولذا سمیت بالمعنویة وسمیت بالحقیقیة ايضا وقولها
علی اللفظیة لذلك فانها تسمی غیر حقیقیة ولفظیة ای منسوبة الى اللفظ ای ثابتة
فی اللفظ دون المعنی اما المعنویة فی ای علامتها اذ ذات ان ینکون المضاف فیها غیر
صفة مضافة بالجر علی انه صفة صفة ای معمول لها ای معمول تلك الصفة ففی الکلام
اشارة الى ان المضاف فیها اما ان لا ینکون صفة بل ینکون اسما جامدا کغلام زید او صفة
لکنها مضافة الى غیر معمولها فحی کرم البلد فان کرم صفة مضافة الى غیر معمولها
لان البلد لیس بمفعول اذ لا یجوز ان یقال کرم البلد بل کرم من فی البلد هی
ای الاضافة المعنویة اما کاثنة بمعنى اللام فیما لم ینکون المضاف الیه من جنس المضاف
ولم ینکون ظرفه فحی غلام زید ای غلام لزید او بمعنى من فیما ینکون المضاف الیه من جنس
المضاف فحی خاتمة فضة ای خاتمة من فضة او بمعنى فی فیما ینکون المضاف الیه ظرف
المضاف فحی صلوة اللیل ای صلوة فی اللیل قال الفاضل الهندی لا ولی ان یجعل
الاضافة الى الطرف ایضا بمعنى اللام كما فی سائر اصناف الاضافة باد فی ملازمة فیکون
معنی صلوة اللیل صلوة لها اختصاص باللیل بملازمة الوقوع فی قولک
کوکب الخرفاء سهیل ای کوکب له اختصاص بالمرأة الخرفاء

لما ختماء ایضا
نما من فی معنی
لما خرفاء وایضا
نکحت ١١ ص ١٧

بلا بینه انما تشترع فی الیهی لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله کما فی شأن
 النساء المدبرة المنتهیة للامور فی احیانها ووجه الاولیة ان فیہ تقلیل الاقسام
 وهو اقرب الی الضبط وفائدة هذه الاضافة ای الاضافة المعنویة تعریف المضاف الیه
 اضعیف ای الاسم الی معرفة کما مر ای تعریف المضاف فی بعض الامثلة المدکورة وذل لان
 وضع هذه الاضافة لفائدة الاختصاص بین المضاف والمضاف الیه فی مدلول المضاف
 فتعین بتعینته مضمرا کان المضاف الیه او غیره من المعارف فانک اذا قلت غلام
 زید ترید به وضعاً غلام له اختصاص بزید اما بکونه اعظم علما له واشهر له او
 معهوداً ببنک و بین مخاطبتک بحسب الخارج او الذهن و عجیبه لیرمعی علی خلاف
 وضع الاضافة وانما حکمتنا بان غلام زید معرفة وغلام زید نكرة لان الثاني
 یصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبین الی زید بطریق البدل وهو معنی النكرة
 واما الاول فلانه اشارة الی معهود ومخصوص ببنک و بین مخاطبتک فافادة
 الاضافة تعریف العهد کما یفید ذلك بالالف واللام نحو الغلام ولولا هو لم یبق
 فرق بینهما بحصول اختصاص زید بالغلام فی الصورتین ثم اعلم ان هذه الاضافة تعریف
 تعریف المضاف ان اضعیف الی المعرفة فی کل اسم الا فی غیر ومثل وشبه ونحو
 ونظیر وکل ما هو بمعناها فان هذه الاسماء لا تعرف لانها متوعدة فی الابد لا کونها
 اضافة لفظیة بمعنی المغایر والمماثل والمشابه علی الاصح لعدم دخول اللام علی
 حال کونها مضافة بخلاف المغایر والمماثل والمشابه فانه یحی ان یقال مررت
 برجل المغایر ابعیک فتقع صفة للنکرة تقول مررت برجل غریک او مثلك او
 شبرک ویدخل علیها رب نحو رب مثلك الا اذا اشتبه المضاف بمغایر المضاف الیه
 کغایر المغضوب علیهم ونحو علیک بالحسنة غیر السکون او بمماثلة نحو فلان مثل
 حاتم فحینئذ تعرف لعدم الابهام او تخصیصه عطف علی قوله تعریف المضاف
 ای وفائدة انها تخصیص المضاف ان اضعیف ای الاسم الی نكرة لان الاضافة الی النکرة
 تفید تقلیل الشیوع کغلام رجلا فانک اذا قلت غلام کان شائعا فی غلام رجلا و غلام
 امرأة واذا قلت غلام رجلا ارتفع عنه بعض الشیوع حتی لا یبقی صالحا لان ینکون غلام
 امرأة فحصل التخصیص وقل الشیوع فی النکرة واما اللفظیة ففی ای علامتها

هـ

ان يكون المضاف فيها صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي الى فاعلها او مفعولها واحترز بقوله صفة عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد وبقوله مضافة الى معمولها عما اذا كان الصفة مضافة الى غير معمولها كخوكر يم البنات فان ذلك اضافة معنوية كما عرفت وهي اي الاضافة اللفظية كائنته في تقدير الانفصال اي في حق المعنى اي لا تقتيره بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة حتى ان الجرم ربما اللفظ مفعول او منصوب في المعنى لا في اللفظ اي لا يكون الاضافة اللفظية في تقدير الانفصال في تأخير اللفظ حتى تسقط عنه التنوين وما يقوم مقامه ثم معنى الانفصال ان المضاف يمكن ان يقدر فيه الفعل نحو ضارب زيد مثال كذا اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه مثال كذا الصفة المشبهة الى الفاعل وفائدتها اي فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط اي لا تعريبه ولا تخصيصه لما مر من انها في تقدير الانفصال ثم التخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فحسب الخلاف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد وحكما نحو حواجر بيت الله لوجده ف نوني التنوين والجرم نحو ضارب زيد ضارب بور زيد اما في لفظ المضاف اليه فحسب اختلاف استكنان في الصفة نحو القائم الغلام فاصل القائم غلامه فخذ ف الضمير من غلامه استكن في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف فقط واما في المضاف والمضاف اليه جميعا نحو زيد القائم الغلام فاصل غلامه فالتخفيف في المضاف بحكم التنوين في المضاف اليه بحكم الضمير واستتار في الصفة واعتراض ههنا بمرت برجل ضارب امرأة او ضارب المرأة لان الاضافة فيه لفظية مع انها افادت تخصيصا فكيف يستقيم قوله وفائدتها تخفيف في اللفظ فقط واجيب بان هذا التخصيص لا يحصل بالاضافة بل هو حاصل قبلها ثم فائدة قوله في اللفظ الاشارة الى وجه التسمية او نقول لو لم يقل في اللفظ لتبادر ان هذا الى التخفيف في المضاف على قياس قوله وفائدة هذه الاضافة تعريف للمضاف ان اضيف آة وتخصيص آة فصرح بقوله اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعليم اعلم انك اذا اضيفت الاسم الصحيح او الجار مجرى الصحيح قد مر تفسير كل منهما في لسان الاعراب الى بيا المتكلم متعلق بقوله اضيفت كسرت اخرة اي اخذ ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل

الياء لمناسبة الياء واسكنت الياء لأجل التخفيف أو فتحها أي الياء لأن الأصل في الكلمة البنية على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الافتتاح بالساكن والأصل فيها بقى على الحركة الفتح للتخفيف وهو الصحيح لكن في تقدير قوله واسكنت الياء أشعار بأن المختار عنده هو السكون كغلامى مثال للاسم الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ودلوى مثال للاسم الجارى مجرى الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ثم لما فرغ من بيان حكم الاسم الصحيح والجارية شرع في بيان حكم المنقوص والمقصوع فقال وإن آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء وجئت للتثنية أو الجعر أو غيرهما مكسورة ما قبلها ادعيت تلك الياء في الياء أي في ياء المتكلم لاجتماع المثليين وفتحت الياء الثانية وهي ياء المتكلم لئلا يلتقي الساكنان بقوا في قافٍ قافئى وانما رجعت الياء للحذف في قافٍ لأن الاضافة يسقط بها التنوين التي يلزم منها ومن الياء التقاء الساكنين وإن كان آخره أي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم وأوساكنة مضميها ما قبلها أي تلك الواو قبلتها ياء وعلمت كما علمت الآن أي في الياء يعني ادعيت الياء المبدئية من الواو في ياء المتكلم وفتحها لاجتماع الواو والياء وكون أولهما ساكنة تقول جاء في مسليق أصله مسليق فاعل اعلان هو في وفي الأسماء الستة التي سبق ذكرها حال كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم تقول عنه اضافة الخمسة منها الى ياء المتكلم أخى وأبى وحجى وهى بياء مخففة بلازة الحذف وهو الواو الواقعة كلاً من الكلمة كما يتردد عدم الاضافة اجراء لها بعد حذف علة نسبياً منسياً كما في يدى ودى وفي تكسر لفاء وتشديد الياء عند الأكثر وفي عند قوم الظرف متعلق بقوله تقول أي تقول في الاربعة الأول بتخفيف الياء بلازة الحذف وفي الخامس بكسر لفاء وتشديد الياء عند قوم من النحاة وفي هذا إشارة الى ما اجازة المبرد في الأولين وهما أخى وأبى من تشديد الياء برة الواو والحذف وقت قبلها ياء ساكنة وادغامها في ياء المتكلم الى ما ذهب اليه بعضهم في الخامس وهو قى من انه يقال قى بقلب الواو ميماً قبل على حالة الأفراد ثم ثم لا يعرف وجه حسن لتقدم الآخر على الأب في الذكر لأن يقال انه اقتداء بقوله تعالى **يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَوَجْهِ التَّقْدِيرِ** في الآية الترقى من الأدنى الى

لا يرد

إضافة

الأعلى كانه يضاف من أخيه ومن صاحبه وبنيه أو لأن الاحتياج إلى إضافة كل
إلى ياء المتكلم أكثر من إضافة إلى غيره وذلك يضاف إلى مضمراً أصلاً بل يضاف إلى
اسم الجنس لأنه موضوع كاجل أن يتوصل به إلى جعل أسماء الأجناس صفات الأسماء
المتكررات فنحو جعل المال صفة لرجل تقول رجل ذو مال فوجب مراعاة الصفة وهذا
التعليل يوجب أن لا يضاف ذو إلى غير اسم فيه معنى الجنس ولا يوجب أن
لا يضاف ذو إلى مضمراً خاصة فلا وجه لتخصيص نفي إضافته إلى مضمراً
الأول يقال إنما حصل المضمراً بالذكر لأنه لما كان لبعض تلك الأسماء حكم لم يوجد
في غيرها حال كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم صريح بنفي إضافة إلى مضمراً أصلاً
سواء كان المضمراً ياء المتكلم أو غير إسقاطاً لما اختص فيه بحكم نظر إلى إضافة إليه
ولما جاءت إضافة ذو إلى المضمراً في بعض الأشعار فيلزم تقصير القاعدي المذكورة
من أن ذو لا يضاف إلى مضمراً أحاط عنه بقوله وقول القائل **شعر**
انما يعرف ذا الفضل + من الناس ذو وة

شاذ أي قليل لا يقاس عليه ولكن انما هو اللهم صل على محمد وآل محمد وذو به شاذ وما
جاء في كلام بعض المتأخرين من قوله أصل على محمد وذو به أي صحابه ذلك اقتباس من
الدعاء المأثور وإذا قطعت تلك الأسماء الخمسة عن الإضافة قلت آخر واجب ومن
وقر مجتلاً لا مهاباً جعلت على عيناها أعمل بها وهذا بحث عن غير المصنوع وإنما ذكر تقريباً
وذلك لا تقطع عن الإضافة البتة لو ضعهما لزمه للإضافة إلى اسم الجنس المظهر وإن
جاء إلى الضمير في كلام فهو شاذ هذا أي ما يتبين من قسمي الإضافة المعنوية واللفظية كله
بتقدير حرف قد يقال لا حاجة إلى ذكر هذا الكلام لأنه قد علم مما سبق وأجيب بأنه إنما ذكره
ليكون ذكر كلمة أمّا تفصيلية في قوله وأما ما يذكر فيه حرف الجر لفظاً
فسياً في بيانه في القسم الثالث أن شاء الله تعالى وهو الحرف مع العدلين لأنه لا يستعمل
إلا في العدلين أو أكثر وعدلين المذكور هو التقدير فلو لم يذكره لبقيت كلمة أمّا
للتفصيل مع عدم العدلين فكانه قال وأما ما يقدر فيه حرف الجر في التسمين والبيح
الشيخ ابن الحاجب رة على جملة النحاة حيث لم يقولوا بتقدير حرف الجر في اللفظية بل
لحرفها بالمعنوية في تقدير حرف فعله هذا القول لم يكن التعريف المذكور شاملاً

ثلمصاً اليه بالاصناف اللفظية الآتية يجعل التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكماً
 واما لم يصح بتقدير حرف الجر في الاصناف اللفظية كما صرح به في المعنوية
 حرف الجر في اللفظية ليست منحصرة في الاقسام الثلاثة المذكورة في المعنوية
 بل يقتضي مجسداً يقتضاه تعدي اسم الفاعل واسم المفعول كالي في نحو يا ثعلب البلاد
 عند عدم الاقتضاء كما في احسن الوجوه ضارب زيد يقلد اللام الزائدة لضرورة تضييق
 الجر ثم لما فرغ من مقاصد الثلاثة المشتملة على بيان المعربات بالاصالة
 شبع في الخاتمة المحتوية على بيان المعربات بالتبعية فقال
الخاتمة في التوابع واعلم ان التمرت من الاسماء المعربة كان اعرابها

اي اعراب تلك الاسماء يكون بالاصالة لا بالتبعية ثم بينه بقوله بان دخلتها اي على
 نفس تلك الاسماء من غير واسطة العوامل من الروافع والنواصب والجوار من
 المرفوعات والمنصوبات والجرادات بيان للاسماء المعربة فقد يكون الفاء
 للتفسير او في جواب شرط فخذ وفي اي اذا كان ذلك فنقول قد يكون
 اعرابه اي اعراب هذا الاسم وهو بالرفع اما على الابتداء اية فمع خبره
 في محل نصب على انه خبر فيكون او على البدلية من الاسم بتبعية ما قبله اي
 بتبعية الاسم الذي يكون قبل هذا الاسم فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فاعرابه رفع
 كان منصوباً فاعرابه نصب ان كان مجزئاً فاعرابه جر ثم المراد بالاسم ههنا اعم من
 ان يكون حقيقة او حكماً فلا يشك بالحمل الواقعة اوصافاً وبالحمل التي هي معطوفة
 على ماله اعراب ويسمى اي ذلك الاسم التابع مفعول ثانٍ ليسيح واما سمي تابعاً
 لانه اي ذلك الاسم يتبع ما قبله من الاسم في اعراب من الرفع والنصب والجر فهو
 اي التابع في اصطلاح النحاة كل ثانٍ هو لبيان الحال ههنا لا للتقصير فلا يشك
 بالصفة الثانية والثالثة لان كل واحد منهما في المرتبة الثانية لانه تابع للمتبوع الاول
 لما قبله من الصفة فلا حاجة الى حمل الثاني على المتأخر ههنا على الجملة كما وقع في بعض
 الشروح لان الحقيقة ممكنة ولا يصاد الى الجواز الا عند تعذرها وايضاً يندفع بما ذكرنا
 ما قيل ان المعطوف بالواو والفاء ثم واو يصبح تقديره على المعطوف عليه نحو قوله مصر
 عليك ورحمة الله السلام على اوجه وعلى تقدير حمل الثاني على المتأخر

ینتقض بصورة التقدير الا ان يحل المتأخر رتبة فالاولی ان يجعل قوله ثان
 لبيان الحال قصر للمسافة معرب باعراب سابقة لجار والمجرم رصفتان ای کل ثان
 متلبس باعراب سابقة احتراز به عن خبری باب كان وان من جهة واحدة ای من مقطر
 واحد فرغم عالم فی قام رجل عالم من جهة فاعلیه موصوفه لا من جهة فاعلیه اخرى کذا
 نصب عالم فی رايت رجلاً عالماً من جهة مفعولية موصوف لا من جهة اخرى
 وکن اجر عالم فی مررت برجل عالم من جهة اضافية موصوفه لا من جهة اخرى
 وعلى هذا القياس سائر التوابع ثم احتراز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ
 والمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت والتوابع خمسة
 اقسم اما كانت مخصصة في خمسة اقسام لان التابع لا یجمل امان
 یكون مقویاً للحکم الاول او الاول التأكيد
 والثاني لا یجمل امان یكون مبنيّاً او لا فالاول لا یجمل امان یكون مشتقاً او لا
 كان مشتقاً فهو النعت وان كان غیر مشتق فهو عطف البیان والثاني لا یجمل امان
 یكون بواسطة حرف او لا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثاني فهو بدل
 النعت والعطف بالحروف والتأكيد والبدل وعطف البیان ثم لما فرغ من
 تعداد التوابع شرع فی تعریفها فقال **فصل النعت**
 قدّمه على سائر التوابع لکونه اشد متبوعة واكثر استعمالاً واوفر فائدة
 تابع یدل على معنی حاصل فی متبوعه فی احتراز عن التوابع غیر التأكيد فان
 التأكيد بقى اخلافيه فلو قال مطلقاً كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معنی مطلقاً
 ای غیر مقید بحال النسبة والتأكيد فی جاء فی القوم کلهم اجمون یدل على معنی فی
 متبوعه هو الشمول والاجتماع الحاصلان فی المتبوع لكنه مقید بحال النسبة وما یقال
 من ان مطلقاً قید للاحتراز به عن الحال فغیر سدید لا یرخرجه بقوله تابع نحو
 جاء فی رجل عالم او یدل على معنی حاصل فی متعلق متبوعه بان قام بالذی بیّن بین
 متبوعه علاقته اما قرینة عن نسب نحو جاء فی رجل عالم ابوه او ملک نحو جاء فی رجل حسن
 غلامه او مخالطة نحو جاء فی رجل طویل ثوبه او تبعد نحو جاء فی رجل عالم غلاماً سیباً او ابو
 غلاماً یبه **والقسم الاول** من النعت وهو ما یدل على معنی فی متبوعه

متبوعه في عشرة اشياء اى يتبعه في اربعة من عشرة اشياء ثلاثة منها ذكرت
 مجملة بقوله في الاعراب اى في الرفع والنصب والجر والسبعة الباقية التعريف والتكثير
 حمزة الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاختش وصف النكرة المخصوصة بها
 والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كانت النعت مصدرا
 فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وافعل التفصيل من
 فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفصيل المصدا للزيادة على من اضيف اليه او وحده صفة
 يستوى فيه المذكر والمؤنث او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صلب وامرأة صلبة او فاعل
 مفعول كرجل جريح وامرأة جريحة او كان مؤنثه يطلق على المذكر كعلاقة ونسابة وآما
 وجب تبعية هذا النعت للمنعوت في هذه الاشياء لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف
 فيما صدق عليه قيامه بالموصوف ويوجد منها في كل تركيب اربعة الواحدة
 من الاعراب والواحد من التعريف والتكثير والواحد من الافراد والتثنية
 والجمع واحد من التذكير والتأنيث نحو **حباء** في
 رجل عالم وامرأة عالمة ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال عالمون ونساء
 عالمات وزيد العالم وامرأة عالمة **والقسم الثاني** من النعت هو ما يدل على معنى
 متعلق متبوعه اما يتبع متبوعه في الخمسة الاول فقط اى لا يتبع القسم الثاني النعت
 في الخمسة الاخر وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بل كان حكمه فيها
 حكم الفعل لانه اذا اسند الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يحز تثنيتة لاجتماع
 الاعلى ضعف فكد لك الصفة لاسمها واقعة موقع الفعل عاملة عملة كما ان الفعل
 اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفعل من كورا ويجب تأنيثه ان كان
 مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقى فكد لك الصفة لولا فائدة في قوله
 فقط لان المحصل المراد منها مستفاد من كلمة انما اعني الاعراب والتعريف والتكثير
 بيان للخمسة الاول ويوجد منها في كل تركيب اثنان الواحد من الاعراب والواحد
 من التعريف والتكثير كقوله تعالى من هذه القرية الظالم اهله وفائدة النعت
 غالباً لمقتضى المنعوت ان كانا اى النعت والمنعوت تكثرين التخصيص في عرف النحاة
 عبارة عن قلة الاشتراك في النكرات نحو جاء في رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب

خص

توضيح

الوضع مشتركاً بين كل فرد من افراد الرجال فاذا وصف بعالم قل الاشارة الى خصص
 بفرد من الافراد المتصرفة بالعلم وتوضيحه اي فائدة النعت توضيح المنعوت ان كانا اي النعت
 والمنعوت معرفتين التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف نحو جاءني زيد ^{فان}
 فان قوله زيد محتمل الفاضل وغيره فلما وصف بالفضل رفع الاحتمال وقد يكون النعت
 لجزء الشئ والمدح اي لمحض الشئ والمدح لا للتخصيص ولا للتوضيح هذا اذا كان المنعوت
 معلوماً عند المخاطب بذكر النعت واذا لم يكن معلوماً لم يكن لمحض الشئ والمدح بل
 يكون للشئ والتوضيح معلوم باسم الله الرحمن الرحيم قد يكون اي النعت للذم نحو هو باه
 من الشيطان الرجيم وقد يكون اي النعت للتاكيد اذ دل النعت على ما يدل عليه المنعوت
 نحو قوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة تدل على ما يدل عليه النفخة لان الشئ نفخة الواحدة
 فيدل على الواحد لما كان استعمال هذه الثلاثة الاخر قليلاً واستعمال الاولين كثيراً ذكرها
 بكلمة قد للتقليل وقد يحذف النعت للتعميم نحو كان زيدا يوم من الايام اي لقصد مجرد كونه
 يوماً لا اقراراً بذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وقد يحذف للترحم نحو انا زيدا
 الفقير قد يحذف لكشف الماهية نحو الجسم لطويل العريض العميق والفرق بين الصفة
 الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضوعة مفسرة والثانية مقربة وهو الفرق بين الايضاح
 والتقرير واعلم ان النكرة توصف بالجملة الخبرية وهي التي تختمل الصدق والكذب
 ولا بد فيها من ضمير حينئذ ليعرج الى الموصوف فيحصل الربط بينهما وينبغي ان يصحح به
 كما صرح بذلك عند كون الخبر جملة نحو مرت رجل ابوه عالم في مثال الجملة الاسمية
 او قام ابوه في مثال الجملة الفعلية وانما وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الدلالة
 على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة وانما قيد الجملة بالخبرية
 احترازاً عن الجملة الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والتمني وغيرها فانها لا تقع مقربة
 ولا خبر اولاً ولا صلة ولا حالاً الا بتأويل وانما حصل نكرة بالذم كولا متناع وصف المعرفة
 بالجملة الخبرية لكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف
 والتذكير والمضمر لا يوصف بشئ لان فائدة الصفة الاصلية في المعارف هو التوضيح ضمير
 المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيهاً لتحصيل الحاصل واما المضمر الغائب فيعمل
 عليها طرد الباب ولا يوصف بشئ به اي بالمضمر لان الموصوف اعرف من الموصوف ومساو

ولا شيء اعرف من المضمرة لا مسأوله حتى يوصف به ثم لما فرغ عن بيان النعت
 شرع في بيان العطف بالحروف فقال **فصل العطف بالحروف**
 اي المعطوف بأحد هاء والعطف في اللغة الامالة لقب هذا القسم من التوابع بقالة
 حرف العطف ما بعد الى ما قبله وفي عرف النحاة تابع جنس يشتمل التوابع كلها
 ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه اعترض على هذا الحد بأنه غير شامل لبعض افراد
 الحد ومثل عامل في قولك زيد عالم وعامل واجب بأن الكلام محمول على جنس المعطوف
 نقد يره تابع ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه وينسب الى شيء ينسب الى شيء متبوعه اليه
 فيشتمل الصورة المذكورة ثم المراد بالنسبة اعم من ان يكون على وجه الإيجاب او على وجه السلب
 فيدخل فيه المعطوف بلا كانه وقع النسبة هناك سلباً وكلاهما اي المتبوع والتابع مقصودان
 بتلك النسبة فيه احتراز عن سائر التوابع فانها ليست كذلك لان غير ان كان زيد والمقصود
 هو التابع فقط وان كان غير البديل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض عليه بالمعطوف ببل
 لكون متبوعه غير مقصود والمعطوف بأو وأمر واما لكونه غير مقصود مع متبوعه بل المقصود
 احدهما واجيب عن الاول بأن المتبوع في المعطوف ببل يكون مقصوداً ابتداءً وان لم يكن مقصوداً
 انتهاءً بنبذة الرأي هو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوع غير مقصود كما لا يفتأ
 على سبق اللسان وعن الثاني بأن المراد بكونه مقصوداً بالنسبة مع متبوعه ولو بطريق البدلية
 والمقصود بالمعطوف بأو ولخواه احد الاخرين فكامل منهما مقصوداً بطريق البدلية وليسمى اي العطف
 بالحروف عطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلاهما مقصوداً بالنسبة
 ولما فرغ عن بيان حد العطف شرع في بيان شرطه فقال شرطه اي شرط العطف
 بالحروف ان يكون بينه وبين متبوعه احد حروف العطف وسياتي ذكرها اي
 ذكر تلك الحروف في القسم الثالث ان شاء الله تعالى فأم زيد وعمر وعمر تابع
 ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه وهو القيام المنسوب الى زيد وكلاهما مقصودان بالقيام
 واذ اعطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستتراً يجب تأكيد اي تأكيد الضمير
 المرفوع المتصل بالضمير المنفصل ولا ثم عطف نحو ضربت انا وزيد فليزيد عطف
 على تاء الضمير بعد تأكيد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه
 بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه المستقل قوي غير المستقل

ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم الخطأ المتبوع عن
التابع فزيادة التابع على المتبوع وهو قبيح فيجب تأكيداً بمنفصل ليحصل فيه جهة
الانفصال فيكون عطفاً على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة
من كل وجه إنما قيد الضمير بالمرفوع أحد الزايع المنصق والحجر وكان العطف عليها
يحيى بغير التأكيد نحو ضربت بك وزيداً ومات بك وبزيداً إنما قيد المرفوع بالمتصل
لأنه لو كان منفصلاً جاز العطف عليه بلا تأكيد نحو أنا وزيداً أهياناً ثم أعلم أن هذا
التأكيد واجب عند المصنف رحمه وهو اختيار الشيخ ابن الحاجب ذهب
البصريون إلى أنه مستحسن لا واجب فيحيون والعطف بلا تأكيد لا فضل
لكن على قبحه وأما الكوفيون فيجوزونه بلا تأكيد ولا فصل من غير قيد إلا إذا فصل
استثناء مفرغ أي يجب تأكيداً بالضمة المنفصل في جميع الأوقات الأوقاف وقوم
فصل بين المعطوف وبين المرفوع المتصل المعطوف عليه فحينئذ يجوز ترك التأكيد
بالمنفصل نحو ضربت اليوم زيداً فإنه عطف على التاء في ضربت بدون التأكيد بالمنفصل
لمكان الفصل وإنما يجوز ترك التأكيد عند الفصل لطربان فتور في المعطوف باعتبار
البعد عن المتبوع فلا يلزم من فريضة التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال
التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضته هذا الفتوى وإنما قلنا فحينئذ يجوز ترك التأكيد
بالمنفصل فإنه قد يؤكد بالمنفصل عند الفصل كقوله تعالى فكيف كانوا فيها همهم
والغناؤون وقد لا يؤكد الأمران متساويان ثم هذا الفصل سواء قرئ قبل حرف
العطف كما في المثال المذكور في المتن أو وقع بعده كما في قوله تعالى ما أشركنا
ولا آباءؤنا ولا أبنؤنا بعد حرف العطف للتأكيد وإذا عطف أي إذا أريد عطف
الاسم على الضمير الجرمي فيجب إعادة حرف الجر نحو ضربت بك وبزيداً إنما يقلع
الحافض كما قال غيره لاحتمال أن يكون المختار عنده ما ذهب إليه بعضهم من أن
الجر إذا كان اسماً لا يجب إعادته ولأن حرف الجر كثيراً ما يعطف على الضمير الجرمي فاعتبر
الأغلب وإنما وجب إعادة حرف الجر لئلا يلزم عطف المستقل على جزء الكلمة لأن
الضمير الجرمي ركاز الجزء من الجار لشدته اتصاله به من حيث أنه لا يفصل عن الجار
اصلاً وإن العطف على الجزء بعد إعادة حرف الجر أيضاً ولكن عطف الجزء على عطف

المستقل وهذا جائز واما قراءة حمزة تشاء لو ن يه والآخر حاكم بالجر عطف على ضمير
المجرم وفي قوله يه بدون اعادة حرف الجر فشاذة وقيل الواو في قوله تعا والآخر حاكم
للقسم وفيه نظر من كور في المطلق لا ت وكن اما جاء في بعض الاشعار
فاذهب فما بك والا يامر من عجب + فشاذ لا يقاس عليه ثم اعلم ان وجوب اعادة
الجار في حال السعة والاختيار انما هو مذهب البصريين ويجوز عند هم تركها في
حال الاضطرار اجاز الكوفيون تركها مطلقا وعن الجرجاني انه يجوز بغير الاعادة
اذا اكد الضمير المحرور بظاهر نحو مرت بك نفسك زيدا واعلم ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه اذا كان الاول اي المعطوف عليه صفة لشيئ نحو جاء في زيد
العالم او كان الاول خبرا الامر نحو زيد عاقل وشاعر او كان الاول صلة نحو قام الله
صلي وصام او كان حاكما نحو قعد زيد مشددا ومضروبا والثاني اي المعطوف
كذلك يكون صفة او خبرا او صلة او حالا وكذا اذا اوجب ان يكون في الاول
ضمير وجب ان يكون في الثاني ايضا ضميرا لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس
الى ما تقدم فيجوز ان يقال قام ابوه وقعد اخوه ولا يجوز ان يقال زيد قام ابوه وقعد
عمه واما نحو رب شاة وسخلة فاستفاد التكرير لعدم قصد التبيين اي بشاة
وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كونه رجلا على الشدة وذكر علم ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه
الى غيره كبناء لامر رجل وزيد او يا زيد وعبد الله فان البناء في اسم الله
لنفي الجنس لقض من الاستغراقية وذات المختص باسمه المنكر فلا يتعدى
الى ما عطف عليه من المعرفة وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوا
كما يختص بالمنادى المفرد المصرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه
من المضاف اذا الاضافة للبناء كالخبر عن اللام في يا زيد والحادث فان الخبر
لنفع اجتماع الية التعريف وذات المختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه كاستئلا
الضمير في زيد شجاع غلام ونحو ذلك فان استئلا الضمير في الخبر يختص بكون الخبر
مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجواهر فالحاصل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه لا ان يتفرق في وجه السبب علله بان يوجد سببا لبناء وسبب

المجرد عن اللام أو سبب اشتغال الضمیر فی المعطوف علیہ و المعطوف فحينئذ
لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ثم أشار إلى الأصل الذي يقتضيه ان يكون
المعطوف في حكم المعطوف عليه و يوجب ان يأخذ المعطوف حكمه بقوله
والصابطية أي الأصل والقاعدة فيه أي في كون المعطوف عليه أنه أي المشار
حيث يجوز ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جاز العطف فيكون المعطوف
قائماً مقام المعطوف عليه تقديره و هو يقتضيه ان يأخذ المعطوف حكم المعطوف
عليه لأن الشيء إذا قام مقام غيره يأخذ حكمه لا يرى إلى ان مفعول لم يسم على التمام
مقام الفاعل يأخذ حكمه إلى المضاف إليه الذي هو القرية في قوله ثم وأسأل القرية
فإنه لما قام مقام المضاف المحذوف الذي هو الأهل أخذ حكمه هو الأعراب و حيث
لا يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه فلا يجوز العطف ولهذا وجب الرفع في ذاهب
في قولك ما زيد بقائمه أو قاعد ولا ذاهب عمر و على انه خبر مبتدأ وهو عمر و الجملة
معطوفة على الأولى عطف جملة أخرى اذ لو نصب أو خفض لكان معطوفاً
على قائمه أو قائماً فيكون خبراً عن زيد فيكون تقديره حينئذ ما زيداً اباه عمر و
وهو منتم لخلوة عن العائد لوجب في الخبر إلى اسم ما فاذا لم يجوز ان يقام ذاهب
عمر و مقام القائم الذي هو الخبر للمعطوف عليه لم يجوز عطفه عليه العطف
واحد على معولي عاملين مختلفين جائز اذ كان بعض المعطوف عليه مجرداً مقدماً
على بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف كذلك بان كان المحذوف مقدماً
على المرفوع أو المنصوب نحو في الدار زيداً والحجرة عمر و فالجزة عطف على الدار و
العامل فيه في وعمر و عطف على زيد والعامل فيه لا ابتداء و كان بعض المعطوف
عليه مجرداً مقدماً كما للمعطوف و إنما جاز العطف في هذه الصورة لأنه مسموع
من العرب كما جاء في بعض الأشعار **شعر**
أَكْلَ امْرَأَةٍ تَحْسِبُ امْرَأَةً + وَ تَأْمُرُ تَوْقِدَ بَابِ اللَّيْلِ نَاراً

فإن قوله نأمر عطف على امرأة المحذوف والعامل فيه كل وقوله نأمر عطف على امرأة
المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في مثال فاكل سوءاً تمة ولا يضاء شجرة
فإن قوله يضاء عطف على سوء المحذوف والعامل فيه كل وقوله شجرة عطف على

ثمرة والعامل فيه ما فاقنصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على
 مؤد السماع ولم يسمع الا في صورة تقديم الحجر وول هذا قال اذا كان مجزاً مقدماً
 وفيه اشارة الى انه لو لم يكن بعض المعطوف عليه مجزاً مقدماً لم يجز العطف في صورة ما
 وان كان العطف على معمولي عامل واحد فيجوز نحو ضرب زيداً وعمراً وبكر خالداً لعدم
 المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما وصف العاملين باختلاف
 لبيان العمومات ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بالجنس
 عموم الحكم وشموله الجنس منه قوله تعالى وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا أَطْرَافُهَا
 بِحَبْلٍ مُنْتَصِفٍ وَقَالَ بعض الفضلاء ولا يبعد ان يقال هو الاحترار عن مثل ضرب زيداً
 على ما نقل عن الفراء انه تشريك العاملين فيجوز العطف عليها على معمولي عاملين
 مختلفين بل متحد في المعول ثم اعلم ان جواز العطف في صورة تقديم الحجر
 انما هو مذهب الاصول وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف
 وههنا مذهبنا اخران كما اشار اليها بقوله وفي هذه المسئلة اي وفي مسئلة
 العطف على معمولي عاملين مختلفين مذهبنا اخران وهما ان يقال يجوز في ذلك
 العطف مطلقاً اي سواء كان الحجر مقدماً او لا عند الفراء قياساً على العطف
 على معمولي عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين العاطف والحجر ونحو ان زيداً في الدار
 وعمراً في الحجرة ونحو هب يدالي عمرو وبكر الى خالد فان العطف ههنا غير جائز
 اتفاقاً للفصل بين العاطف الذي هو الجار وبين الجذر ولا يجوز ذلك العطف
 مطلقاً اي سواء كان الحجر مقدماً او لا عند سيدييه واليه ذهب البصريون
 المتقدمون لان حرف العطف نائب لعامل الواحد فلم تقوان تقوم مقام
 العاملين ثم لما فرغ من بيان العطف بالحرف شرع في بيان التوكيد فقال
فصل التوكيد جاء بالواو والهمزة وانما عقب به العطف لان العاطف هو
 ثم والفاء قد يزداد وفي التاكيد اللفظي كما يقال ثم والله والله وكقوله تعالى كَلَّا
 سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا
 يُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ تَابِعَ جَنَسٍ شَتَاوِلِ التَّحْمِيلِ
 كلها وقوله يدل على تقرير المتبع فصل خرج به العطف بالحرف في البدل لانها لا

لم يخفى

٣٣

يدلّان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعت وعطف اليك لانهما
وان كانا دالين على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلا على تقريره فيما نسب اليه بل في
تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل
فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعهما فان قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب
زيد ونحو ان زيد اقا ثم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او الشمول مع انه
تاكيد قلت هذا الحد مخصوص للنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي لان البحث
في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد بالفعل والحرف في عن الحد ثم ما عرف التوكيد
في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين لفظي اي منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل
الا من تقرير اللفظ وهو يختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي يختص
بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين وهو اي
التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجري في الالفاظ كلها اسماء وافعال او حرفا
او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاء في زيد زيد وجاء في زيد ان ان
زيد اقا ثم ونحو جاء زيد جاء زيد ورجل قاتل رجل قاتل والمراد بتكرير اللفظ
الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربت انا و
ضربتك اياك فان ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا للاول لفظا ومتع
اي منسوب الى المعنى لانه لا يحصل الا من ملاحظة المعنى وهو اي التاكيد المعنوي
يكون بالفاظ معدة دالة اي مخصوصة بمدة دة وهي تسعة المذكورة في المتن فاخذ
منها بالتثنية والجمع وقال المالكى كلمة جميع وعامة بمنزلة كل عند سيدي
وان غفل عنها سائر النحاة وهي اي وتلك الالفاظ النفس العين يستعملان
للواحد والمثنى والجمع متلبسين باختلاف الصيغة اي صيغتها من حيث الافراد
والتثنية والجمع والضمير اي باختلاف ضميرها الرجوع الى المتبوع المذكور نحو
جاء في زيد نفسه للمذكر الواحد والزيد ان انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية
المذكر او نفساها بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب والاول اولى لما سلكي
في بحث المثنى والزيد ون انفسهم لجمع المذكور وكذلك اي مثل النفس في الامثلة
عينه نحو جاء في زيد عينه للمذكر الواحد جاء في زيد ان اعينها وعينها للتثنية

في كل جملة وعامة بمنزلة كل

المذكر وجاء في زيدون اعينهم لجمع المذكر وما ذكرنا امثلة تأكيد المذكر بالنفس والعين شرع في بيان امثلة تأكيد المؤنث بهما فقال وجاءتني الهند نفسها وجاءتني هند نفسها او نفسها او نفسها وجاءتني الهندات أنفسهن وكذلك عيبتها واعينها او عيبتها واعينهن وكلا للمذكر وكلا بزيادة التاء للمؤنث للشتى خاصة اي يستعملان لتأكيد المثنى خاصة باختلاف الضمير باعتبار من هو غائب او مخاطب او متكلم نحو قام الرجلان كلاهما وقامت المرأتان كلتاها وقتما كلاهما وقتما كلاهما وقصنا كلانا وقصنا كلتا نا ثم قوله خاصة منصوب على انه حال من المثنى لانه مفعول به صريحا ليستعملان مفعلا فان قلت كون ذي الحال مذكرا او كون الحال اعني خاصة مؤنثا لا يفي لانه وجبت المطابقة بينهما قلت التاء في خاصة ليست للتانيث بل هي للمباينة كافي علامة ويحيز ان يكون خاصة مصدرا على وزن فاعلة بمعنى الخصم كالمباينة في قوله تعالى هل ترى لهم من باقية بمعنى البقاء منصوبا بما يفعل مقدرا اي خص المثنى بتأكيدا خصوصا وانما قال خاصة احترازا عن المفرد والجمع فانها لا يؤكدان بكلا وكلتا وكل واجمع واكثر من حول كتيبة اي تأمر وابتنع من البنع بفقتين وهو طول العنق مع الشدة مفردة والجامع بينهما الوكادة والظهور وابصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة من بضع العرق اي سال لغير المثنى اي يحيط هذه الالفاظ لغير المثنى من احد جمع مذكرا ومؤنث باختلاف الضمير في كلمة بكل دون الصيغة والصيغة اي باختلاف الصيغة في كلمات البواقي دون الضمير نحو جاء في القوم كلهم اجمعون اكتبون ابعثون ابعثون للجمع والمذكر وقامت النساء كلهن جمعه كنتم بئتم بضم جمع المؤنث وهذا انما يجوز في جمع المؤنث بتاويل الجماعة وفي الواحدة المؤنث يجوز بدنه نحو اشتريت الحارثية كلها جمعا كنعاء بصعاء وفي جمع المؤنث خاصة كنتم بتم بصع واذا اردت تأكيد المضمير للمفعول المتصل سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس والعين لا بكلا وكلتا وكل واجمع واخواته يجب تأكيده اي تأكيد المضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل ولا ثم أكد بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك فان نفسك تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وكذا زيد ضربها نفسها وانما يجب تأكيده بمنفصل لانه النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب

نه اي كلمة يستعمل

نه ولو في غير قول

جمعا كنعاء بصعاء

نفسه وبشر جاء عينه فلم يجعل تأكيدين للتوصل المستكن بغير التأكيد بمفصل
لزم التباس التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه و
لما لزم التباس في هذه الصيغة التزموا في ما لا يلزم ذلك وهو المضمير المرفوع المتصل
بالمبرز طرد الباب وبخلاف كل واجم حيث لا يبعد وقوعها فاعلين فلا حاجة الى التأكيد
لعدم اللبس وإنما قيد المضمير بالمرفوع لجواز تأكيد المضمير منصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تأكيد هما بالمفصل نحو ضربت بك نفسك ومررت بك نفسك
وأنما قيد بالمتصل لجواز تأكيد المضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد
بمفصل آخر نحو انت نفسك فاعل ولا يؤكد بكل واجم شيء إلا ما أي شيء مفرد كان
او جمعا يكون له اجزاء وابعاض اراد بالاجزاء الاموال المتعددة ليعمل الافراد والاجزاء
يجمع افتراقها أي افتراق تلك الاجزاء والابعاض حسا كالقوم والرجال فان كل
واحد منها يجمع افتراق اجزائه وابعاضه أي افرادة في المحس هي زيد عمر وبكر الى غير ذلك
كما نقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حسا منصوب على انه يتميز من فاعل يجمع او على
انه مفعول مطلق أي يجمع افتراقها افتراق حسا وعلى انه خبر كان المحذوف فترو
على انه حال محذوف المضاف أي يجمع افتراقها حال كونها ذات حين قوله حكما
عطف على حسا او حكما كالعبد فانه يجمع افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض
الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربه كما نقول اشترت العبد
كله ولا يجمع افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والمجى و
الذهاب ولهذا لا يقال اكرمت العبد كله فانه لا يجمع افتراق اجزائه بالنسبة
الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او ربه ودلا لا يجمع ان يقال جاء زيد
وذهب يد كله اذ لا يجمع افتراق اجزاء زيد لا حسا ولا حكما وإنما لا يؤكد بكل واجم
الاماله اجزاء وابعاض لان وضعها لفادة الشمول قد تغذر ذلك فيما لا يجوز له
حسا او حكما ولا نقول اكرمت العبد كله واعلم ان اكثر ما يتبع وابعاع اتباع بفتح الهمزة
جمع ولا يجمع لم يرد به انما تؤكد لا يجمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يراى انها
اتباع لاستعمالها يجمع انها لا تستعمل تأكيداً ابداً نه لا تنال تدل على معنى الجمع ظاهر الا
اذا حتمت الى اجمع الى هذا اشار بقوله وليس لها أي لتلك الالفاظ معنى ههنا أي فيما استعملت

تأكيداً ابدونه ای بدن اجمع و اما قال ههنا لان هذه الالفاظ الثلاثة موضوعة لمعارف
الاصل من غير اجمع كما اشرنا اليه فلا يجوز الفاء للنتيجة تقديمها اي تقديم تلك الالفاظ
على اجمع لكونها اتباعاً له ثم تقديم اكثر على اخويه في الفصيحة ثم ابتنع على ابصع عند الرغبة
وعند البعد اذ به والجزوئي يقدم ابصع على ابتنع وقال ابن كيسان ابتداء بابتنع شئت
بعد اجمع ولا يجوز ذكرها اي ذكر اكثر وابتنع وابصع بدن اي بدن ذكر اجمع لا يلزم ذكر

التابع بدن ذكر المتبوع ثم لما فرغ عن بيان التأكيد شرع في بيان البدل فقال

فصل البدل تابع جنس يشمل التوابع كلها ينسب اليه ما نسب الى متبوعه

اعتراض على هذا الحد بانه لا يشمل البدل من المنسوب نحو ضيف زيد اخوك جوابه

فانه في حد العطف بالحروف وكو قال البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه كما انما

واخبره هو المقصود بالنسبة احترز به عن النعت والتوكيد عطف البيان لانها

ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع دون متبوعه احترز به عن العطف بالحرف

لان ان كان تابعاً مقصوداً بالنسبة لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة ولما فرغ

عن تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال اقسام البدل اربعة وذلك لان البدل امان

يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا فلا قول بدل الكل من الكل والثاني امان يكون

مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا فلا قول بدل البعض من الكل والثاني امان يكون

بين المبدل والمبدل منه تعلق غير الكلية والعضوية او لا فلا قول بدل الاشتمال

والثاني بدل الغلط احدها بدل الكل من الكل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو

جاء في زيد اخوك فان قلت كيف يكون مدلول اخوك مدلول زيد لا بد على اخوة

المخاطب ولا يدل عليها زيد وايضاً لو كان مدلوله عين مدلول المتبوع لكان تأكيداً

ولم يكن بدلاً فقلت المراد بقوله وهو ما مدلوله مدلول المتبوع انهما متحدان

فيما صدقاً عليهما يطلقان على ذات واحدة وثانيها بدل البعض من الكل وهو ما

مدلوله جزء مدلول المتبوع نحو ضربت زيداً رأسه وثالثها بدل الاشتمال وهو ما يكون

بينهما اي بين البدل والمبدل منه تعلق ونسبة غير الكلية والعضوية كسليبيد ثوبه

واعجبني زيد علمه واما سمي هذا بدلاً لا شتمالاً شتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشابه

الى البدل لكونه دالاً عليه لاجل ما يجيب يبقى سامع المبدل منه منتظراً لذكر البدل هذا

في

هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا البديل وبه اخذ الحاجي وابوالبقاء وقيل
لا شتمال البديل على المبدل منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما
انصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصار البديل قال الميرزا لا شتمال
الفعل للسند الى المبدل منه على البديل ليفيد يتم لان اعجب في قوله لعجبي زيد علم
مسند الى زيد ولا يكتفي من حيث المعنى لانه لا يعجبك الا العلم واليه ذهب الاندلسي
الفجوداني ويرد على هذا بدل البعض نحو اعجبي زيد رأسه فان الاعجب بالنسبة
الى الرأس مثله الى العلم في الاشتماله لكنه لا يفقد هذا في اختصاص التسمية
لان الاطراد في وجه التسمية غير لازم كما هو غير مرة ثم المراد بالمتعلق بينها بحيث
يوجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البديل اجمالا فتبقى النفس عند ذكر المبدل
منه منتظرة الى البيان بذكر البديل نحو اعجبي زيد علمه فان علم ابتداء ان يكون
زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم للجمود والشجاعة وغيرها لا باعتبار انه فقتضى نسبة
الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة اجمالا بخلاف بدل الغلط نحو ضربت زيدا
علامه او حمارة لان نسبة الضرب الى زيد نامية اي غير مجتمعة لا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط ولا يدخل بدل الاشتمال في بعض
افراده وانما بدل الغلط وهو ما بين كر بعد الغلط كجاء في زيد جعفر ورايت
رجلا حمرا واما سمي بدل الغلط لكون الغلط سببا للانتيان به لانه غلط ولذا ذكره
ههنا والا فالغلط ما لا ثبوت له فينبغي ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع
الابدال مطردة بمعنى اللازم لكن يادني ملاسنة اي بدل يختص بان ينسج الى الكل
او الى البعض او الى الاشتمال او الى الغلط والبديل ان كان نكرة من معرفة غير نعتية اي
ذلك البديل النكرة وقيل حسن نعت كقوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة خاطئة
فان قوله ناصية نكرة ابدلت عن المعرفة وهي الناصية فتعنت بكاذبة وذلك
لكرهتهم كون المقصود قاصرا في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجاء لبدل ذلك فاقول
يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجه
ولم ينعت بشئ وبقوله تعا حم تزييل الكتب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب
بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشئ قلت كل من ذلك بدل على

الاعجاب

العجوداني

فان المادى وجه
التسمية عليه
لونه

فالغلط لا يتجلى

الاضافة في جميع
الابدال يادني
ملاسنة

الشاعر

البدیع

التسامح وبالحقیقة هو صفة البدل والتقدير قل هو الله احد والله شديد العقاب
ثم النعت انما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره فانه لا يجب
فحرمات بزید حمار ونحوه ولا يجب ذلك ای نعت البدل في عكسه في عكس ما اذا كان
البدل نكرة عن معرفة وهو ان يكون البدل معرفة عن نكرة نحو قام اخ لك ولا يجوز ذلك
النعت في المتقاسمين ای في المتماثلين بان يكونا معرفتين نحو ضرب زيد اخا واكثر
نحو جاءني رجل غلام لك ثم لما فرغ عن بيان البدل شرع في عطف البيان فقال

فصل عطف البيان تابع جنس يشأول التوابع كلها غير صفة احترامية عن الصفة
يوضح متبوعه احترامية عن بواقي التوابع اذ غير صفة منها ليس بموضع وهو ای عطف
البيان اشهر اسمي شئ هذا هو المفهوم من المفصل المذكور في البواقي ولا يجب
ان يكون علما ولا اقرقا وبالفقهاء في الوجيز حيث قال ولا يلزم ان يكون
او ضم من المتبوع بسبب مجيئه بعلم مشترك اذ قد يوضح الشئ باهو اوضح منه
متفقا عند اجتماعهما كما اذا كنى كل من المسلمين بعبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم
وابي محمد عبد الله يوضح الثاني الاول وان كان الاول اوضح منه مفرقا نحو قام
ابو حفص عمر ثم ففوله عمر عطف على ابو حفص هو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه وقوله وقام عبد الله بن عمر على هذا القياس لا يلتبس عطف
البيان بالبدل لفظا ای من حيث اللفظ وقيد به لانه لا التباس بينهما معنى مطلقا
ای في كل صوة وذلك لما مر في الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل للتوطئة
وعطف البيان غير مقصود به المتبوع وذكره لتوضيح المتبوع في مثل قول الشاعر
متعلق بقوله ولا يلتبس والشاعر المراد الاسدي

شعر
أنا ابن التارک البکری بشر علی الطیر ترقبه وقوعا

فان قوله بشر عطف ببيان للبکری ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم
تكرير العامل فيكون المعنى التارک بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيدا لا عند من
يجيزه والمراد بقوله في مثل ما كان عطف ببيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة
المعروف باللام نحو الضارب الرجل وقوله عليه الطير مفعول ثان للتارک ان جعل عطف المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن

في عليه وقوعه اجمعه واقع حال من فاعل ترقية اي واقعة حوله متروكة لانهما قد روي
 الا نسان ما دام به رصق فان الطير لا يقربه ثم لما فرغ عن الباب الاول التثنية الاسم
 المعرب شرع في باب الثاني التثنية في الاسم المبني فقال
الباب الثاني في الاسم المبني هو اسم وقع حال كونه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً
 او مع عامله او تركيب تحقق معه العامل على ما عرفت من لفظ الاقوال في حل المعرب
 نحو اب ت ث لعله لمراد اسماء هذه الحروف لا مسمياتها والا فلا يستقيم القليل مجزوف
 الهمزة لا نه بحث عن الاسم المبني على انه وقع في بعض النسخ نحو الفربا ونا ونا وواحد فان
 وثلاثة وكلف زيدا حال كونه وحده فانه اي نحو هذه الاسماء مبني بالفعل على السكون ومعرب
 بالقوة اي بالامكان هذا ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاج في تبيينه اعتباراً بالحق لا استقفاً
 بالفعل مع الصلاحية ولهذا اخذ التركيب في تعريف المعرب ذهب صاحب الكشف الى ان الاسماء
 المعدلة العارضة عن المشابهة بمعنى الاصل معربة بالفعل اعتباراً بالحجج صلاحية الاعراب لغير التركيب
 او شابه مبني الاصل اي ناسب من نسبة مؤثرة في البناء وانما خسرنا قوله شابه بقولنا
 ناسب ليتناول ما تقتضي معنى مبني الاصل كايين وما وقع موقعه كترال وما ضعف
 اليه نحو يومين فان كلامنا مناسبتاً لمبني الاصل وليس بمشابه له وانما
 وصفنا المناسبتة بمؤثرة في البناء احترازاً عن المناسبتة التي لم تؤثر في البناء لضعف
 او معارض كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي مناسبتة غير المنصرفة الفعل الماضي
 ولا في الفريعتين ومناسبة اي الحرف مع لزوم الاضافة المنافية للبناء اما الضعف
 ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع
 اي يوازنه في حركانه وسكنانه فهو مناسبتاً في المعنى ومخالف في اللفظ فكما
 مناسبتة اسم فاعل للماضي ضعيفة واما المعارض ففي غير المنصرفة فانه يناسب الفعل
 مطلقاً في الفريعتين ومناسبة الماضي تقتضي البناء ومناسبة المضارع تقتضي
 الاعراب فلم تؤثر هذه المناسبتة مع المعارضة وكذا يتحقق في مناسبتة اي معارض
 وهو الاضافة المانعة للبناء لكونه لا يزم الاضافة كما مر ثم كلمة او في قوله او شابه
 لمنع الخلو ون الجمع بان يكون متعلقاً بقوله شابه وهذا شرع في بيان مشاهد الاسم
 بمعنى الاصل اي بان يكون الاسم في الدلالة على معناه محتاجاً الى قرينه للاشارة

فبني

فشابه الحرف في الاحتياج فبني لهذه المشابهة نحو هؤلاء ونحوها أي ونحو قرينة
 الإشارة كقرينة الصلة أو نحو كلمة هؤلاء مثل هذا وذو من أسماء الإشارة وليكن
 أي ذلك الاسم مبنيًا على أقل من ثلاثة أحرف إذ تضمن الاسم معنى الحرف تحقيقًا
 لا توهمًا فلا يرد بناء التثنية لأن تضمنها وإوا العطف وهي لا حقيقى نحو أو
 مثلاً لأن ما هو مبني على أقل من ثلاثة أحرف فشابه الحرف كمن وعن في البناء على ذلك
 فبني لهذا واحد عشر إلى تسعة عشر مثال ما هو متضمن لمعنى حرف العطف لأن
 معناه أحد وعشر فبني لهذه المشابهة وإذا عرفت ذلك فاعلم أن وجه المشابهة
 سبعة بلا استفراء أحد ها تضمن الاسم معنى مبني لأصل ثانيها الافتقار في الأصل
 على المعنى وثالثها وقوعه موقعه ورابعها مشاكلته لما وقع موقعه خامسها وقوعه
 موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم وسادسها إضافة ما أشبهه وسابعها بناءه على
 أقل من ثلاثة أحرف وهذا القسم الأول أي ما وقع غير مركب مع غيره فإنه مبني
 بالفعل معرب بالقوة بخلاف القسم الأول أي ما وقع غير مركب مع غيره فإنه مبني
 بالفعل معرب بالقوة كما عرفت وحكمه أي حكم الاسم المبني أن لا يختلف آخره
 باختلاف العوامل في أوله لا لفظاً ولا تقديراً لكونه مقابلاً للمعرب فيجعل حكمه مقابلاً
 لحكم المعرب وإنما قال باختلاف العوامل لأنه يجوز أن يختلف آخر المبني باختلاف
 العوامل نحو من الرجل من المرء ومن زيد ثم الحق أن يؤخر حكم المبني عن تقسيمه
 إلا أنه قد مر أن غيره خيطه نعر يفا للنسبي فنية على أنه الحكم الذي لا يعرف المبني إلا بعد
 معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيهاً على وجه العدول وحركاته أي حركات
 المبني نسبي ضمناً سمى به لحصوله بضم الشفتين وفتحاً سمى به لانتفاع الفم باللفظ به
 وكسر اسمي به لا تكسار الشفّة السفلى في التلفظ به وسكون أي سكوز المبني يسمى وفتحاً
 سمى به لتوقف النفس به وإنما هي على اصطلاح البصريين يعني أن التسمية المختصة
 بهذا اللفظ المبني إنما هي على اصطلاح البصريين من المتقدمين المتأخرين وأما الكوفيين
 فيطلقون القاب الأعراب على البناء وبالعكس وإنما قال وحركاته تسمى لأن المبني
 قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيد إن ولا جليين ولا تسميان ضمناً وفتحاً حقيقة
 وقد وقع ذلك التسمية في كلام المتقدمين مجازاً وقال الشيخ الرضوي عندك

فبني

فبني

أشبهه

اطلاق الرفع والنصب الجرح على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية
 مجاز وهو اى الاسم المبني مطلقا لا المشابه صيته الاصل فقط لان الاصوات داخله
 تحت قوله وقع غير مركب مع غيره فمن خص المبني بالمشابه لمبني الاصل فقد سما
 سماءا بيوتا على ثمانية انواع خبر لقوله هو المضمرات بدل من الانواع فهو مجرد
 او خبر على تقدير احدها فهو نوع وكذا اما عطف عليه اسماء الاشارة والموصولة
 واسماء الافعال والاصوات بالحركات وبالرفع على انه معطوف على الاسماء ويرد على هذا
 ان الاصوات ليست باسماء لانها لم توضع لمعنى بل هي الة عليه بالتبع فكيف يكون
 ذكرها في الاسماء المبنية واجيب بانها ملحقة بالاسماء لحصول الفائدة بها كالاسماء
 فعولت معاملتها واُجريت مجازها في البناء فلهذا عدوها منها ولا يجوز ان يكون الاصوات
 اصواتا على انه معطوف على الافعال لانه صلا بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
 لا باسماء الاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال بعض
 الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنية بل المبني بعضها وانما لم يقل بعض الموصولات
 مع ان اياها وآية منها معرفتان ولم يقل ايضاً وبعض الكنايات مع ان فلانا وفلان منها
 معرفتان لان اكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية ولا اكثر حكم الكل بخلاف الظروف
 وان اكثرها معرفة فافترق ولذا يوهن انه اختار ما ذهب اليه بعضهم من ان اللذين والذين
 الموصولات معرفتان لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم
 من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك واذا عرفت ذلك فاعلم ان حصر المبني
 في ثمانية انواع لا يشكل ثما الشرطية الاستفهامية والصفية والتامة وبن قسماها
 سماءا الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة
 من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها ولا يشكل ايضاً بفعال للتعليق
 الام لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء
 المبنية ولا يشكل ايضاً بخمسة في خمسة عشر بعل في بعلبك فانه مبني مع انه
 لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
 ولا يقتصر على بيان للركب لا بمثل غير مع تا وان لدخولها هكذا في بعض الظروف لما فرغ
 عن تعدد المبنيات شرع في تعريف كل واحد منها فقال

اسماء

الكثر

باب
 في بيان
 المركبات

فصل

المضمر قدّمه على سائر المبنیات لان افراده كلها مبنيّة من غير اختلاف وآما
 بنى المضمر لانه يحتاج الى الحضور او تقدم اللفظ عنه فاشبه الحروف في الاحتياج اسم
 صرح باسم يخرج عنه كاف الخطاب في ذلك وويلك ورائك لانه حرف وضع ليدل
 على متكلّم أو مخاطب اى بالمادة لا بالصيغة فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما اللذان
 عليهما بالصيغة لا بالمادة او يرد بالمتكلم والمخاطب من ليس فيهما جهة الغيبة فلا يرد
 المتكلم والمخاطب لكونهما من الاسماء الظاهرة وهي غيب او يرد بالمتكلم والمخاطب
 الاصطلاحيان دون اللغويين فلا يرد ان لانهما لا يسميان متكلمًا ومخاطبًا في الاصطلاح
 او غائب تقدّم ذكره صفة غائب وفيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها وان
 كانت غائبة لكن لا يشترط تقدّم ذكرها لفظًا او معنى او حكمًا المراد بتقدّم ذكره
 لفظًا اعم من ان يكون تحقيقًا نحو ضرب زيدًا غلامًا او تقديرًا نحو ضرب غلامًا زيدًا
 لتقدّم الفاعل تقديرًا والمراد بتقدّم ذكره معنى ان يتقدّم ما تضمن معنى الضمير
 قوله تعالى اعدوا له اقرب للتقوى اى العدل لتضمن اعدوا اية او ايل عليه سياق الكلام
 التزامًا نحو قوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما الشدس اى لا يؤى الميت اذ سوف
 الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت والمراد بتقدّم ذكره حكمًا ان
 يعجز الضمير الى ما احضر في الذهن من الشان والقصة او غيرهما اولم يصح به
 لقصد لا بهام والاحمال او لا ثم التفسير ثانيًا في مقام التخييم والتعظيم لان ذكر
 الشئ مبهمًا ثم ذكره مفسرًا يوجب في المفسر تغييمًا وتعظيمًا فهو عائد الى ما تقدّم
 ذكره حكمًا لقوله تعالى قل هو الله احد وكقولك نعيم رجلًا ثم لما فرغ عن تعريف
 المضمر شرع في تقسيمه فقال هو اى المضمر على قسمين متصل وهو اى المتصل ما لا
 يستعمل وحده اى الذى لا يصح التلفظ به منفردًا فى الاصطلاح اى ما كان كالجزء
 لما قبله وكبعض حروفه انما قلنا فى الاصطلاح لانه صم التلفظ بالمضمر المتصل البارز
 عقلاً ايضًا ثم المتصل باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلاثة اقسام فروع نحو ضربت على صيغة
 الماضى المعروف وضربت على صيغة الماضى المجزوء المنبثتين اولهما الى ضربن على صيغة
 الماضى المعروف الغائب ثانيهما الى ضربن على صيغة الماضى الغائب فيكون كلمة الى حيث
 الاسقاط لانه الحكم فيلزم دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها نصريقه ضربت ضربنا

[illegible]

بأولوية السبق استحق الحقة وأما لم يستتر في المخاطبة المتكلمة بما قربان بالقول
 الحاصلة بالأبرار مناسبة لها لا الضعف الحاصل بالاستنار كضربك هو مثلاً
 للماض الغائب وضربت أي هي مثال للماض الغائبة وفي المضارع عطف على قوله
 في الماضي أي ويكون مستترا في المضارع المتكلم مطلقاً أي زماناً مطلقاً واستناراً
 مطلقاً يعني سواء كان المتكلم واحداً أو مثني أو جمعاً أو مذكراً أو مؤنثاً نحو ضربت
 أنا ونضرب أي نحن والمخاطب عطف على قوله المتكلم أي يكون مستترا في المضارع
 للمخاطب إذا كان مفرداً مذكراً كضرب أي أنت الغائبة الغائبة كيضربك هو تضرع
 هي أما استتر في المضارع للصيغة المذكورة لوجود القرائن الدالة على الضمائر وهي الهمزة
 والنون والتاء والياء بخلاف المخاطبة في لا حصر تشبیه الغائبة الغائبة وجمعها وتشبیه
 المخاطبة للمخاطبة وجمعها وفي اسم الفاعل والمفعول وكن في الصفة المشبهة وافتعل التفضيل
 مطلقاً أي سواء كان واحداً أو مثني أو جمعاً أو مذكراً أو مؤنثاً لوجود قرينة دالة على الضمير
 وهي علامة التثنية والجمع كالألف والواو وحمل المفرد على المثني والجمع طرد الباء
 تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون وضاربون وهند ضاربة والهندات
 ضاربتان والهندات ضاربات والألف والواو في ضاربان وضاربون حرفا زیدتا
 علامة للمثنى والجمع كالألف والواو في الزيدان والزيدون وليستنا بضميرين
 بدليل اختلافهما بالفاعل خرجاء في الضاربان والضاربون ورايت الضاربين
 والضاربين ومردت بالضاربين والضاربين ولا يجوز استعمال الضمير المنفصل
 مرفوعاً كان أو منصوباً إلا عند تعذر المنفصل استثناء مفرغ أي ولا يجوز استعمال
 المنفصل في جميع الأحيان إلا حين تعذر المنفصل ذلك لأن وضع الضمير المنفصل
 والمنفصل خسر من المنفصل لكونه أقل حروفاً من المنفصل فحق المنفصل لا يجوز
 العدول عن الأصل إلا عند تعذره فلا يقال ضربت أنت ولا ضربت إياك تعذر
 تعذر المنفصل ذلك التعذر إما بسبب تقدم الضمير على عامله كإياك تعذر لأنه إذا
 تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل بالأول إنما الاتصال يكون بأخر العامل فإن المنفصل
 كالحزب منه أو بسبب لفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل التام ونظيره ما ضربك
 إلا أنا إذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال وإنما تعذر الاتصال بالفصل إذ

الفصل بينا في الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل لآية أو بسبب كون عامل الضمير حرقا والضمير مرفوعا ونظيره ما انت قائما لعدم ما يتصل به إذا الضمير المرفوع لا يتصل إلا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرم ولأنه يجوز اتصالهما بالحرف في نحو اتى وانك ولى ولك او كون عامل الضمير معنويا وهو لا يتداه نحو تازيدا وبسبب كون عامل لآية متاخذ في عامل لا يوجد في اللفظ ما يتصل به نحو يا لك والشر فان جميع هذه الصور يجوز فيه استعمال المنفصل لتعدرا المتصل واعلم ان لهم اى للخاصة ضمير امضى اغائبا لان المراد به الشأن او القصة وهو مرفوع غائب فيلزمه الافراد والغيبة يقع قبل جملة من غير تقدم معاد وتلك الجملة اسمية خبرية البتة الا اذا دخلت عليه فواسخ المتصل فانه حينئذ يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فاعلم انهم لا ينعى الا بصار وانما وقع قبل الجملة للتعظيم والاحلال لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب النفس تعظيما واجلا لا وئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلة وانما وقعت الجملة بعد الضمير لوجها كون مفسر الشئ بعد وانما قلنا من غير تقدم معاد لئلا تنقض القاعدة بقولنا الشأن هو قائم على ان يكون هو مبتدأ عائدا الى الشأن وزيد قائم خبرا عنه فانه يصح عليه ضمير يقع قبل جملة تفسره لانه باعتبار عوده الى الشأن لا يخرج عن الايهام بالكلية بل انما يرتفع الايهام بجملة زيد قائم تفسره صفة جملة اى تفسر تلك الجملة وذلك الضمير الايهامه وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائدا الى الشأن او القصة وذلك لا يكون الا بالجملة والقراء اجاز تفسيره بالمفرد الما ولى بالجملة لانه عائدا الى الشأن او القصة ويسمى اى ذلك الضمير ضمير الشأن في المذكور وضمير القصة في المؤنث سمي هذا ضمير الشأن والقصة لانه عائدا الى ما هو مرفوع في الذهن من الشأن او القصة نحو قل هو الله احد مثال لضمير الشأن وانها زينب قائمة مثال لضمير القصة فلما فرغ عن بيان ضمير الشأن والقصة شرع في بيان ضمير الفصل فقال ويذخرون اى العرب بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع اثرها على ضمير مرفوع لعدم تحقق كونها ضميرا فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف او كونه على صيغة مرفوع متفق عليه وان اختلف في كونه ضميرا او بعد كونه ضميرا مرفوعا وانما سقى الفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف واختير صيغة المرفوع لتناسب

تَغْيِي

۱۳۳۳

وقوله ليدل على مشار اليه فصل خرج به ما عدل المحرر من الاسماء فان قلت هذا اذا
كان المراد بالمشار اليه الاشارة الاصطلاحية وان كان المراد الاشارة اللغوية لا يستقيم
الحديث يدخل فيه ضمير الغائب نحو قلت المراد هو الاول التعريف لفظي وهو
تعريف اللفظ بلفظ اجلي منه ويجوز ان يكون المراد هو الثاني ويخرج عنه ضمير الغائب
ونحو بقيد الحيثية فان ضمير الغائب وان كان موضوعا للاشارة بالمعنى اللغوي لكن
لم يرد به ذلك بل يراد كونه كناية عن غائب تقدم ذكره او نقول المراد به الاشارة
الحسية وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا يلزم ضمير الغائب نحو فانه يشي الى
المعاد اشارة ذهنية ولا يرد عليه نحو ذلكم الله مما لم يوجد فيه الاشارة الحسية كان
ذلك محمول على التجويز بتنازله وانزلة المحسوس للمشاهد اذ ما من شيء الا ويدل عليه
وانما بنيت اسماء الاشارة لكون وضع بعضها وضع الحروف كذا ونحوه وحل البقية
عليه ولا احتياجا الى ما تبين به من قرينة الاشارة فاشبهت بالحروف في الاحتياج
وهي اى اسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان وذلك لان المشار اليه لا يخفى من
ان يكون مذكرا او مؤنثا وعلى كلا التقديرين لا يخلو من ان يكون مفردا او متعرجا او مجموعا
والجميع مشترك بين المذكر والمؤنث فيحصل خمسة الفاظ لستة معان ذا المذكر
المفرد عن الكوفيين ان اصله الذال وحدها والالف زائدة وعن الاخفش ان اصله
ذى بالتشديد فحذف اللام فبقى ذى مثل كى فقلبت الياء الفاء ليخرج عن صورة
الحرف وعن بعضهم ان اصله ذوى بفخ العين اذ واوى العين وياى اللام اكثر من
يا يشبهها فحذف اللام وقلبت الواو الفاء ليخرجها وانفتاح ما قبلها فصار ذ او ذ ان فى
حالة الرفع وذين فى حالة النصب والجر اشارة اى لمتن المذكر وعن بعضهم انه معرف
لا انقلاب الفه ياء جزا ونصب كسائر الاسماء المتنيات والاخرى على انه مبنى وحي
علة البناء فيه كالمفرد والجمع وعن ابى اسحق الزجاج ان المتن مطلقا مبنى لقنمته
معنى واو العطف اذ اصله ييد ان زيدا زيدا ويخرج فى بعض اللغة ذ ان فى الاحوال اللد
ومنه قوله تعالى ان هذا كساجر ان على احد الوجوه وتاوتى وذى بقلب الالف ياء
الاصل فى لغات المؤنث الواحدة ذى كونها بازاء اللين كواحد قيل تالفة
لم يتن منها الا هي وقيل كلاهما اصلان وتة ودة بقلب الالف الواو هاء من غير

ح اى اشارة

وصل الياء بها وذهي وتري بوصل الياء بها للمؤنث الواحدة وتان في حالة الرفع
وتين في حالة النصب والجر لمشاه اي لمتن المؤنث وأولاء بالمد والقصر اذا كان
بالقصر يكتب بالياء واذا كان بالمد يتون مكسوا كصه ان كان اولاء معرفة في
منونا نكرة لا فادة البعد تنزيله منزلة النكرة لجمعها اي لجمع المذكر والمؤنث عا
كان او غيره وقد يلحق باواثلها اي باواثل اسماء الاشارة هاء التنبيه ليدل على
تنبيه المخاطب كهد او هذان وهذين وهاتتا وهاتي وهاتان وهاتين وهؤلاء
ويتصل باواثرها اي باواثر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف ليدل على
احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والدليل على كون
هذه الكاف حرفا امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان اسما لما امتنع ذلك ولانه
غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذلك ان ست وذلك انست
ولا يبعد ان يقال لا يكون في تركيب اسم راجع له من الاحراب فيكون الكاف حرفا وهي
اي حروف الخطاب ايضا كاسماء الاشارة خمسة الفاظ لسنة معان والقياس يقتضيه
ان يكون حروف الخطاب ستة واشتراك خطاب اثنين فبقى خمسة الفاظ نحو كذا كذا
كما كن فذلك اي المجموع من اسماء الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرون
الحاصل من ضرب خمسة حروف الخطاب في خمسة اسماء الاشارة وهي اي وذلك
الخمس والعشرون ذاك الى ذاك يعني ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
وذا انك الى ذاك يعني ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
البواقي من الامثلة تقول تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك
او لئلك او لئلك او لئلك واعلم ان ذاك القريب ذاك البعيد اي للمشار اليه القريب
البعيد وذاك للمتوسط اي الذي بين القريب البعيد لا يستعمل الكاف الا للمتوسط
والبعيد يستعمل اللام للتنصيص على البعيد انما اخذ ذكر المتوسط عن الطرفين والقياس
ان يذكر في الوسط كما هو اقم في بعض النسخ لتوقف معرفته على الطرفين ثم لما فرغ
عن بيان اسماء الاشارة شرع في بيان الموصولات فقال **فصل الموصول انها**
بنيت لمشاريتها بالحرف من حيث افتقارها الى الغير وهو الصلة اسم هو كالجنس
قوله لا يصح ان يكون جزء تاما من جملة الا بصلة بعده اي بعد الموصول كالفصل يخرج

لا يكون في تركيب اسم راجع له من الاعراب

الموصول

بجمله

به الأسماء الملتصقة تسمى ان تكون جزءاً تاماً من جملة بدون صلة كزيد رجل وفي قوله
 جزءاً تاماً إشارة الى ان الموصول يصلح ان يكون جزءاً بذراً لكن لا يكون جزءاً تاماً
 والمراد بالجزء التام من جملة ان يكون مبتدأً او خبراً او فاعلاً او نحو ذلك لما كانت
 الصلة ماخوذة في تعريف الموصول وهي غير بيّنة احتاج الى تعريفها بقوله هي الصلة جملة خبرية
 معلومة مضمونها للمخاطب لئلا يكون تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجملة
 وبما يخفى منه وانما وجب ان يكون صلة الموصول جملة خبرية لان الذي في الجملة مشتاقاً
 او مجسوماً موضوعاً لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطة فاعلها واما وصف
 الجملة الخبرية لان الاشارة لا تثبت لها في نفسها وانما تثبت للشيء للشيء فوم ثبوتها في
 واما وقوم الجملة القسمية صلة لقوله تقاوان منكم لمن لا يبطئن فان الصلة
 هي جواب القسم هو جملة خبرية وانما قلنا معلومة مضمونها قياً ساعلى سائر
 الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون معلومة للمخاطب قبل جريها على الموصوف
 ولا بد من عائد فيها اي في الصلة ليعود الى الموصول ذلك العائد ضمير غالباً ويجوز ايضاً
 مظهر موضع المضمر نادراً نحو جاء في الذي ضرب زيد او قال للمالك في التسهيل فرق
 بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد لم يقل من ضمير لان العائد مضمون
 الضمير واما احتاجت الصلة الى عائد ليربط بالموصوف ولا كانت اجنبية غير مفيدة مثلاً
 اي مثال للموصوف المعروف الذي الواقع في قولنا جاء في الذي ابوه قائم او قام ابوه كرمالين
 لان الاول مثال للموصول الذي صلته جملة اسمية والثاني مثال للموصول الذي صلته جملة
 فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول وتمثيله شرع في تعدادها فقال وهي اي الموصوف
 الذي للمذكر الواحد صلها الذي كعبه فري اسم منقوص فيها الغات أخر الذي ينتشد
 الباء والذبح والياء وبقاء الكسر والذ بسكون الذال والذال في حالة الرفع
 والذين في حالة النصب للجر والذ للثبوت والذ للثبوت والذ للثبوت اي لثبوت المؤنث
 والذ والى على وزن العلم والهاء والذين كلاهما لجمع المذكر السالم والذ والذ والذ
 والذ بالهزة والياء او بالهزة او بالياء مكسرة او ساكنة لجمع المؤنث ما ومن هاهنا الذي
 يستغنى فيه المفعول والثنى والجمع والمذكور المؤنث غير ان من تخصص بذى العقول ما بغيرها بطري
 الحقيقة وقد تستعمل احدهما مكان الآخر كما رأيت مصانف للمعرفة لفظاً او تقدير المذكر

بمعنى الذي فرفع كقوله تعالى أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا وأية التثنية بمعنى التي ورفعه
 نحو أَيَّتَهُنَّ أَحْسَنَ مِنْ هُنْدٍ عندي وذو بمعنى الذي في لغة بني طي لعلم أن كلمة ذو
 تستعمل لمعينين أحدهما بمعنى صاحب كما عرفت في كلامه الستة وهي معرفة وثانيتهما
 بمعنى التي في لغة بني طي خاصة وهو المراءه هنا وهذه مبنيّة لا تتغير نحو جاء في ذو قام رأيت
 ذو قام مرت بذو قام يستق في المذكر والمؤنث الواحد المثني والجمع الغائب الحاضر
 كقول عبدالمطلب شعر فأن الماء ماء أبي وحدي وبيري ذو حفرت ذو طويت
 أي الذي حفرته والذي طويته قال الميدا في المعنى الماء الذي فيه النزاع ماء أبي جح
 أي ورشته أباً ويروي أبي والبير المتنازع فيها بيري التي حفرتها وطويتها يقال طويت
 البناء بأمده والبير بالبحر أي دورت بناءها والآلف واللام أي مجموعهما بمعنى التي
 والتي وفتحهما وهو معطوف على ما ذكر من الموصولات ومعطوف بقوله صلته
 صلة الآلف واللام وإفراد الضمير نظراً إلى أنها موصولة واحد اسم الفاعل واسم
 المفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمر فوعهما مركباً تاماً ولو لم يكنا بمعنى الفعل
 كما جاز وقوعهما صلة وأما أورد الفعل في صورة اسم الفاعل والمفعول لأن اللام
 الموصولة في الحقيقة اسم موصولة وهو لا يدخل إلا في الجملة لأن هذه اللام مشافهة
 بل اسم حرفية وهي لام التعريف وهي لا تدخل إلا في المفرد فجعلت صلتهما مكان جملة
 معنى مفرداً بصورة عملاً بالحقيقة والشبهة جميعاً والآولى أن يقول صلته اسم
 الفاعل والمفعول لا غيلة لأنه لا يجوز أن يكون صلتهما صفة مشبهة واسم
 التقضيل لأنهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث لأنه يتبين أن الفعل
 فلا يصير أن بمعنى الجملة نحو جاء في الضارب زيداً أي الذي يضرب زيداً وكن نحو
 جاء في المضروب علامة أي الذي يضرب علامة عن المازني أن الآلف واللام في
 الصفة من الحروف والضمير الذي فيها يرجع إلى الموصول المحذوف فإذا قلت الضارب
 تقديراً الرجل الضارب ويحذف العائد من الصلة إلى الموصول من اللفظ دون
 المعنى سوى عائد لآلف واللام فإنه لا يجوز حذفه لاختفاء موصوليته والضمير أحد
 كلا موصوليتهما وسوى الضمير المنفصل الواقع بعد لا نحو الذي ما ضربت لا
 آية فإنه لا يجوز حذفه إذ لو حذف لم يعلم أنه حذف ضمير منفصل بعد الجوارح

یکون الحذف ضمیرا متصلا قبل الا وحینئذ یفوت الغرض الذی لاجله لا انفصلا
ولا ضمیر سواک اذ لو کان ضمیر سواک نحو الذی ضربته فی دأره لایحذف حذف
احد الضمیرین اذ یمتنع عن ذلك الحذف وبالباقی فلا یقوم الموصول دلیلا
على الحذف ولا یمکن عائد الى غیر الموصول وان کان عائدا الیه نحو قوله سَمِعَ اللهُ مِنْ
حَدِّهِ لایحذف الحذف حیث لا یدل الموصول على الحذف ولا استغناء عنه ان کان
ای العائد مفعولا وهو شرط تقدّم جزاءه علیه هو قوله ویحذف حذف العائد
متر قام الذی ضربت ای الذی ضربته وانما جاز حذف الضمیر العائد لمعلوم الیه
لکونه محتاجا الیه حیث یمتاز الموصول الیه فیدخل على الحذف وتشر
قید جواز حذف العائد بقوله ان کان مفعولا لاجرا یمتنع الفاعل فانه لایحذف حذفه فانه
یردان الحذف لایخص لمنسوب بل یمتاز المرفوع ایضا ولا یخفى ان عدم التقیید
ضعیف والا ولی ان الحذف فیه اکثر فلا تخصیص حین المرفوع ان کان مبتدأ بشرط ان
لا یمکن الخبر جملة ولا ظرفا وان یمکن بعد ذلك وبطول الصلة کقوله تعالی وهُوَ الَّذِي
فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ فَانَّهُ طالت الصلة علیه وحذف المجرور بشرط ان
یمتنع بحرف جر متعین کقوله تعالی أَنْسُجِدَ لِمَا تَأْمُرُ بِكَ أَوْ بِأَمْرٍ أَوْ بِأَمْرٍ نَاصِرٍ
تقدیر ما نحو الذی انا ضارب زید ای ضاربیه واعلم ان آیة وآیه ای کلمة آیة وآیه الموصولة
معربة وذلك للزوم اضافتها لما نفع عن البناء لئلا یفترق البناء والبناء ولا یمکن
غی حیث فاتهما لارفة الاضافة الى الجملة مع انها مبنيّة لان الاضافة عهدت ما نفع لارفة
الا اذا حذف صلة صلتهما ای صلة کلمة ای وآیه فحینئذ یحذف بناؤها على الضم ان
كانت مضافة ویكون الصلة عائدا کقوله تعالی لَنْ نَنْزِعَهُنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتُمْ أَشَدُّ عَلَى
الرَّحْمَنِ عُنْيًا ای هو أشد ای لننزعن من کل طائفة عن طوائف الغی هو أشد على الله في
الطغیان والغلو فی الکفر یتأدب فی ادخاله فی النار وانما بنیت حینئذ على الضم لانه لا یمکن
فیه نقصان بحذف بعض ما یوضحه یمینته وهو الصلة فانها مبنيّة للموصول فحذف ذلك
النقصان بالضم الذی هو اقوی الحركات وقال سیبویه الاعراب بعد حذف صلة ايضا
لغرض جیدة ثم لما فرغ عن بیان الموصولات شرع فی بیان اسماء الافعال فقال
فصل اسماء الافعال قد مرها على الاصوات لان وجه البناء فیها اقوی من وجه البناء

الغريف انما يكون للجنس المأهولة لا غير

2019-2020

في الأصوات كما سيحكي وهو كل اسم بمعنى الأمر الماضي قوله أسماء مبتدأ مضاف
إلى الأفعال قوله هو ضمير فصل لا محل له من الأعراب وهو عائدا إلى أسماء الأفعال
وأما أفردية معات الأسماء جمع نظرا إلى أن الأسماء لا تذكّر عائدا إليها بناويل كل واحد
ولأنه عائدا إلى الاسم المذكر بمعنى الدلالة الأسماء عليها تجمعا اسماء أفعال الضمير
إلى الاسم دون الأسماء لأن التعريف إنما يكون للجنس الماهية لا للأفراد وأما إفراد الأسماء
على صيغة الجمع فلتناول الباب على جميع مسألتها ثم المراد بكون أسماء الأفعال
بمعنى الأمر الماضي أن يكون بمعنى أحد ما وضعنا فيخرج عنه بقوله كل اسم نفس الأمر الماضي
ومثل ضارب في قولك زيد ضارب مس بقولنا وضعنا فأت ضارباً بهنا بديل على
بالقرينة لا بالوضع لأنه صار بمعنى الماضي بعرض لحق الاسم الدليل على كونها
أسماء الأفعال أن صيغها مغايرة لصيغ الأفعال ولأن بعضها يكون عند التذكير نحو
معه وصبر ومنها ما يدخل عليه اللام ومنها ما كان منقولا عن المصدر والظرف والجار
والجور كرويدا فإنه منقول عن المصدر لأنه في الأصل تصغير رواد تصغير الترقيم
بجذوف الروائد كقوله تعالى أمهلهم رويدا أو نحو ذلك فإنه منقول عن الظرف
عليك فإنه منقول عن الجار والمجرور وإنما بنيت لكونها واقعة مواقع الفعل ويكون
وضع بعضها وضع الحروف ثم حل الباقي عليه كما كان أكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر
واعتراض على هذا الحد بأن أسماء الأفعال قد تكون بمعنى المضارع نحو في بمعنى تضجروا
بمعنى اتوجه فكيف يستقيم الحصر لجيب بأنهما في الأصل كانا بمعنى تضجرت وتوجهت
والتعبير عنهما بأما مستقبل كرويد زيد أي أهله مثال ما يكون بمعنى الأمر هو متعدي
والمستعمل عنه فيه مستعمل في غير مستعمل في اختيار هذين المثالين إشارة إلى أقسام أسماء
الأفعال وفي موضع هذه الأسماء من الأعراب للنسبة مذهبان أحدهما الرفع على الابتداء
فتكون مع فاعلها السادة مسدداً للخبر جملة كما قال الزيدان والثاني النصب على المصدرية
فرويدا مثلاً في تقدير رويداً أو أرواداً ثم حذف الفعل وصبر رواداً تصغير
الترقيم بجذوف الروائد وقال بعض الشارحين والحق أنه لا محل لها من الأعراب
لصيرورتها بمعنى الأمر الماضي فأخذ حكمه أو كان على وزن فعّال بمعنى الأمر الجار

والجهد رصفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر هو اي فعال بمعنى الامر من الثلاثي
 الجهد قياس اي قياسى واذ وقياسى محي فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي محي قياس
 عند سيبويه يعنى ان كل فعل ثلاثي محي يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى
 الامر كقزاني الكائن بمعنى انزل وترك وبمعنى اترك وكضرب بمعنى اضرب
 وحلال بمعنى حل وكتاب بمعنى اكتب ومن غير الثلاثي سماعي لم يحى الا قزاري
 بمعنى صوت من التصويت وعزجاء بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعة وهي لعبة
 لهم وقال المبرد قزاري حكاية صوت الرعد عزجاء حكاية طلق الصبيان ويلحق به
 اي بفعال بمعنى الامر في البناء فعال حال كونه مصدرا معرفته اي علما للمعاني
 كقزاري بمعنى الفجر او الفجرة وهما من المعاني وانما قال مصدا لان العدل يغير الصيغة
 بدون تغيير المعنى فيكون بمعناه وانما قال معرفة لان زيد لعل ذلك فجاءا القبيحة
 لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة او صفة عطف على قوله
 مصدا اي يلحق به حال كونه صفة للمؤنث مختصة بالنداء نحو يا فاسقا بمعنى فاسقا
 ويا لكاء بمعنى لا كعة او غير مختصة بالنداء وهي على نوعين احدهما ما صا على جنس الغلبة
 كجاء في النسبية وهي في الاصل لكل ما تجذب اي تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنيا
 والنوع الثاني ما بقي على وصفية نحو قاطا اي قاطنة بمعنى كافية او علما عطف على قوله
 صفة اي يلحق به فعال حال كونه علما للاعيان مؤنثا الجار والمجرور رصفة لقوله علما وقوله
 مؤنثا صفة ثانية له اي علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان الجنس
 فبطل معنى الجمعية اي علما للعين المؤنث المعنوي فما قيل من ان قطام ليس للاعيان
 بل علم للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مدفوع كقطام غلاب قال في الصحاح غلاب مثل
 قطام اسم امرأة وحضارها اسم كوكب تشبه بسهيل تانيثه بتاويل الكوكبة يقال كوكب
 كوكبة كقطار اسم للمكان المرتفع وتانيثه باعتبار المكانة لتزافها قال الله تعالى وكونوا نشاء
 لتسبحنهم على مكانتهم اي مكانهم هذه الثلاثة اي الفعال المصدا للمعرفة والفعال الصفة
 والفعال العلم للاعيان المؤنثة ليست من اسماء الافعال وانما ذكرت ههنا اي في فصل
 اسماء الافعال للمناسبة نهى لنا سبب هذه الثلاثة بفعال بمعنى الامر عدلا وزنه ولهذا الحقه
 في البناء وكنا فرغ عن بيان اسماء الافعال شرعا في بيان الاصوات فقال

فجار الفجر
مؤنث

لترفعها

في العلم

فصل

الاصوات انما بنيت لجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فان قيل لم بنيت
اسماء الاصوات عند التركيب اعربت اسماء الحروف كالبناء فانها اسم ب وكالتاء التلوة
فانها اسماء وت الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسماء الحروف موضوعة لمسمياتها
كوضع رجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه يستحق مجازا واسماء
الاصوات فانها اذا ركبت لم يرد بها مستقيا وانما اريد بها حكاية الصوت والتصويت
للهيئة فلا يليق بها التعبير كل اسم حتى به صوت اى اسم لصوت به مثل بهيمة او
طائر او غيرها فالمراد به يحصل ما يشبه به انسان بصوت غير من بهيمة ونحوها ولم يرد
به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه صوت ولا يحصل التقادير بين القسمين
فيقال قال زيد نحر وقال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا كغاق لصوت الغراب فانه
حكاية عن صوت الغراب بان يصوت به انسان تشبيها بصوت الغراب او صوت بهيمة اثر اى
لنجرها ودعاؤها او خشيتها او وحشيتها او غير ذلك كخبر بالتخفيف والتشديد
لا ناخلة البعير اى وقت اناخه البعير ثم المتبادر من البهاثر انما هو ذوات القوائم لا ربع
فلا يشمل التعريف ما هو للطير بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبي والمجانين فلاولى
ان يجعل ذكر البهاثر للتمثيل حتى يشمل الطير وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث
وهو ما صفت به الانسان ابتداء من غير تعلق بغير كوى صوت المتعجب وكاره صوت
المتوخم ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالدلالة وذلك لانه لما كان هذا ان القسمان
المدكوران ملحقين بالاسماء المبنية لجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فكون
القسم الثالث ملحقا بها اولى لانه صفت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او نقول الكلام المحم
يخذف المعطوف بقدره او صفت به البهاثر او غيرها فيدخل فيه ما صفت به لتجانب لوج
والمحددون بقريظة ان هذا القسم اولى الاقسام ثم لما فرغ من بيان الاصوات شرع في
بيان المركبات فقال **فصل** المركبات كل اسم حمل كل اسم على المركبات ليس مستقيم
الا سحنا لان يكون كل اسم مركبات فالمراد باللام فيها لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون
المعنى المركب كل اسم ثم حمل كل اسم هو جزئى على المركب وهو كل اى ايضا ليس مستقيم الا على
التسامح فان المركب لما كان صادقا على كل اسم فحمل كل اسم عليه ليس بمستقيم الا بالتسامح
وتحتل ان يكون اللام للعهد فالتقدير هذا فصل المركبات المذكورة في حصر المبنيات وقوله كل

المركب
المركب

اسم مبتداً محذوف الخبر ای کل اسم کذا فهو کلمه مرکب او خبر مبتداً محذوف تقديره
 المركب کل اسم مرکب من کلمتین لم یقل من اسمین لیدخل فیہ یخت نصر لان ثانی جزئیة فعل
 لا اسم وقیل لیدخل فیہ سیبویه لان ثانی جزئیة صوت لا اسم لیست بینہما نسبة
 الجملة صفة کلمتین ای لیس بین الکلمتین نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل
 ولا افادة معنی فینخرج عنه مثل تابط شر او عبد الله ویزید والنجم اعلاماً
 وكلاماً فی المبنى الذی سبب بناؤه التركيب فلا یرد ان مثل تابط شر من
 المبنیات فكيف یحترز عنه لانه لیس ما نحن فیہ فان تضمن الثانی ای الجزء
 الثانی من المركب حرفاً لیجب بناؤه ای بناء الجزئین علی الفتح اما بناء الجزء الاول
 فلانه صار وسطاً بالتركيب والوسط لیس یعمل للاعراب واما بناء الجزء الثانی
 فلانه متضمن للحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلاً احد عشر
 فحذف الواو فصد الا متزاج الاسمین وتركبهما الا لثني عشر استثناء من قول
 یجب بناءهما فانها ای کلمة اثنا عشر وکذا لثني عشر مع بنة كالمشتق یحذف
 كما ان المشتق معرب کذا لك الجزء الاول من هذه الکلمة معرب
 ايضاً مشابهاً بالمضاف من حیث حذف النون لان حذفها من احکام الاضافة
 فاعطی له حکم المضاف وبنی الجزء الثانی علی الفتح لتضمن الحرف واما خص
 مشابهاً بالمشتق فی الاعراب لكون علة الاعراب فیها واحداً وهي مشابهاً
 المضاف من حیث حذف النون عنهما لان حذفها من احکام الاضافة التي هي المانعة
 للبناء وورد اعلی من قال مع ما فیہ من حسن التناسب بین المشبة والمشب به بیئاً
 انه كما ان تلك الكلمة ذوجتین جهة الاعراب فیها باعتبار الجزء الاول وجهة البناء
 فیها باعتبار الجزء الثانی کذا لك المشتق فانه ذوجتین ايضاً جهة الاعراب جهة خلافه
 فیہ علی اختلاف القولین قوة وضعفاً وان لم يتضمن الجزء الثانی من المركب
 ذلك ای حرفاً ففیہا ای فی تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئین معا واضافاً
 الاول الى الثانی وضع صرف المضاف الیه والثانية اعراب الجزئین واطافة الاول
 الى الثانی وضع المضاف الیه والثالثة وهي افصحها ای افصح اللغات بناء الاول علی
 الفتح للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بین الاعراب البناء اعراباً

الوسط ليس يعمل للاعراب

لثني عشر

کتاب

عنه

غير منصرف كبعليك نحو جاء في بعليك ورايت بعليك ومردت ببعليك لعدم موجب الاعراب وكون الاصل في الاسماء الاعراب فاعراب غير منصرف نحو السبيل العلمية والتركيب ثم قوله غير منصرف اقامه فروع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو في الجزء الثاني غير منصرف او محذوف بانه صفة للجزء الثاني او منصوب ببقية مقام المصدا المضاف المنصوب بفعل مقلد اي اعراب اعراب غير منصرف ولما فرغ عن المركبات شرع في البكنايات فقال **فصل** الكنايات لم يرد بالكنائيات ههنا معانيها المصداية بل اراد ما يكتفي بها بل ما هو مبني منها اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان فلانة كناية عن الاعلام وهن وهنة كناية عن الاجناس فانها معربات وهي الكنايات في اللغة والاصطلاح اسماء تدل على عدة مبهم وهي اي تلك الاسماء كمر بنيت كمر الاستفهامية لتضمها همة الاستفهام وبناء كمر الخبرية تشبها لها بالاختلاف لانها مثلها في اللفظ ولكون وضعها وضع الحروف وكذا بنيت كذا التركيبا عن مبنيتين الكاف وذو جاءت كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاثنين ونحوها او على حديث مبهم وهو كيت وذيت اصلها كيت وذيت بالتشديد فحفظتا ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت وذيت كناية عما جرت بينك وبينه عن الحديث والقصة وذلك لثلاثتهم انه كناية عن لفظ مفرد ويجوز في كل منها الضم والفتح والكسر انما بنينا لاجرائها نحو المكنة عنها بها وهو المحلة وهي مبنية فلذا اما كان عبارة وحكاية عنها واعلم ان كمر على قسمين استفهامية اي انزع على الاستفهام وما بعد ما اي مبرز كمر الاستفهامية مفرد منصوب على التمييز نحو كمر رجلا عند كمر وخبرية مخطوف على استفهامية وما بعدها اي مبرز كمر الخبرية محذوف مفرد مرة نحو كمر مال انفقته ومجموع مرة اخرى نحو كمر رجال لقيتهم اما كان مبرز كمر الاستفهامية مفردا منصوبا ومبرز كمر الخبرية محذوف مفردا ومجموعا لانها لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنهما اخذنا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى المميز والثاني المميز بالمنصوب ففرق بين كمر الاستفهامية والخبرية حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المنصوب فتنصب تمييزها واعطى الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض مبرزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على عدد المضاف

وهو نوعان مضاف الى الجملة وهما من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة
والالف جزم فيها حكم كليهما وانما لم يجعل للفرق بالعكس لان الاستفهامية لم تجلست
على العد جلست على العد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين دون العد القليل وهو ما دون العشرة ودون العد الكثير وهو لما اثنتي
فوقها لثلاثين لزم الترجيح بلا مرجح والتوسط راجح لان خبر الامور واسطها وقد جاء الجزم في
تميزكم الاستفهامية نحو بكم رجل مردت وهو عند سيديويه والخليل حمزة بن الخديفة
لا باضافة كم وقال الجزم في البناء الداخلة على كم لانها وميزها كشيء واحد واجاز
الكوفيون جمع ميزكم الاستفهامية نحو كم لك علما نا والجواب ان علما نا حال والميز
مخذوف وهو نفسا اي كم نفسا حصل لك ملوكين ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية
وميزها بالظرف نحو كم لك درهما لا تسام ثم اعلم ان الجزم بعد الخبرية انما يجيء في
لم يقع الفصل بينهما وبين ميزها بشئ فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو النصب
بعد ما حمل على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحو كم في الدار رجلا
ثم جزم ميزكم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جزمه من
المقدرة وسيديويه معهم في دخول حرف الجر على كم ومعناه اي معنى كم الخبرية
وتذكير الضمير باعتبار ما ذكر او باعتبار اللفظ او الاسم اي معنى هذا اللفظ وهذا
الاسم الاحسن في وجه تذكيره ما قيل من ان تانيث كم كما هو الشائع في السنة المتخاة
لتأويله بالكلمة فقوله كما الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه
التذكير التذكير اي انشاء التذكير فان قلت اذا كان معناه انشاء التذكير فما وجه
الجمع بين كم الخبرية وكون جملة انشائية للمنافاة بين الاخبار والانشاء قلت
المنافاة بينهما منتفية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبارا بضرب كثير
من الرجال وانشاء الاستكثار الضرب فالجهة مختلف فتدخل كلمة من البيانية
فيها اي في ميزكم الاستفهامية والخبرية جوازنا فيجوز ان بها والفرق حينئذ يعرف
من المقام نقول كم من رجل لقيت في الاستفهامية وكم من مال لقيت في الخبرية هذا
اذا لم يكن الفصل بينهما وبين ميزها بفعل متعدي ما اذا كان الفصل بينهما بفعل
في ميزها واجب لثلاثين ميزها بفعل ذلك المتعدي كقوله تعالكم اهلكننا و

قَرْنِيَّةٌ وَكَمْ أَيْتُهُمْ مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ قَالَ الْحَدِيثُ لَوْ قِيلَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِمْ تَدْخُلُ مِنْ فَيْتِهِمَا
 اِى فِي مَيْزِ الْخَبَرِيَّةِ الْمَفْرُودِ وَالْمَجْمُوعِ لَكَانَ حَسْبًا لَّانِ السِّيَبِيَّةِ وَالْحَلِيلِ وَكَثِيرًا مِنْهُمْ لَا
 يَجْعَلُونَ دُخُولَ مِنْ ظَاهِرًا فِي مَيْزِ الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ وَجَوَازُهُ مُقَدَّرٌ أَكْثَرًا عَرَفْتُ
 وَقَدْ بَحِثْتُ فِي مَيْزَةِ اِى مَيْزِ كَمْ اسْتَفْهَامِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ خَبَرِيَّةٌ لِقِيَامِ قَرْنِيَّةِ اِى وَقَدْ
 حُصِّلَ قَرْنِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَى تَعْيِينِ الْحَذْفِ نَحْوُ كَمْ مَالِكَ اِى كَمْ يَتَارَ مَا لَكَ نَظِيرُ حَذْفِ
 مَيْزِ كَمْ الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ وَكَمْ ضَرِبْتُ اِى كَمْ ضَرِبْتُ ضَرِبْتُ نَظِيرُ حَذْفِ مَيْزِ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ وَكَمْ
 فِي الْوَجْهِينِ اِى فِي الْأَسْتَفْهَامِ وَالْخَبَرِ يَقَعُ مَنْصُوبًا عِلًّا وَكَذَا اِجْمَاعًا وَرَفُوعًا إِذَا كَانَ بَعْدَ
 اِى بَعْدَ كَمْ فَعَلٍ أَوْ شِبْهِهِ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ اِى غَيْرِ مَعْصُومٍ عَنْ كَمْ بِضَمِيرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقٍ اِى سَبَبِ
 ضَمِيرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقٍ أَمَّا قَيْدُ بَدَاحْتِزَانِ عَنْ نَحْوِ كَمْ رَجُلًا أَوْ رَجُلٌ ضَرِبْتَهُ إِذَا جَعَلَ كَمْ مُبْتَدَأً
 وَلَا يَقْدَرُ بَعْدَهُ فَعْلٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ نَحْوُ كَمْ رَجُلًا ضَرِبْتُ وَكَمْ غَلَامٌ بِلَكَتٍ مَفْعُولًا بِهِ
 اِى يَقَعُ كَمْ فِي الثَّلَاثِينَ حَالٍ كَوْنُهُ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ كَمْ ضَرِبْتُ ضَرِبْتُ وَكَمْ ضَرِبْتُ ضَرِبْتُ مُصَدَّرًا
 وَكَمْ يَوْمًا سَرْتُ وَكَمْ يَوْمًا صَمْتُ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ رَأَيْتُكَ عَلَى قَوْلِهِ مَنْصُوبًا اِى يَقَعُ كَمْ
 فِي الْوَجْهِينِ مَجْرُورًا إِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ نَحْوُ كَمْ رَجُلًا مَرَدْتُ وَعَلَى كَمْ
 رَجُلٌ حَكَمْتُ وَغَلَامٌ كَمْ رَجُلٌ ضَرِبْتُ وَمَالٌ كَمْ رَجُلٌ سَلَيْتُ فَإِنْ قُلْتَ لَكُمْ مَلِكٌ الْكَلَامُ
 وَإِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ زَالِ صِدَارَتُهُ قُلْتَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ
 انْتَقَلَ الصِدَارَةُ إِلَى الْمَكَانِ الْإِتِّحَادِ وَالْجَزْئِيَّةِ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَالْمُضَافِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ
 وَمَرْفُوعًا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَجْرُورًا اِى يَقَعُ كَمْ فِي الْوَجْهِينِ مَرْفُوعًا إِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْأَمْرِ
 اِى إِذَا لَمْ يُوْجَدْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِينَ بَأَن لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ فَعْلٌ نَاصِبٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ
 عَنْهُ بِضَمِيرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقٍ وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ فَتَقَعُ مَرْفُوعًا عِنْدَ
 فَقْدِ إِنْ هَذِهِ الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ وَأُطْلِقَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ بِأَعْتَابٍ مَا يَقْتَضِيهِ لَا بِأَعْتَابٍ
 مَا يَقْتَضِيهِ النَّصْبُ الْجَرُّ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ مَرْفُوعًا أَنَّهُ يُرْفَعُ عَلَى الْوَجْهِينِ مَرَّةً كَمَا
 فِي كَمْ رَجُلًا أَوْ رَجُلٌ غَلَامٌ أَوْ غَلَامِي وَعَلَى أَلُوْتِيَّةٍ مَرَّةً أُخْرَى كَمَا فِي نَحْوِ كَمْ رَجُلًا
 أَوْ رَجُلٌ ضَرِبْتَهُ أَوْ ضَرِبْتُ غَلَامَهُ فَإِنْ رَفَعُ فِي مِثْلِ هَذَا أَوْ لِي سَلَامَةٌ عَنِ الْحَذْفِ فَيُحْتَكَ
 أَنْدَفَعُ مَا يَقَالُ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ بَعْدَهُ فَعْلٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقٍ
 كَوْنَهُ مَجْرُورًا عَنْ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ بَلْ يَكُونُ النَّصْبُ مُضْمَرًا عَلَى شَرِيطَةِ التَّنْقِيسِ نَحْوُ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

كم رجلًا أو رجل ضربته فيكون منصوبًا على شريطة التفسير لا مفعولًا مبتدأً أن لم يكن
أي كم في الوجهين ظرفًا لصدق حد المبتدأ عليه نحو كم رجلًا أخوك وكم رجل ضربته وخبير
أن كان كم في الوجهين ظرف لصدق حد الخبر عليه نحو كم يومًا سفرك وكم شهر صومي
ويعلم كونه ظرفًا بالمميز أن كان هو ظرفًا فظرف والآ فلا وقيل في الكلام حد فمضًا
أي مبتدأ أن لم يكن مميز كم ظرفًا وخبير أن كان مبدئها ظرفًا وما فرغ عن الكنايات
شرح في الظروف فقال **فصل** الظروف المبينة على اقتسام قيد الظروف بالمبنية
ليخبر عن تعبيرها بالبعض ههنا منها ما أي ظرف قطع عن الإضافة بأن حذفت المضاهية
كقيل وبعد فوق وتحت تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا
فوق وتحت وأمام وقد أم خلف وأسفل ودون وأول بمعنى قبل قال الله تعزيبه الأمر
من قبل ومن بعد أي قبل كل شيء وبعد كل شيء وإنما بنيت هذه الظروف لتضمنها
معنى حرف الإضافة وتشبيهها بالحرف في الاحتياج إلى المضاهية فاختير بناؤها على الضم ليجر
المتنصحين حيث تمكن فيه نقصان مجزوف المضاهية هذا أي بناء الظروف للمقطوعة عن كونه
إذا كان المحذوف أي المضاف إليه منويًا أي مقصودًا للمتكلمة إلا أي وإن لم يكن
المحذوف منويًا للمتكلم بل يكون نسبيًا منسيًا لكانت أي تلك الظروف معرفة
مع التنوين لزوال علة البناء حينئذ نحو رب بعد كان خيرًا من قبل أي ب متاخر
خيرًا من متقدم ومنه قول الشاعر شاعر نسغ على الشراب وكنت قبلًا أكاد غصن بالماء
الفرات وكذا إذا كان ما أضيفت إليه مذكورًا كانت معرفة نحو قبل هذا وبعد هذا ولم يذكر
لأنه في بيان ما قطع عن الإضافة وعلى هذا التقدير قوي بالله الأمر من قبل ومن بعد كبير
اللام والدال منوتين بناء على الأعراب وتسمى أي الظروف المقطوعة عن الإضافة نعتيًا
لأنها نصير بعد حذف المضاف إليه بلا عوض غايات في النطق وأما ما عوض فيه عن
المضاف إليه ككل وبعض وإذا فالغاية ههنا المضاف إليه بعد لا نه لوجود العوض كان
مذكورًا إذا فالغاية العوض ومنها أي من تلك الظروف حيث بالجر كات الثلث وجاء
بالواو كذلك هي للمكان وقد تستعمل للزمان عند الإخفش بنيت أي كلمة حيث
تشبيهها بالغايات لملائمتها الإضافة إلى الجملة في الأكثر معنى لا لفظًا أما الأول
فلأن معنى اجلس حيث زيد جالس أي اجلس مكان جلوس زيد أما الثاني وهو

عدم الاضافة لفظا فظاهرا لان حق الظرف اضافتها الى المفردات و اضافتها الى الجملة
كلا اضافة ولذا اختير بناؤها على الضم قال الله تعالى سَتَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ
لَا يَعْلمُونَ فحيث في الآية مضافة الى الجملة معذرة وهى لا يعلمون وقد تضاف

وهى

اي حيث الى المفرد كقول الشاعر

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا أَي مَكَانَ سَهِيلٍ وَآخِرُهُ نَحْجًا يَفْضِي كَمَا لَشَبَابٌ بِسَاطِعًا
فحيث في البيت مضافة الى مفرد وهو سهيل و يروى فى سهيل على انه مبتدأ مخذوف
الخبر اي حيث سهيل موجود مخذوف لكانة الحال عليه هو طالعاً ومع الاضافة الى الرفع
وتعرب به بعضهم لزوال علة البناء اعني الاضافة الى الجملة لا مشربنا و كما ترى من الروية
البصرية يقتضيه مفعولا واحداً وهو طالعاً ونحجاً يدل منه ويضئ وساطعاً من صفات
وحيث ظرف ترى وبعضهم على انه مفعول به لترى على رواية الرفع طالعاً حال كماله
وشرطه اي شرط حيث في الاستعمال الغالب ان يضاف الى الجملة اسمية كانت او

فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس اما كانت شرط حيث
ان تضاف الى الجملة لاحتياجه اليها لتعيين معناها كاحتياج الموصول الى ما يتم به لانه موضوع
لمكان يقع فيه النسبة ومنها اي من الظروف المبينة اذا حجب بناؤها ما مر في حيث هو اي

كلمة اذا للمستقبل اي للزمان المستقبل اذا دخلت على اما ضرة صار اى لما مستقبلاً
غالباً نحو قوله تعالى اِذْ جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَفُتِحَتْ بَابُ الْمُدِينَةِ وَكَانَ يَوْمَ الْمَلَأَ سِدْرَةَ طَارِقًا
حَتَّىٰ اِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدْقَيْنِ وَكَانَ اِذَا بَلَغَ مَرْغَبَ الشَّمْسِ لَمْ اَمَّا لِكثْرَةِ وَفِيهَا اى كلمة

اذا امعنا الشرط وهو ترتب مضمون جملة على جملة اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط وهو وجه
اخر لبنائها ويجوز ان تقع بعدها اي بعد اذا الجملة الاسمية لعدم وضعها للشرط كان ولو نحو

اَنِّيْكَ اِذَا الشَّمْسُ طَالَعَتْ وَخَتَرَ بَعْدَهَا الجملة الفعلية لان الشرط يقتضى الفعل
لكنه لما لم يكن اذا موضوعاً للشرط لا يكون وقوع الفعل بعدها واجاباً بل كان مختاراً

والمنقول عن اللبرد اختصاصها بالفعلية نحو اتيك اذا طلعت الشمس قد يجئ اذا
لجود الزمان نحو اتيك اذا احمر البرأى وقت احمراره وقد تكون اي اذا دل على اجابة

لوجود الشئ فجاءة اي بغتة مصلد مهمول اللام من باب المفاعلة معناه الان بقتة
والجاءة بالمد معناه الادراك بغتة من باب فتح وسمع فيختار المبتدأ بعدها

الفاء للعطف او في جواب شرط محذوف اي اذا كان إذا للسفاحية
 المحكم كذا افرقا بين إذا هذه وبين اذا الشرطية وفي الكلام إشارة الى ان وقوع المبتدأ
 بعد اذا المفاجأة غير لازم بل يكون مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضر وموجي
 وظاهر كلام سيدي ان اذا للمفاجأة ظرف زمان الحاضر والعامل فيها الفعل
 المقدّر وهو فاجأت وقال الحد يبي تقدير فاجأت اولى من جعل اذا بمعنى فاجأت
 ويمنع اظهار استثناء بقوة ما في اذا في الكلام من الدلالة عليه فيكون
 الفاء لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولا به لفاجأت فكانت قلت خرجت
 ففاجأت زمان وقوف السبع لا ظرفا كما يشع به قول الجاهلي فانه قال يلزم وقوع
 المبتدأ بعد اذا التي للمفاجأة وهي ظرف معمول لما دل عليه من فاجأت هذا
 كلامه وقال المبتدأ وعليه ان التأخر في هي ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول
 اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث فينبئ
 لا يخلو من ان يدكر بعدها الجملة نحو خرجت فاذا زيد قائما واسم مرفوع بعد حال نحو
 خرجت فاذا زيد قائما اي خرجت فبحضري زيد قائما وقال لا ندلسي ان شئت فقل
 قائما على انه خبر مبتدأ وابقيت الظرف كما تبقى في نحو في الدار زيد قائم وعلى الثاني
 اذا هو الخبر لان ظرف المكان يقع خبرا عن المحيـث وقائما حال عن الضمير في الظرف
 والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعل في اذا الفعل الدال عليه اذا هو فاجأت
 وعن الاخفش من تبع ان اذا للمفاجأة حرف دال على المفاجأة ومنها اي من الظروف
 المبينة اذ وهي الماضى اي للزمان الماضى وان دخلت على المستقبل صار ماضيا نحو اتيت
 اذ يقوم زيد اي قام زيد ولا يشك هذا بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاخلال في
 اعنائهم كأن اذ وان دخلت على المستقبل ههنا لكنه نزل منزلة الماضى لانه اخبار
 من عند المستقبل كالماضى فلا يمكن ان يمنع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون
 مطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاخلال في اعنائهم فهو يمنع كونه
 مستقبلا بقراءة فسوف ثم بناؤها لما قلنا في حيث اولا ووضع الحرف
 وتقع بعدها الجملتان الجملة الفعلية نحو جئت اذ طلعت الشمس الجملة الاسمية نحو جئت
 اذا الشمس طالعة وقد يكون اذا للمفاجأة قال الرضي الا غلب محقق اذ في جواب بيانا

تقول كنت واقفا اذا جاءني عمر و قال في الباب وهما يعني اذ واذا كاشفتان
 للمفاجاة ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايفاعا للمبالغة بينهما وبين
 الزمانية ولما كان هجئي اذ للمفاجاة قليلا في كلامهم لم يذكروا المضار ومنها اي من
 الظروف المبينة واتي للمكان صفة او خبر مبتدأ محذوف اي لكائنتان للمكان
 اوها كائنتان للمكان بمعنى الاستفهام اي حال كونها متلبسين بمعنى الاستفهام انما
 بنيتا لتضمنهما لحرف الاستفهام او الشرط نحو اتي تمشي واتي تقعد ويحيي اتي بمعنى كيف
 اذا كان بعد فعل كقوله تعالى فأتوا آخركم و اتي شئتم اي كيف شئتم بمعنى الشرط معطوف
 على قوله بمعنى الاستفهام نحو اتي تجلس اجلس و اتي تقم اقم ومنها اي من الظروف
 المبينة للزمان استفهاما وشرطا انتصابها على انها تميزان اي من حيث الاستفهام
 والشرط او على انها حالان اي حال كون الزمان ذا الاستفهام وشرط نحو متى تسافر
 مثال لمي للزمان استفهاما و متى تصم اصم مثال لمي للزمان شرطا ووجه بناءها
 فا ذكرنا في اتي و اتي ومنها اي ومن الظروف المبينة كيف للاستفهام حال نحو كيف انت
 اي في اي حال و اتي صفة انت من الصحة والسقم وغيره فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان
 الحال ويستعمل كيف للشرط مع ا على ضعف عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين
 وهو ظرف مكان بدليل عملها في الحال في قولك كيف زيد ضلعا كما في اي زيد قائما و قد
 سيبويه انها اسم صريح لا ظرف و نوع مثل صحيح او سقيم في جواب لو كان ظرفا لما صح وقوع مثل
 ذلك في جوابه بل اجيب بنحو ظرف و بناءها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها اي من الظروف
 المبينة ايان و بناءها لتضمنها حرف الاستفهام للزمان استفهاما اي من حيث الاستفهام
 او حال كون الزمان ذا الاستفهام او فرصة استفهام والفرق بين ايان وبين هن ان الاولى
 مختصة بالزمان المستقبل بالامور العظام بخلاف الثانية فانها اهم نحو ايان يوم الدين
 ولا يقال ايان فيا مريد ووجه بناءها ما مر في كيف ومنها اي من الظروف المبينة
 منذ و منذ قد مر منذ على منذ مع كونه فرعا له اذ اصله منذ بدليل تصغيره على
 مني فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبالا لانه مقصود لكونه لخص من منذ
 انها بنيتا اسمين لموافقتها اياها بحرفين او لكون وضعه من وضع الحرف ثم حملت
 على من اولمشا بعتها بالغايات في القطع عن الاضافة المعنوية الا انها لم يحيطا الا

التصغير يرد الاشياء الى اصولها فان

مبنيتين لانها ابدل مقطوعتان عن الاضافة للعنوية بخلاف الغايات بمعنى اول المدّة
 اى مده منذ كائنتان بمعناه ويستعملان لمعنيين احدهما بمعنى اول المدّة ان صلح
 اى الزمان الذى بعدهما جواباً لمضى نحو ما رايتك منذ او منذ يوم الجمعة في جواب من
 قال متى رايت زيد اى اول مدّة انقطاع رؤيتك اياه يوم الجمعة وثانيها بمعنى جميع المدّة
 ان صلح ذلك الزمان جواباً لكم نحو ما رايتك منذ او منذ يومان في جواب
 من قال كم مدّة ما رايت زيد اى جميع مدّة ما رايتك يومان ومنها اى من الظروف والمبنيّة
 لدى بالالف المقصورة ولدى بفتح اللام وضمة الدال وسكون النون بمعنى
 اى لدى لدى الكائنتان بمعنى عند او هما الكائنتان بمعناه نحو المال لدىك
 اى عندك والفرق بينهما اى الفرق استعمالاً بين لدى وعند ان عند لا يشترط فيه
 الحضور حتى يقال المال عند زيد فيما يحضر كما اذا كانت في خزائنه ويشترط ذلك
 اى الحضور في لدى ولدن حتى لا يقال المال لك زيد اولدى زيد لا فيما يحضر عندك
 فيكون عند اعم من لدى واخوانته مطلقاً وجاء فيه اى لدى لغات اخر لدى بفتح
 اللام سكون الدال وكسر النون ولدى بفتح اللام والدال وسكون النون ولدى بضم اللام
 وسكون الدال ولدى بفتح اللام وضمة الدال وبنائها لوضع بعض لغاتها وضمة الحروف
 والبقية محولة عليها اى من الظروف المبنيّة قط بفتح القاف وضمة الطاء المشدّدة
 وهى اشهر لغاتها وفيها لغات وهى قط بضم القاف والطاء المشدّدة والمضموه وقط بفتح القاف
 وسكون الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل لما ضمت المنفى نحو ما رايتك قط فان معنا
 ما رايتك فى جميع الارزمنة الماضية والماضي باللفظ اعم من ان يكون لفظاً او معنى ليتناول مثل
 قول الشاعر جأ وابدق هل ايت الذهب قط + وقد نستعمل في الاثبات نحو كنت
 اراه قط اى دائماً وانما بينه قط مخففة لوضعها وضمة الحروف بينه المشدّدة لمشاقتها
 باختنها اولتضممتها فى اولا م التعريف لكونها دالّة على الزمان المعين ومنها اى من الظروف
 المبنيّة عوض بفتح العين وقد جاء بالضم للمستقبل المنفى على سبيل الاستغراق نحو
 اضرب عود فان معناه لا اضربه فى جميع الارزمنة المستقبلية وانما بينه عوض لتضممتها معنى
 الاضائة ولشبهها الحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد ذا المعنى عوض الغايات
 كذا هو الداهرين ويدل على ذلك استعمالها كذلك واعرابها مثل قبل وبعد واعلم

انه اذا اصنف الظروف التي ليست بمبنية الى الجملة او الى اداء المضافة الى الجملة جاز
 بناؤها اي بناء تلك الظروف على الفتح لاكتساب بناءها من المضاف اليه المبني ولو بواسطة
 كما في اذ لان الجملة من حيث هي هي مبنية حتى قال بعضهم انها من مبنيات الاصل
 واختير بناؤها على الفتح المحقة وفي قولنا جاز بناؤها اشارة الى انه جاز اعرابها ايضا لاصالة
 اضافتها الى المفرد وعارضية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ
وَيَوْمَ يَنْفَعُهُمْ فِي الصُّورِ وَكَيْوَمَ يَمِيزُ الْيَوْمَ يَنْفَعُهُمْ فِي الصُّورِ وَكَيْوَمَ يَمِيزُ اي يوم اذ كان كذا او حين اذ كان كذا او
 كذلك مثل غير مع ما وان وان يعنى كما ان الظروف المذكورة يجوز بناؤها على الفتح مع جواز
 الاعراب كذلك كلمة مثل غير مقرونة مع ما وان المفتوحة المحققة والمتقلة اي مضافا
 الى احد هما في جواز بناؤها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين تقول ضربته
 مثل ما ضرب زيد مثل ان ضرب زيد وغير ان ضرب زيد غير ما ضرب زيد اما بنينا لاضافتهما
 الى الجملة صيغة لشبهتهما بالظروف للايهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام لهذا
 ذكر بناءهما في بحث الظروف المبنية مع انهما ليسا من الظروف ويجوز اعرابهما ايضا
 لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ومنها امس بالكسر عند اهل الحجاز ثم لما فرغ عن
 البابين في الاسماء العرب المبنية شرع في الخاتمة فقال الخاتمة في سائر احكام الاسماء وحقه
 غير الاعراب والبناء صيغة الاحكام وسائر مشتق من السوء بمعنى بقية ما اكل
 ومعناه البوائ وفيها اسم في الخاتمة فصول
فصل اعلم ان الاسماء على نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة الاحتياج الى التمييز في معرفة
 فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرها قبل المنصرفة وغيره لكنه لما كان معرفة بعض
 اقسام المعرفة متوقفة على مباحث المبنية لخرها الى هذا الموضع ثم لما كان المعرفة هو
 المطلوب لاصلة الاهم الافيد كثيرة الاستعمال قد مر على النكرة فقال المعرفة اسم
 وضع لشيء معين قيد به احتراز عن النكرة فانها لم توضع لشيء معين والمراد بشي معين
 اعم من ان يكون فردا معينا كزيد الرجل المعرج وكانا وانت وهى او عجميا
 معينا كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكالاسد المحل بلام الجذر او جملة معينة
 من كل افراد جنس وبعضها كالمعرف بلام الاستغراق والمعرج وهو اى اسمه
 لشيء معين او المعرفة قد كبر الضمير باعتبارها خبرا فانه مذكور لما عرفت ان تانيث العدا

في معرفة
 النكرة
 والبناء

من الثلاثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء اولاً تانيث المعرفة غير حقيقة
 ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمة اعني اسماء الاشياء والموصولات
 وانما سميها مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم
 عند المخاطب حذر التلفظ به فان عند المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشار اليها
 وكذا الموصوف من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به والمعرف بالنداء
 نحو يا رجل عند قصد المتعبدين واما عند عدم قصد فيكون نكرة بالالف واللام العهد
 او بالجنسية او الاستغراقية اعلم ان الامر التعريف معناه الاشارة الى ما يفهمه المخاطب
 فاما ان يشادها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس اما ان يقصده
 الى الجنس باعتبار لغة كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة
 من حيث هي واما ان يقصد باعتبار فرد فهي اللام الذهني كما في ادخل السوقي
 واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى الْاِنْسَانُ
لَفِي خُسْرٍ لَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحٰتِ الْاَيَةُ واما ان يشار الى قسم من مفهوم
 اللفظ معهوداً بينك وبين مخاطبك سبق الفهم اليه عند سماع اللفظ فهي لام
 العهد الخارجي نحو كما ارسلناك الى فرعون رسولا فعصه فرعون الرسول واما ان يشار
 للمعرف بالميم نحو قوله عليه السلام ليس من امير امصيا م في امسفر لان الميم بدل من
 اللام فلا يعد ما دخلت عليه هي قسم اخر من المعارف فلم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء
 لرجوعه الى المعرف باللام اذا اصل يا رجل يا ايها الرجل وفي الرضى ومن لم يعد من النجويين
 فلكونه من فروع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب هذا اظهر من الاسماء
 الظاهرة والمضاف الى احدها اي هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء اضافة نصيب
 على انه مفعول مطلق معنوية صفة الا نحو غير مثل وشبهه في احتراز عن المضاف الى احد
 اقسام المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تقيد تعريفاً لما ذكر تعريف المعارف
 غير العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والالف اللام مستغنيا عن التعريف حصص
 العلم بذكر التعريف فقال العلم ما اي اسم او لفظ وكلمة او موصولة او موصوفة
 وضع لشيء معين هو جنس يتناول المعارف كلها ويقول لا يتناول غير ما سواها
 العلم من المعارف لانه لا يتناول غير ما وضع واحدنا قال هذا ليدخل فيه العلم

المعارف

نسخ

العلم والحد

الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل لفاته وان كان
متنكلاً لا غير لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع كثيرة ثم المراد بالعلم المعرف اعلم من
ان يكون متنقلاً كفضل او مرتجلاً كعمران مثقلاً انخو زيد او مركباً نحو عبد الله اسماء
زيد او لقباً نحو صديق او كنية نحو ابو بكر موضوعاً للمعنى ذات نحو زيد ولحقه حدث
كسبحان علم التسيير او وقتاً كبكركة او يوزن به نحو فعلان الذي مؤنثه فعلة او مراداً
محض لفظ كسعيد كمرزا ومحض عدد كستة ضعف ثلاثة وامر بالمعارف اى اكملها
تغريفاً المضمرة المتكلمة نحو انا ونحن لا ستمالة الاشتباه فيه عند المخاطب ثم المخاطب نحو
انت لا مكان الاشتباه فيه ثم الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهما اى اسماء الاشياء والوصول
ثم المعرفة باللام ثم المعرفة بالثاء والمضاف الى احد هذه الاربعة فى قوة المضاف اليه
فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه لانه لا تكتسب التعريف الا منه هذا هو المشهور عن
مذهب سيبويه وهذه انه يستثنى بين المضمرة العلم وههنا اختلافات كثيرة
لا يبيح ذكرها بهذا المختصر النكرة ما وضع لشيء غير معين كرجل فرس فقوله واضع
لشيء جنس يتناول النكرة والمعرفة وقوله غير معين فصل يخرج به المعرفة ومن
علامات النكرة قبولها حرف التعريف ودخول ثب عليها وكلمة الخبرية ووقوعها كلاً
وتمايزاً واسم لا يعنى ليس لما ذكر النكرة ارد فيها بذكر اسماء العدد التى يلزم ذكرها
التفسير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها ببحث التذكير
والثانث ايضا وانما ذكرها على حدة واختصاصها باحكام لم توجد فى غيرها فقال
فصل اسماء العدد ما وضع ليدل على كمية احاد الاشياء اى اسماء العدد وضعت ليدل
على مقدار افراد الاشياء اى على مقدار المعددات فيدخل فى الحد الاثنان لانه يعبر
جواباً لمن يقول كم عندك وكليس لواحد بعد عند كثير من الحساب الاثنان عند بعضهم
ويخرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياق الاثبات كذا
لا بالوضع وكذا ارجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا
الجواب يخرج فى رجلا ايضاً ومنهم من عرف العدد بانه المقدار المنفصل الذى لا يشترك
حد مشترك ومنهم من عرفه بانه كثيرة مركبة من الاحاد واصول العدد مبتدأ وقوله
اثنا عشرة كلمة خبره واحد خبر مبتدأ محذوف اى احداً واحداً وبدل بعض من

اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذا للاسقاط لان المعنى واحد غيره على حدة المعطوف الى عشرة
 ولو لم يقل بذلك لزم خروج عشرة عن اصول العد عملاً بالغاية فلا يرد أن الى هذه ليست
 لاسقاط ما وراء الغاية على نحو الى المرافق لأن شرط الاسقاط هو أن يتناول ما بعدها
 ما قبلها لولا الغاية اذ العشرة لا يتناولها واحد ليست للامتداد ايضاً لانه يوجب خروج
 العشرة عن الاصول وهي اخلت فيها والا لم يتم العد المذكور هو اثنا عشر كلمة
 ومائة والالف عطف على قوله واحد على قوله عشرة وما عد تلك الكلمات فهو متوالت
 منها إما بتثنية كما اثنتين والفين أو بجمع قياسى كالآلاف ومئين او مئتان وغير قياسى
 كعشرين الى تسعين أو بعطف كاحد وعشرين أو تركيب كاحد عشر أو باضافة كثلثمائة
 وثلثة آلاف واستعماله أى استعمال العد من واحد الى اثنين على القياس أى مبني على
 ما يقتضيه القياس كالأفراد والتركيب العطف اعني للمذكر بدون التأني اي يستعمل
 الواحد والاثنان للمذكر بدون التأني ويستعملان للمؤنث بالتأني لأن القياس كالأصل
 تنكير المذكر تأنيث المؤنث نقول على صيغة الخطاب ون الغيبة في رجل واحد وفي رجلين
 اثنان بدون التأني وفي امرأة واحدة وفي امرأتين اثنتان وثلثان بالتأني
 واستعمال العد من ثلثة الى عشرة على خلاف القياس كالأصل اعني للمذكر بالتأني
 نقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدونها أى بدون التأني نقول ثلث نسوة
 الى عشر نسوة وذلك لأن الثلثة ما ولة بالجماعة فيكون مؤنثاً فيلزمه الحاق التأني بعد
 الحاقها بالمدن كالمذكران تكون ملحقة بالمؤنث فربما بينهما وانما لم يعكس الأمر كون المذكر
 سابقاً في التخليق ولا يشكل هذا بقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها لا أمثال
 عبارة عن الحسنة ولا اكتساب المصائب التانيث من المضاف اليه بعد العشرة نقول احد عشر
 رجلاً واثنا عشر رجلاً وثلثة عشر رجلاً الى تسعة عشر رجلاً واحداً عشرة امرأة واثنتان عشرة
 امرأة وثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة على القياس كالأصل من احد عشر الى تسع
 عشر بتنكير المذكرين في المذكر وتانيثهما في المؤنث وتعبيراً لواحداً الى احد والواحدة الى
 الى احد طلباً للتخفيف من ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط التأني عن الجزء الثاني واثنا
 في الاول في المذكر وبالعكس في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل فيها دون الجزء
 الاول تقليلاً لخلاف الاصل وبعد ذلك أى بعد تسعة عشر بقول عشرين ورجاء

عشرون امرأة بلا فرق بين المذكور والمؤنث الى تسعين رجلا وامرأة وتقول احد عشرون
رجلا واحدا وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنان وعشرون امرأة وثلاثة
عشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسعة وتسعين امرأة
يعني انك اذا عطفت عشريين واخواتها على النيف وهو ما دون العشرة لهن والحق تسعة
تستعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشريين واخواتها وانما لم يركب الا حاد
العشرات في العقود كما يركب الاحياء مع العشرات لان الواو والياء في عشرون واخواتها علة
للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما محظوظ ثم تقول مائة رجل مائة امرأة والـ
رجل والـ امرأة ومائتا رجل ومائتا امرأة والـ الف رجل والـ الف امرأة والـ الف
اي ثم تقول ما ذكر بلا فرق بين المذكور والمؤنث فاذا زاد اي العدد على المائة والـ وما
يتولد عنها من تشبيه وجمع يستعمل اي ذلك العدد على قياس ما عرفت في النيف من
التذكير في المؤنث والتانيث في المذكور والافراد والاضافة والتركيب العطف كما عرفت ويقدر الـ
على المائة والمائة على الـ والـ على العشرات تقول عنك الف مائة واحد عشرون رجلا والـ الفان
ومائتان واثنان وعشرون رجلا وثلاثمائة واثنان وعشرون امرأة واربع الاف وتسعمائة وخمس
واربعون امرأة وعليك بالقياس كما تقول في الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان
اثنان وفي الاضافة الف ومائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة وفي التركيب الف ومائة واحد عشر رجلا
واحدا عشرة امرأة والف ومائة وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكما تقول لفان
ومائتان وثلاث الاف وثلاث مائة الى تسع الاف وتسعمائة ويجوز ان تعكس العطف
في الكل فتقول واحدا الف ومائة واثنان الف ومائة واثنان الى الخ ما ذكرنا وما
فرغ عن كيفية استعمال اسماء العدد شرع في حال ميزاتها وهي المعددات ولما كان الواحد
والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببيان حكمها ليخرج او لا انه لا مميز لها فقال اعلم ان الواحد
والاثنين وكذا الواحد والاثنين لم يذكروها اكتفاء بذكرها فضل المميز لهما اي لم يذكروا
الواحد الاثنين بعدها لان لفظ المميز يعني عن ذكر العدد فيهما اي في الواحد الاثنين كما
تقول عنك رجل رجلا ولا تقول عنك واحد رجل الاثنان رجلين وذلك لان لفظ
المميز يفيد النص الذي يفيد ذكر العدد فيهما وهو بيان الكمية اعني الواحد في ميز الواحد
والاثنين في ميز الاثنين فلا يجوز ان يكون تمييزا لانه لا يجوز ان يكون مغنيا عن المميز فان حكم

فيما ذكر في المذكور
منها

قصد الامرین التمیز والمیز لا یحصل لاجمال التفصیل و عدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر
 و اما قولهم رجل و احد و رجلان اثنان فمحمول علی التکید لما كان کلامه السابق یوهم انه
 لا میز لغير الواحد الاثنین من الاعداد ایضاً وقد كان له میز دفعه بقوله و اما ساکن الاعداد
 ای باقی الاعداد و غیر الواحد الاثنین فلا یبقی لها ای لتلك الاعداد من میز یدکر بعدھا
 فتقول میز الثلاثة الی العشر مخفوض باضافة الاعداد الی میز انتھا مجموع لفظاً
 تقول ثلاثة رجال ثلث نسوة او معنی تقول تسعة رهط و ثلثة زود و خمسة نفر و اما
 جعل میز الثلاثة الی العشر مخفوضاً ولم یجعل منصوباً کسب میز ما بعد العشر کان میز کل
 مرصوف مقصود معنی ان ثلثة رجال فی الاصل رجال ثلثة و لو جعل هذا التمیز منصوباً
 لکان علی صورة الفضل فجعل مخفوضاً لئلا یكون علی صورتها و اما کان میز ما بعد
 العشر منصوباً لتعد راء الاضافة ضرورة کما سیجئ و اما جعل میز الثلاثة الی العشر
 مجموعاً ولم یجعل مفرداً کسب میز ما بعد العشر رت مدلول الثلاثة و ما فوقها جماعة فبالاولی
 ان یمین بالجماعة لیوافق العدة المعد و فان العدة عبارة من المعد و معنی و اما
 جعل میزها بعد العشر مفرداً فلتعلیل سیدکر الا اذا کان المیز ای مین الثلاثة الی
 العشر لفظ المائة فیم یكون ای ذلک المیز مخفوضاً مفرداً نقول ثلث مائة و تسعة
 و لم یستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الالف و القیاس ای قیاس لفظ المائة المضاف
 الیها الثلث و ما فوقها ثلث مئاة للمئاة و مئاة للمئاة و مئاة للمئاة و مئاة للمئاة
 لکراهتهم ان یرجعوا بعد ما التزموا افراد التمین فی احد عشر الی تسعة و تسعین
 فذهب الی المجموع الذی طال عهده فی ثلثة الی عشر فاستحسنوا الحمل علی القرب و هو
 احد عشر الی تسعة و تسعین او علی ما یلی من تسعة و تسعین رجلاً فی لزوم افراد التمیز
 انما رجعوا الی خفض التمیز لئلا یلزم اهدا حکم الثلاثة الی العشر من کل وجه و مبین
 احد عشر الی تسعة و تسعین منصوب مفرد تقول احد عشر رجلاً و احد عشر
 امرأة و تسعة و تسعون رجلاً و تسع و تسعون امرأة اما کون هذا التمیز منصوباً
 فلتعد راء الاضافة اما فی احد عشر الی تسعة عشر فلتعد رت کسب ثلثة اشياء مع مترادف
 المعنوی الناشئ من الاضافة الی المقشر و اما فی عشرين و ما زاد علیها الی تسعة و تسعین
 فلتعد حذف النون و ابقاها عند الاضافة لانه لو اضیف مع حذف النون لزم حذف

بخلاف الفس
 بخلاف عشر
 فانه ترکیب ثلثة
 اشياء و ما عدا
 احد عشر فانه
 ترکیب اربعة
 اشياء و ما عدا
 ثلاث اشياء و ما عدا
 الی نفساً واحدة
 بالتحقیق

نون اصلية وضعت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقائها لم يبقاء نون شبيهة بنون
وكل منهما مستقبلة واما كون هذا التمايز مفرداً فلا ان المفرد هو الاصل والخف من
الجمع والمقصود من التمايز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للعدل عن غير
حاجة ومميز مائة والـف وتنشيتهما اي تشنية المائة والـالف وهما مائتان الفان
وجمع الالف وهو الالف والوف واما لم يقل وجمعهما كما قال وتنشيتهما
لان جمع المائة مرفوض استعما لا يحسن لا يقال ثلث مئآت او مئتين بل يقال ثلثمائة
مخفوض مفرد نقول مائة رجل ومائة امرأة والـف رجل والـف امرأة وما شاكل ذلك ومائة
امرأة والف رجل والف امرأة وثلثة آلاف رجل وثلث آلاف امرأة وانما جعل
هذا التمايز مخفوضاً لوجود الاضافة ومفرداً لكرهه تم جعل حمز العدة الكسرية جواً وقر
على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة ففسر
سائر الاعداد الى ما لا يتناهى ولما جرى ذكر التذكير والتأنيث في فصل العدد ذكرها
بعده فقال **فصل** الاسم اما ذكره واما مؤنث قد مر للمذكر على المؤنث في التفسير
على المؤنث خلقته ورتبة ولا نه على لانه عبارة عما يوجد فيه شيء من علاما المؤنث وعدم
الممكنات سابق على وجودها المؤنث ما فيه اي اسم جئت في اخره علاقة التأنيث قد مر
المؤنث على المذكر في التعريف روماً للاختصار ريباً انه لو اخذ في البيان عن القريب
لان المؤنث وجودي لانه عبارة عما يوجد فيه علامة التأنيث والمذكر عددي كما مر لوجود
راجع على العدد والمراد بعلامة التأنيث كما ذكره التاء والالف المقصورة والممدودة وكن الباء
في هذي وهي عند البعض ولم يذكرها المصنف في العلامات لجواز ان يكون
التأنيث في هذي وهي صيغياً عندنا لا بالعلامة كتأنيث هي وآنت وكان
الكلام في المذكر المؤنث اللذين من اقسام المتمكن هذي هي من قسم المبني فالوجه
لذكرهما معاً لفظاً او تقديراً هذا تفصيل لعلامة التأنيث اي سواء كانت العلاقة
ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظاً اعلم ان يكون حقيقة كامراً وناقدة غرة
وطلحة او حكماً كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث ومن ثم لا يظهر التاء في
تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية لثلاثي جمع علاما التأنيث وكما نض فانه
صفة مختصة بالمؤنث وككلاب واكلب لانه ما وُل بالجماعة والمذكر ما يخلو اي اسم

المذكر والمؤنث

نق

عدها

منلیس بحالفة المؤنث ای مالا یوجد فیہ علامۃ التانیث لالفاظا ولا تقدیرا ولا حکما واما
 کان علامۃ التانیث مأخوذة فی تعریف المؤنث وکان معرفتها مطلوبة احتیاجا الى عددها
 فقال وعلامۃ التانیث ای العلامة التي ذكرت فی حد المؤنث ثلاثة ای ثلاث اشياء
 احدها التاء ای التي تضید عند الوقت هاء فلا یشكل بنحو مسلما وفي ذکر التاء مرد
 علی الکوفین حیث جعلوا علامۃ التانیث الهاء والتاء مغیره عنها والبصیریون علی
 ان العلامة هی التاء والهاء مغیره عنها کطیحة الکافی فی محل الرفع علی انه خبر مبتدأ محذوف
 ای نظیر المؤنث بالعلامۃ وهی التاء مثل طیحة اسم رجل بالجر علی انه صفة طیحة او بالنصب
 علی انه حال انما جاء بکاف المقصود هو التثیل بطیحة للمؤنث بالعلامة اذا التعریف للذکر
 محصور به هذا المقصود انما یحصل اذا کان طیحة اسم رجل فانه اذا کان اسما امرأة کان مؤنثا ضقیقا
 فلا یصلح للتثیل للمؤنث بالعلامۃ واهتمامه بشأن تانیث طیحة حال التسمیة لرجل المظنة
 الا اشتباه فی اعتبار التانیث فی مع التذکیر الحقیقی ولذا لا یعتبر تانیث فی تانیث الفعل
 قالت طیحة ثم التاء علامۃ للتانیث وان لم یکن بمعنی التانیث فانها تأتي لعلی فقد تكون للعرف
 بین الذکر والمؤنث فی الاسم کشیخ وشیخة وامرأ وامرأة وانثا وانثاء هی ساعیة أو فی الصفة
 کقائم وقائمة وهی قیاسیة واثین الواحد الجمع کبغال بغالة اولناکید الصفة لعلامة وللتأ
 کنیحة اولعلامة العجمة کجواربة فی جمع جوارب اوللنسبة کالمغاربة جمع مغربی واللعرض
 کفرارنة فی جمع فران والاصل فرارین اولناکید الجمع کجالة وثانیها لالفاظ المقصودة ای التي
 بعد ثلاثة ولا یكون للربحاق فلا یرد بنحو فنی وبأزلی لمحقا یحذف کالجم الزیادة ولا یجوز بنحو
 قبعتری کحیل وثالثها الالف المرددة کهماء ولا یخفى ان الالف المرددة التي قبل الهزة
 وعلامۃ التانیث الهزة وان اختلف فی انها منقلبة عن الالف المقصودة اواصلیة ففی قوله الالف
 المرددة نظر الا ان یجعل وصف الالف بالمرددة وصفا بحال المتعلق ای الالف
 المرددة ما قبلها واما جعل قوله لفظا او تقدیرا التفصیل علامۃ التانیث
 مطلقا وقد تقررت ان علامۃ التانیث المقددة هی التاء لحدیثه قال للقدرة ای العلامة التي
 تقدّر من الثلاثة انما هی التاء فقط ای لا غیرها من العلامات لیسند فماتیهم جعل
 قوله المذکور تفصیلا لمطلق العلامة وبعلم ببيان الواقع کارض وداروا حکم بتقدیر
 العلامة فیها بدلیل تصغیرها علی اریصة ودورة لان التصغیر یرید الاشياء الى الصلوا

غالباً والمؤنث على قسمين حقيقي وهو المؤنث الحقيقي أى الخلقى ما بارأى عقله
 ذكر فى الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظاً أو لم يوجد كما رآه فى الأناسى وناقة
 وناثان فى البهائم وقد تبين ما فى الشرح لهذا الكلام فلا نعيد فى هذا المقام لفظى هو
 أى المؤنث اللفظى ما أى مؤنث بخلافه أى متلبس بخالفة المؤنث الحقيقية يعنى البهر
 بارأى ذكر فى الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث أو لم يوجد بل تانيثه ليس له العلامة
 فى لفظه حقيقة أو حكماً أو نقدياً بل تانيث خلفى فى معناه كظلمة نظير التانيث حقيقة
 وعين نظير التانيث اللفظى نقدياً ببدليل تضعيف على عينية ولم يكن نظيراً للتانيث حكماً
 كعقرب ثقلة ووقعه كالجحيم المكسر الصحيح بالالف والتاء كرجاء ومسلمة وإن كان حلاً مؤنثاً حقيقياً
 وقد عرفت أحكام الفعل فى فصل الفاعل إذا اسند إلى المؤنث فلا نعيد هاى إذا عرفت تلك
 الأحكام فلا نعيد هالآة إعادة الشئ يوجب لتكراره هو قبيح وأما إعادة تعريف المؤنث الحقيقى
 ههنا بعد كونه فى بحث الفاعل كذلك فهو غير موجب لذلك لأنه ذكره هناك تنقيداً وذكره
 ههنا أى فى المؤنث قصداً ولولم يتعرض له هناك واكتفى بذكره ههنا لكان هذا الاكتفاء
 مستغنياً عن ذلك التعرض ثم لما فرغ من تفسير الاسم باعتبار التذكير التانيث شرع فى تقسيم
 الخلق باعتبار الأفراد والتثنية والجمع فأن الاسم على ثلاثة أقسام مفرد ومثنى وجمع وذكر
 الفرعين وهما المثنى والجمع ليفهم أن ما عداهما مفرد طلباً للاختصاص فقال **فصل المثنى** قدما
 على الجمع لكون عدة سابقاً على عدد الجمع ولكونه قريباً من المفرد وسلامة لفظ المفرد فيه
 البتة وكثرة بالنظر إلى الجمع اسم الحق بلفظه أى بأخر مفردة على حذف المتضاد فيه لاختراز
 عن اثنين وكلهما إذا مفرد لهما ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ولون مكسوة ليدل على متعلق بقوله
 الحق والضمير فيه عائد إلى المفرد أى يدل على هذا المفرد بسبب ذلك الكلام
 على أن معنى مع المفرد الآخر مثله أراد به ما يماثل فى الواحد والجنس جميعاً ولذلك لم يقل من جنس
 لأنه يفيد اشتراط الجنسية فى اللفظ والمعنى فبدأ بشارته إلى أنه لا يجوز تثنية الاسم المثنى له
 باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرء إن ويراد به الطهر والحيض بل يراد به المثنى
 ولا ينقص ذلك بخلاف القميرين الشمس القمر العبدان لابي بكر وعمر رضى الله عنهما
 ولا بونى للإمر والاب لأنه من باب إطلاق أحد اللفظين على الآخر تغليباً للمذكر على
 المؤنث كما فى القمرين والابوين أو للمفرد على المركب كما فى العبدان نحو جلان فى حالة

من

من

المثنى

الرفع ورجلين في حالتى النصب الجرح هذاى الحاق الالف الياء المفتوح فاقبلها والنون
المكسوة باخر المفرد من غير تغير في الصحيح اى ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى ان هذا الحكم
كما جرى في الصحيح جرى في الجارى جرى الصحيح والمنقوص الياء ايضا فلا وجه لتخصيصه
بالصحيح اما المقصود اى في الاسم المقصود وهو ما في اخره الف واحدة الزمته وتسمى
مقصودا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كان الف
منقلبة عن واو حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل وكثير ميل كالمسمى الى
لداى وكان ثلاثيا اى وقد كان الاسم المقصود ثلاثيا هجريا اى ذا ثلاثة احرف لا
الثلاثى الاصطلاحى فيخرج الرباعى الثلاثى المريد نحو مغل ومصطفى وذاتك
الاسم الى اصل حال التثنية كعصوان في عصا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
مع خفة الثلاثى بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى
الاصل لوجه الثقل كمغلى ومصطفى وان كانت اى الف منقلبة عن ياء حقيقة
كسعى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديده وقد ميل كالمسمى بمى وبلى وعن
واو وهو اكثر من الثلاثى الواو لئلا اى الحال ان ذلك الاسم المقصود اكثر من الثلاثى
بان كان على اربعة احرف فصاعدا او ليست الف منقلبة عن شئ من واو او ياء تقلب
الالف ياء عند التثنية كرحبان في رضى نظير لما كان الف منقلبة عن ياء وفلهيان
في ملهى نظير لما كان الف منقلبة عن واو وهو اكثر من الثلاثى وحياربان في حبارى
بالضم نوع من الطير وحبليان في حبل وهو نظير لما لم يكن الف منقلبة عن شئ وانما
قلبت الالف ياء في هذه الصلوة اعتبارا بالاصل فيما اصل الياء حقيقة او حكما تخفيفا
فيما كان الاكثر من الثلاثى وفيما ليست الف منقلبة عن شئ واما الممدود اى لاسم الممدود
فان كانت همزة اى همزة الممدودة اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اذ الزائدة كقرأ
جمع قارئ تثبت اى الهمزة يكونها اصلية كقرأ او ان في قرأ بضم القاف وتشديد الواو
لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على الفارسى عن بعض
العرب قلبها واوا كحمر او ان في حمر اء وصحرا وان في صحراء وان كانت همزة
للتأنيث تقلب واوا كحمر او ان في حمر اء وصحرا وان في صحراء وانما
لم يثبت الهمزة بل تقلب واوا الكراهة وقوع صورة علامة التأنيث

فی الوسط واما وقوع التاء فی مسلماتان فی الوسط فلئلا یلتبس تشبیه المثنیة بالمثنیة
 المذکورة واما جعلت الهزئة واو الایاء فخرزا عن اجتماع الیائین فی النصیب للحر وکن
 الواو اقرب الی الهزئة من الباء للمشاکلة بینهما فی تعویضها فی اجزاء ووجه واقتضت
 وان كانت هزئة بدلا من اصل ای من حرف اصلی واولهما فی کساء اصلی کساء و
 او یاء کرة آء اصلی رة ای جاز فیہ ای فی ذلک الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب
 لکسائین فی الثبوت وکسائین فی القلب اما الثبوت فلوکونها فی مکان اصلیة باعتبار
 الالحاق بها والا نقلاب عنها واما القلب فلشبهها بهزئة التانیث فی عدم کونها اصلیة
 ویجب حذف نونہ ای نون المثنیة عند الاضافة تقول جاء فی غلاما زید مسلما مصرقا
 مرة وجه جوب حن نون المثنیة وکن الجمع فی المجرورات فالاعادة خالیة عن الافادة لکل واحد
 اعادة هذه القاعدة عنها لانه ذکرها فیما سبق مرة بعد اخرى الا ان یقال انها
 ذكرت فی المجرورات من حیث انها من احکام المضاف وفي المثنیة والجمع من حیث
 انها من احکامها وکن ذلک ای مثل حذف نون المثنیة تحذف تاء التانیث فی تشبیه الحقیقة
 والایة علی غیر القیاس والشد وذم جواز انبائها فیها علی القیاس اتفاقا لمحو
 خصیایان والیکان فیراد مماثلة حذف التاء عنهما بحذف نون المثنیة فی فتح الحن
 فلا یرد ما یقال ان قول المصّر وکن ذلک تحذف تاء التانیث فی تشبیه الحقیقة والایة
 لا یخلو عن خلل خاصة ای دون غیرها من الاسماء المثنیات التي فیها تاء التانیث
 کتجربین وقرنین وجارحتین والقیاس ان لا تحذف فیها فذلک لیلزم التشبیه للمد
 بالمؤنث الا انه جازح التام فی تشبیهها لانهما متلازمان ای لان کل واحد من الخصیایان
 والایین متلازم للآخر فمفعی ان واحدا من الخصییین متلازم للآخر وکن
 واحدا من الاییین متلازم للآخر فکانهما لشدة اتصالهما شیء واحد فتر لنا ذلک
 منزلة المفرد وتاء التانیث لا تقع فی وسط المفرد وقیل لما حذف التاء فی تشبیهها
 لئلا یكونا مصرحین بذکرهما یرد ما یستحق ذکره کل النصیر واعلم انه اذا اردت اضافة
 مثنیة الی مثنیة ای الی ضمین مثنیة مع الاتصال لتمام بین المضاف والمضاف الیه
 ونکر مثنیة لیعلم من اعادة الحکم الا فی کل مثنیة مذکرا کان او مؤنثا مفعلا او منصوبا
 او مجرورا یعتبر عن الاول ای عن المثنیة الاول المضاف لا التانی المضاف الیه لفظ الجمع

الافادة

او المفرد ايضا لا بالمتن اصالة واولوية وجوبا كقوله تعافقد صغت قلو بكما
اي قلبا كما فاقطعوا اليد بينهما اي يداهما وذلك يشي به الى علة الحكم المذكورة ^{يعني}
انما يعتبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المتن عند تلك الاضافة لكرهية اجتماع تنيين
لكونهما ماثلين فيما تاكد الاتصال بينهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى
فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لما سنبته بالثبوت
في انه ضم الى اخره حتى قال بعض الاصوليين ان المتن جمع واذا كان المضاف اليه كالمفرد
يكون الافراد هو الاولي نحو قوله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم قال ابوالكر في
بعض مصنفاته لوجب الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المتن شرع في بيان الجمع
فقال **فصل** المجموع اسم دل على اجماع مقصود مجزوف مفردة بتغيرها كالحاجم حل هو
الفرد وقوله مجزوف متعلق بقوله دل او بقوله مقصود وقوله بتغيرها مضافة مفردة ومعنى
اسم دل على افراة تقصد مجزوف مفردة متلبس بتغيرها اي اى تغيير كان سواء كان لفظا
كوجاهة رجل وكعامة المجموع او تقدير النحوي فلك على وزن اسد فان مفردة ايضا فلك لكنه على
وزن قفل حيث اختبرت الضمة في الجمع عارضية مثل الضمة في اسد وفي الواحد اصلية مثل
الكسرة في حمار ثم قوله دل على اجماع مقصود احترز به عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لانهما علم
بما غير مقصود اذ المراد بهما هو الجنس صغارا واحاد اريد به باعتبار اصدق الجنس
والاستعمال فيها وقوله مجزوف مفردة احترز به عن اسم الجمع كما فرغ عليه قوله فقوم رهط و
نحوه من نفرد ابل وخنم وخیل وان دل اي القوم ونحوه على احاد لكنه ليس بجمع اذ المفرد
حتى يقصد الاحاد مجزوف والمزج مجزوف مفردة اعم من حروف مفردة المحقق كما في رجال
ومن حروف مفردة المقد كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد الاستعمال وهو لسان يعق
النون على وزن غلام فان الفعل من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على وزن فعال ثم الجمع
على قسمين صحيح ويقال جمع السلافة ايضا وهو ما اى جمع لم يتغير بناء مفردة ومكسر
ويقال جمع التكريس ايضا وهو ما اى جمع يتغير بناء مفردة بسبب الجمعية لا بعدها
فلا ينتقص بمصطفين وباعتبار المفرد دون الاموال الخارجية فلا ينتقص بالجمع
المصحح بتغير مفردة بلحوق الحروف الخارجية الزائدة والمصحح اي الجمع المصحح على قسمين مذكور
اي جمع المذكر الصحيح والمحق بلخره اي بلخر مفردة او مضموم ما قبلها في حالة الرفع الواقعة

کذا

الواو ونون مفتوحة نحو مسلمين اوياء مكسوة ما قبلها في حالة النصب الجملوا فقه
 الياء ونون مفتوحة نحو مسلمين ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه راجع الى المفرد
 اى ليدل هذا المفرد بسبب ذلك لا لحاق على ان معه مفردة اكثر منه ينبغي
 ان يقول من جنسه ليكون اشارة الى اخراج الاسم المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى
 الا ان يقال هنا يقل جنسه لانه اورد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقا بقطع النظر عن كونه
 صحيحا او متعنا فلا يحتاج الى هذا التقييد لاخراج المتن فان قلت اسم التفضيل يقتضى
 ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه الكثرة منفية في الواحد قلت ثبوت اصل الفعل
 اما ان يكون محققا او مفردا وههنا ثابت على طريق الفرض يعني لو فرض الكثرة في
 الواحد لكان ذلك في المتن اكثر منه كليل قال فلان افقه من الحار واعلم من الحد اخص
 مسلمين وهذا اى الحاق الواو والياء والنون المفتوحة باخر المفرد بلا تغيير كائن في الصحيح
 المنقوص اى لا سطر لمنقوص فتحد في ياءه حال الجمع لا لتقاء الساكنين بعد النقل
 والاسكان للاستثقال مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقلت حركة الياء
 الى ما قبلها لاستثقال الضمة على الياء ثم حذفت لتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
 قوله اعون جمع داع والمقصود اى الاسم المقصود الذى في اخره الف مقصود لتحذف الف
 لتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها اى ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتح على
 الالف الحذف فنه مثل مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفون فقلت الياء القاتمة
 حذفت لتقاء الساكنين ويبقى ما قبل الالف مفتوحا لانه على الالف الحذف فنه ويختص به
 الجمع الذى الحق باخرة او مضمة ما قبلها اوياء مكسوة ما قبلها ونون مفتوحة باولى العلم اعلم
 ان المفرد الذى اريد جمعه هذا الجمع لا يخلو من ان يكون اسما محضا من غير معنى الوصفية فيلزم
 يكون صفة من صفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان اسما فشرط صحة
 جمعه هذا الجمع ثلاثة اشياء المذكورة والعلمية والعقل لكون هذا الجمع اشرف بالجمع
 لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطى لا شرف للاشرف
 ولو انتفى فيه جميع هذه الثلاثة كالعين ولا تثنان منها كالمراة او واحد منها كالحواشي
 علم للفرد لم يجمع هذا الجمع ولما انتقضت هذه القاعدة بخمس ستة واربعة ثمة وقلة
 لانها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشرط المذكورة لهذا الجمع فيها آجابه بقوله

لما افقوا نام
 اجمع افعوا على جنس
 اوى والى نفسى القى
 فخل اشهر من اكر
 نسا ومنه كذا اى
 نسا ومنه كذا اى
 الصم والى
 لا اصل لها ولا
 حتى و حدان الارض
 ان يقال ارضه
 ولكن لم يقولوا
 كذا اى الصراح
 موصولى عنكم لى
 مجموع

واما قولهم سنون بكسر السين جمع سنة وارضون بفتح الراء وقد جاء باسكانها
 جمع ارض بسكونها وثبون جمع ثبنة لجماعة الناس وقلون جمع قلة وهي عودان يلعب
 بها الصبيان فتأذن وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونها بالاضافة فتخرج
 دعاءني من الحذف فان سنيته وثانيهما ظاهر فعلى هذا ينبغي ان يثبنا
 بيان الشذوذ عن بيان حذف النون كما اخبره صاحب الكافية وهذا علم انه
 لا يتجه ان حق بيان الشذوذ وان يقدم على بيان حذف النون
 لانه تعلق بحذف النون ثم اعلم ان ارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنيين وارضين والبحر
 النقصان الواقع في واحدة وهو حذف الآخر كالتاء المقدرة في ارض لانها في الارض رضة
 ويدل عليه تصغيره على ارضية وكاللام في سنية فانها في التقدير سنة فحذفت التاء
 واللام وجمعتا بالراء والنون جذا لما كان له من النقص بحذف التاء اللا والمو
 العالمين فمن باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لا تهم اشرف الموجودات
 فجمع لهم هذا الجمع واما قوله تقارأتهم لي ساجدين مأول بجماعة فانه لما صلد فعل
 العقلاء من الكواكب هو السجود اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع ان كان صفة
 فشرط جمعه هذا الجمع خمسة اشياء احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما ذكرنا والثاني
 ان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك ان
 يجمع بالتاء او بغيرها فان جمع بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكر تاء التانيث وهو
 مستنكر وان جمع بغير التاء لغات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التاء
 بجمع ما لا تاء فيه كعلام والبواقي من الشروط الثلاثة ما اشار اليه بقوله ويجوز ان لا يكون
 اي ذلك الاسم الذي لا يكون صفة واريد جمعه هذا الجمع على صيغة افعال للذي
 على صيغة فعلاو كاسم حمراء فانه لا يقال حمرون ليحصل الفرق بين افعال هذا وبين
 افعال التفضيل حيث يحق لا فعل التفضيل هذا الجمع كافضلون واما لم يعكس
 معنى الصفة في افعال التفضيل كامل لا ينتقص ذلك بالجمع جمعا حيث يحجب جمعا
 بالواو والنون نحو اجمعون لان جمعه بالواو والنون على غير القياس لا يكون فعلاو
 الذي مؤنثه فعلة كسكن ان سكرو فانه لا يقال سكرانون فرقا بين فعلاو هذا
 وبين فعلاو فعلاو حيث يصح جمعه هذا الجمع كذا ما نون ولا يكون فعلاو كائنا

له اي الارض والسنة ١٢ على عطف على قوله فان كان اسما في الصيغة السابقة سطر سادس عشر
 مولود غلام رسول بهم

بمعنى مفعول بحجر جمع بمعنى حجر وح فانه لا يقال له حال جريحون اذا كان بمعنى المفعول وان
 المذكور فيه مستوف مع المؤنث فانه جمع مذكرة بالواو والنون فجمع مؤنثه بالالف والتاء
 فيجئ ان يرتفع الاستواء المقصود فيه ولا يكون فعولا كما شاع بمعنى فاعل اصبو بمعنى صابر
 فانه لا يقال رجل صبور لما قلنا في جريح ويجب حذف نونه اي نون جمع المذكور الصحيح
 بالاضافة نحو مسلمو مصر فان اصله مسلمون ولما اضيف الى مصر حذف النون فصلا
 مسلمو... مصر مؤنث عطف على قوله مذكرة وهو اي جمع المؤنث الصحيح ما جمع الحن بالذرة
 اي باخر مفردة الف وتاء نحو مسلمات في جمع مسلمة وهنات في جمع هند ويعبر هذا
 لغير اولى العلم وان كان مذكرة نحو الكواكب الطالعات وشرطه اي شرط
 الاسم الذي جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا النوع من الجمع ان كان
 الاسم الذي جمع سالما بالالف والتاء او ان كان ذلك المؤنث صفة ولم يذكر الواو واللام
 اي ولذا لك المؤنث اول ذلك الاسم مذكرة ان يكون مذكرة قد جمع بالواو والنون كسلمات
 فان مفردة مسلمة ومذكرة وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذكور اصل
 والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلافة بناء الواو
 فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع
 وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكور بالواو والنون كما جمع
 التكسير لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اما المحضرات في قوله عليه السلام ليس في الخضروات
 صدقة بالالف والتاء مع انه جمع لخضراء وهي صفة مذكرة اخضر لم يجمع بالواو والنون ظفلية
 الاسمية الحن بالاسماء وخروج عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط وان لم يكن له
 لذلك المؤنث في الصفة مذكرة جمع بالواو والنون فشرط ان لا يكون مؤنثا مجزعا عن التاء
 اذ لو جمع المؤنث المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف والتاء كالحائض
 والحامل يقال في جمع حائضة التاء اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل
 في جمع حائض التاء اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم الالتباس فجمع حائض على
 حائض ولم يفعل الامر بالعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء
 ما فيه التاء فقد يراو كذا الحال في الحامل وان كان اي ذلك المؤنث او الاسم اسما
 لصفة جمع بالالف والتاء بلا شرط كهنات في جمع هند ثم لما فرغ عن نوعي الجمع الصحيح

شرح في بيان الجمع المكسر فقال المكسر أى الجمع المكسر صيغة أى صيغة الجمع المكسر فى
 الثلاثى للجمع كثيرة تعرف بالسماح كرجال فى جمع رجل افراس فى جمع فرس فلو سمع جمع
 فلس وصيغته فى غير الثلاثى للجمع تحجى على وزن فعّال وفعليل قياساً أى من القياس
 كما عرفت فى التصريف ولا حاجة ههنا الى تقدير العلم لأن التصريف صار علماً العلم
 التصريف وأما قال فى التصريف ولم يقل فى الصرف مع أنه المعروف المشهور
 لأن فى التصريف مبالغة من الصرف فالأولى ان يذكر فيه بلفظ مبالغة من الصرف علم الصرف
 علم شريف وفيه تصرفات كثيرة ولما كان للجمع تقسيماً واحداً باعتبار اللفظ وهو ما
 والثانى باعتبار المعنى أشار اليه بقوله ثم الجمع أى الجمع مطلقاً المكسر خاصة أيضاً لقسيمه
 الى القسمين فيما سبق على قسمين وتقسيم الجمع بالمكسر ههنا كما ظلم بعضهم غير سديد لانه
 يوجب دخول جمى الصحيح فى المكسر حيث ادسجها فى جمع القلة الذمها
 الأول فيكون قسيم الشئ قسماً من لان الصحيح قسيم المكسر وذلك لا يجوز احدهما جمع
 القلة وهو ما أى جمع يطبق بطريق الحقيقة على العشرة وما دونها أى على ما دون العشرة
 الى الثلاثة وابنيته أى ابنيته جمع القلة ستة أفعال كأكلب فى كلب وأفعال
 كاجسام فى جسم وأفعلة كأمثلة فى جمع مثال وفعلة كغلبة فى جمع غلام جمعاً
 الصحيح اصله جمعاً ثم سقطت النون بإضافة الى الصحيح وهو معطوف على قوله
 فعلة بمعنى ان ابنيته جمع القلة هذه الأمثلة الأربعة وكل نوعى جمع الصحيح المذكور
 والمؤنث وزاد القراء فعلة كأكلة جمع أكل وزاد بعضهم أفعلاء كأصدقاء جمع
 صديقين وما دون اللام يعنى ان هذه الابنية الأربعة وجمعاً الصحيح تجمع أى تطلق على
 العشرة وعلى ما دونها أى اذا استعملت بدون لام التعريف اقام اذا استعملت مع لام التعريف
 فحكمها ليس كذلك لان الأصل فى المعرف باللام مطلقاً جمعاً كان او مفرداً هو
 الاستغراق والاحتياج الى هذا القيد انما هو ثابت فى جمع القلة والكثرة جميعاً ولذا
 قال بعض المصنفين فى تعريف جمع القلة هو ما غلب استعماله منكراً فى العشرة وما دونها
 وفى تعريف جمع الكثرة هو ما غلب استعماله منكراً افعالاً فى العشرة والمضمر لم يذكر هذا
 القيد فى جمع الكثرة الكثرة بذكرة فى جمع القلة وثانيهما جمع الكثرة وهو أى جمع يطلق
 بطريق الحقيقة على ما فوق العشرة أى ما لانهاية له ابنيته أى ابنيته جمع الكثرة

قلة

فأعد هذه الابنية الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعه وجميع الصيغ
واذا لم يوجد في الاسم الابناء جمع القلة كأرجل في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل
فهو مشتق بينهما وقد يستعار أحدهما موضع الآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقول
ثلاثة قر وجمع مع وجود آخر أو آخر أخذ في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متعلقاً بالفعل
او غير متعلق به أما الآخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتعلقة
بالفعل متصلاً بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل أقسام منها ما ذكره في الكتاب
ومنها ما لم يذكر فيه كالظرف والآلة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة بالفعل ههنا
ما كان عاملاً منها لهذا لتأمله على معنى الافعال خصها بالذكر ولم يذكر الظرف والآلة لأنها
لا يعملان فقال **فصل المصطلح** قد مر على سائر متعلقات الفعل تكونه أصلاً في
الاشتقاق على رأى البصريين او كونه مظنة للأصل لئلا كان الاختلاف فيه بخلاف
سائر متعلقات الفعل لا تفهم على فرعيتها اسم يدل على الحدث فقط إنما ادراج
الاسم لان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث
لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وإنما لم يقيد بالحدث بغيره لأنه على الفعل كما
قيد به غيره حيث قال المصطلح اسم الحدث الجاري على الفعل لان التقييد بغيره يأنه
على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل فيجاء وويك عن الحدث فمخرج
تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لان تركه يدخل اسماء المصطلح في نحو الوضوء والغسل
لأنها لا يدان على الحدث ايضاً فلو قيد بغيره يأنه على الفعل يخرج عنه فلم يكن تعريف المصطلح
للمصدر ما أعاد ولا تعريف غيره جامعاً وقوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتق
ويشتق منه أي من المصدر لا أفعال كالضرب والنصر مثلاً وكذا يشتق
من المصدر متعلقات الافعال لا نه اذا كان اصلاً لا أفعال يكون اصلاً متعلقاً
ايضاً واختار الشيخ ههنا ما ذهب اليه البصريون من ان الأصل في الاشتقاق هو المصدر
واعرض عما ذهب اليه الكوفيون حيث زعموا ان الفعل أصل فيه لان مذهبه غير ثابت
بل هم تكلفوا في اثبات مذهبهم بدلائل التي عولجوا بها بالحيطة فقيتة ثم اعلم ان
الاشتقاق ردة كل كلمة الى اخرى لتناسبها في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة
المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق وابنية أي ابنية المصدر الثلاثي

فصل

على الفطن
العبار
ببطايف
الكلاب
اللفظ
الحدث
في معنا
المقام
يفهم
ذكر الوضوء
والغسل
والحدث
مع الارتفاع
من الارتفاع

الجرح اى من الفعل الثلاثى من بناء الثلاثى الجرح غير مضبوطة اى غير محقق تنقرب بالسماع
 من العرب ولا يقاس عليه وهو تنقرب عند سيبويه الى اثنين وثلاثين بناء كما عرفته
 كتب التصريف ومن غيره اى ابنيته من غير الثلاثى الجرح وهو الثلاثى المزيد فيه الرباع
 الجرح والمزيد فيه قياس اى قياسية او مقيسة او ذات قياس اى شأنها ان تثبت
 من غير سماع بالقياس كالا فَعَالٌ من اَفْعَلَ والا تَفْعَالٌ من اَنْفَعَلَ والا سَتَفْعَالٌ من
 اِسْتَفْعَلَ والفَعْلَلَّة من فَعَّلَ والتَفْعَلُّل من تَفَعَّلَ مثلاً اى مثلاًها مثلاًها ان
 الابنية من غير الثلاثى الجرح تنحى الى غير ذلك ما عرفت في علم التصريف فالمصدران
 لم يكن مفعولاً مطلقاً يعمل عمل فعله المشتق منه سواء كان مفعولاً ماضياً او متعدياً
 وذلك لان المصدر انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل الفعل المقدم اى
 ماضٍ واما حال واما مستقبل فاذا ن يعمل مفعول كل واحد منها واما قيد عمله
 بقوله وان لم يكن مفعولاً مطلقاً لانه اذا كان مفعولاً مطلقاً فكم مفعولاً في المتن
 ثم اشار الى كيفية حمل المصدر بقوله اعنه يرفع فاعلان كان لان المفعول مفعولاً قيام زيد
 فان القيام مصدر لا يرفع الفاعل وهو زيد وينصب مفعولاً ايضاً ان كان متعدياً يرفع
 اعجبه ضرب زيد عمراً فان الضرب مصدر متعدي يرفع الفاعل وهو زيد وينصب المفعول
 ايضاً وهو عمراً ولا يجوز تقدير معمول المصدر عليه اى على المصدر فلا يقال اعجبه
 زيد ضرب عمراً بتقدير المفعول على المصدر ولا يقال اعجبه زيد ضرب زيد
 بتقدير المفعول على المصدر وذلك لكونه في تقدير ان مع الفعل وشئ ما في حين ان
 لا يتقدم عليها لان حرف ابن موصولة والفعل بعدها اصلها وشئ ما في حين الموصول
 من الصلة ومجولها لا يتقدم عليها هذه الاكلام للحاجة وخالقهم الرضى في الظرف وجماع
 تقديره عليه توسعهم ويجوز اضافة اى المصدر الى الفاعل مع ذكر المفعول
 منصوباً وتركه وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما ظن وصرح به الرضى اذا
 اضيف المصدر الى معموله لا لا رجحان يجعل تابع ذلك المفعول تابعاً للفظه حازج
 تابعاً لحمله عند الاكثر نحو كرهت ضرب زيد عمراً فان الضرب مصدر اضيف
 الى الفاعل مع ذكر مفعوله منصوباً ومثال المصدر الذى اضيف الى فاعله مع ترك
 مفعوله نحو كرهت ضرب زيد الى المفعول اى ويجوز اضافة الى المفعول مع ذكر

الفاعل مرفوعاً وتركه اذا قامت القرينة على كونه فاعلاً والمفعول اعم من ان يكون مفعولاً او ظرفاً او علّة لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كون افتقار الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال صاحب الكافية وقد يضاف الى المفعول كلمة قد مرفوعة للتقليل نحو كرهت ضرب عمر زيداً فان الضرب بمصدر اضيف الى المفعول ذكر الفاعل مرفوعاً ومثال المصدر الذي اضيف الى المفعول وترك الفاعل قوله تعالى لا يسألم الا شأناً من دعاء الخبز واذا ان كان المصدر مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل الذي قبله اي قبل المصدر وليس العمل للمصدر لان المعنى لا يتعلق بالعامل الضعيف اذا وجد العامل القوي وهذا اذا كان مفعولاً مطلقاً حقيقة واما اذا كان مفعولاً مطلقاً مجازاً نحو ضربت ضرباً الاميد اللص فيعمل بض عليه الرضى نحو ضربت ضرباً عمراً افعلاً منصوب بضبت لا بضرباً ثم لما فرغ عن بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال

فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز به عن غير مشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل من فعل لم يقل من مصدر وان كانت الصفا كلها مشتقة من المصدر إشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفا من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم للمفعول فانه اسم مشتق من فعل ليدل على من وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال كونه كذلك الاسم كاشفاً بمعنى الحدث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث نحو حسن وكرهيم فان معنى حسن وكرهيم من ثبت له الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدث قيل كاسر وكارم الان او غداً او كذا احترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم ويجب ان يعتب قيد الحيثية في هذا الحد فانها منظومة في جميع الحدود سيما في الحد النحوية يخرج عن اسم التفضيل الذي صيغته لتفضيل الفاعل بمعنى الحدث بعد خوله فيه نحو ضرب واقتل مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث لكن زيادة فيتقيد بالحيثية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به الفعل اي من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير

اسم الفاعل

فان قيل الحيثية متعلقة في جميع الحدود

وأما نحو جاتض وطالق وطامث فما يدل على الثبوت مع أنها أسماء الفاعلين فيعني
 الثبوت فيها إنما هو بجارض الاستعمال لا بالوضع فلا يخرج عن الحد كذا لا يخرج عنه هو
 خالد أعم وثابت رأسه ومستقر كانه يدل على حدث الخلود الدائم والثبوت والرسوخ
 والاستقرار وأما صفات الله تعالى فهو الخالق والرازق والعالم القادر وإن دلت على الاستمرار
 فيها لكتبة ليس بصيغتي بل واقعي باعتبار الموصوف القدير الممتدة من التغير
 للحدث وصيغته أي صيغة اسم الفاعل ويعني بالصيغة الصيغة للشبهة كثرة
 الاستعمال وفعل محذوف ونحو ذلك أيضًا من صيغ أسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وإنما
 نعرض لبيان الصيغة مع أنه من وظائف النضرب دون النحر استطرادًا وضمًا وقال
 بعض الفضلاء بيان الصيغة بالتقريب تصوير وتعيين لموضوع الأحكام النحوية من
 الثلاثي المجرد الجار والمجرور صيغة للصيغة أي الصيغة الكاشنة من كذا واقعة على وزن
 فاعل وبه يسمى لكثرة كضارب وناسر من غير على صيغة المضارع عطف جملة على جملة
 وصيغته من غير الثلاثي المجرد يعني للمزيد فيه واقعة على صيغة المضارع الكاشنة
 من ذلك الفعل مبني مضمومة أي الكاشنة مع ميم مضمومة إذا الباء بمعنى مع مكان
 حرف المضارعة وإن لم يكن حرف المضارعة مضمومة كما في يستخرج كسر ما قبل الأخرى
 ومع كسر الحرف التي يكون قبل الحرف الأخرى وإن لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتقبل
 ويتقابل فإن ما قبله مفتوح كما دخل ويستخرج ذكر المثاليين لأن أحدهما على
 صيغة المضارع ولا يجنأ لهما إلا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يجنأ لهما
 بحركة الميم أيضًا وينبغي أن يذكر قولًا ثالثًا وهو ما يجنأ لهما في حركة ما قبل الآخر نحو
 متفاضل وأما نحو شرب فهو مشرب ولخص فهو محوص وأنقم فهو منقمة فتأذ
 وهو أي اسم الفاعل يجعل عمل فعله المعروف أي المعلوم الذي شئت هو منه لأنما كان
 أو متعديًا مفعلًا ما كان أو متخيرًا في الأظهار أو الأضمار إن كان أي اسم الفاعل بمعنى
 الحال أو الاستقبال ولها اشتراط أحدهما بعل اسم الفاعل لأن عمل لمشاهدة المضارع
 فيجب أن لا يجنأ لف في الزمان لأنه لو خالف فيه لفانت قوة المناسبة وهو المشاهدة
 لفظًا ومعنى وأمراد بالحال الاستقبال أعم من أن يكون تحقيقًا أو على سبيل ^{المكانة}
 ثلاثي بشكل بمثل قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد فإن باسطا ههنا وإن

كان ماضياً لكن المراد حكاية الحال أو معناها أن المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى
 الماضى كأنه موجه في ذلك الزمان وبقيده ذلك الزمان كأنه موجه الآن ومعتد على
 المبتدأ أخبر بعد خبر كان نحو زيد قائم أبوه أو ذى الحال عطف على المبتدأ أى ومعتد
 على ذى الحال نحو جاء فى زيد ضارباً أبوه عمراً أو الموصوف عطف على ذى الحال أى ومعتد
 على الموصوف نحو عندى رجل ضارب أبوه عمراً أو الهنزة أى ومعتد على هنزة
 الاستفهام نحو أيا قائم زيد أو حرف النفي أى ومعتد على حرف النفي نحو ما قائم زيد
 وإنما شرط الاعتماد لتصل اسم الفاعل على أحد هذه الأشياء لأنه يتقوى بذلك فى العمل ما فى الصور
 الثلاثة الأول فلا تدرى يستعمل فى أصل وضعه لأنه صفة فى المعنى فلا بد من شئ يحكم
 به عليه وهو مذكور أو ما فى الصورتين الأخيرين فلو وقع موقع ما هو بالفعل أولى
 وأما الشرط فثمة جهة الفعل فيه تنبيه على كونه فرعاً فى العمل ومنحطاً عن الأصل
 ثم اعلم أنه لو قال إن لا يكون موصوفاً بصفة ولا يكون مصغراً كان الأولى بالخروج
 بالوصف والتصغير عن مشأمة الفعل أما خروجه بالوصف فظاهر وأما بالتصغير
 فلكونه وصفاً بالمعنى ثم اشتراط اعتماد اسم الفاعل لعمله على ما ذكره إنما هو من باب
 سيبويه وسائر البصريين وأما الإخفش والكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز أعمالهم غير
 الاعتماد عليه فكانتم اعتبروا نفس الشبهة لأعماله فإن كان الغناء للتعقيب فى الأخبار
 أى فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضى حيث الإضافة أى إضافة إلى المفعول معنى
 أى إضافة معنوية لفوات شرط الإضافة اللفظية وهما إضافة الصفة إلى معمولها كان
 اسم الفاعل حراً غير عامل لا تنقضاء شرط عمله مع ذكر مفعوله خلافاً للكسافى فإنه عمل اسم الفاعل
 مطلقاً ولم يوجب إضافة ولو أضيف لا يكون الإضافة عنداً معنوية بل يكون لفظية لأنه يقال
 إن أصله الحال والاستقبال أما الماضى فعارض لا يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر نموذج
 ضارب عمراً مس فان الضارب ههنا بمعنى الماضى فوجب إضافة إلى عمراً أى الحال
 اسم الفاعل بشرط معنى الحال والاستقبال إذا كان أى اسم الفاعل منكراً إذا كان معروفاً
 باللامر الموصولة لا بلام التعريف فإنه إذا دخل على اسم الفاعل لا يغيثه عن شرط
 من شرائط العمل صرح به الرضى فيستوى فيه جميع الأزمنة يعنى الماضى والحال
 والاستقبال لأن اسم الفاعل مجرى مجرى الفعل مطلقاً من حيث إنها موصولة وأصلها

اسم المفعول

ان توصل بفعل الا انه عدل الى الاسم كراهة ادخالها على الفعل وهو ايضا ما يقتضيه
الكسائي نحو زيد الضارب ابنة عمر الان او غدا او امس مثال الاسم الفاعل المفعول باللام
الذي جميع الازمنة فيه مستو ثم لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول
فقال **فصل** اسم المفعول اسم مشتق احتزبه عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمي اسم مفعول
من فعل متعدي انما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة
منه لما مر في حد اسم الفاعل وانما قيد الفعل بكونه متعديا احترازا عن فعل كانه فاع
اسم المفعول لا يشتق منه ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير فيه راجع الى الاسم
وقوله على من وقع عليه الفعل يخرج به الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي هي صيغة
لتفضيل الفاعل ويخرج عنه ايضا اسم التفضيل الذي هي صيغة للمفعول نحو شاهر وأعد
وأعرف بقيد الحيثية اي من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر وأعرف فانهما
ليس هذه الحيثية بل من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير وكذا اينسج في
هذا التعريف اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلية نحو هذا القرطاس مضروب
تعا على سبيل التغليب والا فمن موضوع العقل لا يدخل فيه ذلك حقيقة
وصيغته اي صيغة اسم المفعول الكائنة من مجرد الثلاثي الاضافة من باجره قطيعة
اذ الاصل من الثلاثي الجرح على وزن المفعول غالبا اي واقعة غالبية على وزن مفعوبه
سمي ايضا لما مر وانما قلنا خاليا لان صيغته قد تجي على وزن فعيل نحو قتييل فخرج
وهذا مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل كانهما بمعنى مفعول ومخرج والصفة المشبهة
مشتقة من فعل لمن قام به الفعل فلا يرد ما يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول
لفظا اي من حيث اللفظ كضروب او تقدير كقولهم فرق فان اصلها مفعول وهو
على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاثي الجرح على وزن مفعول
ليصير على وزن المضارع الجمل ولكن غير واهما بزيادة الواو لئلا يلتصق بالرباعي ضم
ما قبلها للمناسبة وفتح الميم ليتعادل ثقل الواو دون الرباعي لا ولونيهما
لقدته فيكون على وزن المضارع تقدير او من غيرك اي صيغته من غير مجرد الثلاثي
كاسم الفاعل اي صيغة اسم الفاعل منه اي من غير مجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر للفرق
بينه وبين اسم الفاعل في موافقة المضارع الذي يعمل على افعاله المضارع الجمل ثم ذلوا

لفظا کدخل و مستخرج او تقدیرا اختار فان اصله تختیر بفتح الیاء و یعمل ای اسم مفعول
 عل فعله المجهول بالشرائط المذكورة فی اسم الفاعل لعمد من اشتراط کونه بمعنی الحال
 او الاستقبال الا اذا کان معرفا باللام و اشتراط کونه معتد اعلى المبتدأ اودى الحال
 او الموصوف او الهمة او حرف النفي وعدم کونه موصوفاً او مصغرا لما قلنا فی اسم الفاعل
 وکذا اوجب الاضافة الى مفعول معنی ان کان بمعنی الماضی و انما یعمل اسم المفعول بتلك
 الشرائط لان عمله لمشاركة الفعل المجهول مع احتیاجه الى ما یحتاج الیه اسم الفاعل
 فیشاركه فی مشابة الفعل الاحتیاج الى الشرائط فلا یعمل الا بتلك الشرائط ثم اعلم
 ان اشتراط معنی الحال والاستقبال یعمل اسم المفعول لم یوجب کلاما متقدما من لکن و
 ابو علی الفارسی من بعد من المتأخرین باشتراط ذلك کما فی اسم الفاعل نحو یزید
 مضروب غلامه لان اوعدا او امس ما فرغ عن بیان اسم المفعول شرع فی بیان الصفة
 المشبهة فقال **فصل** الصفة المشبهة التي تشبها باسم الفاعل من حیث انها تشبه
 وتجمع وتذكر وتؤنث اسم مشتق من فعل لازم حذر بقوله مشتق مما لیس مشتقا
 فانه لا یسمى صفة مشبهة وبقوله لازم عن اسم الفاعل و المفعول المتعدي و اقل
 التقصیل المشتق من المتعدي لیدل متعلق بمشتق و الضمیر عائذ الى اسم علی من قام
 الفعل بمعنی الثبوت خرج بالقیید الاول اسماء الزمان و المكان و الالة بالقیید الثاني اسم الفاعل
 المشتق من الفعل اللازم و اسم التقصیل المشتق من اللازم کذا هو افضل ثم الجار
 و المجرور اعنی قوله بمعنی الثبوت حال ای حال کون ذلك لا سماً کما یجب معنی الثبوت ای لا علی صفة
 ثابتة لاحادثة فمعنی زید کرم له الکرم و لیس معناه حثله الکرم بعد ان لم یکن و اذا اراد
 ذلك قبل کرمه لان اوعدا و یخرج عن الحد اسم التقصیل الذی صیغته لتقصیل
 الفاعل بمعنی الثبوت نحو احسن و اشرف بقیة الحبثیة ثم المراد من اللازم فی قوله
 من فعل لازم اعلم من ان یكون بالاصالة او بالرد لان الفعل المتعدي قد یعمل لازما
 و یبقل الى فعل بالضم فیبقى منه الصفة المشبهة كالرب السید و الرحیم و العلیم و غیر
 ذلك و صیغتها ای صیغة الصفة المشبهة یجئ علی خلاف صیغة اسم الفاعل و المفعول
 لان صیغتها لیسست علی وزن صیغ اسم الفاعل و المفعول و لان صیغتها سماعیة و قیاسیة
 انما تفرق بالسماع فهو خبر بقوله و صیغتها ینتظم حکما علی هذا علی الوجه الاول

و قال

صفة مشبهة

الفعل المتعدي قد یعمل لازما

ولا

وهو ان الجزء الاول يثبت ان صيغتها على مخالفة صيغة اسم الفاعل والمفعول والجزء الثاني يثبت ان صيغتها مقتضة على السماع ويتضمن وجه الجزء الاول على الوجه الثاني وهو ان صيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول من حيث ان صيغتها سماعية ومن صيغة اسم الفاعل والمفعول بحسن وصعب وظريف وهي اى الصفة المشبهة تعمل على فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل وما كانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشبهة به الفعل مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل الا بشرط كونه بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة انما تعمل مطلقا عن الزمان مع انهما فرع اسم الفاعل فينبذ ان يلزم مزية الفرع على الاصل كما نأقول اشتراط الزمان فيها بوجوب اخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها وضعت للثبوت والزمان مستلزم للحذف فمزية اعمالها مطلقا عن الزمان متخيلة ضرورة وما توهم من قوله هذا عدم الاشتراك لعملها ايعز وهي لا تنفك عن الاعتماد دفعه بقوله بشرط الاعتماد المذكور في اسم الفاعل لعملها اشتراط ذلك لعمله الا ان الاعتماد على الموصول لا يتناقض فيما لان اللام الخلة عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل اعلم انه يزيد على الصفة المشبهة على فعلها فانها تنصب معمولها لشبهه بالمفعول دون فعلها ومسائلها اى مسائل الصفة واقسامها وليسمى كل قسم منها مسألة لانه يسئل عن حكمه ويبعث عنه ثمانية عشر قسما وانما كانت كذلك لان الصفة اى الصفة المشبهة اما باللام اى متلبسة باللام اى لام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن ومعمول كل منهما اى من القسمين المذكورين للصفة المشبهة اما باللام نحو الوجه او مضاف نحو وجه او مجرد عنها اى عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه الاسماء ستة اقسام بضراب الاثنين في الثلاثة ومعمول كل منها اى الستة المذكورة اما من نحو او منصوب او مجرد ورفد الك اى ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر بضراب الثلاثة من اقسام المعمول من حيث الاعراب في الثلاثة الحاصلة بضراب قسمي الصفة في اقسام المعمول الثلاثة ثم قوله فانك ثمانية عشر جملة مستأنفة كانت سائلا يسأل كم كانت الاقسام فقال فانك ثمانية عشر قسما وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة

فذلك

الثالث

المشبهة الثمانية عشر نحو جاء في زيد الحسن وجه الصفة باللام والمعول بالاضافة
 مرفوعاً ومنصوباً وهجر راتلثة اي وهذه ثلثة وكذلك اي ومثل المثال امد كور في
 الاوجه التلثة من الاعراب في المعول نحو جاء في زيد الحسن الوجه الصفة والمعول كلاهما
 باللام والمعول مرفوع ومنصوب وهجر و كذلك الحسن الوجه الصفة باللام و
 المعول هجر عن اللام والاضافة مرفوعاً ومنصوباً وهجر وراً وحسن وجه الصفة
 هجرة عن اللام والمعول بالرفع على الفاعلية او بالنصب على التشبيه بالمفعول
 او بالجر على الاضافة كذلك وحسن الوجه الصفة هجرة عن اللام والمعول باللام
 مرفوعاً ومنصوباً وهجر وراً وحسن وجه بوجه ثلثة من الاعراب وهي اي مسائل
 الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والحسن والقدرة والاختلاف والامتناع خمسة
 اقسام قسم منها متمم نحو الحسن وجه الصفة تكون باللام والمعول هجر ومضاف
 والحسن وجه تكون الصفة باللام والمعول هجر وهجر عن اللام والاضافة وانما كان
 هذا القسم متمم لان الاضافة غير مفيدة ههنا للتخفيف مع ان الثاني يتضمن اصنافاً
 المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لكنها جارية مجرى
 المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كذا لا يجوز في اللفظية وقسم منها
 مختلف فيه مثل حسن وجه تكون الصفة هجرة عن اللام والمعول هجر ومضاف
 فقال بعضهم انه غير جائز لان هذه الاضافة تستلزم اضافة الشيء الى نفسه وقال
 بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه بكون الحسن اعم من الوجه
 وهو الصحيح وعليه الاكثر والباقى من الثمانية عشر بعد اسقاط مسألتين منها اولث
 على حسب الاختلاف ثلثة اقسام قسم منها احسن ان كان فيها اي في الصفة المشبهة
 ضمير واحد لمحصل المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً مع قلة الاعتبار وخير الكلام
 ما قل ودل وقسم منها احسن ان كان فيه ضميران لمحصل المقصود واما عدم
 احسنيته فلو جرد الزائد عليها وقسم منها قبيح ان لم يكن فيه ضمير
 لعدم محصل المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً وكما لم يكن وجود الضمير ظاهراً
 في الصفة كظاهرة في المعول مستترة الحاجة الى ضابطة كلية فيظهر بها وجود الضمير
 وعدمه فيها فاشار اليها بقوله والضابطة اي القاعدة في الصفة المشبهة انك

اسم التفضیل

موضوعه انرا در

نوع
نوع
نوع

له اسم قلیله اوقاه حنیف فان کلامهم من حنیف ۱۱

متی رفعت برها ای بالصفة معولها فلا ضمیر فی الصفة المشبهة والا یلزم تعدد
 الفاعل وهو منتزع لعامل واحد ومتی نصبت او جررت برها معولها فیهما ای
 فی الصفة ضمیر الموصوف لا احتیاج الصفة الی الفاعل نحو ذید حسن وجههم
 ثم لما فرغ عن بیان الصفة المشبهة شرع فی بیان اسم التفضیل فقال **فصل**
اسم التفضیل اسم مشتق من فعل فیه احترام لما لم یکن مشتقا فانه لا یشمی
 تفضیلا لیدل علی الموصوف بزيادة علی غیره ای علی غیر ذلک الموصوف واما قال لیدل
 علی الموصوف ولم یقل علی من قام به او علی من وقع علیه لیتناون نوعی اسم التفضیل عند
 ما کان صیغته لتفضیل الفاعل وما کان صیغته لتفضیل المفعول نحو ضربت أشرفا فان
 الأول لتفضیل الفاعل والثانی لتفضیل المفعول ثم احترامه به عن اسماء الزمان والکان
 والا لانه لا تنها لا تدل علی الموصوف وتقولہ بزيادة علی غیره عن اسمی الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة لانها لیست بموصوفة بزيادة علی غیرها وصیغته الزیادة علی الغیر الزیادة علیہ
 ذلک الفعل الذی هو مشتق منه فلا یرد نحو ذائد وکامل حیث لم یقصد فی الزیادة
 علی الغیر الفعل الذی هو مشتق منه اذ لم یرد الزیادة والکمال علی الزیادة والکمال بل فی
 امر اخر واما نحو ضرب وضرب من اسماء الفاعلین الموضوعه للمبالغة وان دللت علی
 الزیادة فلا یدخل فی الحد لانه لم یقصد فیها الزیادة علی الغیر ثم قوله بزيادة افاصله
 الموصوف ای لیدل علی ما وضعت بزيادة علی غیره فی ذلک الفعل او یجند مع و حیث تد
 صلة الموصوف عند ذی ای علی امر موصوف بذلک الفعل مع زیادة علی غیره فیه اقامه
 ما لا فعل له کاحثات الشائین والبغیرین ای اکلها من الخنک وابل من حنیف الخنازیر
 ای لا علم باحوال الابل فشاذ والا بکل اسم التفضیل والحنیف علی صیغته الضمیر اسم رجل
 حسن الذی ایت فی رعی لابل وتریدتها یقال لمن یشاء غایة الحسن وغایة الاحتیاط فی
 رعی لابل ابل من حنیف الخنازیر وصیغته ای صیغته اسم التفضیل اذ فاعله علی وزن
 افعول للمذکر علی وزن فعل للمؤنث ویدخل فیه خبره لانه اصلها الخیر وأشی
 ولا یدنی ای اسم التفضیل الا من التثانی للمجرم فلا یدنی من الربا عی نحو ذخره کلامه
 التثانی فی نحو ذخره وذلك لا استیالة بناء افعول منها لانه لو نقص لا دخل لفظا ومعنی
 اما لفظا فظاهر واما معنی فلانه لو قیل اخرجه من استخرج لم یفهم انه کثیر الخرج

او کنیا لا استخراج و لولم یُنْقَضْ لَزْدَ عَلَی بِنَاءِ أَفْعَلٍ وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ فَعْلٍ غَيْرِ الثَّلَاثِ
 الْمَجْرُودِ كَاعْطَاهُمْ لِلدَّيْنِ وَنَابِرُ الدَّائِمِ وَأَوْكَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ أَوْ إِعْطَاهُ أَوْ أَيْلَاهُ مِنْ زَيْدٍ
 أَوْ إِشْدَادُ أَكْرَامًا مِنْهُ وَهَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ خَيْرِهِ أَوْ إِشْدَادُ أَفْقَارًا مِنَ الْفَقْرِ وَهُوَ
 الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا مَاءَ فِيهِ وَلَا كِلَاءٌ وَهَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ أَوْ إِشْدَادُ اخْتِصَارًا
 وَافْقُسُ مِنْ ابْنِ الْمَرْأَةِ أَوْ إِشْدَادُ أَفْلَاسًا وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ لَمْ يَجِدْ مَدَّةَ عَمَلِهِ
 قَوْتٌ يَوْمَ لَيْلَةٍ وَكَانَ أَبُوهُ وَاجِدًا لَهُ مَعْرُوفِينَ بِالْأَفْلَاسِ فَشَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ عَنْ
 سَيِّبِ بْنِ أَنَسٍ يَجُوزُ بِنَاؤُهُ قَمَا فِيهِ عَلَى أَفْعَلٍ مُطْلَقًا إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ
 الْهَمْزَيْنِ وَهُوَ جَائِزٌ كَمَا فِي مُتَكَلِّمٍ مَضَارِعُ الْأَكْرَمِ وَعَنِ الْمَبْدُودِ وَالْأَخْفَشِ جَوَازِ بِنَاءِهَا
 الْأَمِنْ ثَلَاثِي مِنْ نَحْوِ أَجْعَى وَاعْوَى الَّذِي لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ لِحِجَّةِ صِفَةِ أُخْرَى لِثَلَاثِي وَجْهٍ
 بِقَوْلِهِ لَيْسَ بِلَوْنٍ عَنْ مِثْلِ أَحْمَرٍ وَاسْمُهُ بِقَوْلِهِ لَا عَيْبَ عَنْ نَحْوِ أَجْعَى وَاعْوَى لِأَنَّ مِنَ اللَّوْنِ
 وَالْعَيْبِ بَيْنَهُمَا أَفْعَلُ الصِّفَةِ فَلَوْ بَيَّنَّا مِنْهُمَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَا تَنْتَبِهُنَّ أَحَدُهُمَا بِالْأُخْرَى لِأَنَّ
 أَنْتَ إِذَا قُلْتَ هُوَ أَحْمَرُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْمُرَادُ مِنْهُ ذَوِ حُمْرَةٍ أَوْ زَائِدٌ فِي الْحُمْرَةِ لَا يَقَالُ يُمْكِنُ أَنْ يَرْفَعَ
 هَذَا إِلَّا لِنَبَاسٍ لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا مَعَ اللَّامِ أَوْ الْأَصْنَافَةِ أَوْ مِنْ
 وَأَفْعَلُ الصِّفَةِ لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا بِأَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَلَا تَنْبَاسُ لَا نَقُولُ قَدْ يَحْذِفُ مِنْ
 أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَأَيْضًا يَقَالُ زَيْدٌ الْأَحْوَلُ كَمَا يَقَالُ زَيْدٌ الْأَفْضَلُ فَخِيْنٌ يَجْمَعُ
 إِلَّا لِنَبَاسٍ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْعَيْبِ هُوَ الْعَيْبُ لِمَا ظَهَرَ فَلَا يَرْدُ نَحْوِ أَجْعَلٍ وَابْدُءَانِ الْجَمْلِ وَالْبَلَادَةِ
 مِنَ الْعَيْبِ الْبَاطِنَةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَجُوبُ أَنْ يَبْنَى أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ
 بَاطِنٍ بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ فَلَا يَشْكُلُ بِمِثْلِ الْحَقِيقَةِ فَانَّهُ مِنَ الْعَيْبِ الْبَاطِنِ مَعَ أَنْ يَبْنَى مِنْهُ لِحَقِيقَةِ
 وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ لَا يُلْحِظُ لِأَنَّهُ لَا يَبْنَى مِنَ الْبَلَمِ بَعْضُهُ كَوْنُ الْحَاجِبِينَ
 غَيْرِ مُتَصِلِينَ بِالْبَلَمِ لِلتَّفْضِيلِ بَلْ لِلصِّفَةِ قَالَ الْكُوفِيُّونَ يَجْمَعُ مِنَ الْبَيَاضِ وَالسُّوَدِ الَّذِينَ هَا
 أَصْلُ اللَّوْنِ وَقَالَ غَيْرُهُمْ مَا جَاءَ مِنْهُمَا فَشَاذٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 فِي حَقِّ الْكُوثَرِ مَا وَكَا أَيْضُ مِنَ الدِّينِ فَخَرَزِيدُ أَفْضَلُ النَّاسِ فَإِنَّ الْأَفْضَلَ بَنِي مِنْ
 الثَّلَاثِ الْمَجْرُودِ الَّذِي لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ ظَاهِرٌ هُوَ الْفَضْلُ فَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ الَّذِي
 قَصْدُ تَفْضِيلِ أَصْلِهِ أَحَدًا عَلَى غَيْرِهِ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثِ الْمَجْرُودِ الَّذِي لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ
 بَانَ كَانَ رَبَاعِيًا مَجْرُودًا أَوْ مِنْ يَدِ أَفِيهِ أَوْ ثَلَاثِيًا مِنْ يَدِ أَفِيهِ أَوْ كَانَ ذَلِكَ الْفَعْلُ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودَ

بن
الثلاثي

عرجا

لونا وعبا يجب ان يبنى الفعل من الثلاثى ليدل على مبالغة او شدة او كثرة شمرين كـ
 بعده اى بعد افعال مصدر ذلك الفعل الذى قصد منه معنى التفضيل حال كونه
 منصوبا على التميز بانه مقصود على وجه ممكن كما تقول هو اشأ سحرى ايا مثال غير الثلاثى نحو
 واقوى حمرة مثال اللون واقبح عوجا مثال للعيب وقياسه اى قياس اسم التفضيل
 ان يكون للفاعل اى لتفضيل لا لتفضيل المفعول كما مر من الامثلة وذلك لان
 التفضيل لمن له تأثير فى الفعل بالزيادة والنقصان وهو الفاعل ولا نه لويبنى لكل
 منها الزم الا لتناسا لو دمج المفعول لبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه فى اكثر الامور
 للفعل اللازم واعلم ان اسم التفضيل كايحى لتفضيل الفاعل قياسا كذا لك يبنى قياسا
 لتفضيل الصفة المشبهة نحو اكرم واحسن فكان الاولى على المصنف ان يقول وقياسا
 ان يكون للفاعل والصفة المشبهة الا ان يقال كلامه محمول على حذف المعطف
 اى قياسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة وقد جاء اى اسم التفضيل على غير
 القياس للمفعول اى لتفضيل قليلا اى زمانا قليلا او مجيئا قليلا لمفعول اى اكثر
 معدورية واشغل اى اكثر مشغولية واشهر اى اكثر مشهورة واستعماله اى استعمال
 اسم التفضيل فى كلام العرب واقع على ثلاثة اوجه الجار والمجرور وخبر لقوله استعماله
 امامضاف خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى اسم التفضيل اما مضافا نحو زيد افضل
 القوم او معرف باللام اى بلام العهدية لان هذا اللام ليست الا للعهد ليكون
 بالعهد مشتركا على ذكر المفضل عليه فيكون معنى قوله نحو زيدن الا فضل اى
 زيدن الذى عهد كونه افضل من عمرو مثلا او مستعمل بمن نحو زيد افضل من عمرو
 ومن هو الاصل من تلك الاستعمالات ثم الاضافة ثم اللام وكلمة او ههنا
 لمنع الخلط والجمع فلا يخلو اسم التفضيل من احده هذه الوجوه الثلاثة ولا يجتمع
 اثنان منها فيه فلا يجوز زيد افضل مستعملا بدون واحد منها ولا زيدن الا فضل
 من عمرو مستعملا مع اثنين منها ويستثنى عن القاعدة المذكورة صورة تان
 احدهما ما اذا علم المفضل عليه فيقدر من حيث بنى على القرينة فحاشا لك
 اى اكبر من كل كبير ونحو زيد كبر وعمر اكبر اى من زيد والثانية ما اذا جئ
 اسم التفضيل عن معنى التفضيل بالعدل لا استغناء عن استعماله باحد الثلاثة

اوجه چينش لان الاستعمال باحدها لبيان التفضيل فاذا زال عنه معنى التفضيل
استغنى عن هذا الاستعمال كما في آخر وجئ فانه خرج عن معنى التفضيل وما يقع
غيره الدنيا والحيلة لصيرورتها اسمين ولا يحاء معنى التفضيل عنهما وانما وجب
استعمال اسم التفضيل على احد هذه الازوجه الثلاثة ليدل على المقصود من اسم
التفضيل وهو ثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه
وهذا المقصود لا يحصل الا باحد هذه الامور الثلاثة لانها تدل على المفضل عليه
وهذا في الاضافة ومن ظاهر كذا في الامر لما ذكرنا من انها للعهد فيكون المفضل عليه
معبراً امنوباً ويجوز استعمال اسم التفضيل عارياً عن الوجوه الثلاثة يجعل معنى
اسم الفاعل قياساً عند المجره وسامعاً عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو
اهون عليه اذ ليس شئ اهو عليه تعالى من شئ ويجوز في الاول اى في اسم التفضيل
المضاف المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل
وكن التذكير مع وجوه تانيث الموصوف اى يجوز فيه الافراد والتذكير التانيث لكونه موافقاً
لا فعل من في كون المفضل عليه مذكوراً مع كل واحد منها ومطابقة اسم التفضيل
للموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفاً
لا فعل من حيث وجوه الاضافة منها وعدمها في افعال من واما قيدنا المضاف بقولنا
المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه لان الزيادة مقصودة على كل ما سواه مطلقاً لا على
المضاف اليه حد كقولنا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو افضل قريش اى افضل الناس من بين
قريش ولم يقصد التفضيل على قريش فقط وان كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
منهم في لا يجوز فيه الوجهان بل حكمه حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم الزيد ان
افضل القوم افضل القوم والزيد من افضل القوم وافضلوا القوم وفي الثاني اى في اسم
التفضيل المعرّف باللام يجب المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل للموصوف افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً
وتانيثاً لوجوب مطابقة الصفة موصوفها مع عدم وجوب المانم وهو لا متراجم بين
التفضيلية لفظاً او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعد ايجاز المضاف لا متراجم من التفضيلية
معنى من حيث ذكر المفضل عليه بعد ايجاز والمستعمل من لا متراجم باللفظ ايجازاً في
زيد افضل الزيد ان افضل الزيد ان افضلون وفي الثالث اى في اسم التفضيل

لعل حال الفاعل

و لهذا لا یجوز الفصل بینها الا بجمعی اسم التفضیل

المستعمل بمن یجب کونه ای کون اسم التفضیل مفرداً او ان کان الموصوف مثقلاً او جموعاً
 مذکراً وان کان الموصوف مؤنثاً ابداً ای فی احوال الموصوف کلها كما اشرنا الیه انما یجب
 کونه مفرداً اذ ذکر الا ان من التفضیلیة بمنزلة الجزء من اسم التفضیل لکونهما فی الفارقة
 بین افعل التفضیل و افعل الصفة فکانها من تمام الکلمة فصلاً اسم التفضیل باعتبار
 امتزاجها به فی حکم وسط الکلمة ولحقق علامة التثنية والجزم التانیث مختص بغير الکلمة دون
 وسطها فلو لحق علامة التثنية والجزم التانیث لزمر لحوقها فیها هو فی وسط الکلمة وهو
 مستکبره ولان افعل التفضیل مشابه لا فاعل التعجب فی الوزن وفي انه لم یبدن الا بما ینبئ
 منه فلا یعتبر لفظه ایضاً مثله فحوزید والزیدان وهند والهندان والزیدون والهندات
 افضل من عمرو علی الاوجه الثلاثة المذکورة التي یجب استعمال اسم التفضیل باحدهما
 یضم فیها ای فی اسم التفضیل الفاعل وهو ای اسم التفضیل یعمل فی ذلك المضم الذي هو
 فاعل ولا یعمل ای اسم التفضیل فی الاسم المظهر اصلاً ای فاعلاً کان ذلك الاسم
 المظهر او مفعولاً به كما لا یعمل فی المفعول المضم فالحاصل ان اسم التفضیل لا یعمل فی المفعول
 مظهر اکان او مضمراً اذ لم یکن بواسطة حرف الجر ویعمل فی الفاعل المضم بلا شرط
 لان العمل فی المضم ضعیف لا یظهر اثره فی اللفظ فلا یحتاج الی قوة العامل وفي الفاعل
 المظهر بشرط اشارة الیه فی المتن لان العمل فی المظهر قوی فاحتیج الی الشرط وینبغی ان یلزم
 بالمظهر فی قوله لا یعمل فی مظهر معناه المفعول وهو المفعول لا یعمل فی مفعول
 اصلاً ای مظهر اکان او مضمراً بالرأی او انما لا یعمل اسم التفضیل فی مظهر غیره
 استثنی فی المتن لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كما سمي الفاعل والمفعول
 او بمشابهة ما یبشبه الفعل كالصفة المشبهة علی فاعله واسم التفضیل یماثل الفعل
 من حیث الزیادة فیه الفعل عار عنهما وکن یماثل اسم الفاعل لانه لا یفنی ولا یجزم فیما
 هو اصل استثناء لانه ای افعل من فلا یعمل فی مظهر اصلاً لا فی الفاعل المظهر ولا فی
 المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقاً مظهر اکان او مضمراً لانها معاً لکن قوتیان
 الا فی صولة الاستثناء فحینئذ یعمل فی الفاعل المظهر لا نجر یصیر بمعنى الفعل
 كما ستعرفه الا انه یشبه الفعل من حیث انه یدل علی الحدث وکن یشبه فعلی التعجب
 فی الزنة واختصاص حیثه فی الثلا فی الجرح مما لیس بلون ولا عیب فلا یعمل هذا الشب

الضعيف يجعل في المعجولات الضعيفة وهي الفاعل المضمحل المستكن والظرف والحال التميز
والمفعول به بواسطة حرف الجر لا تميز هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفي
للتحيز من الفعل والحال والمفعول بالواسطة ملحوظان بالظرف فتكون معجولات
ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العلة
الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما في المفعول معه او تقديرا
كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لانه في الاسم نظير أفعل
التعجب في الفعل من حيث ان كلاهما لا يبني الا من الثلاثي لجرم ما ليس ببلون
ولا عيب في الفعل النحوي لا يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه من حيث الجمود وعدم
النضج فكذا هذا الا في مثل قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه
في عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اى اسم التفضيل لا يعمل في مظهر
الا اذا كان في اللفظ جاريا على شئ بان يكون صفة له لا خبرا عنه او حالا وهو في المعنى
لمسبب ذلك الشئ اى متعلقه مفضل باعتبار ذلك الشئ ومفضل عليه اى على
نفسه باعتبار غير ذلك الشئ حال كون ذلك التفضيل منفيًا فاحسن في المثال
المذكور جري في اللفظ على الشئ وهو جل حيث وقع صفة له هو في المعنى صفة لمسبب
اى متعلقه وهو الكل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الكل احسن من الكل
لكن باعتبارين اما كونه مفضلا باعتبار متعلقه بما جري عليه اسم التفضيل وهو رجلا
حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى
عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكل مفضلا عليه في عينه فالمقصود من هذا
الكلام مدح الكل في عين زيد بنفي تفضيل في عين رجل ما عليه وهو قوله عليه السلام
فامن ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشرة ذى الحجة ثم كلمة ما في المثال
نافية وقوله رجلا مفعول ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو عامل في الفاعل
المظهر وهو الكل كما فسره بقوله فان الكل فاعل لا احسن لانه صار بمعنى احسن
وهو الفعل الذي احسن من مصدره فيعمل في المظهر مثل الفعل ههنا اى في
مسئلة الاستشهاد بجث البحث في الاصل هو عبارة عن الجدل هو تعارض التنازع
في الكلام لظهور الحق او تغلب الظن والمقصود منه في مثل هذا المقام ما يتضمن شيئا من

القسم الثاني في الفعل

الكلام كما يقيم هذا البحث الفاعل هذا البحث المفعول الى غير ذلك ولا شك في انه مشتق على
 التفاضل ثم البحث المتروك مجملًا للكلام الكثير من الاحكام ههنا ما بين في بعض كتب الفوسيا
 في الكافية وهوانه يجوز في هذه المسئلة ان يقال بعبارة اخرى اخبر من الاول مع
 كون معناها واحد او هي ما رأيت رجلاً احسن في عينة الكل من عين زيد فاختصاً
 بحدف المضاف من مجرور ومن هو العين اذ التقدير من كل عين زيد كان المقصود
 من هذا الكلام تفضيل الكل على الكل تفضيل الكل على العين وايضاً يجوز ان يقال
 فيها عبادة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكل بتقدير يمدح
 العين على اسم التفضيل من غير كرم مع ما اثر لما فرغ عن القسم الاول في الاسم قد ذكر
 احكام قسمين من المعرب المبني في بابين وخاتمة شرع في القسم الثاني في الفعل فقال

القسم الثاني في الفعل

اي الكائن في بيان الفعل وقد سبق تعريفه اي تعريف الفعل وكان بعض علاماته
 في المقدمة فلا حاجة الى ذكر ما سبق ههنا واقسام اي اقسام الفعل ثلاثة ماضٍ مضارع
 وامر انما الحاصل للفعل في الاقسام الثلاثة ان الفعل لا يجزى ان يكون اخبارياً او انشائياً
 فان كان الاول فلا يخلو ما ان يتعاقب على اوله احد الزوائد لا ربع او اقلان لم يتعاقب
 على اوله فهو الماضى وان تعاقب فهو المضارع وان كان انشائياً فهو الامر الاول اي القسم
 الاول من تلك الاقسام الثلاثة الماضى قد مره على المضارع لانه اصل ولتقدم زمانه
 وهو اي الماضى فعل صريح بفعل لئلا ينتقص بمثل اسم قول دل على ان لم يشمل
 جميع الافعال ولما وصفه بقوله قبل زمان الخبر به خرج ما عدل المحرود بقوله قبل
 ظرف مستقر وقم صفة لزمان اي دل على زمان حاصل في زمان سبق زمان الخبر به
 اي الاخبار بالفعل ولا يضرب لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والمخصوص
 والكلية والبعضية كما يقال وقت الظهر يوجد يوم الجمعة ثم اعلم ان المراد بالدلالة
 انما هو بحسب الوضع لئلا ينتقص الحد طرذاً بمثل لم يضرب لانه دلالة على الماضى
 حصل لعروض لم وعكسياً بمثل ان ضربت ضربت لان دلالة على الاستقبال حصل
 بواسطة حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضى بعد بيان تعريفه بقوله
 وهو اي الماضى مبني على الفتح لفظاً او تقديراً وانما قال هو مبني لان اصله لا فاعلاً البتة

الماضي

لعدم ما يوجب الاعراب ولا مقتضى للعدل عنه وهو المشابهة التامة في الماضي على
الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهة بالاسم في وقوعه صفة للنكرة نحو
مردت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتحة لانها اخف الحركات اولاً ثم آخر السكون
وآماً لم يعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل بخلاف
المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضاً عن العمل
او لكثرة مشابهة اسم الفاعل وتبني الماضي على الحركة لقلّة مشابهة به ان لم
يكن معه اى مع الماضي ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب
متحرك نحو ضربه وضربك في لم يتغير بناءؤه عما كان عليه وبخلاف ما اذا كان معه ضمير
مرفوع ساكن غير الواو نحو ضرباً في بقي بناءؤه ايضاً على ما كان عليه ولا يكون معه ولو
كضرب مثال للماضى المبني على الفتحة لفظاً ومثال الماضى المبني على الفتحة تقدير اكرهى
ومع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضرب تحركاً عن نوالى اربع حركات فيما
هو كالجملة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضمى وهو مبني على الضم مع الواو لفظاً
كضرباً او تقدير اكرهى كراداة موافقة الواو مع الضم اذ الخروج من الضمة الى الواو اخف
من اخذها اليها وكما فرغ عن الفسحة اول للفعل وهو الماضى شرع في القسم الثاني انه
وهو المضارع فقال الثاني اى القسم الثاني من تلك الاقسام الثلاثة المضارع قدّمه
على الاخرى لانه مأخوذ من المضارع والمأخوذ متأخر من المأخوذ منه وهما المضارع فعل
يشبه الاسم باحد حروف اثنتين في اوله اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها ثين
في اول المضارع لقصد المضارع فيخرج عن الحد نحو يزيد ويشكر علماً او نقول انه مضارع في اصل
الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علماً ويضمة غلبة الاسمية فيدخل في الحركات المرد من
قوتها ان يكون احد الحروف الاربعة التي مجموعها لفظ اثنتين في اوله باعتبار الوضع فيخرج عنه نحو اكرم
وتقبل وتباعد بالجواب الاول عن نحو يزيد ويشكر ونحو ضرباً زيادة احد هالان نونها
اصلية واما اثراين على نايه لان تركيبه يناسب المقام لفظاً ومعنى واما لفظاً
فظاهر لانه من الحروف الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها
اثنية في اول المضارع فهذا تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نايه
اذ لا خفاء في بُعد عن هذا المقام معناه لانه مشتق من النائي بمعنى البعد لا يخفى

مر

قوله

لا يضر

لنقصد

ان ذکر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ثم لما كان المضارع يشبه الاسم بالحد حروف
 اثنين في اول من جهتين اللفظي والمعنى اشارة الى بيانها بقول لفظا نصب على التميز
 حيث اللفظ في اتفاق الحركات والسكنات متعلق بقوله يشبه الاسم في الجمعين للجنس
 اى في الحركة والسكون الواقعين فيهما المشتركين بينهما نحو يضرب ويستخرج كضارب و
 مستخرج اما اورد مثالين لان في اول ثلث حركات وسكونا واحدا وفي الثاني اربع كان
 وسكونين وفي دخول لام التاكيد في اولها اى في اول الاسم المضارع نقول ان زيدا يقوم
 في المضارع كما نقول ان زيدا القاهر في الاسم وفي تساويهما في عدد الحروف ومعنى حطف
 على قوله لفظا اى المضارع يشبه الاسم من حيث المعنى ايضا في انه اى المضارع
 مشترك بين الحال والاستقبال فانه ايضا مشترك بين الحال والاستقبال وفي وقوعه
 صفة للكرة كاسم الفاعل فهو مردت برجل يضرب مكان ضارب وفي العموم
 والمخصوص باسم الجنس فانه يختص بالستين وسوف كما يختص اسم الجنس بالامر العهد
 الاصل الاشتراك بلفظ العين ولذلك اى لاجل المشابهة المذكورة سمى اى الخاتمة للمضارع
 مضارعا لانه مشتق من المضارعة وهى المشابهة وسموه مستقبلا ايضا لوجود معنى
 الاستقبال في معناه وحالا ايضا وان قل فيه الاستعمال والستين وسوف اذا دخلتا
 على المضارع تخصصه اى كل واحد منها المضارع بالاستقبال والفرق فانه نحو سيضرب
 وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو ليضرب ولذا قل ان يقول لو كان
 اللام مخصصا للفعل المضارع بالحال لم يقع مع سوف لكان المنافاة بينهما والثاني
 باطل لقوله تعالى وكسوف يعطيك ربك وكسوف اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن
 ان يجاب عنه بان اللام تقييد التاكيد ون الحال وفي الاثنين قد جردت بمعنى
 التوكيد وحروف المضارعة اى التى يصير الماضى زيادتها في اوله مضارعا مضعفة في
 الوباعى اى فيما هو على اربعة احرف اصلية كانت او زائدا كيد حوز ويجزى لان اصله
 ياخرج ثم حذفت الهزة لاجتماع الهزتين او ثلث هزات عند هزة الاستفهام
 في صيغة المتكلم الواحد اما حذف الهزة فيما سواه فلا طراد الباب مفتوحة فيما
 سدا اى فيما عدا الرباعى سواء كان ثلاثيا او خماسيا او سداسيا كيضرب ويستخرج انما فعلها
 حرف المضارعة في غير الرباعى مطلقا بخفة الفتحة وضمها في الرباعى لان الرباعى فرع

على اوقاله
 لقصه الغار ١١٦
 قال في الخفية
 شرح مرام روم
 في الجوارى عن الامام
 الواردة من المقام
 بان هذا الترتيب
 حقائق على زيدا
 وبيانها من انما الظاهر
 فلا يكون كما في الظاهر
 من المضارع كما في
 مضارعا
 في اصل الوباعى
 نقول ان الاستقبال
 اسماء تدخل كل منها
 في التميز في فعلها
 وبيانها بالمراد
 في اول اصل الوباعى
 في اربع باعتبار اصل
 الوباعى اما انقص
 بغير ضم كسوف وغيره
 وان كان المراد
 زيدا

الثلاثي والضم فرع الفتح لأن الضم ثقيل والفتح خفيف والثقل فرع الخفيف فالتثنية
 وانما قلنا ان الرباعي فرع الثلاثي لوجهين أحدهما ان الثلاثي قبل الرباعي ثانياً
 وجود الرباعي يقتضي وجود الثلاثي لأن وجوده غير متصور بدون وجود الثلاثي
 فيكون مقتضى الوجود فكان الثلاثي أصلاً والرباعي فرعاً ومنهم من قال اذا ضمت
 حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله فتحت في غيره لكثرة استعماله لقائل
 ان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله لوجب ضمها في
 الخماسي والسداسي لأن استعمالها أقل من استعمال الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضمها
 فيها يكون بالطريق الأولى والجباب عنه ان الخماسي والسداسي ثقل من الرباعي لكثرة
 حروفها بالنسبة الى حروفه فلو ضمت حروف المضارعة فيها لادى الى الجمع بين
 الثقليين فاعطوا فيها ما هو خفيف الحركات وهو الفتح دفعا لثقل كان فيه من كثرة
 الحروف وانما امر بوجه اى المضارع مع ان اصل الفعل اى الاصل في الفعل البناء
 لانه لم يوجد فيه ما يقتضى الاعراب كما ذكرنا قبل وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة
 ولا ما يوجب العدول عن الاصل وهو المشابهة التامة لمضارعتة اى لمشاهاة اى
 المضارع الاسم مشابهة تامة فيما عرفت انما من وجه المشابهة باسم الفاعل والامر
 الاسم الاعراب فيكون المضارع به معربا وذللك اى اعراب المضارع اذا لم يتصل به
 اى المضارع نون تأكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا اى ولا يتصل به نون جمع المؤنث لانه
 اذا اتصل به احد هاء صارت مبنيا اما بناؤه في الصيغة الاولى فلانه بدخول نون التأكيد
 يصير مشاهيا بالماضي اذ هو الاصل في حقوق الضامات المتحركة وليس
 باصل في حقوق الضامات الساكنة ولهذا لم يعتد بمشابهة يضر بان ويضربون بغير
 وصرتوا واعرابه اى واعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ايضا اى كاعراب الاسم
 رفع ونصب بيشارك الاسم فيهما وحزم يختص به مكان ما وضع
 من الجرائد اى يختص بالاسم لئلا يلزم مزية اعراب الفعل على اعراب الاسم فهو يضر
 في الرفع ولن يضرب في النصب لم يضرب في الجزم وما فرغ عن بيان تعريف المضارع حكاه
 شرح في بيان اصناف اعرابه فقال فقال في اصناف اعراب الفعل المضارع وهي اى تلك
 الاصناف اربعة اصناف الاول اى الصنف الاول من تلك الاصناف ان يكون الرفع

بالضمة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب لعوامل ويختص أي هذا الصنف
 بالمفردة الصحيح غير المخاطبة إنما قال بالمفردة احترازاً عن التثنية والجمع وفي تقييده
 بالصحيح احترازاً عن الناقص نحو يَدْعُو وَيَرْفَعُ وَيَحْشُرُ وبغير المخاطبة من نحو تَقْرَأُ يَدْعُو
 تقول هو يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب الثاني أي الصنف
 الثاني منها أن يكون الرفع بثبوت النون والنصب الجزم مجزأ أي مجزأ النون ويختص
 أي هذا الصنف بالتثنية مذكراً كان أو مؤنثاً وجمع المذكر غائباً كان أو مخاطباً
 والمفردة للمخاطبة صحيحاً كان أي كل واحد منها أو غيره أي غير الصحيح تقول هما
 يفعلان وهم يفعلون وانت تفعلين في الرفع ولن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعل في
 النصب ولم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعل في الجزم وإنما جعلت أمراً بهذه الأمثلة بالرفع
 لأنها شابهت صورة الحذف والمجموع في الأسماء وسقطت النون حال الجزم لأنها بمنزلة الحركة
 في المفردة فكأن الحذف في المفردة حال الجزم سقطت النون ههنا وإنما حذف النون حال
 النصب لكون النصب في الأفعال بمنزلة الجزم في الأسماء فكما يتبع النصب الجزم في الأسماء
 يتبع الجزم في الأفعال والثالث أي الصنف الثالث منها أن يكون الرفع بتقدير الضمة
 والنصب بالفتحة والجزم مجزأ في اللام ويختص أي هذا الصنف بالناقص الثاني أي
 فيه احتراز عن الناقص الآخر غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييده لئلا يقتصر بغير هذه
 الثلاثة احترازاً عما إذا كان الناقص واحداً منها تقول هو يرفع ويغز ولا يستثنى الضمة على الماء
 والواو ولي يرفع ولن يغز والحذف الفتحية ولم يرفع ولم يغز لأنه إذا لم يجز الجازم الحركة
 حذف الحرف والرابع أي الصنف الرابع منها أن يكون الرابع بتقدير الضمة والنصب
 بتقدير الفتحية والجزم مجزأ في اللام ويختص أي هذا الصنف بالناقص الآخر في
 احتراز عن الثاني والواو غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احتراز عن الناقص الآخر كان
 واحداً منها نحو هو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الألف الحركة ولم يسع بحقة اللام
 لفقدان الحركة ثم لما فرغ من بيان أصناف أعراف الفعل المضارع شرع في ما
 يحصل به أعرابه فقال **فصل** المرفوع أي المضارع المرفوع
 عامله معنوي وهو أي العامل المعنوي كونه أي كون المضارع مجزأ عن الناصب والجازم
 أي عن كل ناصب عن كل عامل جازم وهذا قول الأفراد وأكثر النكويين على ذلك

و منهم من يجعل العامل حروفاً وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو
يضرب ويغزو ويرمى ويسعى فان يضرب مثلاً واقع موقع الاسم لان المتكلم
في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء كلامه بالاسم وبالفعْل فاذا
ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل اقفاً موقع الاسم لا يشكّل هذا الخبر كاد حيث يلزم مخبر كونه
مضارعاً وتمنع كونه اسماً لان الاصل في الخبر ان يكون اسماً وان ههنا هذا الاصل في كاد
بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقفاً موقعاً يصلح الاسم باعتبار الاصل
لا يقال صحته ووقوعه موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو منه الاصل
فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفع موقعه موقع الاسم على قول البصريين لانه حينئذ كالاسم
فاعطى اسبق اعراب الاسم اقواة وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المرفوع
شرع في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل المنصوب** اي المضارع المنصوب
عامله خمسة اي خمسة احرف انّ وهي الاصل في هذا الباب لمشاكلة انّ الخففة
من المشددة لفظاً ومعنى من حيث كونها مصدريتين وحمل عليها الباقية في العمل
لانها للاستقبال وتنصب انّ متحتماً اذا لم يكن قبلها فعل علم ووظنّ وكنّ هي تنصب مطلقاً
ومعناه نفى المستقبل وهي أكد من لا فيه وقال سيبويه هي برأسها غير متغيرة عن اصل
وهو الصغير وقال الفراء اصلها لا فابدلت الالف نوناً وقال الخليل صلها انّ فقصر
بحذف الالف الهزلة لكثرة الاستعمال كائش في اتي شئ وعلماء في على الماء وكى معناه
سببيتها قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة باضمار انّ واذا تنصب ذا الرفع بعد ما قبلها على
ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وهو جواب جزاء فان اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب
كقولك لمن قال انا اتيك انا اذن احسب اليك وكن ان كان الفعل حالاً كقولك لمن جئت
اذن اظنك كاذباً وهي ايضاً حرف برأسها عند سيبويه لا اصل لها وقيل اصلها اذا نظر
تخذت المضارع اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحة لجميع الارمنة
بعد ما كانت مختصة بالماضي فاذا ههنا هي اذن في يومئذ وحينئذ الا انه كسر
الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الطرف المقدم واذا لم
يكن قبله طرف فكسرة نادر وفتح الذال ههنا ليكون في صورة الطرف المنصوب
لان معناها الطرف وان المقفلة بالرفع على انه صفة ان اي التي

تقدّر بعد سبعة مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكورة فمثال ان
نحو اريد ان تخشى الى ومثال لن نحو انا لن اضربك ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة مثلاً
اذن اذن يغفر الله لك ولما فرغ عن تعداد العوامل تمثيلها الا انه لم يمثّل لان مقدّم الفاء
بما يمثّل لها في مواضع تقدّر بعدها شرح في بيان تلك المواضع فقال في تقدّر ان في سبعة
مواضع بعد حتم نحو اسلمت حتم ادخل الجنة ولا مّر كي اي بعد لام كي نحو قام زيد لين هب
اي كي ين هب ولا مّر المحمّد اي بعد لام المحمّد وهي التي تكون لتأكيد النقي و
تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية كان فاضية لفظاً نحو قوله تعالى وما
كان الله ليُعَذِّبَهُمْ او معذّر لنحو لم يكن لين هب وبعد الفاء الواقعة في جواب الامر و
النهي والاستفهام والنفي والقنّى والعرض نحو اسلم فتسلم مثال للفاء الواقعة في جواب
الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعة في جواب النهي هل تتعلم فتتجى مثال للفاء
الواقعة في جواب الاستفهام واما تزورنا فتكرّمك مثال للفاء الواقعة في جواب النفي ولين
لي ما لا فانقّه مثال للفاء الواقعة في جواب القنّى والا تنزل بنا فتصيب خير مثال
لفاء الواقعة في جواب العرض وبعد الواو الواقعة في جواب هذه المواضع اي ويقدر
ان بعد الواو الواقعة في جواب المواضع الستة المذكورة من الامر الى العرض كذلك
اي مثال الواو وتسمى هذه الواو او الجمعه وواو الصرف ايضاً نحو اسلم وتسلم
الى اخر ما ذكرنا من الامثلة في الفاء بايد ال الفاء بالواو وبعد او بمعنى
الى ان او الا ان نحو لا تحبسك او تعطيني حقى اي الى ان تعطيني حقى او الا
ان تعطيني حقى وبعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسماً للاميلزم عطف
الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتخرج بتقدير ان يكون في تاويل الاسم فيستقيم
عطفه على الاسم ومنهم من قيد الاسم بهما بالضمير فيخرج نحو اعجبني ان يضرب زيدا ويشتم
فانه لا يقدر ان يحوز عطفه على دخول لن ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه لا يجوز
نحو اعجبني انك انسان فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يفيد الاسم بالضمير فيجب
كون المعطوف عليه في اعجبني ان يضرب زيدا ويشتم اسماً للاميل المعطوف عليه هو الفعل
والتاويل بالاسم متأخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع كما ينصب بتقديره بعد
واو العطف المعطوف عليه اسماً كذلك ينصب بتقديره بعد سا ثم حرف و

العطف اذا كان المعطوف عليه اسماً فلو قال بعد حروف العطف لكان اصوب
وانما وجب تقدیر آن بعد حتم ولا ما الجحد لانها من الحروف الجارة فيمتنع قولها
على الفعل لان يجعل مصداقاً يتقدیر آن المصدرة فيكون فتاويل اسم فيمتنع قولها عليه
وتبطل لفادها والاولا لانها على حتمك واقعان بعد الاشياء الستة التي هي نشاء وهي الامر
النهى الاستفهام والتمنى والعرض والتفنى وهو وان لم يكن انشاء اذ ان الله محمول على النهى
لما بينهما من التناكب في الدلالة على العدم فيكون انشاء حكماً وقد امتنع عطف الاخبار
على الانشاء فاقول الانشاء مبني على اسم وجعل الاخبار مصداقاً باضراً فيكون
عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في اسلم فتشكك مثلاً ليكن منك اسلام فسلامتك
من النار وتبطل ولائها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم حروف الجارة او بمعنى الى ان على
حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز اظهار ان مع كلام
كفي وكن امع الحق بها وهو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ادخل الجنة ونظير اللام الزائدة
اردت لان تقوم مع واو العطف بل جميع حروف العطف نحو اعجبني قياً ملك وان
تخرج وانما يجوز اظهار ان في هذه الصور لان الامر كفي والمحذوفها وحروف العطف
تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئتكم للاكرام ونحو ردت لكم وهذه اللام زائدة لان
ردت متعل بنفسه ونحو اعجبني شتم زيد وضرته فيصم ان تدخل على لفعل مع لان
يتقدیر الاسم وطناً لا يجوز اظهار ان مع لام الجحد لاختصاصها بخبر كان المنفى اذا كان
فعلاً ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعين في جواب الاشياء
الستة ولا مع الواو التي بمعنى الى ان لانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتخصيص على
معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر التناصب بعدها
ويجب اظهار ان مع لام كفي اذا اتصلت بلا الناقية اي اذا كان قبل لام كفي تحريراً عن
اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لَعَلَّاهُمْ اَهْلُ الْكِتَابِ واعلم ان الواقعة بعد لولم
تقييد للمعلم ههنا بما اذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم بشرح آية العلم جاء بمعنى الظن
والشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده
به بل ما يدل اليقين سواء كان لفظ العلم او غيره من الرتبة او الوجود ان او اليقين او
التيين او التحقيق او الانكشاف او الظهور او الشهادة او الظن الى غير ذلك ليست هي

من امع اللام الزائدة
من امع امثال واو
العطف التي دخلت
على الاسم الصريح
من امع اللام زائدة
من امع اللام زائدة

اي ان الواقعة بعد العلم كاملة ان المصدرية الناصبة للفعل اي للفعل المضارع و قوله هي تأكيد لضمير ليست واسما هي المخففة من ان المثقلة كناسبتة للعلم وما هو معناها لا متناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع والذين على ان ما بعد ها غير معلوم التحقيق وكون العلم دالا على ان ما بعد معلوم التحقيق فمصيعة هذا المصدر اي هي المخففة لا غير وقوله من المثقلة متعبد لن بالافضل اي المخففة لما اخذت من المثقلة واعلم انه يجب فصل ن عن الفعل حينئذ لا بالسبب نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم قرطبي اوسوف نحو علمت ان سوف يقوم او بقوله تعالى علم ان قد ابلغوا او بحرف النفي نحو علمت ان لم تقوم وان لا تقوم حوضا عما زال عنها من حذو فاعلم كونهما هاهنا هو ضمير الشأن فرق بينهما وبين ان المصدرية اول الامرات المصدرية لا يفضل بينهما ليزن فعلها بشئ من المحررات المذكورة لكونها من الفعل بتاويل المصدرية فلا يفصل بينهما وبين ما يورثها لضعفها وشدت نحو علمت ان يخرج بالرفع بالافضل كما نقل عن المبرد وان الواقعة بالنصب على انه معطوف على الواقعة السابقة او بالرفع على انه مبتدأ اي وان الواقعة بعين الظن وما بمعناه كالحسبان وكالعلم لما اول بالظن جانزيا في لفظ ان هذا وفي هذا القسم من ان الوجه ان احدهما ان تنصب بهما اي بان هذا الفعل على ان يجعلها مصلية والثاني ان يجعلها كالواقعة بعد العلم في كونها مخففة من المثقلة فترفع الفعل نحو وظننت ان سيقوم بالنصب على انه مصدر ريت ناصبة لا مكان الجمع بين دلالتها او بالرفع على مخففة من المثقلة لجواز كونها بمعنى علمت ثم اعلم ان الواقعة بعد غير العلم والظن من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والارجاب نحوها هي مصدر رية لا مخففة من المثقلة نحو رجوت ان تقوم وطمعت ان تقعد خشيت ان ترجع ولما ذرغ عن بيان عامل المضارع المنصوب بشرع في بيان عامل المضارع المجزوم فقال فصل المجزوم اي المضارع المجزوم وعامله لم يرد وما الامر الاضاف الاله لا تكو صالحة للاضافة ولا المستعملة في معنى انتهى لم تضيف لانها علمت بنفسها فلا تقبل الاضافة واحترز به عما استعمل به في معنى النفي وعالم يستعمل في شئ نحو اقموه هذه الكلمات الاربعة ثمر مفلا واحدا بالاصالة ولا فقد يتعد مجزوما بالعدو فيقال انضربه

معنى

المراد بالمراد

و تقبل و کلمه المجازاة ای الكلمات الدالة على كون الجملة الثانية جزءاً من الجملة الاولى سبباً
 لها یعنی کلمات الشرط والجزء و لما کان بعضها من الاسماء و بعضها من الحروف و جاءها کلم
 لتبدأ و لها و هي تجزى من الفعلين و المبدأ من بعضهما فان كيفاً و ایدون ما ايضاً من کلم
 المجازاة مع ان الجزم بهما شاذ لم یجى فی کلامهم على وجه الاطلاق و هي کلم المجازاة
 ان و هو ما اذا ما و حیثما و این و متى و ما و من و ای و ان و ان المقدر رة بالرغم من صفة لان
 هو لم یضرب و لما یضرب و لم یضرب و لا تضرب و ان تضرب اضرب الخ
 او المنتهى الى اخره مثال لما ذکرنا من کلم المجازاة قسمنا فرغ عن تعليل المجازاة و تمثيلها بخرج
 فی بیان معانیها فقال و اعلم ان لم تقلب المضارع ماضياً منفياً صفة ما خرج حال من
 المفعول ای حال كون المضارع منفياً نحو لم یضرب زيد معناه ما ضرب وان كان
 لفظه مضارعاً و لما کن لك ای مثل لم فی قلب المضارع ماضياً منفياً شمس اشأ سر
 الى ما يختص بهما بعدل شذوذاً كما فیما ذکر بقوله الا ان فیها ای فی ما دون لم متوقفاً بعد
 ای ینفی بهما فعل مترقب متوقع غالباً تقول لمن يتوقع ركوب الامير لك ما يركب و قد
 تستعمل فی غیر المتوقع ايضاً نحو ندم زيد و لما ینفعه الندم و دوا ما قبله ای ستمرا او
 امتل و اقبله یعنی استعمل بالفعل الذی ینفی بهما من الا مبتدأ الى زمان التكلم بها تقول ندم
 فلان و لما ینفعه الندم ای عقیب ندم و لا یلزم استمرار ندم ارتفاع الندم الى زمان التكلم
 بهما و اذ قلت لما ینفعه اذا استعمل كذلك الوقت التكلم بها ثم تن کبر الضمير الراجع الى
 فی بعده و قبله باعتبار اللفظ و ايضاً يجوز حن في الفعل الواقع بعد ما ان دل عليه جليل
 خاصة ای دون لم یعنی لا يجوز حن في فعل لم و ذلك لان اصل لما لم زيد تن عليها ما
 فناب مناب الفعل تقول ندم زيد و لما ای و لما ینفعه الندم و لا تقول ندم زيد لم
 یعنی لا يجوز حن في الفعل و لما قوله شعرت احفظ و دیتك لتي استودعها يوم الارحارة
 ان وصلت و ان لم على الحن ای ان لم تصل فشا و ايضاً یختص لما بعد دخول دة
 الشرط عليها فلا يقال ان لما یضرب و من لما یضرب و يجوز ان يقال ان لم یضرب و
 من لم یضرب و كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل و معموله و اعلم ان
 لما مشترك بیدونه اسماً و بیدونه حرفاً لکن اذا کان حرفاً فهو مخصوص بالمضارع
 و اذا کان اسماً فهو ظرف بمعناه و یلزم بعد الماضی لفظاً و معناه و جوابه ایضاً كذلك

له قربة الى زيد
 منها نية في ما
 على احوال الشرط
 على احوال الفعل

الجزء من جمل
 الشرط
 مولى غلامه
 مرحوم

بطله اسمية مقرونة مع اذا الفعالية قال الله تعالى فَلَمَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالَ إِذَا فِرْعَوْنُ
يَقْتُلُهُمْ او مع الفاء وريما كان فاضيا مع الفاء وقد يكون مضارعاً واما كالم الجوازاة اي
 كلمات الشرط والجزاء معدودة من قبل حرفا كان او اسما حق العباراة ان يقول حروفا
 كانت او اسما في اي تلك الكلمات تدخل على جملتين فعليتين للتعليل متعلق بقوله تدخل
 الظاهر للكلمات ان الاولى اي الجملة الاولى سبب للثانية اي الجملة الثانية فيكون الاول
 سبباً والثاني مسبباً ويد عليه قوله تعالى وَمَا يَكُونُ لَكُمْ نِعْمَةٌ مِنْ اللَّهِ جواب المبتدأ المتضمن
 بفتح الشرط وهو الموصولة اي ما حصل بكم من نعمة في صادرة من الله ولا يستقيم
 سببيه الاول للثاني لان النعمة المحاصلة بالجزاءين ليست سبباً
 لصدر النعمة من الله سبحانه بل الامر بالعكس فان صدرها من الله سبب لحصولها بهم ثم
 الجواب عنه ان المراد سببيت ولو باعتبار الحكم به والاعتبار عنه اي وما يكون من نعمة فيحكم
 فيجريها من الله تعالى وتسمى اي الجملة الاولى بعد كالم الجوازاة شرطاً من حيث انه مشروط
 لتحقيق الثاني وتسمى الجملة الثانية بعد كالم الجوازاة جزاء من حيث انه يبتنى على الاول
 ابتناء الجزاء على الفعل ثمران كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيهما
 في الشرط والجزاء لوجود الجزاء وكون المضارع معرباً قابلاً للجزم بكالم الجوازاة وعن سيبويه
 ان الجزاء مجزوم ومربها وبالشرط جميعاً لفظاً نحو ان تكرم مني اكرمك وان كانا
 اي الشرط والجزاء ماضيين لم تعمل اي تلك الكلمات فيهما لفظاً اي لا في الشرط
 ولا في الجزاء لان الماضى مبنى كما مر فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان ضربت
 ضربت وان كان الجزاء حال كونه وحداً اي دون الشرط فاضياً وكان الشرط مضارعاً
 يجب الجزم في الشرط لا في الجزاء قلنا ومن بعضهم انه يجب الترفع في الشرط اذا
 كان الجزاء ماضياً فقط وهذا ضعيف الوجه في لشرطية لم يأت في الكتاب الكريم
 وقيل لا يحجب الا في ضرورة الشعر لانه في ضرورة سببية المستقبل للماضى مع ان
 تأثير المحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعيداً في بحث
 لان المحرف تأثيراً في محل قابل للتأثير وان كان بعيداً ولا تأثير في محل غير قابل
 للتأثير وان كان قريباً ولا شك ان القريب هنا غير قابل للتأثير لانه مستقبل
 وجعل المستقبل مستقبلاً تحصيل الحاصل البعيد قابل للتأثير لانه ماضٍ نحو

تضر بنی ضریرتک وان کان الشرط وحده دون الجزاء ماضیاً وکان الجزاء مضارعاً
 جاز فی الجزاء لانی الشرط الوجهان الجزاء ماضیاً و هو الاضمر فلو کنه قابلاً وکانت
 الترفع فلا تته ما بطل الجزاء من الشرط لکونه ماضیاً یبطل فی الجزاء ایضاً تبعاً له نحو جئتني
 اکرمتک بالجزء واکرمک بالترفع ثم لما فرغ عن بیان صور جزاء الجزاء وعدیم الجزاء
 شرع فی بیان دخول الفاء وعدیمه فقال واعلم انه ای لشأن اذا کان الجزاء ماضیاً لفظاً
 ام معنی نحو ان قمت لم اقم بغير قول الجار والمجرور ودر صفة ماضیاً ای کائناً بغير قد
 واستعرت فائدة التقييد لم یجز الفاء فی ای دخول الفاء فی الجزاء لثاثير
 حروف الشرط فیه فی المعنی حیث جعل الماضی معنی مستقبل فلا حاجة الی
 الربط بالفاء نحو ان اکرمتنی اکرمتک قال الله تعالی ومن دخله کماله
 وان کان ای الجزاء مضارعاً مثبتاً ینبغی ان یقتد بغير المجزوم
 بلا ولا امر و بغير الدعاء والتمنی فانها مستقبلان تحقیقاً قبل دخول ان فلا تاثير لهما
 فیها او منقياً بلا فیه احراز عما اذا کان منقياً بکونه مندرج فی الماضی معنیاً و یلزم
 حیث یحب فیه الفاء کما سیأتی فی المترجأ فیه ای فی الجزاء الوجهان ای التیان لفظاً و ترکها
 لان حرف الشرط غیر مؤثره فی تغییر معناه کما کانت مؤثره فی الماضی فتوق بالفاء مؤثره
 فی تغییر المعنی حیث ینخصه معنی الاستقبال فیه ترک الفاء لوجود تاثير حروف الشرط
 من وجه وان لم یکن التاثير قوتاً واعلم انه لو قل وان کان مضارعاً مثبتاً بغير
 السین و سوف لکان اولی لان الجزاء اذا کان مضارعاً بالسین و سوف لجزء فیه ترک
 الفاء کقوله تعالی وان تعاسر ثم فسر ضم له أخری نحو ان تضر بنی ضریرتک
 فی المضارع المثبت بترك الفاء او فاضرتک بآتیان الفاء وان تشمتی لا اضرتک فی
 المضارع المنفی بلا مع ترک الفاء او فلا اضرتک بآتیانها وان لم یکم الجزاء احداً القسمیر
 المذکورین وهما الماضی بغير قد والمضارع المثبت او المنقی بلا فیهب الفاء فی الجزاء
 وذلك ای عدم کون الجزاء احداً من القسمین حاصل فی ریع صور الصور الالوان
 ان یکون الجزاء فیهما ماضیاً مثلبساً مع قد لفظاً کقوله تعالی ان یسر فی فقد سرق
 ای کله او معنی کقوله تعالی ان کان قیصاً کقوله من قیل فصدقت ای فقد صدقت
 والصورة الثانية ان یکون الجزاء فیهما مضارعاً منقياً بغير لا ای بحر غیر لا وهو قی

له سبعة اقسام
 الشرط فیه معنی
 وهو نفس الامر المستقبلي
 بآتیان کذا فی
 القول فی الضمیر
 والکلمة معنی
 فاعلم

ولكن دونكم ما من المتنفي بها انه يدخل في الماضي معني فلو قال منفيًا بما
 ولكن لكان اظهر كقوله تعالى وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَالصُّورَةُ
 الثالثة ان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَالصُّورَةُ
 لكنه يجوز العطف عليها بالجزء كونها في محل مجزوم ومنه قوله تعالى مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ
 فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي قُرْآنِهِ مَنْ يَجْزِمُ وَقُرْآنِي مَرْفُوعًا حَادِثًا ظَاهِرًا بِالْجَمَلَةِ
 وَهِيَ سَبْعُونَ جَوَازِ حَذْفِ الْفَاءِ فِي الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا
 وَعَنِ الْفُرَاغِ مَطْلُوعًا وَأَمَّا تَرْكُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْمِرُونَ وَإِذَا
 أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ مع كون الجزاء جملة اسمية فلان إذا هذه لمجرد الظرفية لا
 فيها من معنى الشرط كقوله تعالى وَالْبَيْلُ إِذَا غُضِبُوا وَالصُّورَةُ الرَّابِعَةُ ان يكون الجزاء فيها
 جملة انشائية اما امر كقوله تعالى قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ
 اللَّهُ وَإِنَّمَا غَنِمًا كقوله تعالى وَإِنْ عَلِمْتُمْ هُمْ مَوْتًا وَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى
 الْكُفَّارِ وَإِنَّمَا اسْتَغْنَاهُمْ مَا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ تَرَكَتْنَا فَمِنْ جَمْعِنَا
 وَأَمَّا دَعَاءُ نَحْوَانِ أَمْ نَمُنَّا فَيَرْحَمَكُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ يَجِبُ الْفَاءُ فِي الْجَزَاءِ فِي الصُّورَةِ الْخَامِسَةِ
 وهي ان يكون مضارعًا مثبتًا بالسبب أو مشوكة كما سبقت الاشارة اليه إنما وجب الفاء في
 هذه الصور من الجزاء لان حرف الشرط غير مؤثرة فيه معني لانه يجعله بمفعول المستقبل
 ولا لفظ لانه لم يجعله مجزومًا فوجب الفاء لتدل على انه جواب الشرط والاضابطه ههنا
 لان حرف الشرط ان كانت مؤثرة في الجزاء لم يجر دخول الفاء فيه لان كانت لتحتمل
 التأثير وعدمه جاز فيه الوجهان وان كانت غير مؤثرة قطعًا يجب دخول الفاء عليه
 وقد يقع والحق للمفاجاة مع الجملة الاسمية لوقوع جزاء موقع الفاء اي في محل
 الفاء لان اذا المفاجاة تدل على التعقيب كالغناء لان المفاجاة مبنية على حدوث امر
 حادثي فاشبه الجزاء ولذا فاذا زنتها الفاء غالبًا إنما قل مع الجملة الاسمية لان اذا
 المفاجاة لا تدخل في الغالب الا على الجملة الاسمية فلا تقع موقع الفاء في غيرها وفي كلمة
 قد المفيدة للتقليل لشارة الى ان وقوع الفاء في قوله موضع الفاء اشعار بان اذا
 والفاء لا يجهتان ولهذا لم يقل قد كنتي باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر
 كقوله تعالى وَإِنْ يُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَسَاءَ قَدْمَتَ آيَاتِ رَبِّكُمْ إِذْ هُمْ يَقْطُرُونَ هُمْ يَقْطُرُونَ

شرح في بيان القسم الثالث وهو الامر فكل والثالث والى القسم الثالث من تلك الاقسام
الامر هو في اصطلاح النحاة فعل هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها د هو صيغة وهذا
هو الموافق لما في كتب القوم في تعريف الامر يطلب بهى بواسطة فان الباء
للاستعانة بالفعل اى صدى والفعل من الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة
الجنس يشمل المقصود وغيره وياق لقيو كالفعل فقوله يطلب يخرج الماضى والمضارع
وقوله الفعل يخرج به النقص وقوله من الفاعل احتراز عما يطلب به قبول الفعل عن
مفعول ما لم يسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب المتكلم لان حوله الى الفعل
المضارع لبقاء حرف المضارعة فيها وان دخلها جازم بالتحذف من المضارع حرف
المضارعة الجار والمجرور صفة ثانية لقوله فعل اى فعل متلبس بحرف المضارعة
المضارعة من المضارع والتحقيق هذا ليس من تمام التعريف والتعريف قد تم بل منه
بل هو شروع في كيفية الاشتقاق للامر فاقبل من ان احتراز عن صيغة ويره ورويد غير
سد يدخر وجه من وجه التقسيم وهو الفعل كانه اسم فاعل فلا حاجة الى ارجاعه بزيادة بعض
القبول في الحق انما هو قوله نعم فلتقر نحو ائمن قو بالتاء فلا يرد به لانه شاذ وانما
حذف حرف المضارعة لانه اشارة المضارعة فلا يدل من ان التها حتم لا يكون اثر
الصيغة باقيا شجراى بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ينظر ان كان
ما بعد حرف المضارعة ساكنا اى حرفا ساكنا زيدت همزة الوصل في اوله بعد حذف
المضارعة لئلا يلزم الافتتاح بالتساكن واما تعيين الهمزة لا يتبدل فلما سبقت الهمزة
مختصة بالمبتدل من الخارج مضمومة اى حال كوز تلك الهمزة مضمومة وهذا انما
اى ثالث المضارع لئلا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح والاستشغال على
تقدير الكسر ليحصل الاتباع نحو انصرو ومكسورة اى وزيدت همزة الوصل حال كونها
مكسورة ان الفتح اى ثالثه كالحرف او بكسر ثالثه نحو اضرب وايشعور وانما كسرت
همزة الوصل لان الكسر يصل في همزة الوصل لئلا يلزم الالتباس فيما كان ثالثه
مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير الضمة والماضى الرباعى على تقدير الفتح وفيما
كان ثالثه مكسورا بالا من الرباعى على تقدير الفتح والماضى الرباعى المجهول
على تقدير الضمة وان كان اى ما بعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الى الهمزة

ای الی زیادة همنزة الوصل ج بعد حن حرف المضاعفة لانه لا یلزم الابتداء بالکسرة
بل اسکن اخره وجعل بقیه امرًا نحو عید فی تعد و حاسب فی تحاسب والامر من
باب الافعال من القسم الثانی هذا جواب تقدیر السؤال ان یقال ما ذکرتم من ان
همنزة الوصل مکسورة اذا کان ما بعد حرف المضاعفة ساکنًا ویکون غیر المضارع غیر مضموم
منقوض بمثل اکرم امرًا من الاکرام لانه ما حوز من تکرر ما بعد حرف المضاعفة فیه و
هو الکاف ساکن و غیر المضارع غیر مضموم فوجب ان یقال فی الامر ما حوز منه اکرم
بکسر الهمنزة و تقریر الجواب ان یقال ان الهمنزة مکسورة اذا کان ما بعد حرف المضاعفة ساکنًا
و یکون غیر المضارع غیر مضموم الا ان ما بعد حرف المضاعفة تنکرر لیس ساکنًا الا ان الکاف
لیس بما بعد بل ما بعد محذوف هو الهمنزة المفتوحة لان اصل تکرر تکرر علی وزن
تأفعل لکن ما ضیه علی الفعل ان المضارع هو الماضی بزیادة احک و طین فی اقله من غیر حن
نحی من لای ان الهمنزة لما حوزت من التکثر الواحد کراهة لاجتماع الهمنزة ینحی نحو اکرم حن
من البواقی نحو تکرر تکرر مکان الخ وان لم یوجد فیها اجتماع الهمنزة ینحی طالب البابی لیکون
الافعال علی وتيرة واحدة فی حن الهمنزة کما حدثت الواو فی نحو تعد و تنوین لذلک فاذا
الادوان یبنوا الامر منه حن فوا حن المضارعة و اعادوها و ابقوها علی الحركة
الاصلیة فاذا کان کذلک فلا یکون همنزة اکرم همنزة وصل بل همنزة قطع فلا یرسوال
لان کلامنا فی همنزة الوصل لانی همنزة القطع و هو ای الامر مبنی علی علامة الجزم فی
مضارعه ای علامة الجزم بهما مضارع الامر هی اسکان الاخر فی المقعد الصبیح کما ضرب
و حن حرف العلة فی الناقص الواو و الیائی و الالفی نحو اغزو و ازم و اسع
و سقوط نون الاعراب نحو اضر یا و اضر بوا و اسما کان هذا الامر مبنیًا علی علامة المضارع
لما عتبه بما فیہ الامر من حيث ان کل واحد منهما مشتمل علی طلب الفعل فیکون موقوفًا
ای مبنیًا علی السکون وان لم ینحی مجزوءًا حقيقة بل یکون فی حکم الجزم لحد مقتضی
الاعراب فیه و هو حرف المضارعة و هذا عند البصر ینحی و اما عند الکوفین فهو معرب مجزوم
بلام مقدرة حقيقة فان اصل ضرب مثلاً لتضرب عند هر حن فت الامر منه فی الخط
تخفیف اکثر الاستعمال کما حدثت فی کرم لک لک ثمرًا فخرج عن تقسیم الفعل
الی الماضی و المضارع و الامر شرع فی تقسیم اخره الی معروف و مجهول فقال فصل فعل

فصل فی تقسیم فعل الی
من حروف المضارعة و الی

ما لم یسفر فاعله ای فعل المفعول الذی لم یرد کفاعل ذلك المفعول والضمیر فی فاعله الی
 فالوصول واصله فاعله الفعل الیه اباد فی ملائسة ويجوز ان یراد بالوصول لفعل الذی لم یرد
 فاعله واصله فاعله الفعل الی ما حیث یثبت بیانیة من قبیل اضافة العام الی الخاص وهو فعل
 حذف فاعله واقیم المفعول مقامه ای مقام الفاعل لا غرض کون فی مفعول الم یسفر
 فاعله فان قبل المفعول هذا فاعل فی المعنی فکیف یجوز ان یقوم مقامه یرتفع ارتفاعة قلنا انما
 جاز ذلك لان للفعل طرفین طرف الصدور وهو الفاعل طرف الوقوع وهو المفعول فکما
 بینهما مشابحة من حیث الظرفیة فیصیران یقوم مقامه یرتفع ارتفاعة لان فاعلیة الفاعل
 باسناد الفعل الیه لا بالحلالة شیئا فان زید فی مات زید فاعل مع انه لم یجد شیئا بل
 هو مفعول فی المعنی لان الله تعالى اما ته لوجود الاسناد الیه من تحقیق الاسناد فی نحو ضرب
 زید فلا یبعد ان یرتفع ارتفاعة ویحتض ای بناء فعل ما لم یسفر فاعله بالمتعدی الی
 بالفعل المتعدی اذ لو بنی غیر المتعدی للمفعول وجعل ذکر الفاعل نسباً منسباً
 لا یبقی ما یسند الفعل الیه وهو غیر جائز وعلامته ای فعل ما لم یسفر فاعله الکائنة
 فی الماضي ان یرد ای اول الماضي مضموماً فقط ای لاحرف اخره و ما قبل اخره بالظن
 الماضي مکسوراً و هذه العلامة ثابتة فی الاربعة التي لیست فی اوائها همزة وصل
 ولا تاخر اشارة فحوصرت فی الثلاثی المجرى وذخیر فی الرباعی المجرى والکرم فی الثلاثی المجرى
 فیهما اثنا عشر الصیغة لتیز المعرون من المجهول واثنا عشر التعلیل فی المجهول
 لکونه فرجاً للمعروف واثنا عشر اختیار هذه النوع من التعلیل وهو کون اوله مضموماً واما
 قبل اخره مکسوراً فلا تن مع المجهول غیر معهود وهو اسناد الفعل الی المفعول اذ
 المعهود اسناد الفعل الی الفاعل فاختیاره لفظاً غیر معهود لیکون متوافقین
 فیما کان غیر معهود ای غیر معلوم من ناسب المجهول واثنا عشر ناسب المجهول
 غیر معهود لان هذه البناء لم یحی فی کلامهم لا استثقالها لخروج من الضمة الی الکسرة
 کاستثقالهم لخروج من الکسرة الی الضمة و فاجاء فی کلامهم من نحو دثل ووقل فشاء
 لا یقاس علیه وان یرد معطوف علی قول ان یرد مضموماً فاعله الی علامته فی الماضي
 ان یرد اوله ای اول الماضي واثنا عشر مضموماً و ما قبل اخره کذلک ای مکسوراً فی الاربعة
 المذكورة و هذه العلامة فی اوائها تاخر اشارة ای فی الاربعة التي فی اوائها تاخر اشارة

وقل

وعلل لتقلل نحو تفضل والتفاعل نحو تظروا واما لم يقتصر واعلى ضم الاول في هذين
 البابين بل ضموا ثانيه ايضا اذ لو اقتصر واعلى ضم الاول وقالوا تفضل وتضارب فمقتضاها بعد
 الفعل التيس مضارع فقتل بالتشديد مضارع فاقبل وان يكون اوله اى اطلماضه
 وثالثه مضموم فاقبل انزاع كن لك اى مكسورا وهذه العلامة فيما في اوله همزة وصل
 اى فى الابواب التى فى اوائها همزة وصل وهى استعمل نحو استخرج واتعمل نحو
 اقدر وانفعل نحو انقلب افعلال نحو اخرجم وافعل نحو اخشوشن وانما لم
 يقتصر واعلى ضم همزة الوصل فى هذا الباب ايضا بل ضموا التاء كن لك لانهما لو اقتصر
 على ضمها فقالوا استخرج مثلاً يضم الحيرة وفتح التاء والتيس بالهمزة من ذلك الباب فى حالة
 الوصل عند الوقف لانهما تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او مجهول
 فلدفع الالتباس ضموا التاء والهمزة والهمزة اى همزة الوصل فى الماضى المجهول تتبع الحروف
 المقصورة المكسورة وان كان الاصل فى همزة الوصل لكسولاه يانزو الخ فخرج من الكسول الماضى
 تقدير كسر ها وهو مستكره عند من خرج الضمة الى الكسرة كما مر ولا اعتبار الحرف الساكن
 مهما لانه لا يكون حاجزا حصيئا اى مانعا قويا عند هوى الالف الحرف الساكن اى صفة
 الميت فكما انه حرف ميت ولا يتصور من الميت حاجزا فوجوده كعدمه فلا يكون مانعا اى لم
 تدرج اى ان لم تسقط تلك الهمزة فى اللفظ لانه فى الخط وهو شرط تقدم جزاءه فان تدرج
 فلا يتعلق بالاتباع اصلا وفى المضارع معطوف على قوله فى الماضى اى وعلامة فعل لم يسم
 فاعله فى المضارع ان يكون حرف المضارعة فى مضموم ما حلا على الماضى لانها اول المضارع
 وما قبل انزاع اى آخر المضارع مفتوحا خففت الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
 نحو يضرب فى الثلاثى الجزر ويستخرج فى المزيد فيه وهذه العلامة جارية فى
 جميع الابواب الا فى اربعة ابواب فى باب المفاعلة والانفعال التفعيل الفعللة ومحقاتها
 اى ملحقات الفعللة هى الثانية فان العلامة فيها اى فى تلك الابواب فتح
 ما قبل الاخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف
 والمجهول فيها فهو يحاسب ويكرم ويعظم ويدحرج واما فقه ما قبل الاخرى هذه الابواب الجزر
 المجهول من المعروف ونحفت الفتحة وثقل المضارعة كما مر فى الوجوه اى وتقول فى الوجوه
 الذى انقلب عينه الف فاليرد نحو عور وصيد ما ضيه هو عطف بيان للاجوف ويقال لعل

العین جوف تخلف جوف عن الحروف الصمیم او لوقوع حوز العلة فی جوفه قیل و بیع اصل
 قیل قول نقل کسرة الواو الی ما قبلها بعد سلب حرکت فجعلت الواو یاءً لسکونها
 وانکسار ما قبلها فصار قیل و اصل بیع بیع نقلت کسرة الیاء الی ما قبلها بعد سلب
 حرکت فصار بیع وقد جاء فی الماضی المجهول الاحرف ثلث لغات أحل بها کسرة
 هو اقصر والاخری ما اشاد الیه بقوله وبلا شام معطوف علی مقد برای تقول قیل اقصر
 لجوف المجهول قیل و بیع بالنقل او الابدال وبلا شام و هو ان یصح کسرة فاما الفعل نحو
 الضمة فتمیل الیاء الساکنة بعد ما الی الواو قلیلاً لانه فی تابعة حرکت ما قبلها فلهذا هو المراد
 بلا شام عند النحاة والقرعاء فی معتل العین المبنی للمفعول والنقص من الاشسام
 الابدال بان الاصل فی اوائل هذه الحروف هو الضم بلوا وحظف علی قوله وبلا شام نحو
 قول و بوح باسکان الواو بلا نقل وجعل لیاء و السکون بها وانضم ما قبلها و کذلک
 ای مثل باب قیل و بیع باب اختیار و انقید الی الماضی المجهول من معتل العین من
 باب الانفعال ولا نفعل فی جواز الوجه الثلاثة لکان المشاركة بین باب قیل و بیع
 و باب اختیار و انقید فی التعلیل فان قیل قد تفرق فی التصریفان باب لا نفعل کلامه
 فکیف یصور المجهول منه اذا المجهول مختص منه بالفعل المتعدی قلنا یمکن تعدیته بحرف
 الجر و بعد التعدیة اخذ منه المجهول دون استغیر و اقیم ای دون معتل العین من
 باب لا ستفعل ولا فاعل فانه لا یمکن کذلک حیث لم یجئ فیها الا کسرة دون
 الاشسام والواو و اتحد الجئی فیها لغة واحدة فقد فعل ای لعدم تحریک ما قبل العین
 فیها ای فی استغیر و اقیم فی الاصل و اصلها استغیر و اقیم بالیاء والواو المتکسرتین
 والقیاس فیها اذا اسکر ما قبلها ان ینقل حرکتها الیه و یجعل العین یاءً اذا کانت
 واذا فاعل استغیر و اقیم لغة واحدة و فی مضارع ای فی مضارع الاجز و المجهول
 و اویاً کان او یائتیا تغلب العین الفاعل یقال و یباع اصلها یمیع ویقول فقلبت
 الواو والیاء فیها الفاعل كما عرفت فی التصریف علی کل واو یاء اذا کانت متحرکة
 و یمیکون ما قبلها ساکناً نقلت حرکتها الی ما قبلها وجعلت الفاعل علی الوجوب
 فالی هذا الشار بقوله كما عرفت فی التصریف مستقصی ای کما عرفت
 فذلک فی علم التصریف حال کونه مستوفیاً و قیاساً الا ان بیان کیفیة المجهول من وظائف

بینها

التفصيل المذكور للفعل

المتعدي
وغيره
المتعدي

التصريف ونحو الا انه بيتهما استطراداً ولو ضمنا ثم لما فرغ من تقسيم الفعل المذكور شرح
في بيان القيد بين القسمي الفعل هو المتعدي في اللازم اذ هما قبيلان للفعل كقيدان لذات الفعل
احد من الفعل شبهه كذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقاً يمكن تعريفه بما يتوقف فهم معناه
على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلاً عن المفعول ولذا اجاز حذف فاعله وقال
فصل الفعل اما متعدي وهو اي المتعدي لا يتوقف فهم معناه على متعلق خارج عن اي بالمتعدي
كقرب فان الضرب يتوقف فهمه على متعلق بحيث لا يتم بل من المضروب فكذا المتعدي بواسطة
المحرك كقرب عنقه ورفق اليه فان الاعراض والرغبة لا يتحققان ولا يتصوران بدون العوض عنه
والمغروب اليه متعديان بالوساطة بخلاف نحو قام فانه تام مبدئ تعلق متعلق الا ان الحقيقة
الباء في صير معنًى تام ويكون متعدياً بالعارض واما لازم وهو اي فعل متلبس
بخلاف اي بخلاف المتعدي يعني بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد قام فالقعود
والقيام لا يتوقف فهمه على متعلق واعلم ان اللازم يجعل متعدياً بالجر نحو ذهبت
بزيد وبالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فوجئت زيدا او بالفاعل
نحو ما شئت معناه ما احدث في المشي وبسائر الاستفعال نحو استخرجته معناه صخرته
خارجاً وتضمن اللازم معنى فعل اخر متعدياً لتضمنههم ركب بمعنى وسع فهذه
سنته اسباب للتعدية والمتعدي يجعل لازماً بنحو الانفعال نحو انقطع مينا المتفعل
نحو تدحرج والمتعدي قد يكون متعدياً الى المفعول الواحد كضرب زيد عمراً الى المفعولين
لاقتضاء معناه اياهما ويكون ثانيهما اماً غير الاول كاعظم زيد عمرهما او عين
الاول كعلمت عمر اذا ضللاً ويجوز فيه اي في باب اعطيت الاقتصار على احد مفعوليه
سواء اقتصر على الاول كاعطيت زيدا او على الثاني كاعطيت دهما بخلاف باب
علمت حيث لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه بل اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر
والى ثلثة مفاعيل مغطون على قوله والى مفعولين اي المتعدي يكون متعدياً الى
ثلثة مفاعيل نحو اعلم الله زيداً عمراً فاضلاً ومنه اي من المتعدي الى ثلثة
مفاعيل اري بمعنى اهلهم لكون اعلم واري صليين في هذا القسم اذ هما متعديان
قبل ادخال الهمزة الى مفعولين ويجوز ادخال الهمزة في ادم مفعول ثالث
يقال له المفعول الاول واما البواقى من الافعال وهي انبأ ونبأ واخبر ونحوها

وحدثت فليست أصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها
لما فيها من معنى الاعلام فاجريت مجازة في تعديتها الى ثلاثة ولما زال اخفش استعمال اظننت
واحسبت واخلت واذهمت بمعنى اخلت وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل
السبعة لا الستة كما وقع في بعض النسخ فانه سهوا لانها سبعة لا ستة مفعولها او مفعول
تلك الافعال الاولى مع لاخيرين اي المفعولين الاخيرين لمفعولي اعطيت في جواز الاقتصار
على واحد هما اي احد مفعولي اعطيت فيجوز الاقتصار على المفعول الاول من تلك الافعال
بدون الاخيرين وعلى الاخيرين منها بدون الاول كما في مفعولي اعطيت حيث يجوز
الاقتصار فيه على كل واحد منها نقول اعلم الله زيد بالاقصا على المفعول الاول تقدير
اعلم الله زيد اعمرا فاضلا واعلم الله عمرا فاضلا بالاقصا على الاخيرين تقدير اعلم
الله زيد اعمرا فاضلا والثاني اي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الافعال
لمفعولي علمت في عدم جواز الاقتصار على احدهما اي احد مفعولي علمت فلا يجوز
فيه الاقتصار على الثاني بدون الثالث ولا على الثالث بدون الثاني بل اذكر
الثاني يجب ذكر الثالث وبالعكس كما في مفعولي باب علمت حيث لا يجوز فيه الاقتصار
على كل واحد منهما واذ لم يكن الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين من هذه الافعال
فلا نقول علمت زيد اخيرا الناس بالاقصا على الثاني بدون الثالث بل نقول
علمت زيد اعمرا اخيرا الناس بذكر الثاني مع الثالث وذلك لان المفعول الثاني و
الثالث من هذه الافعال هما مفعولا باب علمت في الحقيقة ثم لما فرغ عن بيان ما مر
تعديته للفعل شرع في بيان افعال القلوب انما افرد بها بالذكر لاختصاصها باحكام ليست
في غيرها وهذا هو الوجه فلا بد الافعال الناقصة وما بعد ما فقال فصل افعال
القلوب سبعة علمت وظننت ورأيت وحسبت وخلت وزعمت ووجدت
وتسمى هذه الافعال الشك واليقين ايضا وانما سميت هذه الافعال بافعال
القلوب لانها غير مفتقرة في صدورهم الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة
الباطنة لان بعضها الشك وبعضها اليقين وكلاهما من افعال القلوب ولذا
تسمى بافعال الشك واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين ومن قل لا كانه
ارادوا بالشك الظن والافلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقضي تساوي

مع المفعول

من الفعل في القلوب

الطر فبین فقد خلط اللغة باصطلاح اهل المیزان فآما التي منها الشك فهي ثلاثة ظننت وحسبت وخلت وآما التي منها اليقين فهي ثلاثة ايضا علمت ولأيت ووجه والتابع منهما يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها في السبعة استقر في رأي لا عقلي ولا فطرت واعتقدت من افعال لقلوب ايضا ليسا بمتعد يميز الى مفعولين استعما لا

ولا يجرى فيها احكامها وهي اى افعال لقلوب افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتتصبرا اى المبتدأ والخبر على المفعولية لانها مفعولان بها نحو علمت زيد افاضلا وظننت عمر ا عاكلا ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذا الافعال خصائص

بعض خصيصه وهي ما يختص بالشئ ولا يشارك فيه غير ذلك الشئ منها اى تلك الخصائص ان لا يقتصر على احد مفعوليه اى مفعولي فعال القلوب بل ينكر احد هما منفردا عن الآخر وان جازان لم يدر كرامعا كقولهم نأدوا وشركا في الدين زعمتهم اى زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه لان هذه الافعال تدخل على

المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا يبدل من الخبر وبالعكس لا يبدل احد مفعوليهما من الآخر بخلاف باب اعطيت اى هذا متلبس به مخالفة باب اعطيت حيث يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما امر لانه لا يدخل على المبتدأ والخبر ولذا يجوز حذف

مفعوليه معا واذا لم يجز الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيد ا بلاك اقتصار على احدا لمفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلا بلاك اقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليهما عند القرينة وان كان قليلا كقولك قائما لمترقال ما ظننت زيدا وزيدا المترقال ما ظننت قائما ومنها اى من تلك الخصائص جواز الالغاء اى جواز اهمال عملها لفظا ومعنى اذا

توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اى بين مفعوليهما نحو زيد ظننت قائما وتأخرت عنها نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء في الصورتين لان مفعوليهما كلام مستقل لصحة المحل فيمتنعان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتأخر عن احدهما او كليهما وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط والتأخر ايضا لان يمكن ان يعمل فيها العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان الات العمل اولى عند التوسط والالغاء اولى

عند التأخر وقيل انهما متساويان وفي قوله اذا توسطت وتأخرت اشارة الى انها اذا تقدمت

ثم

لا يجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الالغاء عند التقدم نحو
ظننت زيد قائما وعلمت ان هذه الافعال عند الالغاء تكون بمعنى المصدر والواقع
ظرفا بمعنى زيد ظننت قائما ومثلا لزيد قائما بمعنى ظننت في ظنني ومثلا اي من تلك
الخصائص انما هي تلك الافعال تتعلق عملها اي تحمل من العمل لفظا وتعديل
معنى على اللزوم اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ان زيد عند ذلك

امر مرد وقبل حرف التثنية نحو علمت ما زيد في ذلك وقيل لا امر لا يتلوه نحو علمت لزيد منطلق
انما اتفاق هذه الافعال عند هذه الاشياء الثلاثة لا يقتضاه كل واحد منها صدر الكلام فلو
علمت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام قبل العمل لفظا لئلا ينزل صدرها وان كان
معنى الاول علمت احد هما بعينه ومعنى الثاني علمت فزيد ليس في الدار ومعنى الثالث علمت
زيدا منطلقا لا في الجزئين الذين في هذه الامثلة في موقع النص لان العلم وقع عليها في
الحقيقة وقد علمت عندهما فظة للفظ من حيث اللفظ ومعنى هذه الاشياء ومن حيث
المعنى ومعنى هذه الافعال فاحتمل نقل قبل حرف الاستفهام ليتنا ول لا اسر كقوله
تعالى لَنَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْبَيْنِ أَخْصَى وفي قوله قبل الاستفهام اشارة الى انما اذا وقعت
بعد الاستفهام لم تتعلق وانما سمي اهما لهما لفظا واما اهما بمعنى بالتعليل لانها عند
تعديتها لا هي ذات اعمال ولا هي ذات افعال مشبهة بالمرأة المتعلقة وهي التي يتبعها
زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا هي فارغة عنه ومنها اي من تلك الخصائص
انما هي الشأن يجوز ان يكون فاعلا اي فاعلا لفعال القدر بمفعولها الاول ضمير متصل بالانه
اذا كان احدهما منفصلا لم يكن جوازا اجتماعها فاختصا بهما بل في غيرها ايضا نحو انا انك
ظننت لشيء واحدا اي ما عاين ان عن شيء واحد يكون مفعولها الثاني مفعولها نحو علمتني
منطلقا وظننتك فاضلا بخلاف سائر الافعال فانه لا يجوز فيها اجتماع ضمير الفاعل
والمفعول لشيء واحد حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة فانه
ممتنع فانه يقال ضميرتي وضميرتيك بل ضميرتي نفسي وضميرتي نفسك بايراد النفس
المضاف الى ياء التكلم وكان الخطاب واضحا على هذا التعليل بانه يلزم ان يكون
الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة في مثل ضميرتي نفسي وضميرتي نفسك ايضا
فالصواب ان يقال في تعليل ذلك انما لا يجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول في غيرهما

في الكلام

القلوب لان الغالب فيه تعلق الفعل بغيره فلا وجه بينهما السبق الوهم الى المغايرة بينهما
اذ لو قيل ضربتني لسبق الوهم الى ضربتي فتخلد فع هذا الغالب على الى ايراد النفس
قيل ضربت نفسي ولا يندفع هذا الالتماس حتى كثر تاء الضمير مع قيام هذا الغالب لان هذا
الغلب قوي ويجوز ان تشبهه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السلك وانما يجوز اجتماع
الضمير في الفاعل والمفعول في افعال القلوب فان تعلقها في الحقيقة بالمفعول الثاني
لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجودا لاننا قلنا ضمنت زيدا اقا ئما والمظنون
هو القيام لاداة زيد بخلاف ضربتني مثلاً فان تعلقه بالضميرين معاً
ولانها متعلقة بلعقادات القلوب من العلم الظنون تعلق علم الانسان وخصه بصفات
نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يحجر الى ايراد النفس فيها لان انتفاء المقتضى
لا يردّها وهو الالتماس وما فقدتني وعدتني ان لم يكنوا من افعال القلوب فقد
اجرياً جرياً لانها تقيضاً وجدتني فملا عليه حمل النقيض على النقيض واعلم انه ان الشان
قد يكون ظننت بمعنى اتهمت فهو من الظن بمعنى التهمة وعنه قوله تعرفوا هو على الغير
بضمير راي منهم وعلمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعا ولقد علمتهم من الذين اعتدوا
ونكروا في السبب ورأيت بمعنى ابصرت اي بصرت به يعني ومنه قوله تعا ما ذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت الضالة وهو من وجد ان الضالة اي اصابتها وكن احسبت
قد يكون بمعنى ضرت احسبت خلعت بمعنى صرّ داخل وزعمت بمعنى كفلت به كانه خص
البعض بالذكور لكون معانيه الاخر قريباً من المعاني الاول حتى يتوهم انه يتكلم المعاني اي
ينصب للمفعولين بخلاف البعض الاخر فانه ليس كذلك ان كانت هذه الافعال للمعاني
الاخر المذكورة فتنصب بسببها مفعولاً واحداً فقط اي لا مفعولاً اخر فلا تكون شيئاً صحيحاً
تلك المعاني افعال القلوب بعد كونها المعاني منها ولما فرغ عزي بيان افعال القلوب
شرح في بيان الافعال الناقصة فصل في نعل الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل اي
لتفسيره على صفة غير صفة مصدرها اي مصدر الافعال الناقصة وانما وصفها بالصفة
بهذا لانه ما من فعل الا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فتعرب يدل على تقريره فاعله
على الضرب وفتح يدل على تقريره فاعله على الفتح اذ ان الصفة التي يدل سائر الافعال على
تقرير الفاعل عليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال الناقصة على تقرير

فان

الافعال الناقصة

لا نقط رسا نحو الافعال تبدل على نحو المثال

فاعلمها عليها فهي غير مصدرة وهي الاخبار وانما سميت هذه الافعال ناقصة
لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولا تنهك لا تتم من فوعها وتحتاج
الى المنصوب لتفيل ولتقصان على ما بالنسبة الى الافعال التي تتم من فوعها وعز الزجاج
ومن تأملها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرر الخبر المبني على صفة
وهي اي تلك الافعال كان وصار الى اخرها الى نحو الافعال كما عرفت قبل قد حصل
على الجملة الاسمية هذه جملة مستأنفة اي تدخل هذه الافعال على المبتدأ او
الخبر وانما تدخل عليها لا فاداة نسبتها حكم معناها اي لتفيل هذه الافعال
حكم معناها في خبرها فان مع صارا لا تنقل وخبرة لا يتصرف بالانتقال بل يكون
منتقلا اليه فهو في حكم الانتقال فقد افاد صارا حكم معناها في خبره
وكذلك معنى كان في قوله تعالى كان الله عليهما حكيمًا استعمل الفاعل على العجز والحكمة فيكون
الخبر مستقرًا عليها فقد صار خبرا في حكم معناها وبهذا ظهر فائدة الحكم في قوله حكم
معناه وقيل ان معنى فادتها الخبر حكم معناها اي اثر معناها من معنى المنصوب كما في كان
والانتقال كما في صا وما يرد فيها وكذا وامر كما في ما زال وما يشأها والتوقيت كما
في ما امر والتفكي كما في ليس في رفع هذه الافعال اجزاء الاول من الجملة الاسمية ويسمى
اسمها وهو اول من ان يسمى فاعلا لها وتنصب الجزء الثاني منها ويسمى خبرا لها وانما
ترفع اسمها لكونه فاعلا وانما تنصب خبرها لكونه مفعولا للمفعول به في توقف الفعل
عليه فمقول كان زيد فاعلا وكان اي كلمة كان او لفظة كان وهو مبتدأ او
خبره على ثلاثة اقسام احدها ناقصة انما قيل ناقصة لجريان استعجالها مؤنثا كما
يقال تامة وزائدة ونحو ذلك ولذا اوتت بالجملة او باللفظة وهي اي كان الناقصة
تدل على ثبوت خبرها لفاعلا في الماضي اي في الزمان الماضي اذ ان يكون دائما نحو
كان الله عليهما حكيمًا او يكون الماضي منقطعًا نحو كان زيد شبلي والثانية تامة كائنة
بمعنى ثبت وحصل وانما سميت تامة لانها تقرر بالفاعل ولا يحتاج الى الخبر نحو كان
قتال اي حصل قتال والثالثة زائدة لا يتغير باسقاطها معنى الجملة فيكون وجوها
كعدمها وهو تفسير الزائدة وهذه مختصة بلفظة كان بخلاف القسمين السابقين
فانها يجريان في جميع تصاريدها كقول الشاعر شعس

وما في دياره
وما في دياره

بالمفعول
بالمفعول
بالمفعول
بالمفعول

بالمفعول
بالمفعول
بالمفعول
بالمفعول

جاء بيبي أبي بكر نسائي على المسومة العراب

أي على المسومة الجيدة هي التحليل الشريفة وتساوي صلته تنسائي في فخذت أحد الثالثين
تخفيفاً وهو من النسائي بمعنى الترفع والعلو المسومة بفتح الواو التحليل التي جعل عليها علامة
العراب بكسر العين جمع عري وهو صفة المسومة وقوله جاء مبتدأ مضى إلى بيبي بكر وخبره قوله
نسائي وعلى كان الخبر متعلق به وكان لا بد أن لا يتغير معنى صلته بالجملة كما بينه بقوله أي والمسومة
وأنما أورد هذين القسمين ليعلم أن فيهما ناقصة استيفاء لجميع استكمالها ولموافقتها بالنا
في اللفظ وقد يكون كان ملغاة في اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم فبدل كان علان
كان فيما مضى وصار الانتقال من حال إلى حال نحو صار زيد غنياً أي انتقل من حال الفقر إلى
الغناء أو من حقيقة إلى حقيقة نحو صار الطين حجراً وقد يحتمل صار بمعنى الانتقال من مكان إلى
مكان أو من ذات الخلق ويتعدى ج بالي نحو صار زيد مخرجة إلى قرية أو مرعاً إلى بكة
وأضحي وأضحي تدل أي هذه الأفعال الثلاثة على اقتران معنى الجملة التي وقعت
بعدها بتلك الأوقات إشارة إلى اوقات هذه الأفعال هي الصبح والمساء والضحي وإضافة
الأوقات إلى الفعل باد في ملازمة أي بلاوقات التي تدل هذه الأفعال عليها نحو أضحي زيد
ذاكر أي كان ذاكر في وقت الصبح وقس على هذه الضحي وامسى ويعني صار نحو أضحي
زيد غنياً أي صار وتكون هذه الأفعال الثلاثة تامة كائنة بجمع دخل الصبح وضحي
والضحي في ضحي زيد والمساء في امسى زيد ظل وبات تدل لأن على اقتران مضمون الجملة الواقعة
بعدها بوقته أي يوقتي هذين الفعلين وهما النهار والليل نحو ظل زيد مسروراً وبات
زيد غنياً ولا ويعني صار أي ويكون هذين الفعلين مفعولان بمعنى صار نحو ظل زيد فقيراً وبات زيد
فقيراً أي صار ويجوز أن تأمنين على قلة نحو ظلت بمكان لطيف وبث بيتاً طيباً ومكان
كان هذين الفعلين يفتقران عن الأفعال الثلاثة السابقة في جميعها تأمنين على قلة
أفروهما بالذكور أن كانا مشتركين مع الأفعال الثلاثة السابقة في الدلالة على اقتران معنى
الجملة بأوقاتها وفي الجميع بمعنى صار ولذلك لم يدر كرها تأمنين وماتل وماتق وماتج ومات
أنفك تدل على استمالة رشوت خبرها أي خبر هذا الفعل الفاعل أي لاسمها تدل على استمرار
والضمير المرفوع المستتر في قوله راجع إلى الفاعل الضمير المنصوب إلياد إلى الخبر تقديراً من قبل
الفاعل ذلك الخبر يعني أن ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه الاستمرار من كان ذلك

مضمون

الفاعل قابلاً للثبوت حاله في المعتاد نحو ما زال زيدا مبرأ فإنه لا يفهم منه أنه كان
 اميل في حال كونه طفلاً بل يفهم أنه كان كذلك من كان قابلاً وصلياً امرأه وبنينها أي و
 يلزم هذه الأفعال حرف النفي قد دل على استمرار خبرها لفاعلها لأن معنى هذه الأفعال
 النفي ودخول النفي عليها يفيد الثبات لأن نفي النفي ثبات وقد يحذف حرف النفي في
 القسم لفظاً ويؤاد به معنى فهو قوله تعالى تَقْتُلُونَ كُفْرًا يَوْمَ تَقْتُلُونَ وَمَا دَامَ
 تدل على توقيت امرئ يميل في ثبوت خبرها أي خبر كلمة ما دام لفاعلها أي لفاعل ما دام
 وهو اسمها المفعول ما دام زيد جالساً معناه أقوم مدة دوام جلوس زيد وليس
 تدل على نفي معنوية بحالها أي في زمان الحال وهو لاكثر ثلاث العربة يستعملها
 لذلك تقول ليس زيد قائماً الآن وقيل ليس تدل على نفي معنوية مطلقاً أي حالاً
 كان أو غيره كقوله تعالى لَيْسَ بِأَيِّدِهِمْ مَصْرُوفٌ وَفَاءُ بِهِمْ نَهَلًا نَفَى لَكُونِ الْعَلَابِ صُرُوفًا
 عنهم يوم القيمة نفي النفي المستقبل واجب عن الالية بأن هذه الأخبار لما كان صلتها
 الاختلاف في أخبارها جعل كالواقع فكانه واقع في الحال وقد عرفت ببقية أحكامها المحكي
 أفعال الناقصة من جواز تقدير أخبارها على اسمائها في الكل
 وعلى نفس الأفعال أيضاً في العشر الأول وعدم جواز ذلك فيما في آفله ما واختلف في ليس
 في القسم الأول في الاسم إذا كان كذلك فلا تعيد لها أي ببقية الأحكام لثلاث لا يزم
 التكرار ثم ما فرغ عن الأفعال الناقصة شرع في أفعال المقاربة فقال **فصل في**
 للمقاربة وذكرها عقيب الأفعال الناقصة لا شتر كما في اقتضاء الخبر لانتها موضوعه
 لتعريف الفاعل على صفة معينة الآتية خبرها أخضر وهو كونه فلا مضارعاً وخبر
 الأفعال الناقصة أهم أفعال وضعت لتو الخبر أي لقر به لفاعلها أي لاسم هذه الأفعال
 وهي أي أفعال المقاربة على ثلاث أقسام الأول أي القسم الأول للرجاء أي لقر به رجاء
 الخبر وهو أي القسم الأول الموضوع للرجاء عسى وهو فعل جامد أي خير متصرف
 ولا يستعمل منه غير الماضي حيث لا يجي منه مضارع ومجهول واهو أي واسم لفاعل
 المفعول كونه متضمناً بمعنى الرشاء الذي صلة الزكون بالحروف فأشبه الحرف ولكونه
 محمولاً على الفعل لأن كلا منهما الطبع المحصول وهو أي عسى في العمل مثل كاد في رفع الاسم
 كون خبره فلا مضارعاً والآتية خبره أي خبر عسى فعل مضارع مع أن خبر كاد فعل

من
 في
 الناقصة
 في

وهذا تناقض آخر لما فرغ من بيان أفعال المقاربة خرج في بيان فعل التعجب فقال فصل
فعل التعجب هو انفعال النفس عند ذلك ما علم سببه وخرج عن حد نظائره بمعنى
الإضافة في قوله فعلا التعجب فعلاين وضعلا نشأه التعجب لهذا ترك التعريف لا يفهم من
هذه الملايسة على أنه وقع بيا فلما يفهم فيها عند التصريح به ولأن التعريف لا يضبط
الجزئيات فلما انحصر المرفوع في جزء واحد لم يلزم الاحتجاج الى ذلك ولما لم يلزم الاحتجاج
مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله فأفعله فالفعل به خبر لقوله فعلا التعجب نحو
ما أحسن زيد أي أي شيء أحسن زيد أو أحسن ضمير وهو فاعله فما أحسن زيد أما
مبتدأ نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والتحليل أصله شيء أحسن زيد أو الجملة التي بعد أي الفعل
والفاعل المفعول به في موضع الرفع بانه خبره وأما موصولة بمعنى الذي عند لا انفشركم
التي بعد ما أصله وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف وتقديره الذي
أحسن زيد شيء لو استهلمية عند البعض في مبتدأ وما بعد ما خبرها وتقديره أي
شيء أحسن زيد أو نحو أحسن زيد والخبر زهنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه
لا يكون الضمير في أحسن لان الفاعل لا يكون إلا واحداً ولو كان استتار ضمير الفاعل لان
الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء زائدة في لفاعل كما في قوله
تعالى وكفى بالله شهيداً فيكون معنى أحسن زيد صار زيد ذ أحسن ومفعول عند لا انفشركم
يؤيده جواز حذفه كما جاء في قوله تعالى أشعرهم ههنا فعل على هذا الوجه يكون أحسن فعل لا
خبراً فيكون فيه ضمير هو فاعله أي أحسن أنت زيد أو زيد أي أحسنه حسناً
بمعنى صغره وبالباء عنه للتعدية فيكون الهمزة للصيرورة لا للتعدية ليصير أحسن
متعللاً بواسطة الباء أو الزيادة في المفعول للتأكيد كافي قوله تعالى لا تلقوا بأيديكم
فحينئذ يكون الهمزة للتعدية كما في أخرج وأحسن متعللاً بنفسه ولا ينبغي أن يكون فعلاً
التعجب الأمثلة ينبغي منه أفعال لتفضيل أي ألا من شيء يحمي بناءً على التفضيل منه لوجود
المشابهة بينهما لكون كل واحد منهما للمبالغة والتوكيد فلا ينبغي أن لا مثلاً في يحمي قابل
لزيادة والنقصان ليس بلون ولا عيب إنما قيدنا بالثلاثي المجرى بقولنا قابل للزيادة
والنقصان لاحترازنا عن نحو مات زيد لا يقال فيه مات زيد الآن الموت لا يقبل
الزيادة والنقصان فلا يكون موت أحد ألا موت أحد أخروا نقصي ألا ظلم

يتعجب من الفعل لا من المفعول كما في اسم التفضيل فهو ما شهروه وما اشغلوا قليل
وما عطا له شاذ ويتوصل في الممتنع الى ان لا يتنع بناءً على التعجب منه من راي
او شاذ في مزيد فيه او شاذ في مجرد ما فيه لون او عيب بمثل ما أشد
استخرجنا في الاول وأشد روبا استخراجا في الثاني بينيان من فعل يتنع بناؤها
منه ويوقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مفعولا او محروبا بالباء كما عرفت ذلك
في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيهما في فعل التعجب بتقديم وتأخير اي يتفعل
المفعول والمحروم وتأخير الفعل عنهما فلا يجوز ان يقال ما زيداً أحسن ولا ان
يقال بزيدا أحسن فان قلت ذلك التأخير ههنا مستلزم اذ كل من التقديم والتأخير
مستلزم للاخر فيكون تقديم شيء مستلزماً لتأخير غيره وبالعكس قلنا
ان احدهما ينفصل عن الآخر قصد الا لتحقيقا فكان الشيخ رحمه الله عليه جدير
بالقصد او نقول ذكره تأكيداً او لا فصل اي لا يجوز التصريف فيهما ايضاً بايقاع
فصل بين العاقل والمعمول فلا يجوز ان يقال ما أحسن اليوم زيداً ولا أحسن
اليوم زيد وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كان أحسن زيداً ولا يقاس
عليه لفظ يكون خلافاً لابن كيسان وانما لا يجوز هذه التصرفات في صيغتي
التعجب لكونها غير متصرفين حيث لا يحمي منهما مضارع مجهول وامر غي وتانيث
وشبهة وجمع لانها بعد النقل الى النعت جرت بآجرى الامثال فلا يتغيران كما
يتغير الامثال ولا تقضا لهما صدر الكلام لما فيهما من معنى الانشاء والماضي
اجاز الفصل بالظرف حيث يتسع بالظرف مالا يتسع في غيره ولما شق من
العرب ما أحسن بالترجيل ان يتصدق في نحو ما أحسن اليوم زيداً
واحسن اليوم زيد وهذا اذا كان الظرف متعلقاً بصيغتي التعجب اما اذا لم يكن متعلقاً
بهما فلا يجوز الفصل بالظرف فلا يقال لقيته ما أحسن اميس زيداً الا ان امر متعلق بقوله
لقيته لا بقوله احسن فاعلم ان النحويين اختلفوا في كون صيغتي التعجب فعلياً زمانيين
فذهب الاكثر الى انهما فعلان واستدلوا على ذلك بان اتصاله بالوقاية نحو كوفي
بعد اضافة الى المنسوب وبناءه على الفتح وذهب بعضهم الى انهما اسمان واحتج
عليه بتصغيره في قوله ع يا ما اصيل غزلاً ناشد لنا وبعد مر كحوق

في الظرف

افعال المدح والذم

والتعجب

الضام ثروتا والتأنيث الساكنة والتصرف وتصحيح الواو في نحو ما انخوف وكما
فرغ عن بيان فعل التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال **فصل**
افعال المدح والذم ما وضحناى افعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لا النقاء فاح
اودم فلا يصدق الحد على نحو كرم زيد وشره عمر ووقته بكر وعوفه خالد وهذا
ذممت لانها لم توضع الا لانشاء افعال المدح فلماى فلما مدح فعلا ان احدهما انعم وهو
فعل ماض اصله نعمة على وزن فعمل بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل اسماء كان
او فعلا اربع لغات اذا كان فاءه مفتوحا وعينه حلقيا فتح الفاء مع كسر العين
وهي الاصل وفتح الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين
اثباتا للعين فاختلقت النحاة في فعلية نعم يشرفن وبالكسائي والبصريون انهما فعلا
استدلوا على فعلية ما باتصال تا والتأنيث الساكنة واستندا للضمير وذهب الياقون الى ان
اسما واحتملوا على اسميتها بان دخول حرف النداء عليها نحو يا نعم المولى واجيب بانها محمول على
حرف النداء وفاعله اى نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للمعند
الذمى على الاصح اذ يفسر بالواحد المثنى والجمع وكذا المضارع قبل ان يسموا باللام
وانما كان فاعله اسما معرفا بهذه اللام لمحصل المباعدة في المدح وهذا هو المتأصل ليجاب
نعم وذلك لان اللام لما كان للمعند الذى يكون المعنى ما واقعا على واحد غير معين
ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بوجه ويكون الكلام بعدا مشتقا على الاصل التفصيل
وهو اذ عرف النفس واسم مضاف الى الاسم المعرف باللام اما بغير واسطة نحو نعم
غلام الرجل زيد او بواسطة نحو نعم غلام صاحب الفرس او بواسطة نحو نعم وجه
فارس غلام الرجل وقد يكون فاعله اى فاعل نعم مفعول الاختصاص لان قولك نعم رجلا
احص من قولك نعم الرجل زيد ولا نه اضمارا على شريطة التفسير وفيه مباعدة في المدح و
يجب تمييز اى تفسير ذلك المضمر بتكرره منصوبة في التميز واقعة قبل مخصوصه
مفردة نحو نعم رجلا زيدا ومضافة الى تكرر او معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب رجل
زيد ونعم ضارب زيدا وحسن الوجاهات وانما وصفه بتكرره بالمنصوبة ليجد التوضيح اذ
التميز انما منصوب او محذور وهما لا يحتمل الجواز ان يراى لا احتراز به عن الجواز بل انما
في قائله الله من شاع ذلك ان تريد بالمنصوبة لاحوالا واحتراز به عما يحسن التقابل بين

ابدائها

الذكرة وبينها وانما وجب تميزه بتلك النكرة لانه لو لم يكن له تميز لم يفهم ان في نعمه مبرا
 او مباعد عطف على قوله بكرة اي يجب تميز ذلك المضمير بما منصوب بالحمل على التميز نحو قوله
 نعم انعمت على اي نعم الشيء شيئا هي اي الصدقات اي استاءها وما نكرة بمعنى شيء لا موصولة
 ولا موصوفة والمخصوص بالمدح هي وقال الفراء وابو علي لا موصولة بمعنى الذي فاعل
 لنعم ويكون الصلة بتامها في نعمتني محذوف لان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي
 فعله وقال سيبويه والكسائي ما معنى فتاقت بمعنى التقى فمعنى نعمتني اي نعم الشيء هي
 فاما الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة بالمدح وزيد في امثلة المذكورة الواقعة
 بعد الفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه محض بالمدح ولم يصرح بتقديمه لانه قد جاء جواز
 تقديمه فيقال زيد نعم الرجل والثاني مثلك المحوختين ازيد محبت فعل المدح وفاعله
 اي فاعل هذا الفعل والشارة الى ما في لذهن كما قيل في الرجل نعم الرجل و
 لا يجوز حذف ذا من محبت تفضيلا للظاهر على المضمير عند صاحب القاموس محبت اسم
 بمعنى الحبيب وذو فاعله والمخصوص بالمدح زيد والواقع بعد جئت او يجوز ان
 يقع قبل مخصوص جئت او بعده اي بعد جئت تميز مطابق لذلك المخصوص في
 الافراد والثنائية والجمع والتذكير والتانيث لكون فاعله مبهما وهذا بخلاف نعم
 حيث يجب هناك التميز اذا كان فاعله مضمرا تفضيلا للملفوظ على غير الملفوظ نحو جئت
 رجلا زيد مثال ما كان التميز واقعا قبل مخصوص جئت وجئت زيد رجلا مثال ما كان
 التميز واقعا بعد مخصوص جئت او حال عطف على تميز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص
 جئت او بعده حال على وفوق المخصوص في ما ذكر نحو جئت راكبا زيد في وقوع المحال قبل
 مخصوص جئت او جئت ازيد راكبا في وقوع المحال بعد ثم المحال في التميز والحال
 ما في جئت من الفعل وذو الحال هو ذا الزيد لان زيد المخصوص بالمدح لا يجزم الا بتمام
 المدح لفظا او نقل بل والتركيب حال عن الفاعل لا عن المخصوص وعلى هذا القياس
 في التميز في نعم رجلا هو نعم رجلا هو نعم ذا ما الذي مر فله اي قلل من فعلان ايضا
 كما يكون للمدح فعلان احد هما بشر الرجل زيد مثال فاعل بشي
 المعترف باللام وبشي غلام الرجل زيد مثال فاعله المضاعف الى المعترف باللام وبشي رجلا
 زيد مثال فاعله المضمير للتميز بكرة منصوبة والثاني ساء نحو ساء الرجل زيد ففاعل

سواء المعرف باللام وساء غلام الرجل زيد فاعله المضان الى المعرف باللام وساء
رجلا زيد فاعله المضمحل ميز بكرة منصوبة وهذا الفعلان مثل يعمر في كون
فاعله انما اسماء من قال باللام او مضان الى المعرف باللام او مضمحل ميز بكرة منصوبة
نحو لما فرغ عن القسم الثاني في الفعل شرع في القسم الثالث في الحرف فقال

القسم الثالث في الحرف

وقد مضى تعريف الحرف في المقدمة واقسامه واقسام الحرف سبعة عشر قسمًا
حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف وحروف التنبيه وحروف النداء
وحروف الاستعجال وحروف الزيادة وحرف التفسير وحروف المصدر وحروف التخصيص وحروف
التوقع وحرف الاستفهام وحروف الشرط وحرف الرد وحرف التأييد الساكنة والتسوية

نونا التأكيد فصل حروف الجر كان الانسب تقديم الحرف المشبهة بالفعل على حروف الجر على
طبق تقديم المرفوع والمنصوب على الجر واللام الاتية من حروف الجر عليها امرعاة لاصالتها وعلما
فرعية الحرف المشبهة ولكن في دورها في الكلام وانما سميت بحرف الجر لانها تجر معها الافعال الى
يلها وتجر الاسماء وتسمى بحرف الاضافة لانها تضيف للفعل وشبهه ومعنى فعل المماثل لها

حروف وضعت لافضاء الفعل الاول وان يقول للافضاء بالفعل بمعنى ايهاله لان الافضاء
هو الوصول فاذا عدى بالباء كان معناه الايهال او شبهه اي شبه الفعل وهو ما يعمل على عمله
هو من تركيبه كاسمى الفاعل والمفعول الصفة المشبهة او معنى فعل وهو ما يستنبط منه معنى

الفعل ولا يكون من تركيبه كالظرف والجر والجرور وحروف التنبيه واسم
الشارة واسم الفعل والتمق والتسوية والتشبيه غير ذلك مما يدل على معنى الفعل لانه كلمة
ما عبارة عن اسم والضمير المرفوع المستكن في تليها عائد الى الحرف والمنصوب الباء رز الى ما الى اسم

تلى الحرف ذلك الاسم وانما عاثر عن الاسم بكلمة ما ليتناول مثل قوله تعروضا قالت عليهم
الارض بما رحبت فانه ليس بالفعل فهو مرتب بزيد نظير الافضاء للفعل وانما ما تزدن نظير
الافضاء تشبه الفعل وهذا في الدار ابوك الى شيء يلي فيها اي في الملام ونظير الافضاء لمعنى
الفعل وهي اي حروف الجر تسع عشر حرفا احدها حرف قد ماعله سائر الحروف لانها لا يتبدل في
بالابتداء او في موضع لا يتبدل في الغاية اي النهاية اي لا يتبدل في له نهاية ولا يستعمل ابتداء

القسم الثالث في الحرف

حروف الجر

يفعل

لانهاية له كالا مود الابدانية وهذا اعنى تفسير الغاية بالنهاية احسن من تفسيرها بمعنى
المسافة لانه يوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة
الحقيقية والتأويلية وعلامته اى علامة كون من لا يتلوا الغاية ان يصح في مقابلته
اى لا ابتداء الانتهاء حتى يصح ايراد الى وما يقيد فائدتها في مقابلتها وهذا لا ابتداء
يكون فمن كان كاتقول سرت من البصرة الى الكوفة او من زمان كما تقول صمت
من يوم الجمعة الى يوم الخميس قبل ان يجرى لا ابتداء من غير قصد الى انتهاء مخصوص مع
صحة ان يكون في مقابلتها الانتهاء كاتقول عود بلك من الشيطان الترجيح فاق معنى
اعود بالله الجمع اليه والتبشير اى لا ظاهرا المقصود من صوبهم وعلامته اى كون
التبشير ان يصح وضع لفظ الذى او تصاديفه على حذف المعطوف مكانه اى مكان
لفظ من كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الرجس الذى هو
الوثن فان قلت لا يصح وضع الموصول مكانه من في نحو قد كان من قطري شئى
من مطر مع انها للتبشير لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد
صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول والتبعية على
اى علامة كون من التبشير ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اى مكان من نحو اخذت
من الدراهم فانه يصح ان يقال اخذت بعض الدراهم وزائدة بالرفع عطفا على
قوله لا ابتداء فانه مرفوع بالخبرية وعلامته اى علامة كون من زائدة ان لا يختل
المعنى باسقاط اى باسقاط لفظ من بل يبقى صل المعنى على حاله نحو جاء في من احد
فانه لو قيل فاجاء في احد منقاطه يخل صل المعنى ولا يراهم في الكلام الموجب
علم من هب البصر بل يراهم في غير الموجب بخلاف الكوفيين ولا يخفى فانهم جوزوا
زيادتها في الموجب في اسم الجنس ايعنى فاستدلوا على ذلك بقوله تعالى يَغْفِرْ لَكُمْ
من ذنوبكم وبقوله تعالى ان الله يَغْفِرُ الذنوب جميعا وبقول العرب قد كان من
مطر اى قد كان مطرا جيب عن الازية بات قوله تعالى يَغْفِرْ لَكُمْ من ذنوبكم خطأ
فوح عليه السلام وغفران جميع ذنوبه محمد صلى الله عليه وسلم لا يوجب غفران جميع ذنوب
امة نوح عليه السلام فعلم هذا ان كلمة من في قوله تعالى يَغْفِرْ لَكُمْ من ذنوبكم
للتبشير للزيادة وعز قول العرب بما اشار اليه بقوله واما قولهم قد كان من مطر

تسبیه مما یوهم زیاده من الکلام الموجب فمتأول بالحمل علی التبعیض ای قد
کان بعض مطر او علی التبعیض ای قد کان شی من مطر وقد یجئ من
بعض فی کتوبه تعالی اذ اوردی للمصلوة من یوم الجمعة وقد ینبغی لباء کتوبه
ینظر من من طر من حیث ای به وقد ینبغی البذل کتوبه تعالی آر ضیئکم
بالحیوة الدنیا من الاخرة ای بدلهما وقد ینبغی الاستغراق نحو ما جمل فی من
رجل لاق من هذه من حیث انها تفید الاستغراق لم تکن زائدا عن الاثر ای انک لو
حذفها کان المعنی نفی الجی عن رجل واحد نحو ما جاء فی رجل بل رجلان من حیث ان
اصل الکلام مستقیم بدونها کما زائد بخلاف من التی فی قولک ما جاء فی من احد
فانها زائدة البتة لان احدا لا یستعمل الا فی العموم وکن الاستعمال الا فی المنفرد
الجوهری و ینبغی علی نحو قوله تعالی ونصرتنا من القوم ای علی القوم وقد ینبغی القسم
مکسورة المیم ومضمومها نحو من فی لا فعل کنز و ذکر الحربی ایها تكون لانتهاء نحو
قربت منه ای قربت الیه و یجئ للفصل و ادخلت علی ثانی المتضاد من نحو قوله تعالی
والله یعلم المقصد من المصلی وتابینها الی وهی موضوع لانتهاء الغایة فلا یدخل
بما بعد هائی ما قبلها الا بما اذا و منهم من قل بالعسرو منهم من قال هی مشترکة فیهما
و منهم من قال یدخل ان کان ما بعد هاجنسا لبا قبلها کما مرافق فی باب الغسل و الا
فلا کاللیل فی الصوم ثم ذلک لانتهاء ایضا ان ینبغی فی مکان کما من مثاله نحو سرت
من البصره الی الکوفة و فی فان کتوبه تعالی ثم اتموا الصیام الی اللیل و بمعنی مع
ای یجئ الی بمعنی مع قلیلا ای حال کونه قلیلا او حیث قلیلا او زمانا قلیلا
کتوبه تعالی فاعسلوا و جوهکم و ایدیکم الی المرافق ای مع المرافق و کتوبه تعالی
ولا تأکلوا أموالکم الی أموالکم ای مع أموالکم و تألها حقه و هی ای حتی مثل الی
فی کونها لانتهاء الغایة نحو غمت الباردة حقه الطیاج و بمعنی مع ای و یجئ حتی بمعنی مع
کثیرا ای حیث کثیرا و زمانا کثیرا نحو قول الحق حقه المشاة ای مع المشاة و فی قوله کثیرا
اشاره الی ان حتی یجئ بمعنی الی قلیلا و لا ینحلی حتی فی غیر الظاهر ای فی غیر الاسم
الظاهر بل ینحصر الظاهر فلا ینحلی حقه کما یقال الیه استغناء عنها بالی والا صوب ان
یحلل بالاستعمال بالاستغناء لان لا یقتضی ان لا یدخل فی الظاهر ایضا لذلک

وليس اختصاصها بالظاهر في حجر دكونها بمعنى الى خلافا للمبرد فاته اجاز دخولها
 في المضمر كالمتمسك في ذلك بقول الشاعر الذي نقله المصنف في الكتاب و
 الجمهور على انه ناد وشد وولما كان قول الجمهور غنما را عند المصنف حكم بشذوذه
 وقال واما قول الشاعر الذي يتمسك به المبرد فتعبر فلا والله لا يبتغي انا شي *
 فني حقا يا ابن ابي زياد * شياد فلا يقاس عليه غيره ولا يعبر في وهما في موضوعه
 للظرفية اى يجعل ما بعد هاطر فالما قبلها اما حقيقة نحو زين في الدار وما في الكور
 او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق ومعنى على في يبعثي
 في بمعنى على قليلا كقوله تعالى ولا صلبتكم في جند ومع الفعل اى على جند الفعل
 قال صاحب المفضل اثنا في الاية على اصلها وليست باستعارة بمعنى على كما
 توهم لتمك المصلوب في الجند ومع كتمت الشئ الكائن في الظرف وذكر الشيخ ابن الحاجب
 ان كل ما فيه استقرار ومنزلة فهو موضوع في وكل ما فيه معنى لاستعلاء عدو الاستقرار
 فهو موضوع على وكل ما فيه معناهما فهو موضوع الحرفين نظرا الى المعنيين نحو جلست
 على الارض وفي الارض وبعثي في بمعنى مع كقوله تعالى ادخلوا في امر اى مع امر
 والتعليل كقوله تعالى مستكم فيما اخذت شرفيه عن ابي عظيم اى لما اخذتم
 وكقوله صلى الله عليه وسلم عن بيت امرأة في هرة حبستها ولا لمقابلة كقوله
 تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل وخا مسها الباعوهى اى
 الباء مستعملة للاصاق اى الاصاق الفعل بالجرور اما حقيقة كيب واوا مجازا
 كمررت بزيد اى التصيق مرورى بموضع يقرب منه زيد للاستعانة اى للدلالة
 على ما دخلت هي عليه الله للفعل نحو كتبت بالقلم اى مستعينا به وللمصاحبة
 بمعنى مع كخرج زيد بعشيرة اى مع عشيرته وله قابلية اى للدلالة على وقوعه في
 مقابلة شئ اخر كعبت هذا بن لك وكقوله تعالى ارضيتكم يا حيوية الدنيا من
 الاخرة وللتعدية اى يجعل اللازم متعديا مثل الهرة في اكرمت زيد او
 التضعيف في اكرمته كذ هبت بزيد اى اذهبتة وللظرفية تجلست بالمسجد اى
 في المسجد وزائدة عطف على قوله للاصاق فانه مرفوع بالخبرية قياسا
 مقول مطلق اى قسناها قياسا او خبر بكونه من تقديره وتلك الزيادة يكون

على ما تبت

قیاساً او نصب علی نزع الخافض ای عرفنا زیادة البناء بالقیاس و الفعل
والفاعل والمفعول مع الحجاز نسبیاً فی خبر النقی ای فی خبر النقی نحو ما زید بقاؤه ونحو
لیس یزید براكب و فی الاستفهام ای فی خبره نحو هل زید بقاؤه فان قلت ذلك وطلق
النقی کلا استفهام یشمل لیس و ما ولا المشبهتین به و لا النقی الجنس و السهمزة و
هل و لا لم یکن لک اذ الحکم مخصوص بلیس لا بما المشبه به و هل قلت و
لعله اراد النقی و الا استفهام المهوری فی هذ الباب فی عرفه المشهور
وهو النقی بلیس و لا المشبه و لا استفهام هل و سماعاً عطف علی قوله قیاساً فی المرفوع
سواء کان المرفوع مبتدأً نحو بحسبک زید فقوله بحسبک مبتدأً و زید خبره
و البناء زائدة فی المرفوع و هو المبتدأ ای حسبک زید و خبر الکذا فی النقی و لا استفهام
نحو بحسبک زید أو فاعلاً و نحو و کفی بالله شهیداً ای کفی الله شهیداً و فی المنصوب عطف
علی قوله فی المرفوع نحو النقی یزید ای یزید و البناء زائدة فی المنصوب و هو المفعول قل الله
و لا تلقوا بأیدیکم الی التهنیة ای لا تلقوا بیدیکم ای انفسکم الی الهلاک بترك
الجهاد فانکم اذا ترکتم الجهاد غلبت الاعلاء علیکم فهلکتکم و یجی البناء بمعنی من کقوله
تعالی سأل سائلین بعد اب ای عن عذاب و بمعنی من کقوله تعالی یوم تشقو السماء
بالقمار و بمعنی علی کقوله تعالی و منهم من ان آمنه یقنطار یؤدی الیک فقد یجی
للتجرید نحو لیئت زیداً بالعلم ای مجرداً اخالیاً عن العلم یعنی لیس له علم حتی یقرأ
علمه و یعلم عنه و سادسها الامر و هی للاختصاص ای لاثبات شئی لشئی و النفع عن غیره
و هو الظاهر و جرى علیه العمل ثم الاختصاص صریحاً ان ینکر اختصاصاً صریحاً استحقاق
نحو الجملی للفرس و اختصاصاً صریحاً لکحو المال لزیداً و اختصاصاً نسبیاً نحو زید
ابن لعمی و وللتعلیل ای لیبیاز علة شئی سواء کاز العلة غائیة کضررته للتادیب
فان التادیب علة غائیة یقصد الفعل لاجلها و هو الضرب او علة داعیة و لیست
بغائیة کخرجهت لخاصاتک فان الخافاة علة داعیة علی الخرج و لیست غائیة یقصد
الفعل لاجلها و هو الخرج و زائدة بالرفع عطف علی قوله للاختصاص کقوله تعالی
ردف لکم ای ردکم فالامر زائدة لا یردف متعدي بنفسه و بمعنی عزلی و یجی
الامر بمعنی عزال استعمل مع القول و ما یشترق منه کقوله تعالی و قال

لما انزل النعمان

الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا عَنِ الْوَاوِاىِ لَا يَسْتَعْمَلُ اللَّامُ
بمعنى الواو والكائنة في القسم للتعجب أى عند التعجب في اسم الله ولا يستعمل إلا
في الأمور العظام فلا يقال الله لقد طار الذباب وإنما لم يقبل بمعنى الباء في القسم
مع أن الباء أصل فيه تنبيهاً على أنها كواو القسم كما تراه كقول الهمذلي شمع
له يبقى على الأقدام ذو حيد * بمشعر خربة الظبيان ولاس * ف قوله الله متعلق
بأقسم وكلمة لا ههنا مضمرة لا من الالباس أى لا يبقى وقوله ذو حيد فاعل يبقى و
بمشعر متعلق به وقوله به الظبيان ولاس جملة اسمية وقعت صفة مشعر والحيد
جمع حيدة وهى عقد فى قرنى الوعل ويجمع جيد وخيوط كبدرة على ريد
وبنويرة واشعر الجبل العالى والظبيان اسم بنت طيب الرامحة والأس شجر معروف وهو
الريحان وقيل الأس قطرة من العسل تقع من النخل على الحصى فيستدلون بتلك القطرة
على مواضع الضل ومعنى البيت والله لا يبقى على تصرف لا يامر به من رها في الدنيا كنهى ولا
من الآفات التى تقع في الدهر حتى هذا الوعل الذى يعتصم بشواحق الجبل لا يبقى
ما يرعاه وما يشر به فهو تعجب قد يستعمل اللام للصيرورة نحو لزوم الشر للشقاوة و
قال الله تعالى فَالتَّقَطُّ الْفَرْعُ وَلَيْكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَرَاتٌ وَيَسْمَى هَذِهِ الْأُمُومُ
العاقبة وقد نجي بمعنى فى كقوله تعالى وَنَضَّةُ الْمُؤَازِرِينَ الْقِسْطُ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَعْنَى
عند كذا الآيات لأنه قيل المعنى عند يوم القيامة ومعنى إلى كقوله تعالى كُلُّ شَيْءٍ
لِأَجْلِ مَسْئَلٍ وَتَحْمَدُ بِهِ الَّذِي هَذَا أَنَا هَذَا وَمَعْنَى بعد كقوله تعالى أَوْ الصَّلَاةُ لَوْلَا
الشَّمْسُ أَيْ بعد زوالها ومعنى مع كقوله تعالى فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَكُنْ لِلْجَبَّارِينَ
وَمَعْنَى من كقول الجريح لمحزكم يوم القيامة أفضل * أى منكم ومعنى الفاء
كقوله تعالى إِنْ مِمَّن لَّمْ يَكُنْ فَوْقَ أُخْرَجَ حَيًّا أَيْ فَوْقَ بَعْضِنَا كقوله تعالى وَمَا أَمْرُكَ
إِلَّا يَجْعَلُ وَاللَّهُ أَيْ أَنْ يَعْبُدَ وَاللَّهُ وَسَاءَ بَعْدَ رَبِّ التَّقْذِيلِ أَيْ لَا نَشَاءُ تَقْذِيلَ
أَفْرَادٍ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ كَمَا أَنَّ كَمْ الْخَبْرِيَّةُ لِلتَّكْثِيرِ أَيْ لَا نَشَاءُ تَكْثِيرَ أَفْرَادٍ وَغَلَّتْ
عَلَيْهَا أَنْ رَبِّ كَثِيرٌ مَا يَسْتَعْمَلُ لِلتَّكْثِيرِ لَمْ يَسْتَعْمَلْ كَمْ الْخَبْرِيَّةُ لِلتَّقْذِيلِ نَظِيرُ رَبِّهَا
ذَكَرْنَا فَا نَهَا فِي الْمَضَارِعِ لِلتَّقْذِيلِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ لِلتَّكْثِيرِ فِي مَقَامٍ لَمْ يَكُنْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى اللَّهُ
الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذٍ أَوْ ذَهَبَ الْإِحْقَاشُ إِلَى أَنَّ رَبَّ اسْمُهُ وَهُوَ مَخْتَارٌ

صاحب المفتاح ويستحق ان رتب صدر الكلام فيها من الانشاء كما ان كرم
 الخبرية يستحق ذلك ولا تدخل اي رتبة الاعلى كرتة موصوفة لان مجزها كمنع
 التميز عنها لانها للتقليل كما ان كرم للتكثير ففيه شائبة للعدو الطالب للتميز وهو كرم لا
 تكثر نحو رتب رجل لقيته او مضمهرهم بان ليس له معامعة مفر ذكر اياي وان كان
 التميز متفق او مجزها او مؤنثا مما يميز بكرة منصوبة على التميز لان المضمهر لما كان
 مبهما احاط به الى التميز بخود به رجلا في المفعول ورتبه رجلا في المثنى ورتبه رجال في
 الجمع ورتبه امرأة كمن لك تقول رتبه امرأتين في المثنى ورتبه نساء في الجمع
 المضمهر عائد الى شئ في لفظه الى شئ سبق ذكره ليجب المطابقة وهذا عند
 البصريين وعند الكوفيين يجب المطابقة اي مطابقة المضمهر التميز
 في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيقولون نحو
 رتبه جلادوهما بجلاديهن ثم رجلا وهما امرأة ورتبه امرأتين ورتبه نساء و
 قد تلحقها اي رتب ما الكافة اي المانعة عن العمل ولا يجوز ان يكتب الا موصولة بخلاف
 غيرها مراقبها فالاسمية فانها لا تكتب الا مفصولة فتدخل رتب بعد نحو وفالكافة
 بها على الجملة اقا فعليه نحو ربما قام زيد واما اسمية نحو ربما زيد قائم ولا بد لها
 اي لرب من فعل فاضرت لعلت به ولو كانت مكفوفة بها وانما وجب ان يكون لها فعل
 ماض لان رتب للتقليل اي للتقليل المحقق لواقع وهو اي ذلك للتقليل لا يتحقق اي
 يحصل الا به اي بالفعل لماض فاقول تعالى يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا
مُسْلِمِينَ فهو كما مضى لصدق المعجزة وتحقق فهو اذن بمنزلة الموصولة المحقق
 فيكون يوم مجمعه ويؤيد قوله تعالى سَوْفَ يَعْلَمُونَ اِذَا الرُّعُلُ اُلْفِي اَعْتَدْتُمْ
 حيث جاء باذ وهو للماض وجمع بينه وبين سون التي هي للاستقبال كونه
 بمنزلة الوجود لتعريفه من التريب ويحذف الفعل الى الفعل الماض الذي
 تعلقت به رتب غالبا اي حزن فاغالب او زمانا غالبا او في الغالب كقولك
 رتب رجل اكرمي في جواب من قال هل لقيت منكر ما على رتب رجل اكرمي لقيته
 فاكرمي صفة لرجل لما تقرر من رتبها لا بد له من صفة ولقيته فعلها
 اي فعل رتب وهو لقيته محذوف وانما حذف فعلها بقرينة السوكل انما كذا اياها

تقع جواباً لسؤال مذکور و مقلد حصول العلم به لا الحار و المجرور یبدل علی
 الفعل العام و هو حصل او کان و اما قال غالباً لانه قد یجی فعلها ظاهراً نحو
 رب رجل کرمتی لقیته و ثأمتها و اورب التي تکرز معنی رب و فی حکمها و لهذا استحق
 صد الکلام کما اشار الیه بقوله هی ای و اورب الواو التي یبدل بها فی اول الکلام
 و لا تنحل الا علی مظهر نکره موصوفه و تحتاج المفعول ما یضرب و غالباً و اما لم یقل
 و اورب فی حکمها لکن لا یفید الحق و اما الکلافة بالواو فصم دخولها علی الجملة لکقول الشاعر
 شعر ببلدة لیس بها انیس الا الیعافیر و الا العیسر ای رب بلدة و البلدة
 کل جزء من الارض مستعیر عامراً و عامراً انیس المواتر و کل ما یوانس به و الیعافیر
 جمع یغفور و هو کل الطبی بلون التراب بضم الیاء ان تحشف و العیسر بالکسر جمع
 عیساء و هی الابل الابيض التي یخالط بياضها شیء من الصفرة و تاسعها و القسم و
 هی تختص بالظاهر ای بکلا اسم الظاهر فلا تنحل المضمرة ثم الظاهر سواء کان
 اسم الله نحو و الله او غیره نحو و الرحمن لا تعلق و اذا کان و القسم مختصة
 بالظاهر فلا یقال وک لا تعلق کذا حطاً لدرجتها عن رتبة الاصل و هو اباء حیث
 خصصوها بکمال القسمین و اختاروا المظهر لاصالتها و عاشرها تاء القسم و هی مختصة
 باسم الله و حدی ای دو ز فایع من الاسماء الظاهرة و المضمرة و اضافة الاسم الله تعالی متبیل
 اضافة العلم الی الخاص و لو قال بلفظ الله و حد لا لکان او ضم و اذا کان کذا
 فلا یقال تا لرحمن و ذلك لانهم لا یبدلوا التاء عن الواو و اذا و اخط درجتها من الواو و فخصوها
 باسم واحد و عینوا اسم الله تعالی لذلك لانه اکثر حیثیاً فی القسم من غیره
 و اجازال اخفش دخول تاء القسم علی غیر اسم الله تعالی مستدل لا یقول العرب
 نحو ترب الکعبة و الیهم و حکموا بنشد و ذه و لکن اختار المصنف رحمه الله تعالی قول
 الیهم و قال و قولهم ای قول العرب الذی استدیل به لا اخفش رب الکعبة شاکد
 لا یقاس علیه غیره و الحادی عشر باء القسم و هی تنحل علی الظاهر سواء کان
 اسماً او غیره و المضمرة ای تنحل علی المضمرة نحو بآله و بالرحمن و به و بان لکون الباء
 اصلاً فی باب القسم و لا یبدل للقسم من الجواب و هو ای ذلك الجواب جملة تسمى القسم
 الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت ای تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة

لکون مضمرة

موجبه ای مثبتة یجب دخول اللام فی الجملة الاسمية والجملة الفعلية منها نحو والله
 لزید قائم نظیر الجملة الاسمية الموجبة والله لا فعل کن انظیر الجملة الفعلية
 الموجبة ومنه قوله تعالى تالله لا یکذبن اصنامکم ودخول ان فی الاسمية ای
 ویجب دخول ان المکسورة فی الجملة الاسمية الموجبة دون الفعلية الموجبة نحو
 والله ان زید قائم ومنه قوله تعالى ان سقیمکم لشی فی جواب والتیل اذا یفتل
 وان كانت ای تلك الجملة الواقعة جواباً للقسم جملة منفیة یجب دخول ما ولا فیها اسمیة
 كانت الجملة او فعلیة نحو والله قازید بقائم نظیر الجملة الاسمية النافیة بما والله
 لا یقوم زید نظیر الجملة الفعلية المنفیة بلا وانما وجبت فی الجملة المقسم علیها
 احداً لاشیاء الاربعة لمدن کورة الربط بید الجملة والمقسم علیها لاستقلال کل واحد
 منها بیدن الاخری واعلم انه ای لشان قد یحذف حرف النفی من جواب القسم
 لزوال اللبس فی عند عدم التباس المنفی بالمثبت لقوله تعالى تالله تقوتون کره
 یوسف ای لا تقوتون لان المضارع المثبت لا یدل لمدن یفتل باللام وهو هنا منفی
 فعلم انه منفی وحرف النفی عنه محذوف ویحذف جواب القسم ان تقدم علی القسم
 ما یدل علیه ای جواب القسم نحو زید قائم والله دخوا قام زید والله
 تقدم بر الاول والله لزید قائم وتقدم یزکائی والله لقام زید اوسط ای القسم بین جزئی
 الجملة القسمیة نحو زید والله قائم والله زید تقدم بر الاول والله لزید قائم وتقدم بر
 الثاني والله لقام زید وانما حذف جواب القسم فی هاتین الصورتین لانه لما تقدم
 علی القسم ما یدل علیه هو جوابه فی المعنی او توسط القسم بین جزئی ما هو جوابه فی
 المعنی استغنی عن الاعداد والثانی عشر قرین للمجاز وای لمجاز وای لمدن وای لمدن
 من شیء اخر وهو امر حقیقی کرمیت السهم عن القوس الی الصید أو غیر حقیقی
 کاطعمته عن الجوع وکسوته عن العری والثالث عشر علی الاستعلاء ای استعلاء شیء
 علی شیء وهو امر حقیقی نحو زید علی السطح او حکمی نحو فلان علینا امیر وعلیه یزید وکیون
 عن وعلی اسماء اقل دخلت علیها ای علی عز وعلی کلمة من البحارة فحینئذ ینزل عن معنی
 الجانب وعلی بمعنی الفوق کما تنقل جلست من عن یمین ای من جانب یمین ومنه قوله
 ع من عن یمین فرة واما فی نزول من علی الفرس ای من فوق الفرس ومنه قوله ع

له واخره ج
 فصل وعن بعض
 یلیل اهل بیت
 مدنی غلام رسول (م)

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَعْمُهَا فَيَكُونُ اسْمُ بَيْدٍ لَيْلٍ دُخُولٍ مِنْ عَلَيْهِمَا وَقَدْ يَجُوزُ
عَنِ التَّعْدِيدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى مَا أَجْزَى نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا سْتَعْلَاءَ كَقَوْلِهِمْ يَنْحَلُّ عَنْهُ
وَرَضِيَ قَالَ هَذَا لَمْ يَكُنْ وَلَا سْتَعْلَاءَ كَقَوْلِهِمْ رَمِيتَ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ وَجَاءَ لِلتَّعْلِيلِ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى مَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ تَوْعِذَةٍ أَيْ لِمَوْعِدَةٍ وَبِحُجَّتِي بِمَعْنَى
بَعْدَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى تَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ أَيْ بَعْدَ طَبَقٍ وَبِمَعْنَى فِي كَقَوْلِكَ لَا يَكُونُ
ذَلِكَ لَامٍ وَالْيَا أَيْ فِيهِ لَا تِ الْوَلَّى بَعْدَ الْتَفْهِيْ بِنَاؤُ ذِكْرٍ وَقَدْ شَيْءٌ عَلَى الْمَصَاحِبَةِ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ الْعِلْمَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَكِنَّهُ وَاللَّهُ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ
وَالْظَرْفِيَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ سَلَامٌ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى لَا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ وَمَعْنَى
الْبَاءُ لِحَقْوَلِهِ تَعَالَى حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَتَوَلَّى عَلَى اللَّهِ لَا الْحَقُّ وَلِزِيَادَةِ كَقَوْلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ
عَلَيْهِ وَالْوَاحِدُ بِرَسُولِهِ مِنْ حَلْفٍ بِمَنْ فَنَسَاءَ غَيْرَهَا خَيْرٌ مِنْهَا عَلَى مِثْلِهِ وَالرَّابِعُ
عَسَلُ الْكَافِ لِلتَّشْبِيهِ بِخُزَيْدٍ كَعَمْرٍو وَلَا بَلَّ لِلتَّشْبِيهِ بِزَابِعَةٍ أَشْيَاءُ أَمْثَلُهُ وَهُوَ
زَيْدٌ وَالمُشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ عَمْرٍو وَوَجْهُ التَّشْبِيهِ هُوَ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَهُمَا أَوَّادَةُ التَّشْبِيهِ هُوَ الْكَافُ
زَائِدَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ أَيْ لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ عَلَى أَجْلِ الرَّجُوعَةِ وَأَمَّا قُلْنَا ذَلِكَ
لَا تِلْكَ لِهَذَا الْكَلَامِ وَجْهٌ آخَرٌ يَسْتَوِي زِيَادَةُ الْكَافِ أَحَدُهُمَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ لِلْكَافِ بَلْ
الزَّائِدَةُ هُوَ مَعْلُومٌ وَكَانَ وَجْهَاتُ الْحُكْمِ بِزِيَادَةِ الْكَافِ هُوَ الْحُكْمُ بِزِيَادَةِ قَبْلِ الْحَاجَةِ بِخِلَافِ
الْحُكْمِ بِزِيَادَةِ مِثْلِ وَجْهٍ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ وَهُوَ زِيَادَةُ الْكَافِ بِأَنَّ الْحُكْمَ بِزِيَادَةِ الْحَرْفِ قَرِيبٌ
زِيَادَةُ الْأِسْمِ الْأَسْمَاءُ إِذَا كَانَتْ الْحَرْفَ وَاحِدًا أَوْ وَجْهًا لِأَيْضًا أَنَّ الْحُكْمَ بِزِيَادَةِ الْمِثْلِ يُوجِبُ خِلَافَ
الْكَافِ عَلَى الصِّمْرِ فِي التَّقْدِيرِ وَهُوَ مَحْتَضَرٌ بِالنَّظَرِ وَالْعَلْفُ وَهُوَ لَا زِيَادَةَ فِيهِ بِشَيْءٍ وَهُوَ أَنَّ
نَفْيَ مِثْلِ الْمِثْلِ كُنَايَةٌ عَنْ نَفْيِ الْمِثْلِ ذَلُولُ وَجْهِ الْمِثْلِ لِمَا كَانَ لِلْمِثْلِ مِثْلٌ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا
الْمِثْلُ مِنَ الْجَانِبِ وَهَذَا وَجْهٌ تَلَقَّاهُ الْفُحُولُ بِالْقَبُولِ وَرَجُوعُهُ بِأَنَّ الْكُنَايَةَ بَالِغٌ مِنَ التَّعْدِيدِ
وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ أَحَقُّ بِالزَّجْمِ وَقَدْ يَكُونُ أَيْ الْكَافِ اسْمًا إِذَا دُخِلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْخَرَجِ كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ يَصْحُوكُنَّ عَيْنُ الْبَرِّ مِنَ الْمَنَامِ أَيْ يَضْحَكُنَّ عَيْنُ اسْتِغْنَانٍ مِثْلُ الْبَرِّ الدَّالِّ عَلَى
لِللِّطَافَةِ وَالْبَرِّ دَحْبُ الْغَمَامِ وَلَا نَهَامُ الدَّوْبِ شَبَّهَ ثَغْرَهُنَّ اللَّاقِيَّ بِعُلُوهَا
الْبَرِّ بِحَبَاتِ الْغَمَامِ الدَّائِمَاتِ قَالَ لَمَّا كُنِيَ بِحُجَّتِي الْكَافُ لِلتَّعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَادَّكُرُوهُ
كَمَا هَدَيْكُمْ وَقَالَ الْفَرَّاءُ وَقَدْ يَجُوزُ بِمَعْنَى عَلَى كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ كَخَيْرٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ كَيْفَ

يَلْقَى
لَهُ تَفْصِيلٌ فِي مَقَالَةٍ
عَنْ أَيْ الْوَجْهَ الْثَانِي
سَبْعُ زِيَادَةِ الْكَافِ
عَ أَوَّلُهُ ع
ثَلَاثُ

اصبحت ای اصبحت علی خبر و الخ امس عشر من والساحس عشر من الزمان إنا فی ابتداء
ای لا ابتداء الغایة فی الماضي ای فی الزمان الماضي كما تقول فی شهر شعبان ما رأیت
من شهر حجب ای انتفاء رؤیتی ایاه من شهر حجب اول لظرفیة ای بمعنى فی و الخ
ای فی زمان الحال نحو ما رأیت من شهرنا و من یومنا ای فی شهرنا و فی یومنا ای انتفاء
رؤیتی ایاه فیها ولا یجوز دخولها علی المستقبل لانهما وضعاً للماضي والحال و
قال الحدیثي ان ارید بمدخولها ای مدخول من و من الجار تین ابتداء الزمان
الماضي و انتهاؤه وهو ما أنت فیة فتكونان للابتداء وان ارید بمدخولها الزمان
الحاضر من غیر تعرض للابتداء و لا انتهاء تكونان للظرفیة بمعنى فی و السابـع
عشر خلا و الثامن عشر جاشا و التاسع عشر عدلا لا يستثنای هذه الثلاثة فیها
معنى الاستثنا و اخرجت بها ما بعد ها تكون حروف و لهذا حذوا منها نحو جاء و القوم
خلا زید و جاشا عمرو و عدلا بکروا و اذا نصبت بها بعد ها تكون افعالا لهذا الثلاثة
قد تكون حروفاً و قد تكون افعالا و الخمسة التي قبلها قد تكون حروفاً و قد تكون اسما و
اقالحد عشر لقی قبل تلك الخمسة فلا تكون الا حروفاً شمرنا فرغ عن بیان حروف
الجر شرح فی بیان حروف الشبهة یا الفعل فقال فصل الحروف المشبهة
بألفعل ستة انشأ سمیت بهذا الاسم لمشابهتها بألفعل المتعدي و من حيث انها
تقتضی الاسیر كما یقتضی الفعل المتعدي الفاعل والمفعول و من حيث انها
تقسم الى ثلاثیة و رباعیة كالفعل و من حيث انها بنیت علی الفتح مثل ان و ان الخ
ای الى اخر هذه الحروف التي عرفت فی المرفوعة و هذه الحروف تدخل علی الجملة الاسمیة
ای علی المبتدأ والخبر و تنصب الاسم و رفع الخبر كما عرفت فی فامر بحوازیل قائم فت نصب
ان زیل بانه اسمها و ترفع قائما بانه خبرها و قد تلحقها ای هذه الحروف ما الكاف
ما هذه موصولة ههنا و اذا نسجت هذه الحروف ما الكاف فتکلمها ای تمنعها عن العمل
ای من عمل تلك الحروف فیما بعد ها علی الاقصی و لا یصح لاق ما الكاف اخرجت هذه
الحروف عن نوع مشابقتها بألفعل و هو اقتضاؤها الاسیر و لا تنها و قد فاصلة فتضیف
عن العمل و ننسأ قلنا علی الاقصی لان هذه الحروف عند الحروف ما الكاف بها قد تعمل علی
لغة غیر فصیحیة كاجاء فی بعض الاشعار و انما قلنا علی الاقصی لان بعضهم جعل

الحروف المشبهة بالفعل

ما الكافة اسماً كضمير الشان اسماً لهذه الحروف والجملته التي بعد ها خبراً
 لكنه غير صحيح والاصح انها حرف زائد فلو قال فتقفها عن العمل على الافصح الاصح لمكان
 انفعكم الغرض عن المحاك ما الكافة بهذه الحروف المحصر والتأكيد في انما وافادة
 معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في البواقي وحينئذ لا يحين اذا التحقها ما الكافة
 تدخل هذه الحروف على الافعال لان ما الكافة تمنعها عن العمل عن وجوب دخولها
 على الاسم تقول انما قد مر زيد قال الله تعالى انما حرّم عليكم الميتة ثم شرع في بيان
 احوال كل واحد من الحروف الستة وانشأ الى التفرقة بين ان المكسورة والمفتوحة فقط
 واعلم ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها اي تقرها وتاديت
 الضمير ما العودة الى الجملة والى معنى باعتبار المضاف اليه فأتاك اذا قلت ان زيد قائم
 اذنت به ما اذنت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد بالمبالغة وان مفتوحة الهمزة
 مع ما بعد ها اي ما بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفرد حيث لا يشتمل
 على اسناد تام يصح السكوت عليه وطريقته جعل الجملة التي بعد ها في حكم المفرد ان يجعل
 مصدر الخبر مضافاً الى الاسم فنقول بلغنا ان زيد قائم اي بلغني قيام زيد او يجعل
 الخبر مضافاً الى الاسم فنقول بلغنا ان زيد ان تعلم بكرمك اي بلغني اكرام زيد
 عند تعليمك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافاً الى ما يضاف الى الاسم اذا كان مضافاً
 اليه متعلقاً به فنقول في بلغني ان زيد اتعوه منطق بلغني انطلق اخ زيد فان
 مصدر الخبر اضيف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك لانه متعلق بزيد ولن الثاني
 لاجل ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها وان ان مفتوحة الهمزة
 مع ما بعد ها من الاسم والخبر في حكم المفرد يجب الكسر كسهمزة مادة ان اذا كان
 ما كتب بصورة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيد قائم
 قال الله تعالى ان الله غفور رحيم ويجب الكسر ايضاً اذا كان بعد لقول وما يشق منه
 لان مقول القول لا يكون الا جملة والمراد بالقول ههنا ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد انه
 في حكم العلم والظن كقوله تعالى انك تقول انما بقره ويجب الكسر ايضاً اذا كان بعد
 الموصول نحو ما رأيت الذي اده في المساجد لان صلة الموصول يكون جملة البتة ويجب
 الكسر ايضاً اذا كان في خبرها اي في خبر صورة ان اللام نحو ان زيد قائم لان اللام

له منها قول الباقية
 ثم لا يلزم ما هو
 الحسام من بيان
 ما متنا ونصفه
 قد اوردوه
 لفظ الجملة
 من غير ان يقط
 على ان يقط
 باطل في الجملة
 افاد ما تأتاه
 فائدة ان تأتاه
 فلو لم تكن في تأتاه
 يترجم لا يبداء
 بالفتح كنه
 في التمسك
 مبدى ما هو
 بحر

للتأكيد معنى الجملة أعلم ان المصنف رحمه الله تعالى ذكر لكس
 اربعة مواضع وليس الكسر مخصوصاً بل يكسر اذا كان في اول جملة وقعت جزاء
 او حالاً او جواب قسم اذا كان بعد حتى لا ابتداء ولا اداة للتنبيه واذا وقعت في
 محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا تحزن تلك قولهم مراداً تعلم ما يسئرون
 وما يعليون وكان ابتداء قال صاحب المفرد وبعد حيث يقرب الى الجملة ثم قال
 لا يبعد فتحها عند مواضع حيث الى المفرد وكان الكسر بعد لامر بعد المنهى كذا بعد
 وكان ابعد كل وكان ابتداء كقوله تعالى انما سمعنا منادياً بعد النداء ويجب
 الفتح لم يفتح همزة مادة ان حيث يقع مع اسمها خبرها فاعلاً نحو بلغني ان زيداً عالم
 وحيث يقع مفعولاً نحو كرهت انك قائم وحيث يقع مبتدأً نحو عندك انك قائم و
 حيث يقع مضافاً اليه نحو عجبت من طول انك بكر او اقف وحيث يقع مجروراً نحو عجبت
 من ان بكر او اقف وانما وجب الفتح في هذه الصور لان كل واحد من الفاعل والمفعول
 المبتدأ والمضاف اليه لا يكون لامراً ولا يشكليهما اذا كان المضاف اليه جملة
 مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفرداً فاعتبر
 الاصل في حيث ويجب الفتح حيث تقع بعد لولا نحو لولا انك عندنا لا كرمك لان
 ما بعد لولا فاعل لا تقى ومدح لولا لا يكون الا فعلاً حقيقياً وتقدير الكونه من الشرط
 والفاعل يجب ان يكون مفرداً او حيث تقع بعد لولا نحو لولا انه حاضر فاعب زيداً
 بعد لولا لا ابتداء فية مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفرداً أعلم
 ان المصنف ذكر في الفتح ستة مواضع وليس الفتح مخصوصاً بها
 بل تفصح حيث تقع خبر المبتدأ نحو العجب ان الضرب ضرب عمر ولا اصل
 الخبر ان يكون مفرداً او كان اتفق حيث تقع بعد لولا التخصيصية لان ما بعد ما
 فاعل او مفعول لان لولا هذه يجب ان يكون من حونها فعلاً لفظاً او تقديرًا
 نحو لولا زيد قائم وكل اذا تقع بعد حرف الجر نحو جئتك لا قال
 كونه وبعد حتى لعلطفة والجملة ولكن انما كانت معطوفة على اسم المكسورة كقوله تعالى
 ان كان تجوز فيها ولا تترى وانك لا تطعم فيها ولا تطعمي وكان ابعد من كذا اذا بدلت
 من الاسم كقوله تعالى فاذا يعبدكم الله احدى الثلثين انما لكم وكان ابتداء لقول

اذا كان بمعنى الظن نحو القول ان زيداً منطلق كما تقول الفق ان زيداً منطلق وكن اذا وقعت بعد علمت واخواته ويجوز العطف معطوف على قوله ويجب الكسر لئلا يفتى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها وان المفتوحة مع ما بعد ها في حكم المفرد على اسمان المكسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل اللفظي باعتبارها محل اسمان فان اسمها المنصوب في اللفظ مفعولاً باعتبارها محل فيجوز العطف على اسمها بالرفع اعتباراً بالمحل على تقدير عدمها ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظاً نحو ان زيداً قائم وعمره وتقدير اخوان زيداً وعمره اقا ثم اقا ثم زيداً اقا ثم وعمره وقائم وانما اشترط مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسمان قبل مضي الخبر وقيل ان زيداً وعمره ذاهبان لكان مؤثراً الى كون الشيء الواحد معمولاً لعلين مختلفين فذهبان من حيث انه خبر عن زيد معمول للاق ومن حيث انه خبر عن عمر معمول للابتداء وهو غير جائز والكوفيون لم يشترطوا مضي الخبر بل جوزوا العطف على المحل مطلقاً باعتبار لفظ اسمان فان لفظه منصوب لانها موجودة لفظاً فيجوز العطف على اسمها بالنصب باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعم من ان يكون لفظاً او حكماً لئلا يشكّل بما وقع بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة حكماً لسدّها مسدّ الجزئين حيث قامت مقام مفعول جزئي العلم فيجوز العطف على محلها كالمكسورة لفظاً نحو علمت ان زيداً قائم وعمره ومثل ان زيداً اقا ثم وعمره فان قوله عمره يجوز عطفه بالرفع على محل اسمان المكسورة ونصبه بالعطف على لفظه ويجوز رفع عمره على ان يعطف على الضمير في الخبر اذا كدّ قبله او بينهما بلا ضعف وبلا تأكيد وفضل مع ضعف او على الابتداء وخبره محذوف ومنهم من قال ان المفتوحة كالمكسورة في جواز العطف على اسمها مطلقاً ولم يجوزوا السريان العطف على اسمان المفتوحة اصلاً ثم اعلما ان كذا مثل ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظاً او تقديرها نحو ما خرج زيد لكتي بكرة اخرج وعمره لانها موضوعة للاستدراك وهو غير منافٍ لمعنى لا يتلها كما لا ينافيه التأكيد خلافاً لبعض النحاة واما سائر الحروف المشبهة بالفعل فلا يجوز للعطف على محل اسمها لزوال الابتداء بدخولها خلافاً للنحاة ويجوز العطف في جميع

على الضمير المرفوع المستتر في الخبر على التأكيد والفصل كما في التتابع فيما سوى البدل
 كالعطف عند الجزم والتزجاج والقراء وسكت غيرهم عنها وكلامهم عن البدل
 ايضا والجواز على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اي
 لام الابتداء على خبرها أي خبر ان المكسورة لان لام الابتداء انما تدخل لتأكيد
 الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها بجملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو
 ان زيد القاسم وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيد القليل لرأب وهو
 قليل وقد دخل على ان اذا قلت همزة هاء نحو طينك زيد وقد تخفف ان المكسورة
 لتقل التشديد وكثرة الاستعمال ويلزمها اي ان المكسورة اللام اي دخول اللام
 على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت هاملة او لا اما في صورة الهمال فالتفريق
 المخففة والنافية في مثل ان زيد القاسم باللام وان زيد القاسم بغير اللام وانما في
 صورة الاعمال فلا طراد الباب ذهب جمهور النحاة الى ان اللام في صورة الاعمال لا
 لان الفرق حاصله بالعمل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك الى انها لازمة
 عند الاعمال اذ اخيف اللبس كما في الاسم المبني والمقصود ثبوت اختلاف في اللام
 فذهب جماعة الى انها لا مبتدأ او ذهب ابو علي ومزنا بعد الى انها ليست بلام
 الابتداء كلا لوجب التعليق في علمت زيد القاسم واجب بان التعليق انما
 يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول الثاني لقوله
 تعالى وَإِنْ كُنَّا لَأَيُّؤُونَكَ بِهِمْ بِتَخَفٍ ان والتنوين في كلا بدل من المضمار اليه
 واللام في المخففة هي لام الخبر وكلمة ما زيدت لتفريق بين لام ان ولام ليوفيتهم
 وهو جواب قسم محذوف والمعنى ان كلهم اي جميع المختلفين في الكتاب
 بالله ليوفيتهم وهذا على قراءة اهل مكة ونافعه وعند بعض القراء ان في الآية
 مشددة وليست بمخففة وحينئذ اي حينئذ تخففت ان المكسورة يجوز الفاؤها
 اي ابطال عملها وهو الغالب لانه لغوي لمشابهة اللفظية بالفعل وهي كونه ثلاثية
 مفتوحة لقوله تعالى وَإِنْ كُنَّا لَأَجِيبُكَ لَدَيْنَا فَخَصَرُونَ بتخفيف ان و
 رفع كل في ملغاة باللام لا محالة ولما اخفقت على ان كلمة ما زيدت
 للتأكيد وذهب بعض القراء الى ان ما هذه نافية ولما مشددة بمعنى

الاول التنوين في كل عوض عن المضاعف اليه المعنى ان كلهم اى الكفر لمجموع
يوم القيامة محضرون عند التلحظ ويجوز افعالها ايضا على ما هو الاصل كقوله تعالى و
ان كلامنا بتخفيف ان ونصب كل وكذا كان الغاؤها غالبا صرح به وقال ويجوز الغاؤها
ولم يصح باعمالها حيث لم يقل ويجوز افعالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيين
يوجبون الالغاء والاية حجة عليهم ويجوز دخولها عطف على قوله وحيد بن يعسور
الغاؤها اى حينئذ اخففت از المكسورة يجوز دخولها على الافعال الداخلة على المبتدأ
والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت نحو قوله تعالى وان كنت من قبل المرء الضالين
وان تطعنك من الكاذبين وانما جاز دخولها على هذه الافعال لجواز الغاؤها
ولحصول تأكيد الجملة الاسمية التى هو مقتضاها واصلها حينئذ
ولذلك خصر دخولها بهذه الافعال ولكن لاى مثل ان المكسورة قد تخفف في المفتوحة
وحينئذ اى حينئذ اخففت ان المفتوحة يجب افعالها اى افعال المفتوحة في ضمير شاهد
مقدر اوله لم يقدر وفعالها ضمير شان مقدر ولم يجز لها ملة في الظاهر للزم
مزية المكسورة التى هى اضعف تشبيها بالفعال على المفتوحة التى هى قوى منها فى ذلك
كقولنا اشهد ان لا اله الا الله واذا اوجب افعال ان المفتوحة المخففة في ضمير شان
مقدر قد دخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغنى ان زيد قائم قال الله تعالى ان الحمد لله
رب العالمين او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر ولا نحو
بلغنى ان قد قام زيد وان قد علمت زيد او ان قد قام زيد ويجب دخول السين و
او قد وحررت النفع على الفعل اى على الفعل الذى تدخل عليه ان المفتوحة المخففة نظير
السين كقوله تعالى ان سيبكون منكم قرصى ونظير سوف كقوله تعالى
واعلموا فاعلموا ان سيبكون منكم قرصى ونظير سوف يأتى كل ما قد را
ونظير قد قوله تعالى ليعلمن ان قد ابلغوا ونظير حررت النفع قوله تعالى ان لا يرون ان لا يرون
اليهم وقوله تعالى ان لا يحسب ان لم يره احدكم كقولك علمت ان ما خرج زيد علمت ان يخرج
زيد لسان الوجه تركب ان المفتوحة المخففة بقوله الضمير اى ضمير الشان المستتر اى المقدر
اسم ان المفتوحة المخففة والجملة الواقعة بعد ما خبرها اى خبر ان وانما وجب دخولها حد هذه
الحروف الاربعة على الفعل الذى تدخل عليه ان هذه ليكون عوضا عما زال عنها من حد واحد

ولم يجوزها
لأنه لا يخلو
ان سوف يأتى قائم
مقام فعل افعال
مفعول به ينفذ جملة
مفعول به ينفذ واعلم
مفعول به ينفذ
ان كل ما يأتى به
القدر من الخبر والشان
فلا يأتى لا محالة
الى السين وسوف
في المولى فلا ينفذ
مفعول به

نونها وليفرق أحدهما الثلاثة الاول بينهما وبين الثاني المصدرية في الموجهة ما النفي فيفرق
 بينهما لمزج حيث المعنى لانه وان عني بحرف النفي الاستقبال في النخفة اذا لا يجوز
 الاجتماع بين حروف الاستقبال والا فهي المصدرية من حيث اللفظ
 لانه ان كان المنفى منصوبا في المصدرية والا فمضى للنخفة واسما اختبرت هذه الحروف
 لاموض والفرق لا خصا صا بالافعال قلما زال عن ان وجه مشابقتها بالفعل عوض عنه
 ما كان مختصا به والاسم بالفعل المذكور بالفعل المتصرف لان الفعل الجاهل لا يجوز دخول
 احد الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وقوله تَقَاوَمَتْ
أَنْ يَكُونُوا قَدْ آتَوْا أَجَلَهُمْ لعدم الحاجة الى الفرق حينئذ لان المصدرية لا تدخل
 على الفعل الجاهل انما قال على الفعل لان المفتوحة النخفة اذا دخلت على الاسم
 لا يوجب دخول حرف من الحروف عليها لانها لا تتلصق به بان المصدرية انما لا تدخل الاعلى
 الفعل ولا تحتاج الى التعويض لان التغير مع الفعل اكثروا وهو ان حذف وقع
 وقوع الفصل بعدها وليد مع الاسم لا المحذوف ولا يحتاج الى الفرق والتعويض هو
 وكان التشبيه اي لا نشاء التشبيه نحو كانت زيد الى اسد وقد نجى كانت للشك نحو
 كانت تمشي وهو اي لفظ كانت مركب من كاف التشبيه وان المكسورة اي مكسولة هزة
 ونشاء من هذا الكلام سؤال وهو ان الكلمة كانت لما لم تكن حرفا برأسها بل كانت مركبة
 من كاف التشبيه وان مكسورة الهزمة ينبغي ان تكسر الهزمة فيها ولم تكسر بل
 تفتح فما وجه فتحها اجاب عنه وانما افتحت اي الهزمة في كانت لتقدير الكاف التي
 هي حرف جزي الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اي على ان وبعد حرف الجز
 تفتح هزمة ما دة ان كما عرفت لان حرف الجز لا تدخل الاعلى المفترقة ههنا رعاية
 للصورة وان كان المعنى على الكسر تقدير اي تقدير نحو كانت زيد نالاسد واصله
 ان زيد نالاسد تفرقت من الكاف ليعلم انشاء التشبيه في اقل الامور هذا ما
 ذهب اليه الخليل وهو اختيار المصنف رحمه الله تعالى والجمهور على انها حرف برأسها
 حلا على نظائرها لان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تخففت اي كانت
 فتلقى اي قصل عن العمل بعد التخفيف على الاخص نحو كان زيد اسد لئلا يخال بعض
 مشابقتها بالفعل ويجوز ان يفتقر فيها ضمير الشأن بعد التخفيف كما في ان المفتوحة

له اي الفعل
 النخبة ما سوى ذلك
 مضم

المخففة ويجوز ان لا يقلد فيها ذلك لعدم ما يوجبها هو كمال مشابعتها بالفعل
اعلم ان الفرق بين كات والكات للتشبيه ثابت من وجهين احدهما ان وجه الشبه
اقوى في الكات والثاني ان كات تقتضي صدر الكلام بخلاف الكات فانها تقع في
وسط الكلام وكثرة كلمة مفردة عند البصريين وقال الكوفيون انها مركبة من
لا واين المكسورة المصدر بال كات الزائدة واصليها لا **ك** كات

فقلت كسرة الهززة الى الكاف وحذفت الهززة للاستئناس وهو دفع توهم نشاء عن
كلام سابق للسطح نحو ما جاء في زيد لكن عمر اذ جاء فان السامع اذا سمع
هذا الكلام يتوهم انه لما لم يجرى زيد لم يجرى عمر وقد رفع وهمه بقوله لكن عمر قد
جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمر وملازمة في الميجي وعده ولهذا يتوسط
اي يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيًا واثباتًا في المعنى فالمطلوب هو التغاير المعنوي
ولن اقتصصر عليه واما التغاير اللفظي فهو قد يوجد نحو ما جاء في زيد لكن عمر اذ
جاء قال الله تعالى **وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ لَكَ وَفَضْلٌ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ**
وقد لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكرًا حاضر فاق فيه ليس تغاير لفظي بل هو مقصور
على التغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو الغيبة والحضور وينبغي ان تعرف ان
الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادًا حقيقيًا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما
في الآية الكريمة فان عدم الشكر لا ينافي الفضل بل يناسبه اذا لا توافيق يشكروا ويجوز
معها اي مع لكن مشددة كانت او مخففة لو او نحو ما جاء في زيد ولكن عمر اذ
بذل لكن هذه وبذل لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومنهم من
قال لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تصير حينئذ حرف عطف فلا يجوز دخول
حرف العطف على مثله وقد تخفف اي لكن فتلغى عن العمل بعد التخفيف نحو مشي
زيد لكن بكرًا عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت بلكن للعطف لفظًا و
معنى فاجرت مجراها في الالغاء وذهب الاخفش ويونس الى انه يجوز استعمالها بعد
التخفيف ايضا وعلى هذا لو قال وقد تخفف فتلغى على الاكثر لكان اولي يكون
اشارة الى هذا الاختلاف وليت للتمتي اي لا نشاء التمتي وهو طلب حصول شي على
سبيل المحبة نحو ليت هذا عندنا وليت ايام الشباب تعود واجازا القراء ليت

زیداً قائماً بنصب الجز عين على تقدير فعل من التقى كما أشار اليه بقوله بمعنى اتقى او
تمتيت زيدا قائماً وهذا الفعل متعد الى مفعولين الجز ان منصوب بان على اللفظة
بعد ليت عند لقراء واجازة الكسائي ايضا ولكن بتقدير كان اي ليت زيدا قائماً
فقايماني هذا المثال منصوب على انه خبر كان المتقدمة عند الكسائي وهذا من مواضع
وجوب حذف كان عند واجازة المحققون ايضا لكن نصب الجزء الثاني على
الحالمة عندهم وهذا من مواضع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين فيعلم من
هذه انهم اتفقوا على اجازة ليت زيدا قائماً لكن اختلفوا في توجيه نصبه لعل

[illegible]

الفرق بين الحق والباطل

کند ملک

حرف العطف

جمله فی زید و عمرو ای صدرا لجمعی عنهما سواء کان زید المعطوف علیہ متقدما فی
 الجمعی اذ کان عمر المعطوف متقدما فایقوال الله تعالی واخلوا الباب سجدا وادعوا
 حطة و فی موضع اخر و قولوا حطة واخلوا الباب سجدا و الفاعل للترتیب بلا
 مهلة ای بلا تراخ بین المعطوف والمعطوف علیہا حقيقة نحو قام زید فقام عمرو
 وهذا انما یقال اذا کان زید المعطوف علیہ متقدما فی القیام علی عمر المعطوف
 وکان هو متاخر فایقوال بلا مهلة ای مع وصل عادة نحو قوله تعالی واخلوا
 العاکلة مضطربة فاخلوها عظاما ماء ااتزل من السماء ماء فتضرب الارض
 مضطربة و تفر للترتیب بمهلة ای بتراخ و بلا وصل نحو دخل زید فدخل خالدی ثم
 دخل خالد فی الدار هذا اذا کان زید المعطوف علیہ متقدما فی الدخول و یقال
 و بینهما مهلة ای و ینزل المعطوف المعطوف علیہ تراخ و قد یجمی ثم یلزم التعظیم نحو قوله
 تعالی کما اذ ربک ما یؤمر الذین و قمر کما یؤمر و تعلمون و قد یجمی ناشئة عند
 الاختصار نحو قوله تعالی ثم تاب علیهم لیتوبوا و قبلها ما یفعل الامر و حقه کما تم امثله
 فی الترتیب و المهلة الان مهلة ای مهلة حقه اقل من مهلة ثم یمکن حقه متوسطا بیز
 الفاعل و ثم و شطه ای شرط حقه ان یمکن معطوفها ای معطوف حقه الخلاف المعطوف علیہ
 لکونها للغاۃ اتفق النحاة علی ان حقه العاطفة یجب ان یمکن معطوفها و اخلوا فی المعطوف
 علیہ حقيقة حقه یخرج الصبح و لا ینصب فی قولک تمت الباریحة حقه الصبح قال النحوی
 ان ما بعد العاطفة یجب ان یمکن جزءها قبلها او ما دل علیہ ما قبلها و اما
 الجارة فلا کثرون علی تجویز کون ما بعد ما متصلا یاخر جزءها قبلها کما فی
 الباریحة حقه الصبح انتهى کلامه بهذا التصريح یوجب ان یمکن ما بعد جملة العاطفة
 جزءا ما قبلها حقيقة و لا یکفیها الجملة باعتباریة و بانها تجوز فی تمت الباریحة حقه
 الصبح ان یمکن فیه حقه عاطفة و یمکن الصبح منصوبا و انما الخلاف فی جواز جزمه
 فجاز عند الجمهور و ن السیرا فی مع جماعة و هی ای حقه تفسید قوته فی المعطوف نحو
 مات الناس حقه الانبیاء و قدم البکیش حقه الامیر و تفسید ضعیفا فی المعطوف نحو قدم
 الحاج حقه المشاة ای قدم رکیبان الحاج حقه رجالهم و او و اما امر ثلثتها ای
 ثلثتها هذه المحرو و مشترکة فی کونها اثبوت الحكم لاحد الامور و اول الامر حال کونها

بأنه و انما

مقصود

لا يعيننا في غير معتز في علم المتكلم واكتفى لهم ربا قل متكلا يد منه فلم يقل و
 الامور وكن الفعل في غير موضع من هذا المختصر حيث قال الكلام وانطق كل متيز واذا
 تنازع الفعلان نحو مرت برجل او امرأة اي مرتت بواحد منها من غير تعيين و
 هذا في او التي للشك واما الحق للتفصيل كما في التفصيل التي لانها ما فاتها السبعين
 في علم المتكلم لا انه يجوز ان يكون مقصودا ان يبين المعين المشترك بين جميع هذه
 الحروف الثلاثة بخلاف التفصيل لانها ما فاتها لا يجز بان في امر و هذا سقط ما قيل
 من انها جاءت لكل الامر في قوله تعالى لا تطعمهم منهم اشيئا او كفؤا لا ته عنه تقدير
 التسليم كان كلاما في المعنى المشترك بين الحروف الثلاثة فانه غير جار في امر و اما
 ما اجاب به بعضهم من انها في الية الكريمة مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها و
 العموم مستفاد من وقوع الاحد لهما في سياق النفي فلا يدفع الاشتباه لانهما وان
 كانت واقعة لاحد الامرين والصوم لزم من دخول النفي لكونها ليست لاحد
 الامرين لا يعين في علم المتكلم وقد يحتمل او ينعى الى ولا كما امر و به بل نحو قوله تعالى
 وادسلعه الى سائلة الق او يزيدون كما اشار الى الفرق بينا قلا او بعدا شرا كما في
 المعنى بقوله واما انما يكون حرف عطف انما انقد ما اي اما العاطفة انما اخرى وانما يلزم
 ذلك تنبيهنا من اول الامر على ثبوت الحكم لاحد الامرين نحو العلة انما زوج واقا ف ويحذور
 بتقدم امرا على او نحو زيد اما كاتب واقى ويجوز ان لا يتقدم امرا على او نحو زيد كاتب او
 اتقى ثم يقل امرا على المعطوف عليه دخول الواو عليه بوجهين ليس حرق عطف
 كما ذهب اليه ابو على الفارسي والقطعم بكونها للشك مثل او بوجوب انها حرق عطف كما
 ذهب اليه الجمهور ثم اشار الى تحقيق معنى ام للفرق بينهما وبين او واما بقوله واما على قسمين
 احدهما متصلة وهو اي امر المتصلة وتذكر الصهير باعتبار ما ذكره لا تانيت امر غير
 حقيقة ما اي حرف يسأل بها اي بنات الحرف فالصهير المحرر وراجع الى ما باعتبار المعنى عن
 تعيين احدا لامر يزاحل ان السائل بها يعلم ثبوت احدهما اي احدا لامر يزاحل
 كونه مبهما اي غير معتز في علمه بخلاف او واما اي وهذا متلبس بها لفتها فاق
 السائل بها اي با واما لا يعلم ثبوت احدهما اي احدا لامر يزاحل لا معينا
 ولا مبهما وتستعمل اي امر المتصلة بثلاث شرط الاول ان يقع قبلها

رميت

ای قبل امر المتصلة همزة ای همزة الاستفهام دون هل لان الهمزة غريقة
 فی الاستفهام والمراد بالهمزة اعظم من ان يكون لفظاً نحو ازيد عندك امری وَاَوْتَقِدْ
 كقول الشاعر شعری لعمری ما درى وان كنت دارياً - يسع رميت الحجر اربثان
 ای ایستج بخلاف اَوْ وَا مَا فاته لا يلزم ان يقع قبلها همزة والشرط الثالث ان يليها
 المتصلة ای يقع بعدها لفظ مثل ما ای مثل لفظ لی الهمزة ای يقع بعدها الهمزة اذ كان
 بعد الهمزة اسم مفرد فكذا يكون بعد اسم مفرد كما قرئ مثلاً وان كان الهمزة
 فعل ای جملة فعلية فكذا يكون بعد ها ای يكون بعد فعل نحو اقام زيد مرقد وكن اذا
 كان بعد الهمزة جملة اسمية فكذا يكون بعد فعل اسمية نحو ازيد عندك امری
 بخلاف اَوْ وَا مَا فاته لا يلزم فيه ما ان يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة واذ كان كذلك
 فلا يقال اريت زيد امری بد ولا الفعل بعداً ثم مقابلة الهمزة لان امری هذا
 التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة لان ما يليها اسفروى الهمزة فعل فلا
 يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هن اما ذهب اليه المصرح وهو ما اختاره
 الشيخ ابن حاجب وذهب سيبويه الى انه جائز حسن ولعله اعتبر بالمعنى
 اذ المعنى اريت زيداً امری ثم لا وجد ان يقال زيداً اريت امری الا زيداً من اول
 الامر بات المطلوب تعينت احدهما ولم يجز زيد عندك امری بخلاف الهمزة الرفع الشد وذو
 الشرط الثالث ان يكون احدهما من المستويين حقيقة اي ثابتاً عند المتكلم
 مبهماً وانما يكون الاستفهام ای استفهام المتكلم عن المخاطب عن التعيين ای عن طلب تعيين
 احد المستويين بعد التحقق فما عندك لكذا ای فلا جلالاً لها لطلب التعيين بعد العلم
 بثبوت احد المستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب امری جواب هذا القول ای
 ما يسأل بها بالتعيين ای بتعيين احد المستويين لان الاستفهام عندون نعم أو لا لعدم
 افادتهما للتعيين فاذا قيل ازيد عندك امری فاجابه ای جواب هذا القول بتعيين
 احدهما فيقال في الجواب زيداً وعمری ولا يقال نعم أو لا بخلاف ما اذا سئل يا ابا عبد الله
 فاذا قيل اجاءك زيداً وعمری أو جاءك زيداً وعمری يصح جوابهما بنعم أو لا لان المطلوب
 بالسؤال ان احدهما لا يعينه جاءك والثاني منقطعة وهو يكون بمعنى بل مع الهمزة ای
 للارضاب عن قول والشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد بحثي لجرد الارضاب ان كان ما بعد

تعيين

مقطوعاً به كقوله تعالى أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ يَتَّبِعُ إذا معناه الاستفهام منها
أو كان ما بعدهما مشتركة على حرف الاستفهام كقوله تعالى أَمْ هَلْ نَسْتَوِي لَطْمَٰتُ الْأَعْيُنِ وَمَا
رايت شيئاً أي صورة من بعيد قلت بعد رويتها أنها أي الشجر وتأنيت الضمير باعتبار
الصورة لا بل على سبيل القطع أي على وجه اليقين لا قلت لأنها أي اعتقدت أنها بل
بلاشك ثم حصل لك شك أنها أي الشجر شاة لأنك إذا قرئت منها علمت أنها
ليست بأبل وأعرضت عن الأخبار فقلت بعلمك شك في كونها أبل أم هي شاة تقصد
الأمرين لا أخبار الأول وهو أنها لا بل ولا استيناف أي لا ابتدأ بسؤال
آخر وهو أنها شاة معناه أي معنى قولنا هي شاة بل هي شاة أم شيء آخر وأعرض
على قولهم لا بل أم هي شاة بأنه عطف لا نشاء على إيجاباً وقد تفقوا على عدم جواز
هذا العطف وأجيب بأنه استفهام مستأنف فلا يلزم عطف لا نشاء على الإيجاب فيه
نظر لا تخيل لمعنى هذا أن لا يكون أم المنقطعة من حروف العطف بل يكون من استيناف
الكل في عملها منها فالصواب أن جوابه بعض الفضل حيث قال يجوز عطف لا نشاء على
الأخبار يتأويل الفقرة ويجوز عطف قصة على قصة سبباً في مقام الإضراب وأعلم أن المنقطعة
لا تستعمل إلا في الخبر كما مر مثاله وهو قوله أنها لا بل أم هي شاة أو في الاستفهام نحو
أعندك زيد أم غيري وسألت أو لا مفعول فيه لقوله سألت أي زماناً سابقاً ووقتاً تاهياً
من حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الأول وأن اخبرت أي شئت في السؤال الآخر
عن حصول غيري ولا دليل ولكن جسيماً أي جميع هذه الخبر والثلاثة مشتركة في كونها
لثبوت الحكم لأحد الأمرين معتنياً أي حال كون ذلك لأحد معتنياً عند المتكلم أم لا
فلنفق ما وجب أي ثبت من الحكم الأول أي المعطوف عليه عز الثاني إلى المعطوف فيكون
الحكم ههنا ثابتاً للمعطوف عليه من المعطوف نحو جاء زيد لا عمر فلا لا يعطف الثاني
الإيجاب فلا يجوز أن يقال ما جاء زيد لا عمر ولا يجوز معها إظهار الكل نحو ما جاء زيد
لا جاء عمر لثلاث يشبه بالهاء ولا يعطف بها إلا اسم والعطف على المضارع بها نادر ما
وقعت بعد غير ذي تأكيد النفي لا للعطف نحو ولا الضمير وتب للاضرار بل لا يلزم
عز الأول موجباً كان أو منفياً يعني لصرف الحكم عن الأول إثبات الثاني على عكس نحو
جاء زيد بل عمر ومعناه بل جاء عمر أي المنسوب إليه الجيبي وهو عمر ونحو ما جاء زيد

بل عمر ومعناه عند الجمهور بل جاء عمر و ج يكون بل للاضراب عن نفي عجبي زيد
الى اثبات عجبي عمر ومعناه عند ملير بل ما جاء عمر وهي حينئذ يكون لبيبا من
نسبت اليه عدم الجعبي في عطف الجمل بمعنى ترك الأولى ولاخذ في الثانية نحو قولنا
أمر يقولون أن نرى بل هو الحق من كذا ولا يعطف بها في الاستفهام في المفردات فلا
يجوز ان يقال اقام زيد بل عمر ولكن للاستدراك قد عرفت معنى الاستدراك في المثالين
ههنا ويلزمها أي لكن النفي فلا يستعمل بل نه لا نه للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
ويكون النفي اقلها نحو ما جاء في زيد لكن عمر جاء و بعد ها نحو اقام بكر ولكن خال لم يتم
تفصيل المقامات لكن في عطف المفرد على المفرد لزمن ان يكون النفي قبلها نحو ما جاء زيد
لكن عمر جاء وما رأيت احدا لكن عمر رأيت وهي ج نقيضة لا فتكون لاثبات ما نفي ولا ال
والعطف الجمله على الجملة لزمن ان يكون النفي قبلها و بعد ها وهي ج مثل بل في
اثباتها بعد النفي ولا يجاب بنفي ما بعد ها نحو ما جاء في زيد لكن عمر قد جاء وجاء زيد لكن
عمر الجعبي ففي جميع الصور لا تستعمل لكن ومن النفي ثم افرع من بيان حروف العطف في
في بيان حروف التنبيه فقال فصل حروف التنبيه ثلثة قل بعض المحققين الظاهر انها
ليست حروف المعاني بل هي صيغ وضعت لغرض التنبيه فلا يليق ان تجعل من قبيل حروف
الزيادة أو البغية الهزة وتخفيف اللام واذا نفي الهزة وتخفيف الميم وها صغرت هذه الثلاثة
لتنبيه المخاطب وايضا ظه قبل شرح في الكلام لئلا يفوت أي المخاطب في هذا الكلام
الذي يليق المتكلم اليه ولا ينقل عنه ويحكم في ذمه ولذلك
سميت هذه الحروف للتنبيه لان كونها في صلب الكلام سكوها المتصلة
باسم الإشارة فانها تقع حيث تقع اسم الإشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الإشارة
فهي تقع في صدر الكلام ايضا نحو قوله تعالى انتم أو آذوا والاصل انتم هو لا ولا واما
لاتن حلات الاعلى الجملة لانها وضعت لتأكيد وضهور الجملة تفهم بها الكلام لا يفاظ السامع
اول تنبيه عليه فلان خلا الاعلى الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى الا انهم
هم المفسدون وكقول الشاعر تدعرا ما والذي انكبي واضمحك والذى اما مات
واخيه والذي امره الا كثر البيت لا في لصح لهن في يقسم بالله تع واما التنبيه فما لو اد
للقسم والباقي من الكلام صلات الموصولات ولا يستشهدا على ما للتنبيه دخلت الجملة

حروف التنبيه

الاسمية أو فعلية نحو لا تفعل وأما لا تفعل والثالث اي الحرف الثالث من حروف
التنبيه وهو ما تدخل على الجملة مثل الذم اسمية نحو ها زيد قائم أو فعلية نحو ها
افعل كذا والمفرد اي تدخل على المفرد الذي يكون اسماً لاشارة نحو هذا وهو كذا هذا اي تارة
 هذه الحرف وتلثها تدخل على الجمل كلها وتدخل على خاصة على المفردات من اسماء
 الاشارة تفعل ما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال
فصل حروف النداء الخمسة يا ويا وها وها ويا وها

حروف النداء

البياء والهمزة المفتوحة يستعملان للتقريب لنداء القريب ويا وها يستعملان للبعيد
 اي لنداء البعيد ويا ايها اي احد جميع حروف النداء كما شرع بقوله اي يقع للتقريب للبعيد
 وفي بعض النسخ ويا لها ولم توسط فان قلت ينبغي ج ان لا يقال يا الله ويا رب
 لا لله تعالى اقرب اليه من حمل الوريد قلت اما ذكر يا في اسم الله سبحانه
 استقصاء من القائل واستبعاد العزم مظان القبول ثم اعلات يا كما انما عمتها
 بحسب المعنى كذا لك ايها بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفاً ومن كورة و
 لا يحذف من حروف النداء غيرها ولا ينادى اسم الله تعالى واسم المستغاث الا ب
 ولا يندب الا بيا او يا وقد مر احكام المنادى في قسم الاستعمال تعاد بغير ما فرغ
 من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال

حروف الايجاب

فصل حروف الايجاب ستة تعمرو بلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل تفعل
 وسكون اللام و يا خير بكسر الراء وقد تفتح واو بكسر الهمزة وتشديد النون اقامت فيهم
 اربع لغات فتح النون والعين و هو المشهورة وفتح النون وكسر العين وكسر النون و
 العين وانهم يقرءون العين المفتوحة حاء فلتقرير كلام سابقاً لتبشيت مضمون
 مثلاً كان الكلام السابق او منفياً استغها ما كان او خبراً انتهى في جواب الغامر زيد معنى قل
 وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد بل يختص بايجاب ما نفى قبله يا بابتداء جملتين
 الكلام السابق يعني انها تنقض نفياً سابقاً وتصيرة اثباتاً سواء كان ذلك النفي استغها ما
 اي متصلاً بأداة الاستغها كقوله تعالى الست برتكلم قالوا بلى فمعنى بلى في باب
الست برتكلم بل انت ربنا او خبراً كما يقال لم يقم زيد قلت بلى قد قام زيد و
 ينبغي ان يعلم ان كان المراد بالايجاب في قوله حروف الايجاب النفي السابق لا يشمل

نعم لانها ليست لايجاب النفي بل هي لتقرير ما سبق مثبتا كان او منقيا وان كان المراد
 به اثبات ما قبلها اي تقرير قبلها او تنبيه اثباتا كان او نفيا لا يشمل بكلي لانها
 ليست لهذا المعنى بل هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق
 والايجاب لكان اشمل واي للاثبات بعد الاستفهام وذهب بعضهم الى انها
 تأتي لتصديق الخبر ايضا وذهب ابن مالك الى ان اي بمعنى نعم وهذا يخالف لما
 ذكره المصنف والشیخ ابن الحاجب رحمه ويلزم ما القسماي لا تستعمل الا مع القسمين
 غير ان يصرح بفعل القسم بعد ها كما اذا قيل هل كان كذا قلت في جوابه اي والله ولا
 يقال اي اقسمت والله وجامر اي الله يحذف حرف القسم ويضرب الله الا اذا كان
 قبله ها التنبيه نحو اي ها الله والارنه حينئذ حجر وركه لا خير لينا بتهامنا بالحجار في
 اي ها الله واذا كان مجردا عن ها التنبيه ثلثا واجما حد ها حدث الباء
 لا التقاء الساكنين والثاني في فتح الباء وليد فتح اجتماع الساكنين وخفت الفتحة والثالث الجمع
 بين الساكنين مباينة في المحافظة على حروف الايجاب بصون اخرها من التهييل والحق
 وان كان يلزم من التقاء الساكنين على غير حد ها لكونها في كل تنبيه اجزاء لهم كما في كل
 فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حد ها وهذا ايضا من خصائص لفظ الله واجل وجيز
 وان ثلثتها اي ثلثة هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر مثبتا او منقيا
 فلا تقع بعد الاستفهام كما اذا قيل جاء زيد قلت في جوابه اجل او جيزا وان اس
 اصداقت في هذا الخبر وقال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الخفض وهو يقول ان
 نعم في الاستخبار احسن وجيز في الخبر وقيل ان جيز لا سرقسم للعرب فيقال جيز
 لا فعلين كن بمعنى حقا وقيل معناه الاعتراض والقرار بدخول التنوين عليه وقد جاء
 ان لتصديق الدعاء ايضا اقول ابن زبير حين جاءه ابي فسأله شيئا فلم يعطه
 فقال الامر لي لعن الله ناقة حلتني اليك فقال ابن زبير جوا بلاق وراكبها اي
 لعن الله تلك الناقة وراكبها ثم افرغ عزيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال
 فصل حروف الزيادة سبعون وان وقا ولا و والياء واللام المراد بالزيادة فلا يتغير
 به معنى الاصل حتى يكون وجوده وعن متساين وليس معنى زيادتها ان تكون واقعة
 بالزيادة ابل بعض انها حيث وقعت كانت زائدة بل لها في تنصيف بالزيادة ان شأنها

فان الزيادة

ان تزداد بمعنى انه اذا زيد زيادة حروف في الكلام زيدت حروف منها ولهذا سميت بحرف
 الزيادة وتسمى حروف الصلة ايضاً والمقصود من زيادتها في الكلام التأكيد والقصاحة
 او كلاهما او غير ذلك فان يكسب الهمزة وسكوز النون والفاء للتفسير تزداد
 زيادة حاصلة مع ما التافية كذا في التأكيد النفي نحو ما ان زيد قائم وكهل الحشان
 شعر وان قد كنت محمداً اي ما لي . لكن من حيث مقالتي بمحمد عليه السلام وقال
 بعضهم انما ان التافية دخلت عليها ما التافية لتأكيد النفي هذا ضعيف لكرهتهم اجتماع
 حرفي اصليتين بمعنى واحد لهذا يجوز ان يقال ان لم زيد ولا ياء الرجل وتزداد مع ما
 المصدرية قليلاً نحو انتظر ما ان يجلس الامير اي على جلوس الامير وكن تزداد ان مع ما
 الرسمية كقوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه ومع الالتباس نحو الان قل
 زيد وتزداد ان مع ما التينية نحو ما ان جلست جلست ان بفهم الهمزة وسكوز النون
 تزداد زيادة حاصلة مع ما كذا وكذا كقوله تعالى فليكن ان جاء البشير قال في الضار ان قد
 تكون صلة ما نحو فليكن ان جاء البشير وقد تكون نافية كقوله تعالى وما لهم ان لا يعن بهم
 الله اي لا يعن بهم فجعل الواقعة بعد ما مقابلة للزائد ووجه خفي وضع منه موضع
 ان لم يبد كروية وتزداد ان بيزلوا القسم المقدم عليها نحو والله ان لو قمت قمت وتزداد ان مع
 كاف للتشبيح قليلاً نحو قوله كان ظبيته وما تزداد زيادة حاصلة مع اذا ومتى واي واي و
 ايان واي واي شرطيات اي حال كوز هذا الكلام ادوات الشرط وقيل اجتزأ عما اذا
 لم تكن شرطيات فان ما تزداد مقعماً وايجاء استعمالها على وجهين كما تقول اذا ما صحت
 صحت ولكن البواق نحو متى ما تخرج اخرج واياً ما تضر بضره قال الله تعالى اياً ما تدعونوا
 فله الرسم المحسن واياً ما تجلبسوا جلبسوا وقوله تعالى افا كثر منكم من هاتريك
 فاما انما فن في فعل انما نون التأكيد فالبكوار الفعل ولي بالتأكيد من حيث
 انه المقصود من الحروف ونحو ما تقسم اقسام بلا نون التأكيد قليلاً وتزداد ما بعد
 بعض حروف الجزاء نحو قوله تعالى فيما رحمة من الله وعظماً قليل وميتاً
 خطيباً ايهم اعجز فتوا وانما قال وبعد بعض حروف الجزاء لانها تزداد
 بعد جميع حروف الجزاء وزيادة ما مع التاكيد كقوله تعالى ما اكلوا تطيقون ونحو عظمت
 من غدا جرم وقيل ان بعد حروف الجزاء المضاف تكثر مجرورة والمجرور بعد هابل

له وقطعة من الشعر البيت تمامه درو نما توافقتا بوجه مقسمه كان ظبيته طوفا ضار السـ
 اي صليل
 اي الدليل من زيارتي شجرة السلم
 اي شجره

وَأَمَّا قَوْلُهُمَا فَكُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرَ نَبِيَّ إِيَّاهُ أَغْبَدُ وَاللَّهُ فَتَفْسِيرُ الْأَمْرِ الْقَوْلُ وَتَبْنِي
 أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَا بَعْدَ الْكَلِمَةِ الْمَقْدُورَةِ لَيْسَتْ مِنْ صِلَتِهَا قَبْلَهَا بَلْ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِدُونِهَا لِإِحْتِجَاجِ مَنْهَجِهِ
 لِلتَّفْسِيرِ بِهِمْ لِلْقَدْرِ وَقَوْلُهُ تَعَرَّ وَاجْرُدْ عَنْهُمْ أَنَّ الْحَجْلَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَيْسَ أَنَّ فِيهِ مَقْدُورَاتٍ
 قِيلَ إِنَّ الْحَجْلَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ خَيْرٌ لِلْمَبْدَلِ وَالْمَقْدَمِ فَإِذَا عَقِلْتَ مَا كَرِهْتَ أَنْ يَجُوزَ أَنْ يَفْسَرْ بِهَا
 مَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَمَا فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَلَفْظُ الْقَوْلِ الصَّرِيحُ وَقَالَ ابْنُ الْمَالِكِ الْغَالِبُ فِي
 أَيْ أَنَّ تَكُونَ تَفْسِيرُ الْغَيْرِ مَعْنَى تَقَرُّنًا أَوْ غَيْرَ بَيَانِ حُرُوفٍ لِلتَّفْسِيرِ شَرْعٍ فِي بَيَانِ حُرُوفِ
 الْمَصْدَرِ فَقَالَ فَصَلَّ حُرُوفَ الْمَصْدَرِ أَيْ الْحُرُوفَ الَّتِي تَجْعَلُ الْجُمْلَةَ فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ وَالْإِضَافَةِ
 بِأَدْنَى مَلَاسِيَةِ ثَلَاثَةٍ وَزَادَ بَعْضُهُمْ كَيْ تَكُونُ فِي حُرُوفِ الْمَصْدَرِ وَأَنَّ بَقِيَّةَ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفَ النُّونِ
 وَأَنَّ بَقِيَّةَ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدَ النُّونِ وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْفَعْلِيَّةَ أَيْ يَخْتَصُّ بِهَا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ
 فَاتِّمَامُهَا لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَيْهَا فَتَجْعَلُهَا فِي حُكْمِ الْمَفْرُوعِ مَا كَقَوْلِهَا وَصَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْحَمُونَ
 بِمَا رَحَّبَتْ أَيْ بِرَحْبَتِهَا بِضَمِّ الرَّاءِ مَصْدَرٌ رَحَّبَ عَلَى زَنْ كَرَمًا وَمَعْنَاهُ لَا تَسْأَعُ
 وَقَوْلُ الشَّاعِرِ تَسْعُ يَسِيرُ لَمْ يَرَوْهَا أَذْهَبَ النَّيَّابُ كَمَا كَانَ ذَهَابُهَا كَرَمًا بِأَيْ خَابَهَا
 وَأَنَّ لِحُوقِ قَوْلِهِ تَعَالَى فَمَا كَانَ جَوَابَ تَوْبِهِ إِلَّا أَنْ قَالَ أَوَيْ قَوْلُهُمْ وَأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا اسْمِيَّةَ أَوْ يَخْصُصُ
 الْجُمْلَةَ لَا اسْمِيَّةَ فَاتِّمَامُهَا لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَيْهَا فَتَجْعَلُهَا فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ لِحُوقِهَا لِحُوقِهَا أَنْ كَرَمَ
 فَأَكْمَرُ أَيْ قِيَامُكَ لَوْ فِي مَعْنَاهُ أَنْ أَمَكَرَ لِحُوقِهَا عَجَبِي أَنْ زَيْدٌ أَخَوْتُ أَيْ تَكُونُ زَيْدٌ لَكَ ثَلَاثُونَ تَعَالَى
 قَدْ دَرَسْتُ لَكُنْ خَوْقُ قَوْلِهِ تَعَرَّ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامُ أَيْ لَوْ تَبَدَّلَتْ كُلُّهَا فِي الْأَرْضِ
 وَهَذَا عِنْدَ سَبْيِ وَيُوجِبُ وَاجْزَاءُ بَعْدَ الْمَصْدَرِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بِضَمِّ الرَّاءِ أَيْ حُكْمُهَا أَنْ يَخْتَصُّ بِهَا
 أَنَّ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَحْفُوفَةً وَلَمْ تَلْحَقْ بِهَا الْكَافَةُ وَهِيَ إِذَا خَفِضَتْ أَوْ لَقِيَ فِي جَوْزٍ
 فِيهَا الْأَسْمِيَّةُ وَالْفَعْلِيَّةُ ثُمَّ مَا أَوْ غَيْرَ بَيَانِ حُرُوفِ الْمَصْدَرِ شَرْعٍ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّخْفِيفِ فَقَالَ
 فَصَلَّ حُرُوفَ التَّخْفِيفِ حُرُوفَ تَبْدِيلِ عَلَى تَخْفِيفِ الْفِعْلِ تَخْرِيفُهُ أَرْبَعَةٌ هَلَا وَالْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ
 بِأَيِّ هَذِهِ الْحُرُوفِ صَدْرُ الْكَلَامِ لَا تَبْدِيلُ عَلَى مَنْعٍ مِنَ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ فَوَجِبَ التَّخْفِيفُ بِهَا لِيُعْلَمَ
 فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنْ كَوْنُ الْكَلَامِ مِنْ ذَلِكَ وَمَعْنَاهُ أَيْ مَعْنَى هَذِهِ الْحُرُوفِ وَحُثٌّ وَطَلَبٌ عَلَى الْفِعْلِ
 أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْمَصْدَرِ فَهُوَ هَلَا تَأْ كُلُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَوْ مَا تَأْتِيْنَا بِالْمَدْعَى وَمَعْنَاهُ
 لَوْ مَا تَوْفِيقِي لِي تَنْدِيمٌ وَتَوْفِيقِي عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ أَنْ حَلَّتْ عَلَى الْمَاضِي فَهُوَ هَلَا تَضَرَّيْتُ زَيْدًا
 وَجِئْتُ أَيْ حِينَئِذٍ دَخَلْتُ عَلَى الْمَاضِي لَا يَكُونُ مَعْنَاهُ تَخْفِيفًا إِلَّا بِاعْتِبَارِ مَا قَامَ

المصطلح
حروف

حروف التخييف
تكون الكلام من ذلك التخييف على

الفعل ولا تلحق حروف التحضیض الیه الفعل لان التحضیض وایحی انما یتعلق بیا الفعل
 کما فی کلمات الفعل انما یتعلق بیا الفعل لان التحضیض وایحی انما یتعلق بیا الفعل
 وقع بعد هاء ای حروف التحضیض اسم فیهما رفع علی فیهما معول یا ضار فعل بعد کما انقول
 لنضرب قوماً سوی زین منهم هلا زید ای هلا ضربت زیداً فزیداً معول منصوب
 بفعل مضمر بعد هلا قال الرضی اذا وقع الظرف بعد هاء فهو منصوب بفعل بعد هلا بفعل
 مقدر بعد هاء لتو شعمهم فی الظرف فنحو هلا یوم الجمعة زر تنی یوم الجمعة فیه منصوب
 بزین تنی وقد جاء الا سميته بعد هاء للضرورة کقول الشاعر شعر
 يقولون لیلی ارسلت بشفاعته الی خیر النفس لیلی شفیعها
 وجميعها ای حروف التحضیض من کية من الحروف غیر جزؤها التانی حرف النقی فی جمیعها الجز
 الاول حرف الشرط فی بعضها هو لو کما لو ما او حرف الاستفهام فی بعضها هو هلا او حرف المصدة
 فی بعضها هو لا کما لا و الا معنی ان سوی التحضیض وهو ای ذلک المعنی فتشاع الجملة التانیة
 لوجود الجملة الأولى نحو لو ارسلت هلاک عمر ای لو لا علی موجوداً هلاک عمر فیهما تشعياً لوجود
 ثم الفارق بین لو لا هذا و بین لو لا حرف التحضیض انک اذا قلت لو لا ضربت زیداً لم یکن
 واذا قلت لو لا علی لم یتیم حتی لم یجئ بقولک هلاک عمر حیث انک اذا کان لو لا المنص
 الاخر محتاج الی الجملة التانیة لانه ای اولی الجملة تین جملة اسمیة ابداً او لو كانت
 الجملة التانیة اسمیة او فعلیة وهذا اذا یقصد رخا المبتدأ الذی بعد لو لا الامتناعیه
 کما هو من حب البصر ینز و املا علی قل الکیسانی فالاسم بعد هاء فاعل لفعل مقدر کفی
 لو ارسلت هلاک عمر فهو علی هذا وان محتاج الی الجملة تین لکن لا یکن اولاً اسمیة و قل الفراء
 لو لا هی رافعة للاسم الذی بعد هاء ثم ما فرغ عن بیان حروف التحضیض شرع فی بیان حروف
 التوقع فقل فصل حروف التوقع قد سمیت بحروف التوقع لانه یجوز ان التوقع لا یضی
 فی ای قل اذا دخلت فی الماضی تکرر لتقریب الماضی الحال نحو قد ركب الأمير ای
 قبیل هذا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ولا جل ذلک ای ولان قد فی الماضی
 لتقریبه الی الحال سمیت حرفاً لتقریبه ای کما سمیت بحرف التوقع ولهذا ای ولا جل انما
 لتقریب الماضی الی الحال تلزم ای قد للماضی مع الماضی یصلح الی الماضی ان یقع
 لان الماضی الواقع کالما یقع علی زمان الحال لانه اذا قلت جلد فزید قد ركب بیه کان

ان
 حروف
 التوقع

الركوب مقدماً على المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زماناً فالترمت قبل المقربة
 الحال لتقريبه الى زمان الفعل فتحت زمانها حكماً لان التقريب من الشيء في حكم المقارب لذلك
 لا يصح وقوع الماضي حالاً فيما لا يصح استعمال قد فيه فلا يفقد مات الشيخ وقد لد في يوم
 كذا وقد قال فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا العدم القرب صحة استماع
 قد لايت ويل وقد يحتمل قد في الماضي للتاكيد بمرادة عز تقرب اذا كان ما دخل عليه
 قد جواباً لمزيسال ويقول هل قام زيد تفوز جواباً له قد قام زيد وفي المصراع عطف على
 قوله في الماضي اي وهي اذا دخلت على مصارع تكون للتقليل نحو ان الكذب قد
 يصدر في واق الجواد قد لا يخل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعالى قد يعلم الله
 اني بئس المفسدون ومنكم لو اذ او قد يحتمل قد في المصارع للتحقيق بمرادة عز معنى التقليل
 كقوله تعالى قد يعلم الله المعزوين ويجوز الفصل بينهما اي بين قد وبين الفعل اي وبين
 فعله بالقسم نحو قد والله احسنت وكقوله وقد لعمري بت ساهاً وقد يجوز والفعل
 بعد هاء اي بعد قد عند وجود قرينة عليه نحو قوله الشاعر ثم عرفت اني اترحل غير ان
 رجا بناءً لما تنزل برحلتنا وكان قد نى ماى وكان قد لتلبيت للناجعة وقوله اذ قيل
 ما يجوز وزن علم بمعنى قرب ويروى انف معناه واحداً يقرط تحالفاً الا ان الابل
 التي يسير عليها تنزل اي تنذهب برحلتنا فكان الشا نازها ذهبت برحلتنا اصححتمها
 على الرفع قال ثم لما فرغ عن بيان حرف التوقف شرع في بيان حرف الاستفهام فقال فصل حرف الاستفهام هو
 وهل واما اي لهذا حرفين صلب الكلام هما تدخلا على احد انواع الكلام وهو الاستفهام
 فوجب التصديق بهما ليعلم ان اول الكلام من ذلك النوع تدخلان اي وهما
 تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو اريد قائم في الجملة الاسمية وهل قائم زيد في
 الجملة الفعلية وقام زيد في الفعلية وهل زيد قائم في الاسمية ودخولها اي دخول
 وهل على الفعلية اي على الجملة الفعلية اكثر من دخولها على الاسمية وانما كان دخولها
 على الفعلية اكثر اذا استفهام بالفعل او في الاسم ولهذا كان تقد يراد اسم بعد
 الهنزة فاعلاً اذا كان بعد ما فعل احسن من تقد بمرادة مبتدأ كما تقول زيد قائم ثم
 اراهن ببيتين ما يكون الهنزة به اكثر التصرف في الاستعمال من هل بقوله وقد تدخل الهنزة في
 مواضع من الكلام التي لا يجوز دخول هل فيها اي في تلك المواضع وهي ربعة احدها ان تدخل

وكان
 حرف الاستفهام

الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحووا زيداً ضربت ولا يجوز ان يقال هل زيد ضربت والثاني
ان تستعمل الهمزة للانكار نحووا تضرب زيداً وهو نحوك ولا يجوز ان يقال هل تضرب زيداً
وهو نحوك والثالث ان تستعمل مع ام المتصلة نحووا زيد عندك امر عمر ولا يجوز ان
يقال هل زيد عندك امر عمر والرابع ان تدخل الهمزة على حروف العطف نحووا ومن
كان واكثر كان واكثر اذا ما وقع ولا تدخل عليها هل وهذا اذا لم تكن مع الهمزة
اما اذا كانت هل بمعنى الهمزة فهي تدخل على حروف العطف مثل الهمزة لموافقها
ايها ولا تستعمل هل في هذه المواضع اي المواضع الاربعة المذكورة اذ في الموضع الاول
فلنكون هل في الاصل بمعنى قد انحصرت بالفعل كقولنا هل اني على الدرس اي قد في اذا
وجدت الفعل بعدها تذكرت العهد السابق وملت اليه ولم تصل بغيره واذا لم تجد
الفعل بعد ما قصيرت ذاهلة عنه فلا يقر هل زيد خرج وهل زيد ضربت كما يقر هل زيد
خرج وقد زيد ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لمع وجود الفعل ههنا واذا في الموضع الثاني
فلا بد هل لا يستعمل فيما فيه معنى الانكار واذا في الموضع الثالث فلا يختص اصله بالمتصلة
بالهمزة لكونها الاصل واما في الموضع الرابع فلا بد الهمزة اصل في الاستفهام كما مر بنا ولو كان
اخص من هل لكانت اليق بكثرة الاستعمال فعلم ما ذكرنا الهمزة اعم تصرفاً في الاستعمال
هل فالي ما بيننا من وجوه دخول الهمزة في المواضع الاربعة المذكورة دون هل شارح قوله ههنا في
مسئلة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه هل بحث اي كلام وبيان بوجوب دخول الهمزة واستعمالها
في تلك المواضع دون هل بعد استراكتها في كونها في الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة
الى المداخل التي تكون هل مختصة بها فانها تختص باحكام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول الهمزة
فيها بغير وهي ان حروف العطف قد تدخل على هل والهمزة كقوله تعز هل انتم شاكرون
وهل يملك الا القوم النفسقون ويقرب منه اذ تقول ان كرمك فهل تكرمني اقول
هل تكرمني وتقول سلم اليه ثم هل تلتفت الى ويحيى هل وسائر كلام الاستفهام بعد ما ولا
الهمزة بعدها قال الرضي وتختص هل بحكميز دون الهمزة وهما كونهما للتقرير في الاشياء كقولنا
هل ثوب الكفار اي لم يثوب وقوله ههنا هل يزينك يا عمر واذا تها فائدتها
حتى جازان يحتمل بعد هذا الا قصد الايجاب كقولنا هل جازاء الاحسان الا الاحسان
وان تدخل لباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعد نحو هل زيد بقائم فاعلم من هذا التصريح

له وهو كونه
بمعنى قد انحصرت
بالفعل
فلا بد من دخول
على وان شئت
مولي فلا بد من
مع كونهما
اصلا في الاستفهام
مولي فلا بد من
على كونهما
مولي فلا بد من
ايها جازان
مولي فلا بد من

عليه حرف الشرط ما ضيأ سواء كان الماضي لفظاً نحو والله ان أنتيتني لا كرمتك
أو معني بان يدخل لعم على المصداق نحو والله ان لم تأتني لا هجرته تلك انما وجه ان يكون
مدحول حرف الشرط ما ضيأ لانه ما امتنع عملها في الجواب بوقوع جواباً للقسم بكونه
ما ضيأ في الشرط لعل يعمل فيه ايضاً ليتوافق في عدم العمل حينئذ اي حين اذا كان القسم
في اول الكلام وتقدم على الشرط تكون الجملة الثانية في اللفظ جواباً للقسم لا جزاء للشرط
لانه يلزم ان يكون الجواب محزوناً وغير محزون وهو مستحيل وتكون في المعنى جواباً للقسم
الشرطي جميعاً اما كونه جواباً للقسم فلا يكون اليقين عليه اذ كونه جزاء للشرط فلا يكون معروضاً
بالشرط فلذلك اي فلاجل ان الجملة الثانية تكون حينئذ في اللفظ جواباً للقسم لا جزاء للشرط
وجب فيها اي في الجملة الثانية ما يجنب جواب القسم من اللام ونحوها اي نحو اللام من ان اذا
كان جواب القسم جملة موجبة وما لا اذا كان جواب القسم جملة منفية كما رأيت ذلك
في التاكيد الذي كونه دائماً اذا وقع القسم في وسط الكلام فتقدم الشرط او غيره عليه جاز
ان يعتبر القسم بان يكون جواباً له اي للقسم ويلزم ان يكون الشرط ما ضيأ نحو وان أنتيتني
والله لا تبيات وجا أن لا يلغى بجعل الجواب جواباً للشرط ولم يجز ان يكون الشرط ما ضيأ يصير
القسم لغو نحو وان أنتيتني والله انك واما التفصيل ما ذكره جملة نحو قول تعزيمهم ثم شقي
وسعيد واما الذين سعدوا ففي الجنة واما الذين شقوا ففي النار الا انهم لم
يلزموا عند ما تقول تعزيمهم واما الذين شقوا في قولهم ثم شقيهم لا يلية حيث لم يرد كذا في قولهم
يفهم من هذا المقام ولن اقل بعضهم الزوال في شقوت في تقيد بوقوع الزوال في شقوت في العلم والصحيح
انها غير لازمة اصلاً لا لفظاً ولا تقديراً ويبدل على ذلك صحة ان يقرأ اما تأفقت فعلت
هذا ويستكت وقد تكون اما التفصيل ما اجل في الذي هو ان يكون معلوماً عند المخاطب
بواسطة القارئ وقد تكون للاستينان من غير ان يسبقها بحال كما في الواقعة
في اوائل الكتب قال الرضي قد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرأ ذلك اذا
كان ما بعدها التاء واصل ونهياً وما قبلها منصوباً او مفسراً به فلا يقال زيداً فضررت
ولا زيداً فضررت بتقدير ما أتت اذ وقع في توجيهه اذ في اوائل الكتب من قولهم سعدت
بتقدير ما أتت فضررت بتقدير ما أتت في توجيهه اذ في اوائل الكتب من قولهم سعدت
السؤال ظاهر اي في جواب اما الفاء ويجب ايضاً ان يكون الاول سبباً للثاني فوجب الفاعل

له كلمة اما اولها
الصورة في التفصيل
المراد على ما ذكره
في قوله
الصورة لا يلزم
هذا انما هو عدم
فقد في التفصيل
موقعه في قوله

فی جوابه وسببیه الاول للثانی لان ذلک یحکم بکونهما کامة الشرط ویدل علی ذلک
 ولم یحکم بکون اذا و حیث للشرط مع انه یقال حیث زید لقیت فاما کرمه ولا ذانطام
 کثیره فی القرآن لعد من لزومها بل جعلوها حیث یجئ بالفاء ظرفین جائزین فی الشرط و یجب
 ان یحذف فعلها ای فعل اما الذی دخلت فی علی مع ان القدر لا یدل علی الشرط من فعله ای
 مؤن یدل علی فعل ذلک ای وجوب حذف فعلها لیکون حذف الفعل تنبیها علی المقصود
 من التفصیل بها ای بامّا حکم الاسم الواقع بعد ای بعد ان قال الفعل فحوماً تا زید
 فمنطلق تقدیر ای تقدیر هذا الكلام مما یشترک من شئ فزید منطلق عن فعله لان
 هو الشرط وهو یکنز و حذف ایضاً الجمله المجرده هو من شئ واقیم امّا مقامهما حتی یقی
 امّا فزید منطلق واما المیناسخ حول جزو الشرط علی فاعجزاء نقلوا ای النسخة الفاعل علی
 الجزاء الثانی وهو منطلق ووضعهوا الجزاء الاول وهو زید بین امّا والفاء عوضاً عن الفعل
 المحذوف لئلا یزول التوالی بین و بین جزئی الشرط والجزء فصلاً و امّا زید منطلق
 ثم ذلک الجزاء ای الجزاء الاول وهو الاسم الواقع بعد هاتان کان صلیحاً
 لا یتبدل ای لکونه مبتدأ بیان لم یکن ظرفاً و ای ذلک الجزاء مبتدأ کامر مثاله والا ای وان
 لم یکن ذلک الجزاء صلیحاً لا یتبدل و بیان کان ظرفاً فاعمله ای فاعمل ذلک الجزاء مما یشترک بعد
 الفاء فحوماً تا یوم الجمعة فزید منطلق منطلق عام فی یوم الجمعة ناصبته علی لظرفیه تعلم
 ان النسخة اختلفوا فی ان الاسم الواقع بعد قائل هو جزء من جزئیه حیث جوابها ام لا فذهب ببویه
 الی انّه جزء مما فی حیث جوابها مطلقاً سواء کان مرفوعاً او منصوباً و سواء کان بعد الفاء الجزاء یمنع
 التقدیر ام لا و هو المختار عند النحویین حیث التخصیص بالذکر و ذهب ابو العباس المتبرّد الی انّه
 لیس جزء مما فی حیث جوابها مطلقاً سواء وجد یا یمنع التقديم او لا امتناع عمل فی جزئیه
 فیما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف و سواء کان مرفوعاً فحوماً تا زید منطلق تقدیر و اما ذکر
 یوم فی یوم انطلق فهو منطلق او منصوباً فحوماً تا یوم الجمعة فزید منطلق تقدیر و اما ذکر
 یوم الجمعة فزید منطلق و هذا مرد و کذا لا یجاز النصب فی الاول بتقدیر و ذکر و الرفع و الثانی
 بتقدیر حصلاً لانه غیر جائز اتفاقاً و ذهب المازنی الی انّه ان کان جائزاً للتقديم علی جوابها
 بان لم یوجد ما یمنع التقديم فهو من قبیل القسم الاول والا فهو من قبیل القسم الثانی و یمنع انّه
 لیجوز حصلاً فی حیث جوابها بل هو معمول الفعل المحذوف فحوماً تا یوم الجمعة فان زید منطلق

افرد

درایه

لا متناع عمل فابعد هافما قبلها كونها مقتضية لصدر الكلام ثم لما فرغ عز ثبوت الشرط
 شرع في بيان حرف الرفع فقال فصل حرف الرفع كلاً وضعت لرفع المتكلم وردعه اي
 منع عما يتكلم به تقول لمن قال لك فلات يعضك كلاً اي ليس الا مركزك ذلك حرفاً للتنبيه
 على الخطأ كقوله تعالى فيقول ربي انا نزلت كلاً اي لا يتكلم بهذا الكلام فانه اي الامر ليس
 كذلك اي كما تقول لا لله سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكره من الكفار قد يضيق
 على من يكره من الانبياء والصالحين لا يستطاع هذا اي وضع كلاً لرفع المتكلم وردعه
 اذا جلت بعد الخبر كما مرق قد يجي كلاً بعد الرفع كما اذا جاءت بعد الخبر ومثلاً تكون الرفع
 الاجابة كما اذا قيل لا الضرب بغيره قلت كلاً اي لا أفعل هذا قط نفياً لاجابة الضرب لزيد
 وقد يجي كلاً بمعنى حقاً والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثلاً ان كقوله تعالى كلاً سوف
 تعلمون اي حقا و اي حيزاً اذا جلت كلاً بمعنى حقا تكون كلاً اسماً لا حرفاً ويجي
 كلاً حال كونه اسماً وان كان الاصل في الاسم لا غلب كونه اي لكون كلاً هذا مشابهاً
 لكلاً حال كونه حرفاً لفظاً ومعنى لمناسبة معناه فانك ترفع به الخطاب عما يتكلم به تحقيقاً
 لضده وقيل فائله الكسائي ومن تابعه تكون كلاً اذا كان بمعنى حقاً اي كماً اذا لم
 يكن بمعنى حقاً كائناً بمعنى ان من الحروف المشبهة بالفعل المفيدة لتحقيق معنى الجملة قوله
 كلاً ان الانسان ليظغي بمعنى ان كلاً في قوله تعالى ثم يظن ان اريد كلاً انه كان
 لا يتنا غنيلاً اي يحتمل الوجهين كونها الرفع وبمعنى حقاً ثم لما فرغ عن بيان حرف الرفع
 شرع في بيان تأمل التانيث الشاكنة فقال فصل تأمل التانيث الشاكنة ووزن التجر
 اختصاها بالاسم فلم يقيد ها به لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وانما اسكن
 هذه التاء ليحصل الفرق بينهما بين تاء الاسم او لكونها حرفاً واصلاها السكون والمواد
 بسكون التاء ان تكون ساكنة في الاصل وان صارت متحركة في بعض المواضع بالاعراض فلا ي
 تلو نحو قلتانها ساكنة في الاصل متحركة بالاعراض وهو التقاء الشاكنتين وانما انحصرت
 بالماضي لانها لا تلحق بغيره من الافعال وانما التحقت هذه التاء الماضية لانها لا تلحق
 الامر على تانيث ما استدل به الفعل تحقيقاً وتزويلاً كما في مجموع المنزلة منزلة الموء وسواء كان ما
 استدل به الفعل فاعلاً نحو ضربت هنداً على صيغة المفعول لم يسم فاعلاً نحو ضربت هنداً
 على صيغة المجرول سبق بيان مواضع وجوب الحاقها اي الحاق التاء وجواز الحاقها في فصلها

طالع التانيث الشاكنة

اشا عليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب الحاقها اى التاء وجوا الحاقها فى فصل لقأ
 فلا تعيدها واذا احتجها اى التاء الساكنة حرف ساكن واقع بعد ها اى بعد التاء وفيه اشارة الى
 انه لو احتجها ساكن قبلها لا يجب تحريكها بل يجب تحريك فذلك الساكن وجب تحريكها
 اى التاء بالكسر لا بالضم والفتح وانما وجب تحريكها لرفع التقاء الساكنين فوجب تحريكها
 بالكسر لان الساكن اذا ترك كرك بالكسر لان الكسر اصل فتحريك الساكن لادق الكسر لقلته يناسب
 العدم وهو السكون المحقق قامت الضلوة فان التاء التى فيها اذا احتجها اللام حركت بالكسر لكان
 كان ههنا سوال وهون يقر اذا من فاحد الساكنين لا لتقاءهما فانما وجب رت المحذوف عند
 تحريك التانيث لاق علة المحذف وهو التقاء الساكنين فانالت تحريك التانيث
 وجب رت ما حذف فلهذا رد الالف فى مثل رمت المرأة عند تحريك التاء بعد ما كانت
 الالف معدومة فيه لا لتقاء الساكنين وهما الالف والتاء اجاب عنه بقوله وحركتها
 اى حركتها التاء لا توجب رد ما اى حرف حذفت ذلك الحرف لاجل سكونها اى لاجل سكون
 التاء فلا يقال رمت المرأة برتدا الالف المحذوفه بالتقاء الساكنين وانما لا توجب
 حركتها رد المحذوف لان حركتها اى حركتها التاء عارضة لاصلية واقعة لرفع التقاء الساكنين
 ه التاء وساكن يحقها والعارضة لا تعد مرمى تكون فى حكم السكون اذ كل حركة يحصل امر عارضة
 ففى فى حكم السكون وجه تحقيق اجتماع الساكنين فى رمت المرأة وهو علة المحذف برتدا الالف فيه
 لهذا الرد الواو فى قل المحذوف عند تحريك اللام بعد ما كانت محذوفة فى قل لا لتقاء الساكنين
 الواو واللام لان حركة اللام حصلت بامر عارضى وهو رفع التقاء الساكنين فيكون فى حكم
 السكون بخلاف قولا وقولك حيث يرد الواو فيها عند تحريك اللام لان حركة اللام فى
 الرصل قد حصلت فى الاول بانقصال ضمير الفاعل فيه فى الثانى بانقصال نون التاكيد به
 كل واحد من ضمير الفاعل ونون التاكيد بمنزلة الجزء من الكلمة التى انقصل كل منها بها
 فلا يكون حركة اللام فيها بالعارض وانما حذفت لالف فى عا تاو ونا وانما حصلت حركة
 التاء فيها بانقصال الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها تحتها البيان ان فاعلها
 مؤنث بخلاف اللام والنون فى قولا وقولك لانه من نفس الكلمة فانه لم يحذف لانه
 من قولا وقولك رتدا الالف فى محذوف عا تاو ونا واذا كان كذلك فقوله اى قول
 العرب المرأتان رما تابردا الالف المحذوف لا لتقاء الساكنين ضعيف فاما الحاق علامة التثنية

والجمعين الى جمع المذكر المؤنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهراً اليديل على ان ما اسند
اليه الفعل مثله كان او مجموعاً من كرا كان او مؤنثاً كالحق تاء التانيث لذاتك خضعفت
لانها يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما زيدان بل الحق الالف التثنية وقاموا الزيدان
بالحق الواو في جمع المذكر فمن النسب بالحق النون في جمع المؤنث واقا اذا كان الفاعل ضميراً
فالحق علامة التثنية والجمعين بالفعل ليس بضعف فيقال زيدان قاما وزيدان قاموا
والنسب فمن ينقد ير الا بحاق اي الحاق هذه العلامات بالفعل مع الضعف لا تكون تلك
العلامات ضمائر لا يلزم الازماد اي ضمائر الفاعل قبل الذكري قبل كونه من غير فائدة
بل تكون حرفاً هي علامات دالة من اول الامل في الحقت بالفعل على الحال لفاعل من كونه
مثنى او مجموعاً من كرا او مؤنثاً كناء التانيث الساكنة فانها ليست بضمير كما ضمير مثنى
بالحر كات الثلاث لانها لو كانت ضميراً لزم حذوها عند مجيء الفاعل لظاهر الامر بل هو
لجواز قولنا ظهرت هذ في المنزوم مثله لان بطلان الامرهم يوجب بطلان المنزوم بل هي
حرف الحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث ما اسند اليه الفعل انما لم يعد تاء التانيث
المتركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الازعال منها لانها اسم اشار الى العلامة
حرفاً في لغة ضعيفة تتعاليبان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ عن بيان تاء التانيث الساكنة
شرح في بيان التنوين فقال **فصل** التنوين نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحريكها
لاقتقاء الساكنين نحو زيد والقاضل ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نوناً
ولاً ولم يكن نظراً لها قيداً بقوله تتبع حركة اخر الكلمة لاخرها عنه لان
هذه النونات تكون او اخر تلك الكلمات ولم تكن تتابع حركات اخرها وانما ادخل
الحركة دون ان يقول تتبع اخر الكلمة تنبيهاً على ان التنوين تسقط في حالة الوقف باسقاط
الحركة وما قيل في وجه ادراجها من ان المتبادر من متابعتها الاخر نحو قها به مزغ غير تخلل
شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين وفيه نظر في المتبادر ههنا نحو قها
به مزغ غير تخلل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالكلمة اعم من ان يكون حقيقة او حكماً
فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري والمعاد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل
تنوين قاضرات الضاء وليس اخر الكلمة حقيقةً وادحماً بل اخره تنوين لكنه ينتهي اليه
التكلم وانما قلنا اخر الكلمة ولم يقل اخر الازم لئلا يسمي تنوين الازم في الفعل والاسم

لأن كونه تانيثاً

ن

ففيه

لالتأكيد الفعل احترز به عن النون الخفيفة نحو اخر بن فاتها نون ساكنة تتبع حركة اخر
الكلمة لكنها للتأكيد الفعل فلا تكون تنويناً ولا في قوله لا للتأكيد الفعل حرف نفى دخلت على
فعل مقدر ردل عليه قوله لتأكيد لانه جار ومجرر متعلق بفعل لفظاً او تقديره و هو محلة
وقعت صفة للتنوين تقديره لا تكون التنوين الساكنة لتأكيد الفعل او حرف عطف
والمعطوف محذوف تقديره التنوين نون ساكنة تتبع حركة اخر الكلمة لا نون ساكنة
تلتحق الاخر لتأكيد الفعل وهي اى التنوين خمسة اقسام القسم الاول من تلك الاقسام للتمكن
وهو ما اى التنوين يدل على ان الاسم اى الاسم الذى يدل على ان الاسم اى الاسم الذى يدل على ان الاسم
متمكن من راسخ في مقتضى الاسمية اى انه منصرف ويسمى تنوين الضم اى
لفصله بين المنصرف والمتنوع نحو زيد ورجل قد توهم ان التنوين في مثل رجل للتذكير
وهذا غلط لا ترى انك لو سميت احد رجل واثوب او طر وجعلته علماً لى التنوين
على حاله ولو كان للتذكير لم يثبت في الموضع الذى يتغير من اوله فيه فعلم بذلك ان
هذا التنوين للتمكن لا للتذكير والثاني اى القسم الثاني من تلك الاقسام للتذكير وهو ما
اى تنوين يدل على ان الاسم الذى يدل على ان الاسم اى الاسم الذى يدل على ان الاسم
بين النكرة والمعرفة فحوصه واما بغير السكون متوئاً اى اسكت سكوتاً في وقت قال
الصحيح تنوين صبه للمقربين الوصل والوقف فنوناً فمقتضى كلامه ثبوت قسمين
للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف قال الرضى تنوين التذكير مختصة بالصوت
واسم الفعل نحو سيمويه وصبه واما صبه بالسكون غير منون واما عقبة بالسكون
مع انه لا يمكن ان يكون بالسكون لتخصيص الصورة الخطية بالسكون فهذه
بمنزلة الاعمال فيلحق ان يرقى ولا يرقى فمعناه اى معنى صبه بالسكون
استكت السكوت الان اى اسكت السكوت الذى تعرفه الان اعلم ان لا يمكن
طلب الشئ في زمان والحال والا كان طلباً لما يمنع امتناعه ولما يفرغ الامر عنه ولا يفرغ
لا يمكن من الخطاب الاقل منه ففي قوله اسكت السكوت الان مسكته فمعناه اسكت السكوت
متصلاً بالان والثالث اى القسم الثالث من تلك الاقسام للعرض وهو ما اى تنوين يكون
عن المضاف اليه اذا حقت بالاسم لتعاقبها على الكلمة نحو حينين وساعتين ويومين
اى حيناً اذا كان كذا فحين مضاف الى واو واو مضاف الى الجملة بعد ها فلما حذفت الجملة

تخفيفاً المحقق التنوين بأن يكون هو ما عن المضاف اليه وهو الجملة المحذوفة وعلى هذا
القياس ساعتين ويومين أي ساعته زاد كان كذلك أو يومه زاد كان كذلك أو الرابع أي القسم
الرابع من تلك الأقسام للمقابلة وهو التنوين الذي تدخل في جمعة المؤنث التام كسلمات
فإن التنوين فيها بمقابلة التنوين في مسلمات والافعال التامة فيها علامة الجمع كإنا وإنا وإنا
مسلمين وليس هذا التنوين تنوين التماثل كما توهم بعضهم لأن التنوين التكميلي لثبوت في الإعراب للمنفعة
من التصرف ولا تنوين العوض عن المضاف ليلكن الغرض غير مساعد له ولا تنوين الترتيم لمجيئه
في آخر الإبيات والمصاريح فلم يشترط الإكونه للمقابلة وهذا الربعة المذكورة من أقسام التنوين
تختص بالاسم قد عرفت وجها اختصاها في بيان علامات الاسم في هذا الكلام إشارة إلى
أن القسم الخامس من تلك الأقسام لا يترجم عن الاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والقسم
السادس من تلك الأقسام لا يترجم وهو الذي يلحقوا بالبيات وأنصافاً للمصاريح أي
أخر أنصاف من الإبيات التي جعلت مصاريح وذلك لتحسين الانشاد فسمى بتنوين الترتيم بحسن الغناء
به مع قول سمي بذلك فيه ترك الترتيم لم يثبت على ما قلنا نقول الشاعر وهو جرير شعراً في اليوم
عاذل والعقابتين وفوق أن أصبت كقند أصابن وكقوله أي قول الشاعر وهو ربيعة
يا ابتاعك أو عساكن وكقوله يا ابتاعك مضافاً إلى المفعول الثاني والقسم السابع من أقسام التنوين
لكذلك وعساكن عطف عليه خبر لعل وعسى محذوف فالتقدير يبعثك تجد زقاً وعساكن محذوف والقول الأول
مثال تنوين الترتيم الذي يدخل الاسم والفعل الآخر البيت الثاني مثال التنوين الذي يدخل على الفعل
يلحق آخر المصارع ومثال تنوين الترتيم الذي يدخل على الحرف قوله فمهلان تروا محسناً ثم علم أن تنوين
الترتيم لم يوضع لمصلحة من تلك الأقسام بل وضع لغرض الترتيم وليس معنى الترتيم كان حروفاً التي لم توضع شيئاً من
للعاني بل وضع لغرض التركيب ففي ذكر الترتيم في أقسام الحروف التي هي من أقسام الكلمة التي فيها
الموضع مسأحة وكذلك أسائر التنوينات في اعتبار الوضع في بعض تسامح إذا الظاهر أن تنوين
العوض وضع لغرض التعويض وتنوين المقابلة وضعت لغرض المقابلة وجعل للتنوين
دلالة على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المصنف الثالث للعوض والرابع للمقابلة والخامس للترتيم
مسأحة حيث أبرز العوض والمقابلة في معرض الموضوع له وقد يحذف التنوين على سبيل
الوجوب من العلم إذا كان أي العلم موصوفاً بآية حال كون الإبن والإبنة مضافاً إلى العلم
آخر نحو زيد بن عمر وهذا آية بكر وآية أحسن والتنوين من هذا العلم طلباً للتخفيف

يدخل

لطول اللفظ وكون العلم ثقيل وكثرة الاستعمال وتجنز الفايضة خاصة في لكتاية قصيل
 للتخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة ولا تنجز الفايضة حيث كان
 موصوفة لا يتناسبها بالبنوت وفي هذا الكلام إشارة إلى أن لا ينجز الفايضة لغير العلم نحو قام
 رجل ابن عزمها ولم يكن صفة نحو زيد بن بكير وكان العلم موصوفا لغير العلم نحو قام زيد بن ابي
 لم يحذف والتنوين في جميع هذه الصور كذا التنوين الينة فيما ذكر لان حكمها حكم الين الالف
 هنها كالمهملة افرغ عن بيان التنوين شرع في بيان نون التأكيد فقال **فصل**
نون التأكيد اي النون الذي يفيد التأكيد بتحصيل المطلوب هي نون وضعت لتأكيد
 الامر والمضارع اذا كان في اي في المضارع طلب لا نلا يؤكد هذا النون الا اذا كان مطلوبا
 وهي بازاو قلاي بمقابلة قل التي وضعت لتأكيد الماضي كما ان قل وضعت لتأكيد الماضي
 كذلك هذا النون وضعت لتأكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه هي اي نون التأكيد على
 ضربين احدهما خفيفة اي ساكنة ابدل الحواضر بنقلها على الثقيلة لانها جزء من الثقيلة
 ولان مفهومها بعض مفهوم الثقيلة وانما كانت ساكنة لكونها مبنيية والاصل في البناء
 هو السكون والثاني ثقيلة اي مشددة وهي بلغ في التأكيد من الخفيفة وهي اي الثقيلة
 مفتوحة للخفة ان لم يكن فيها اي قبل الثقيلة الف مطلقا نحو ضربك ومكسورة عطف
 على قوله مفتوحة ان كان قبلها اي قبل الثقيلة الف سواء كانت الف ضمير في التثنية نحو ضربك
 او كانت زائدة في جمع المؤنث نحو ضربك ان لم يشابهتها بنون التثنية من حيث وقوعها بعد
 الالف صورا وان ثبت بينهما فرق من حيث التشديد التخفيف وتدخل اي نون التأكيد
 خفيفة كانت او ثقيلة في الامراي في اخر الامر مطلقا معلوما كالوجه ولا حاضرا كالان غائبا
 قيل لم تدخل نون التأكيد في اخر الامر مع انها مرسوفا للمعاني كحرقة النفس والاستغفار والقسم
 ومجملها صدر الكلام فيمنع ان يدخل في اول الامر قلنا انما لا تدخل نون التأكيد في فعل الامر لانها
 لو دخلت في الاول يلزم لا ابتداء بالسكون لانها مشابهة بالتنوين ومجملها اخر الكلمة ولا يدخل في
 متاعا على ذلك ابدل ان الحروف المذكورة لها صدر الكلام ولا نقصا بخلاف النون في انها
 تنصل باخر الكلمة دائما وفي النون والاستغفار والتمنى العرض جازي لا تدخل نون التأكيد في
 هذه المواضع الخمسة من الامر الى العرض ولا جازا وانما تدخل نون التأكيد في هذه المواضع
 في كل منها اي من تلك المواضع طلبا اي لان معنى الطلب موجود في كل احد منها فبنا سبب كيد

قول التاكيد

لما هي من النون والاشياء

فلن ادخلت عليه لتأكيد الطلب ما وجوب الطلب في الامر والنهي والاستفهام فظاهر اما في التقى العرض
فلانها بمنزلة الامر اعلان نون التأكيد تدخل في المنفى وان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها
له بالنهي الا انه قليل ولهذا لم يذكره لان القلة ملحقة بالعدم نحو هل تضرب تشد بيد النون
في الاستفهام وكنت تضرب تشد بيد النون في التقى ولا تشد تشد بيد النون في العوض وقد
تدخل اي تلك النون في القسم اي في جواب القسم والافنوز التأكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا
اي دخولا واجبا اذا كان جواب القسم مثبتا كما قد دخل نون التأكيد في جواب القسم جوبا لوقوع
القسم على ما يكون مطلوبا وجوده وتحصيله للمتكلم غالبا فاذا ارادوا اي لقوم ازادوا نون القسم
عن معنى التأكيد كما لا يخفى اوله اي اول القسم منه ومن التأكيد نحو والله لا تفعل كمن يشد بيد
النون في القسم واعلم انه اي الشان يخرج ما قبلها اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كما ان قيل في جمع
الذكر فابا كان واحدا فاضرب تشد بيد النون واء او جضمه ما قبل نون التأكيد هما كيد اي ضم
ما قبلها على الواو المحذوفة في ضرب اجتماع الساكنين وهم حرف العلة واول نون التأكيد الاكسفاء
بالضمة وانما لم يبق الواو على حالها لان مثل هذا من اجتماع الساكنين حائز في النون الثقيلة
لان الاول حرف مد والثاني مد غم طلبا للتخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في ضرب
عنا قيل نون التأكيد به لانه فاعل حذف والقاع لا يجوز قلت لانهم لا ينسبوا الواو محذوفة
لان الدال عليها وهو الضمة موجود فكان له لم يحذف هذا كما انهم في صلواتهم يقولون لا
فلا يعد تركا كفاية بالقل للمكسر والكفاية عنه كافية في بعضهم في لا تخشون لاطلوه ويجب كسر
ما قبلها اي ما قبل نون التأكيد مطلقا في الواو المحذوفة نحو اضرب تشد بيد النون واما
وجب كسرها قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوفة في اجتماع الساكنين وهم حرف العلة
واول نون التأكيد وانما لم يبق الياء على حالها لان مثل هذا من اجتماع الساكنين
حائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف ويجب الفتح اي فتح ما قبل نون التأكيد في ما قبلها اي في ما
على جمع المذكور والمخاطبة وهو المفعول المذكور غائبا كما لا راد حاضرا والغائبة والمثنية مطلقا وجمع المثنوثة
مطلقا ما وجوب فتح ما قبلها في المفعول لانه لو ضم ما قبلها لا ينسب للمفعول بالجمع المذكور
لو كسر ما قبلها لا ينسب للمفعول بالمخاطبة ولو سكر المفعول اجتماع الساكنين فليكن غير
الفتح تعين الفتح لان نون التأكيد كلمة براسها انضمت الى اخرى ومن عادتهم انهم
اذا كبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا اخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر لان الفخمة اخف من كركت

مع انه

ولما اختلفوا النون المشددة للتحفة واما وجوب فتح ما قبلها في المثنة وجمع المؤنث فلات
ما قبلها أي ما قبل النون الف والالف في حكم الفتح أو في حكم العدم لا تشا غير حاجز حصين
لاجل سكونها وما قبلها مفتوح فيكون المبدأ ذبا الفتح من قوله ويجب الفتح فيما عداها اعم
من ان يكون حقيقة كما في نحو ضرب يات او حكما كما في اضر بنات وانما لا يحذف الالف
المثناة لئلا يلتبس بالواحد ولتحفة الالف وزيد ت الالف في جمع المؤنث قبل النون
قبل نون التأكيد لكونها اجتماع ثلاث نونات احدها نون الضمير والثاني نون التأكيد
المدغم والمدغم فيه لاق النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع الثلاث يوجب الثقل لموجب
للازدغام فكيف اجتماع الامثال فزيدت الف الفاصلة دفعا للثقل والالف اخف حروف
الروايد فلذا اختيرت للفصل ولم يحذف نون الضمير مع ان تدفع اجتماع ثلاث
نونات لا تمكليست علامة للرفع حتى تحذف بل هي ضمير جمعة المؤنث ومما تجاز دخول
نون الخفيفة في ما دخل الثقيلة الا في الموضعين فان الثقيلة تدخل فيما دون الخفيفة
اشكال الى بيانها والنون الخفيفة لا تدخل في التثنية اصلا اي سواء كانت تثنية المذكر
او المؤنث ولا تدخل ايضا في جمع المؤنث فلا يقال اذهبان ولا اذهبتان وانما لا تدخل
الخفيفة في هذا الموضع لانه اي الشأن لو حركت النون اي النون الخفيفة لم
تبق خفيفة فلم تكن على الاصل اي على اصلها وان ابقيتها ساكنة على الاصل لزم
التقاء الساكنين في الالف والنون على غير حدة وهو غير حسن توضيح هذا المقلم ان
النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع المؤنث يلزم احدا المحظورين وهو افتحريك
النون الخفيفة واما ابقاء على السكون لا سبيل الا لا قل لان وضع النون الخفيفة
على السكون فتحريكها خروج عن الوضع الاصل مع حصول اللبس ولا الى الثاني لان
اجتماع الساكنين على غير حدة اي غير محل جواز التقاء الساكنين وذلك غير جائز وانما
عبر عنه بقوله وهو غير حسن كفاؤا بادي ما به يكتمى ولا يمكن حذف احد هما لدفع
التقاء الساكنين لانه يلزم الالتهاس بالمفرد على تقدير حذف الالف فلم يكن حينئذ
لا تصال النون فائقة اذ وجودها يؤدي الى عكسها واما التقاء الساكنين على حدة وهو ان
يكون الساكن الاول حرف مد والثاني مدغما وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو آية
اصلها كآية حذفت حركة الباء الاولى ادخمت في الثانية لان المد في الحرف في منزلة

فان الساكنين في
المدن والقرى
والأرياف

التحرير كان الساكن الأول مفركا ولا ان المدغم لا يستقل بالتلفظ يعلم يكن ملفوظا
الابتعية المدغم فيه فهو كالمعدوم فكأنه لم يكن في الكلام الا ساكن واحد فان قلت
يرد على هذا نحو اضربون فان اصله اضربوا اتصل به نون التاكيد فكان القياس ان يفتح
اضربون لانه اجتمع الساكنان فيه على حدة وكذا نحو اضربوا اضربوا فينبغي ان لا يفتح
الواو من الاقل والياء من الثاني كالمضرب في اضربوا قلت قلت قولك التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة
مع الضمير للماضي فكان القياس ان تحذف الواو والياء في الصور تميز لان التقاء الساكنين ليس
في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اثبتنا اليه انما فرق بين الواو والياء وبين الا والهمزة
القياس التسوية بينهما بالحدف لان الالف لوحدة في التثنية والتسبي بالمفرد كما وقع وعند الوقوع
في جمع المؤنث لوحدة في الالف يلزم الوقوع فيما مر منه هو اجتماع النونات مع خفة الالف و
استثقال الواو والياء ثم اعلم ان النون الخفيفة انما لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث على ما مر
غير نون النحر واما على من هب فيدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث قياسا وحكم
لخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر اولا في المثال الذي في الالف بمنزلة الحركة
لخفة المدّة كقراءة من قرء ومجئى يسكون الياء في قوله تعالى وَمَجِئَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
لا شريك له وبين انك امرت وانا اولى المسلمين بهذا وان الفراع من تاليف
شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحر الحمد لله الذي وفق لتمامه بفضل واعانني
على جمعه بكرمه وكثر لي اصرى باذنه وعظم امرى واتاني عسلى بجوده وجاء بما موليتني
والصلوة والسلام على نبي المبعوث بمجملته وعلى اصحابه المخصوصين بكراماته
الهم متع طالبيه بفوائده وزيت قاصد به بفوائده وازنه الراغبين اليه من مقاصد
والمرجو منهم ان يدعوا بالخير والغفران عسى ان ينجيهم الله سبحانه بالسعادة مع الايمان



جملہ حقوق دائمی بحق ناشر باضابطہ محفوظ ہیں

بسم اللہ الرحمن الرحیم

وما توفیق الا باللہ

زجاجة العوامل فی تراکیب شرح مائتہ عامل

تالیف

ملا حفظ الرحمن حنفی

مدرس جامعہ مخزن العلوم خان پور

کتب خانہ مجیدیہ ملتان 543841